بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي



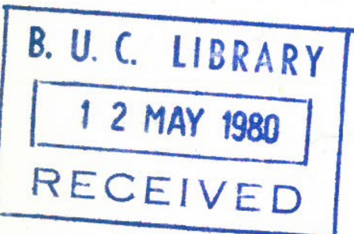
حسين أبو النمل



سلسلة «أبحاث فلسطينية» — رقم ٤٦

بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي

حسين أبو النمل



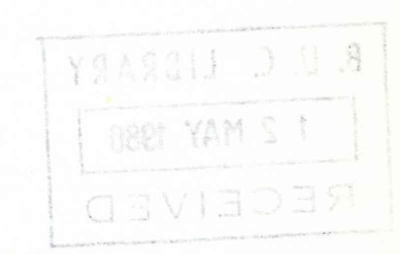


منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث

ص.ب ١٦٩١
بيروت — لبنان

تموز (يوليو) ١٩٧٥

Hussein Abu El-Naml
Studies in the Israeli Economy
Palestine Essays No. 46
Palestine Liberation Organization
Research Center
Beirut, Lebanon
July 1975



محتويات الكتاب

صفحة

صفحة

مقدمة

السياسة والاقتصاد موضوعان متلازمان ولا يمكن فهم الواحد منهما بمعزل عن الآخر . ويعبر عن ذلك التلازم خير تعبير ، التعريف الذي يقول « بأن السياسة اقتصاد مكثف » . واذا كانت الاوضاع الاقتصادية لبلد ما مسألة اساسية وغاية في الاهمية فانها بالنسبة لاسرائيل تكتسب اهمية خاصة جدا . فأثر الاوضاع الاقتصادية في اي بلد تنعكس على مستوى المعيشة وعلى القوة السياسية للبلد . ولكن بالنسبة لاسرائيل فالمسألة مسألة وجود او عدم وجود بالدرجة الاساسية فبدون نمو وبمعدلات عالية ، لا تستطيع اسرائيل استجلاب واستيعاب المهاجرين ، وبدون مهاجرين جدد يتقلص البرنامج الصهيوني للاستيطان ، وليست المشكلة فقط في حدود عدم قدوم مهاجرين جدد ، بل ان المقيمين منهم ايضا سيكونون عرضة للنزوح في ظل اي تدهور في الاوضاع الاقتصادية . اي ان الاقتصاد القوي هو مفتاح لحل الحلقة المفرغة التي تدور بها اسرائيل ، بلا اقتصاد قوي لا يوجد مهاجرين وبلا مهاجرين لا توجد اسرائيل . ناهيك عن دور الامكانيات الاقتصادية المتاحة في طمس التناقضات والتمزقات التي يمكن ان تعصف بكيان العدو ، خصوصا وان طبيعة التركيب السكاني ومصادر الهجرة المختلفة وغيرها من العوامل تجعل اسرائيل تعاني قدرا كبيرا من التناقضات والتمزقات . ويستدل على تلازم الهجرة والاوضاع الاقتصادية من تلازم الخط البياني للهجرة الذي يتعرج صعودا او هبوطا بذبذبات مشابهة لتلك التي يشهدها الخط البياني لمستوى المعيشة ولتطور الناتج القومي .

ان هذا يفترض متابعة تفصيلية وعلى فترات متقاربة لملاحقة التطورات الاقتصادية التي تجري في اسرائيل وذلك لكشف مكامن القوة او الضعف في هذا المجال الحيوي للخصم من اجل رسم سياسة مقاومة صحيحة له على هذا المجال ، والتي لا تقل اهمية بأي حال من الاحوال

عن المواجهة السياسية والعسكرية والاعلامية معه . ولان ضرب الاقتصاد الاسرائيلي يعتبر اسهاما حقيقيا في ضرب وزعزعة كافة القدرات الاخرى لكيان العدو .

ان المتابعة التفصيلية التي نتحدث عنها انما هي متابعة بهدف استخلاص نتائج سياسية تفيدنا في رسم الخطة المعاكسة ، اذ ان هنالك الكثير من الدراسات حول الاقتصاد الاسرائيلي ، ولكن تلك الدراسات في معظمها كانت تقدم من وجهة نظر اقتصادية مجردة واحيانا كانت (اقتصاديا) تبلغ درجة الحياد وفي احيان اخرى كانت تفتقد الى الشجاعة وتتأثر بالسياسة الاعلامية العربية العامة من حيث التركيز على السلبيات فقط ، الامر الذي ساهم في اعطاء صورة غير دقيقة وبدرجة كبيرة عن اقتصاد العدو ، وهذا يساهم بدوره في خلق فكرة مسبقة تتحكم بتفكير اولئك الذين سيرسمون سياسة المواجهة مع العدو .

ان قراءة سريعة في ما كتب عن الاقتصاد الاسرائيلي تجعل القارىء العادي يغرق في مجموعة من الافكار المتناقضة كليا ، فهنالك حديث واسع عن البطالة وفي الوقت ذاته حديث عن حاجة الاقتصاد الاسرائيلي لاي عرض جديد لليد العاملة واستيعاب لحوالي مئة الف عامل عربي من المناطق المحتلة . وحديث عن الحرب التي تخرج اسرائيل من ازمتها الاقتصادية كما حدث في العام ١٩٦٧ ، وحديث آخر عن الحرب التي خلقت لاسرائيل اكبر ازمة اقتصادية في ١٩٧٣ ! ميزان المدفوعات الاسرائيلي متدهور ولكن اسرائيل تستمر في استيراد السلع الاستثمارية التي تشكل نسبة كبيرة من واردات اسرائيل ! اسرائيل تستمر في استيراد السلع الاستثمارية ، وتتوسع في استثماراتها . ولكن هنالك طاقات انتاجية عاطلة في الصناعة الاسرائيلية وتتزايد سنويا !!

لقد طبعت مثل هذه التناقضات اي حديث عن الاقتصاد الاسرائيلي ، ولكن هل من تفسير لها ؟ بالتأكيد ! لان الغوص قليلا في مكونات وتفاصيل الاقتصاد الاسرائيلي يمكن ان تعطي اجوبة تساهم في اعطاء الابعاد الحقيقية لما يبدو متناقضا . ونكون فكرة ادق عن السياسة الاقتصادية التي رسمتها اسرائيل لنفسها وتخطط يوميا لتنفيذها . بحيث تتداخل الى ابعد مدى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والسياسات البعيدة والقريبة ، ولكنها في مجملها محكومة بسقف واحد هو الاستراتيجية العليا للحركة الصهيونية ، ويحركها القرار السياسي وليس المعايير الاقتصادية التقليدية وان هذا يضعنا امام نموذج شبه

فريد في السياسة الاقتصادية ككل وفي سياسة التنمية بشكل خاص، كيفية فهمه بطريقة صحيحة تفرض الالمام بالاعتبارات العديدة التي تتحكم بالقرار الذي يتحكم بدوره في رسم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية .
ولذا فقد كان الاقتصاد الاسرائيلي دائما موضوعا مثيرا للجدل وللخلاف في وجهات النظر بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والامنية مع بعضها البعض وتحكمها مجتمعة في تخطيط سياسة اسرائيل الاقتصادية . واية متابعة لهذا الموضوع من وجهة نظر اقتصادية محضة ستقع في اخطاء قاتلة لتجاهلها العوامل الاخرى المؤثرة في تقرير السياسة الاقتصادية لاسرائيل .

ان خطط اسرائيل الاقتصادية في هذه المرحلة ، تكتسب اهمية خاصة لطبيعة المرحلة السياسية التي تعيشها المنطقة ، حيث ستحاول اسرائيل تشكيل الاوضاع السياسية بما يتناسب وطموحاتها ومشاريعها القادمة . وان تلك المشاريع او الطموحات لا تنفصل عن مقدماتها التي اعدت منذ فترة طويلة ، لان القاعدة المادية التي خلقتها اسرائيل هي التي ستحدد طلباتها واهدافها القادمة . ولذا فان قراءة المستقبل تفرض اعادة قراءة للماضي وللحاضر ، ومن هنا كانت ضرورة الوقوف امام القضايا التي هي بمثابة الاعمدة التي يقوم عليها اقتصاد دولة ما وهي الصناعة . الزراعة . الاستثمارات وامكانيات التمويل . اليد العاملة الفنية . اليد العاملةغير الفنية . وسوق المواد الخام والاستهلاك . وبالنسبة لاسرائيل فبالامكان اضافة مجموعة اخرى من العناصر والتي كثر الحديث عنها ولها اثرها الكبير بالنسبة لاقتصاد اسرائيل هي التمويلات المالية من الخارج . والقرار السياسي ودوره في صنع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية وحيث نستطيع ان نلحظ بصمات القرار السياسي في جميع اوجه النشاط الاقتصادي الاسرائيلي . ولذا فقد حددت مجموعة من العناوين اعتبرت الاعمدة التي قام عليها الاقتصاد الاسرائيلي وتركز حولها الحوار الذي جرى بشأنه . ومناقشتنا واستخلاصنا نتائج بشأن ما يمكن اعتباره اعمدة الاقتصاد الاسرائيلي تمكننا من معرفة حقيقة الاقتصاد الاسرائيلي في المرحلة الحالية . عناصر القوة . وعناصر الضعف فيه ، وهذا يسهل علينا ويقودنا الى وضع تصور لما يمكن ان يكون عليه التصور الاسرائيلي للمرحلة القادمة سواء من زاوية امكانية استمراره في النمو بوتيرته الحالية او من زاوية انعكاس السلام على الاقتصاد الاسرائيلي . باعتبار ان التقييم الصحيح للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي تقودنا الى معرفة حقيقة الخلل في البنية الاقتصادية الاسرائيلية . والدور

الذي تحتله المنطقة العربية المحيطة في اخراج اسرائيل من حجمها الاقتصادي الحالي الى حجم جديد يناسب طموحاتها .

لقد بدأ الاقتصاد الاسرائيلي في فترة ما بعد حرب تشرين يعيش وضعا صعبا ويعاني من مجموعة ازمات حادة . وتأتي هذه الازمة الاقتصادية بعد سلسلة من الازمات الاقتصادية التي طالما عانى منها . ومن هنا ضرورة تحجيم هذه الازمات وعدم الافراط في التفاؤل بها بالاضافة الى ضرورة عدم التعميم واصدار احكام على البنية الاقتصادية لاسرائيل ككل في ضوء تلك الازمة ، لانه ومع اهمية اثر مثل هذه الازمات . الا ان الأساس هو في طبيعة القاعدة التي بني عليها الاقتصاد الاسرائيلي ، اذ لا بد من التفرقة بين ظواهر طارئة نتيجة لوضع سياسي طارىء سرعان ما تزول بزوال الظرف الطارىء ، وبين ظواهر مرضية وليدة خلل في الهيكل الاقتصادي للدولة ، لان ضعف الهيكل او البنيان الاقتصادي يعني افرازا مستمرا للازمات الاقتصادية . وبالتالي فأن اي تقييم صحيح وهادف لا بد وان يعالج الاقتصاد الاسرائيلي من هذه الزاوية التي تتعلق بطبيعة بنيانه ، واعطاء الظواهر الطارئة بالرغم من كبرها احيانا ، حجما محدودا فقط لان تضخيم الازمات وبشكل مفتعل وتعميم الخاص على العام سيقودنا الى استنتاجات خاطئة وبالتالي سياسة خاطئة لن يدفع احد غيرنا ثمن خطأنا هذا . لان معرفة الحقيقة شرط ضروري لمعرفة كيفية الانتصار ، ولذا فهنالك العديد من الحقائق التي قد تصدم عواطفنا لانها تتناقض مع الصورة التي ارتسمت في اذهاننا عبر وسائل الاعلام . وكان لا بد من ذكر تلك الحقائق لان الصدمة قد تؤدي الى حالة « صحو » . وفائدتها اكبر بكثير من الاستغراق في احلام الافكار الخاطئة . وتمكننا من معرفة العدو الذي سنجابه في المرحلة القادمة .

اخيرا : ان هذه الدراسة والافكار الاساسية الواردة بها مدينة بالشكر للاستاذ برهان دجاني ولدراسته ، **اسرائيل خطر اقتصادي** ، التي صدرت في بداية الخمسينات ، وللدكتور يوسف صايغ الذي كان الصوت المنبه علنا لخطورة اسرائيل الاقتصادية بالاضافة الى خطورتها السياسية وذلك عبر كتاباته العديدة خصوصا الملامح الاقتصادية التي وردت في محاضرته في نادي الاستقلال بالكويت في ١٩٧٣/١١/١ ، والتي نشرت في جريدة النهار اللبنانية في ١٩٧٣/١٢/١١ ، تحت عنوان فلسطين التحرير والتسوية . وكذلك لدراسة الدكتور عمرو محي الدين المنشورة في كتاب بعنوان « الاقتصاد الاسرائيلي » ، حيث كانت الدراسة

الاولى التي سلطت الاضواء الكافية لتبيان خطورة سياسة التنمية الاسرائيلية ، لانه لم يكن ممكنا ادراك الابعاد المستقبلية للاقتصاد الاسرائيلي بدون معرفة نمط سياسة التنمية التي اتبعتها اسرائيل .

ان شكري وامتناني لاستاذي الدكتور عمرو محي الدين لا يقف عند حدود ، وتقديري كبير جدا للجهد الصادق والوقت الثمين الذي بذله ، من ناحية تقديم النصح او المشورة او الاشراف ، واستعداده الدائم لوضع امكاناته العلمية الكبيرة في خدمة هدف التعريف الصحيح بأقتصاديات العدو الاسرائيلي . وكذلك اوجه شكري للاستاذ برهان دجاني وللاستاذ هاني الهندي والدكتور سعيد حمود الذين تكرموا بمراجعة الدراسة وكان لملاحظاتهم ، اثر ايجابي ومفيد على مجمل الدراسة . على ان يكون واضحا اني لوحدي شخصيا اتحمل مسؤولية الآراء والاستنتاجات الواردة بهذه الدراسة بالرغم من اعترافي بفضل الاخوة المذكورين على كل فكرة صحيحة وردت بها .

البحث الاول

دور القرار السياسي
في صنع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية

- ١ -

الاهداف السياسية وليس المعايير الاقتصادية ، هي المتحكمة بسياسة اسرائيل الاقتصادية

الاقتصاد ، والسياسة ، موضوعان متلازمان ، والحديث عن اي منهما ، لا ينفصل عن الآخر ، وذلك لعلاقتهما الجدلية والتأثير المتبادل بينهما . وليس ادل على ذلك من التعريف الذي يقول « **بأن السياسة اقتصاد مكثف** » . حيث يوضح هذا القول العلاقة بينهما مع بيان المركزية التي يتمتع بها الاقتصاد في تقرير المسائل السياسية والتأثير بها ، وحيث يكون القرار السياسي عادة حصيلة جملة العوامل الفاعلة في المجتمع وبشكل اساسي العوامل الاقتصادية . فعادة تكون السلطة التي تقوم على اصدار القرار السياسي والاشراف على تنفيذه ، هي المعبرة عن المصالح الاقتصادية ، والطبقية السائدة في المجتمع . وبمعنى آخر الاقتصاد مقدمة والسياسة نتيجة . ولكن على صعيد اسرائيل فان مفهوم القرار السياسي وعلاقته بالاقتصاد مختلف عن المفهوم التقليدي له ، اذ أن القرار السياسي هو الاساس وبقية الامور وبالذات الاقتصادية منها في خدمته ، حيث يحتل القرار السياسي الدور المركزي الذي يحتله الاقتصاد حسب المفهوم الشائع والطبيعي للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة أو التعريف السابق الذي يقول بأن السياسة اقتصاد مكثف .

اننا لا نعني بهذا الفصل بين السياسة والاقتصاد في اسرائيل ولكننا نستهدف تحديد الاولوية التي يحتلها أي منهما عند تقرير مسألة ما حيث تتحكم في ضوء هذه الاولوية كافة القضايا الاقتصادية

وسنجد تفسيرا لبعض « **السياسات الاقتصادية المجانية للمنطق الاقتصادي** » (١) والتي مارستها اسرائيل منذ كانت مشروع قرار في أذهان القيادة الصهيونية في مطلع هذا القرن وحتى يومنا هذا وبعد مضي ربع قرن على انشائها ، وباعتبار « **أن الاجراء الاقتصادي السليم قد لا يكون اجراء سياسيا سليما** » (٢) ، فان « **المعايير الاقتصادية كانت تتراجع أمام المعايير الايديولوجية عند ظهور تناقض بين المعايير الاقتصادية والاعتبارات الايديولوجية** » (٣) .

وقد يحدث هذا خارج اسرائيل الا انه اكثر وضوحا فيها . فمنذ مطلع هذا القرن اتبعت الحركة الصهيونية في فلسطين سياسة العمل العبري التي كانت تقوم على احلال العامل اليهودي محل العامل العربي ، وكانت تعكس بذلك موقفا سياسيا واضحا مقابل وجهة نظر اقتصادية كان يمثلها المستعمرون اليهود ، الذين كانت تتضارب مصالحهم الاقتصادية مع سياسة العمل العبري ، باعتبار أن تشغيل « **العامل اليهودي حسب رأي المستوطنين ينطوي على خسارة مركبة بالنسبة للمستوطن المالك ، حيث ان العامل العربي ينتج أكثر من العامل اليهودي لكونه عاملا حقيقيا ويتقاضى معاشا أقل ، وهذا الامر من شانه أن يؤدي الى عرقلة نمو المستوطنات** » (٤) . وكان الحل من وجهة نظرهم « **في السماح للعمال العرب في خدمة الهدف الصهيوني** » (٥) . ولكن بالرغم من الاسباب الاقتصادية الواضحة التي أبداها المستثمرون اليهود ، فان سياسة العمل العبري هي التي سادت والتي أعطت لنفسها في حينه شعار اليد العاملة العبرية فقط . ان سياسة العمل العبري التي حكمت تفكير القادة الصهيونيين قبل انشاء اسرائيل هي النموذج الحي للمنطق الذي يقول « **بتراجع المعايير الاقتصادية أمام المعايير الايديولوجية عند التعارض بينهما** » (٦) ، وبالمكانة المركزية التي يحتلها القرار السياسي في تقرير أي موضوع وأولويته على العامل الاقتصادي .

في مقابل سياسة العمل العبري وشعار اليد العاملة اليهوديةاللذين

١ ــ ابو غزالة ، بسام ، **التخطيط في اسرائيل**،مركز الابحاث،بيروت، ص ١١٤ ــ ١٣٣ .
٢ ــ شبل ، د. يوسف ، جريدة **السياسة** اللبنانية ــ بيروت . عدد ١٩٧١/١/١٦ .
٣ ــ محي الدين ، د. عمر ، **الاقتصاد الاسرائيلي** ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٣ ، ص ٧٨ .
٤ ــ محارب ، عبد الحفيظ ، **شؤون فلسطينية** ، مركز الابحاث ، عدد ٢٤ ، ص ١٤٣ .
٥ ــ المصدر نفسه .
٦ ــ **الاقتصاد الاسرائيلي** ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

كانا قد رفعا قبل قيام اسرائيل ، نقف أمام سياسة مشابهة تماما لهذه السياسة بعد قيامها وحتى يومنا هذا ، حيث تتكرر بشأن الاقتصاد الاسرائيلي أحكام من طراز « **مجافاة بعض أوجه السياسة الاقتصادية في اسرائيل لقوانين الاقتصاد** » (٧) ، « **واهمال مشورة الاقتصاديين** » (٨) . « **والتعامل مع عناصر الانتاج الشحيحة والقادرة وكأنها متوفرة بكثرة والعكس بالنسبة لعناصر الانتاج المتوفرة بكثرة حيث تعامل وكأنها نادرة** » (٩) وكذلك ازدياد الاجور بشكل يفوق الانتاجية الحدية للقوى العاملة (١٠) . « **وارتفاع الاجور في بعض الاحيان بشكل أكبر من ارتفاع الاسعار [٣٪ زيادة الاجور مقابل ٢٪ ارتفاع الاسعار]** » (١١) وأثر مثل هذا الامر على ميزان المدفوعات الاسرائيلي « **بسبب عدم قدرة اسرائيل على النزول الى الاسواق في أسعار تنافسه** » (١٢) ، باعتبار «**ان ارتفاع الاجور قد ساهم في ارتفاع تكاليف السلع المنتجة** » (١٣) .« **وبالرغم من ان المخرج الطبيعي لقضية الاجور هو قانون العرض والطلب لهذا العامل من عوامل الانتاج فان العكس هو الذي حدث** » (١٤) .

ان هذه المقتطفات التي اقتبست من دراسات لاقتصاديين مختصين في قضايا اسرائيل الاقتصادية كالاساتذة عمرو محي الدين،ويوسف صايغ، ويوسف شبل ، وكتبت في فترات متباعدة منذ ١٩٦٣ حتى اليوم عندما تضاف **الى سياسة العمل العبري** و«**شعار اليد العاملة اليهودية أولا**»(١٥) تبين أثر القرار السياسي في السياسة الاقتصادية لاسرائيل . وهذا كفيل بتفسير السياسة الاقتصادية التي تجافي المنطق في بعض الاحيان في بعض

٧ ــ **التخطيط في اسرائيل** ، المصدر السابق .
٨ ــ المصدر نفسه .
٩ ــ شبل، د. يوسف ، **السياسة المالية في اسرائيل**، مركز الابحاث، بيروت، ص ١٠٠ .
عن س. رايمر « اسرائيل عشر سنين من التبعية الاقتصادية » .
Oxford Economic Papers. June 1960, p. 155.
١٠ ــ المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .
١١ ــ شبل ، د. يوسف ، **اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي**، مركز الابحاث ، بيروت، ص ٥٧ ــ ٥٨ .
١٢ ــ **السياسة المالية في اسرائيل** ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .
١٣ ــ شبل، د. يوسف ، **تجارة اسرائيل الخارجية** ، مركز الابحاث ، بيروت، ص ١٠٤ .
١٤ ــ راجع عبد الحفيظ محارب ، مصدر سابق وغسان كنفاني ، خلفيات ثورة ١٩٣٦ ، شؤون فلسطينية عدد ٦ .
١٥ ــ راجع المزيد من التفاصيل : « سياسة العمل العبري بين الامس واليوم » ، شؤون فلسطينية عدد ٢٤ . ودراسةالشهيد غسان كنفاني عن «ثورة ٣٦ ــ ٣٩ في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل » ، شؤون فلسطينية عدد ٦ .

جوانبها ، ولكن هذه المجافاة لا تتم هكذا جزافا بل لخدمة هدف سياسي محدد . ولذا فعندما توضع السياسة الاقتصادية في اطار المخطط السياسي العام لدولة العدو نكتشف الى أي مدى هي صحيحة بمقياس خدمة الهدف السياسي وليس بمقياس مراعاة القوانين الكلاسيكية للاقتصاد وهذا في رأي البعض معيار هام في المدى الطويل للحكم على آثار السياسة الاقتصادية .

ان الفارق كبير جدا بين الحالتين ، حيث تختلف درجة الوعي والسيطرة على الامور بين الوضع في الحالة الاولى ، والوضع في الحالة الثانية . وتوضيح الفارق ضروري للتمييز بين المشاكل الاقتصادية التي هي خارج سيطرة القرار السياسي الاسرائيلي، وبين الخلل الناتج عن قرار سياسي تأخذه السلطة الحاكمة لخدمة أهداف استراتيجية معينة ، هي في النهاية أثمن بكثير من الخسائر الاقتصادية التي قد تتسبب بها خلل اقتصادي ما . وهذا التمييز هو الذي يمكننا من معرفة جوهر المشكلة والوصول الى نتائج اكثر دقة ، وذلك من خلال مناقشتهما في ضوء ظروفهما الصحيحة .

ان اختلال العلاقة بين السياسة والاقتصاد لصالح القرار السياسي في اسرائيل لا يعني تعطيلا ولا نفيا للقانون الذي يقول بأن السياسة اقتصاد مكثف ، وبأن للمصالح الاقتصادية دورا في تقرير المسائل السياسية . اذ أننا عندما نضع اسرائيل ككل في اطار أوسع من اطار الاعتبارات الداخلية أي في اطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تحركها الامبريالية ، والدور الذي تؤديه اسرائيل في خدمة هذه الشبكة الاقتصادية ، نجد ان اسرائيل ككيان سياسي تؤدي دورا اقتصاديا لخدمة الامبريالية ، وبالتالي فان الثمن الذي تدفعه الامبريالية لتثبيت وجود اسرائيل انما يصب في النهاية لخدمة غرض اقتصادي لصالح الامبريالية . واذا كان العامل الاقتصادي قد تراجع امام العامل السياسي بمقياس الاطار الداخلي ، فان هذا العامل نفسه ينقلب ويصبح له دور اقتصادي ، حيث تؤدي اسرائيل ككل دورا في خدمة أهداف استراتيجية عليا للامبريالية ولذا فان القرار السياسي الاسرائيلي الذي يبدو متعارضا مع المنطق الاقتصادي انما هو قرار يخدم في الاساس المصالح الاستراتيجية العليا للامبريالية أي مصالحها الاقتصادية . حيث لا يمكن لنا فصل دعم الامبريالية لوجود اسرائيل بمعزل عن دور الاخيرة في خدمة الاهداف الاقتصادية للامبريالية في المنطقة مقابل الثمن الذي يدفع لها .

- ٢ -

البيانات الخاطئة والتشخيص الخاطىء

يقول الدكتور يوسف صايغ في خاتمة كتابه عن الاقتصاد الاسرائيلي:
« ان اسرائيل حكومة أو شعبا أو الاثنين معا ــ لن تتخلى عن القسم الاكبر من أهدافها المنشودة في سبيل خفض الحاجة الى المساعدات الاجنبية ، وانها ليست واقعة تحت ضغط فعال للقبول بانزال مستوى تطلعاتها وأهدافها وانها بالتالي ستظل باستمرار ما دام الوضع على هذا الحال تقوم بخلق أو استغلال الازمات لتأمين تدفق الموارد الخارجية اللازمة لها »(١٦) .
ان هذا الاستنتاج يشير الى أحد الاساليب التي تلجأ اليها اسرائيل للحصول على الموارد المالية ، وان الازمات التي تخلقها أو تفتعلها تتمثل في بعض الاحيان بالتصريحات والبيانات المذعورة التي يدلي بها اشخاص بارزون حيث يتحدثون عن الازمة الاقتصادية التي تتهدد الاقتصاد الاسرائيلي لاستجداء التبرعات والمساعدات من دول ويهود العالم ، ليتبين فيما بعد أن لا أساس حقيقي لهذه البيانات حيث يقوم في احدى المرات رئيس اسرائيل حينذاك زلمان شازار بافتتاح حملة الجباية اليهودية تحت شعار أزمة خطيرة تهدد الاقتصاد الاسرائيلي (١٧) . وفي الوقت نفسه تقوم صحيفة معاريف بالحديث عن احتمال اغلاق اسرائيل لبعض من سفاراتها ضمن سياسة التقشف (١٨) !! .
حيث يبلغ هنا التهويل الاعلامي الذروة . لكن بالرغم من تصريح زلمان شازار وحديث الصحافة الاسرائيلية عن سياسة التقشف فان أيا من سفارات اسرائيل لم تغلق ، بل على العكس من ذلك ، فان ميزانية الدفاع لتلك السنة قد زادت بنسبة تبلغ ٦٪ زيادة عن العام السابق (١٩) ، وبالرغم من هذه الزيادة فان نسبة الضرائب لم ترتفع (٢٠) ، مما يوضح صحة حديث

١٦ ــ صايغ ، د. يوسف ، **الاقتصاد الاسرائيلي** ، مركز الابحاث ، بيروت ، ص ٣٥٧ .
١٧ ــ جريدة **الانوار** اللبنانية ، ١٩٧١/٣/١٧ .
١٨ ــ مجلة **الدستور** اللبنانية ١٩٧٠/١١/١١ ، نقلا عن صحيفة **معاريف** الاسرائيلية .
١٩ ــ جريدة **الحياة** اللبنانية ١٩٧١/١/٥ .
٢٠ ــ جريدة **النهار** اللبنانية ١٩٧١/١/٥ .

صحيفة معاريف عن التقشف ، وكذلك حديث زلمان شازار عن الازمة الخطيرة التي كانت تهدد الاقتصاد الاسرائيلي ، في ذلك الحين . حيث لم ترتفع الضرائب، وبمعنى آخر لم يكن هناك تضحية بمعدلات الاستهلاك المرتفعة للمواطن الاسرائيلي . ويسجل الدكتور ابراهيم عويس (٢١) في مقال له نفس وجهة النظر تقريبا التي تحدث عنها الدكتور يوسف صايغ عن خلق اسرائيل واستغلالها للازمات الاقتصادية اذ يتحدث بدوره عن « عدم توفر المعلومات الموثوقة » ويصف المعلومات الموجودة بأنها « غامضة » « ومثيرة للاضطراب » ويشير الى ما لاحظه أيضا كاتب سويسري من ان هنالك مطبوعات رسمية كثيرة نسبيا في اسرائيل ولا يستطيع الشخص الا أن يلاحظ أنها تتجنب التحليل العميق للمشكلات الاقتصادية . تعتمد اسرائيل كثيرا من الناحية الاقتصادية على العالم الخارجي خاصة فيما يتعلق باستيراد رؤوس الاموال ، وتهدف تلك المطبوعات بوضوح ، بواسطة هذه الدعاية الى خلق مناخ ملائم من أجل الحفاظ على المساعدة الضرورية وتكثيفها . وآجلا أم عاجلا تستطيع الحقائق العنيدة النفاذ الى خارج اسرائيل ويتضح الطابع الدعائي لتلك المطبوعات ولمحاضرات أولئك الرسميين » .

ان كلام الدكتور صايغ والدكتور عويس وكذلك التصريحات المذعورة وغير الدقيقة لزلمان شازار رئيس دولة العدو آنذاك . وكذلك أخبار صحيفة معاريف تشير الى نمط الاساليب التي تلجأ اليها اسرائيل لاستجداء المعونات ، وبالتالي فان أي تشخيص للاقتصاد الاسرائيلي يقع أسير الدعاية المضللة التي تقوم بها دولة العدو ، لا بد وأن يكون تشخيصا خاطئا وغير دقيق . ان الحديث عن افتعال اسرائيل للازمات الاقتصادية وتضخيم مشاكلها يجب أن لا يعني بالمقابل أن جميع الازمات التي تعرض لها اقتصادها ، هي أزمات مفتعلة . ذلك أن الاقتصاد الاسرائيلي قد عاش أزمات حقيقية خصوصا في العام ١٩٦٦ . ان السؤال الذي يطرح هنا لماذا تضخم اسرائيل ازماتها ؟ خصوصا وأن هنالك تحالفا عضويا بين الامبريالية والصهيونية العالمية تجاه دولة العدو، وتقدم لها معونات دورية، بل عاشت طيلة الحقبة الماضية بما حقن به اقتصاد اسرائيل من مساعدات وتبرعات وقروض ، خصوصا وأن الامبريالية الامريكية ليست من الغباء بحيث تنطلي عليها مثل هذه الوسائل والاساليب ، ومع ما يلحق

---

٢١ – عويس ، د. ابراهيم ، **الاقتصاد الاسرائيلي، تفسير** . شؤون فلسطينية، عدد ٣٤ ، ص ٤٧ .

صورة اسرائيل من تشويه واساءة وهي تتحدث عن الانهيار الاقتصادي والازمات العميقة التي تعاني منها .

هنا من الضروري استعادة الحقائق التالية :

بالرغم من الترابط العضوي بين اسرائيل والحركة الصهيونية العالمية والامبريالية ، فان حجم المساعدات التي تقدم اليها كان دائما مرتبط بالظروف الاستثنائية التي تعيشها اسرائيل واذا كانت الحروب هي الظرف الاستثنائي الملائم تماما لاستنفار الحركة الصهيونية الى أقصى طاقاتها . فان الحديث المتكرر عن الازمات التي تعلن عنها اسرائيل وكثافة الحملة الاعلامية التي تتحدث عن هذه المسألة ، انما يجعل من ذلك الظرف الاستثنائي ظرفا دائما ، وان كان بدرجة أقل من المدة ، ويكفي ذكر رقمين لعكس أثر ذلك الظرف الاستثنائي بتعابير مالية ، وكان قد اشار اليها الدكتور عويس في مقالته المذكورة في عام ١٩٦٦ ، كان صافي المبلغ الذي جمعته الوكالة اليهودية أثناء حملاتها العالمية ٦٠ مليون دولار ، وأما في ١٩٦٧ فقد كان ٣٤٦ مليون دولار . وبالتالي فبالمقدار الذي تفلح به اسرائيل باستنفار الصهيونية العالمية بالمقدار الذي تستطيع الحصول به منهم على تحويلات مالية .

ان الاثر السلبي ، على الصعيد الداخلي ، لمثل تلك الوسائل التي تلجأ اليها اسرائيل ، يبقى أثرا محدودا جدا . فالذين يعيشون داخل اسرائيل لا يبنون مواقفهم بالذات على الصعيد الاقتصادي في ضوء ما تقوله وسائل الاعلام ، خصوصا وأن الجزء الاساسي من تلك الحملة موجه للخارج أكثر منه للداخل، بل على اساس الواقع المادي الذي يعيشونه، وهنالك مقاييس مادية في ضوئها يقيسون الامور ، كمستوى الاستهلاك، وتوفر فرص العمل وغيرها من المسائل المرتبطة بحياة المواطن اليومية. والتي يلمسها ويعيشها ويشكل في النهاية موقفه على ضوئها .

ان التساؤل الذي يطرح نفسه ، هو مع تسليمنا بالترابط العضوي بين دولة العدو وبين الامبريالية والحركة الصهيونية ، وما يفرضه عليها من تقديم المساعدات لاسرائيل ، لكي تبقى قوية وتؤدي دورها باعتبار أن مصلحتهم في ان تكون قوية ، واذا كانت هذه هي طبيعة العلاقة ، فما هو تفسير سياسة اسرائيل وأساليبها التي تقوم بافتعال الازمات كي تحصل على المساعدات وما تعنيه تلك الوسائل ، حيث تبدو وكأنها علاقة تقوم على الخديعة ؟ وبالتالي هل الامبريالية عاجزة عن كشف مثل هذه الوسائل ، ومن ثم عدم الاستسلام اليها ؟.

ان التحالف العضوي والمصيري بين اسرائيل والامبريالية لا يعني على الاطلاق ان تصورهما لطبيعة العلاقة بينهما هو واحد . فالعلاقة من وجهة نظر الامبريالية ، هي علاقة باحدى أدواتها ، وبالتالي فان المساعدات والمسؤولية ، تبقى محكومة بهذا السقف ، وبما يكفل ان تستمر اسرائيل في تأدية دورها كأداة عسكرية ضاربة ، وكافة المساعدات الاقتصادية تبقى تصب في هذا الاطار ، وعلى العكس من ذلك فان لاسرائيل طموحا كبيرا جدا يتجاوز حدود الدور الذي حددته لها الامبريالية، محاولة أن تؤدي دورها المرسوم من موقع الشريك للامبريالية وليس من موقع الاداة، وانتقالها الى موقع الشريك أمر تحدده قدراتها الاقتصادية والقاعدة الصناعية التي تبنيها ، وهذا هو ما تحاول أن تنجزه بما يتطلبه من امكانات مالية هائلة، تتجاوز الامكانات التي يتطلبها دورها كأداة امبريالية .

ان الخلاف حول دور اسرائيل ، دور الاداة ، أم دور الشريك ، هو الذي يولد خلافا مستمرا حول تصور حجم الامكانات التي تحتاجها ومقدار الدعم الذي تتطلبه ، واذا كانت الامبريالية معنية تماما بتقديم امكانات عسكرية واقتصادية تضمن قدرة اسرائيل على القيام بدورها كأداة فانها بالمقابل غير معنية بالدرجة نفسها بأن تكون قاعدتها الصناعية في حجم يتجاوز بكثير قدرتها الذاتية على تشغيلها ، خصوصا وأنه مهما بلغت العلاقة بين الامبريالية وأدواتها ، وأهمية الدور الذي تلعبه هذه الاداة، فان الامبريالية لم تتعود مساعدة الآخرين وأدواتها بالذات كي يصبحوا شركاء لها حتى ولو كانوا شركاء صغار . ومن هنا كان سعي اسرائيل الدائم لكي ترتقي بحجم المساعدات ليتناسب وتصورها هي لا تصور الامبريالية .

ان اسرائيل من خلال حديثها المتكرر عن مشاكلها الاقتصادية والازمات التي تتعرض لها ، تجعل الصهيونية العالمية ، ويهود العالم في وضع المتأهب دائما ، وتخلق بواسطتهم رأيا عاما ضاغطا يساعدها في مجالين ، أولهما الحصول على مزيد من تبرعات يهود العالم ، وثانيهما وهو الاهم ، يكون الرأي العام الضاغط وسيلتها للحصول من الامبريالية على مساعدات حسب تصورها هي وبما يكفل لها تنفيذ طموحاتها الاقتصادية كاملة ، بحيث لا تستطيع الامبريالية اهمال الرأي العام الضاغط الذي استطاعت اسرائيل خلقه . وتكون مهمة اسرائيل اكثر سهولة ، في الوقت الذي تمس به دعايتها تلك المصالح الشخصية المباشرة لبعض المسؤولين عن امكانية تمرير مصالحها . وخير دليل لنا على ذلك هو أن أكثر المسؤولين الامريكيين صهيونية هم الذين يمثلون دوائر بها عدد مؤثر من الناخبين

اليهود . حيث يكون هؤلاء رأس الحربة الذين من خلالهم تتقدم اسرائيل بطلباتها ، بشكل قوانين ومقترحات للكونغرس ، مجلس الشيوخ الامريكي وغيرهم من الهيئات الرسمية . وعندما تصبح تلك المشاريع على جدول الاعمال وبانتظار التصويت وفي ظل رأي عام أمريكي معبأ أصلا ومتعاطف مع اسرائيل . وفي ظل حملة اعلامية مكثفة عن الازمات الاقتصادية التي تهدد بالخطر وجود اسرائيل . في ظل مثل هذا الجو من من المسؤولين الامريكيين سيتقدم ليقول : هذا صحيح ، وذلك كذب، والمصلحة الامريكية في دعم اسرائيل حتى في حدود دعم كهذا من المساعدات ، وأما الثاني فهو مصلحة اسرائيلية خاصة ، ولا علاقة لامريكا بها ؟.

ان الملاحظة الاخيرة والتي لا بد من تسجيلها على هامش هذه المسألة ان اسرائيل بوسائلها تلك ، انما تحاول أن تلعب جيدا وان تستفيد الى آخر مدى من الادوات التي بيديها وهي تحاول ان تستفيد من تحالفاتها وارتباطاتها بالشكل الذي يخدم تصوراتها هي لذلك التحالف وليس تصورات حلفائها . واذا كان التحالف يعني ان هنالك نقاط التقاء مشتركة . فان الذي يكفل لنفسه أقصى استفادة من ذلك التحالف هو من يستطيع ان يجعل برنامج الآخرين في خدمة برنامجه وليس العكس .



مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين الاسرائيليين
عامل وجود أو عدم وجود للكيان الاسرائيلي

يوصف الاقتصاد الاسرائيلي « بكعكة من الكبر بشكل يسمح لكل فئة اجتماعية في اسرائيل بنصيب من هذه الكعكة » (٢٢) تدليلا على مستوى الاستهلاك المرتفع للمواطنين الاسرائيليين حيث هو « اعلى من مثيله في ايطاليا وهولندا والنمسا » (٢٣) . ولقد ساهم مستوى المعيشة المرتفع هذا وسياسة الاجور في بقاء اسرائيل عاجزة عن بلوغ الاستقلال الاقتصادي وتعديل ميزان المدفوعات الخاص بها، « لانه كان ممكنا للاقتصاد الاسرائيلي الخروج من الحلقة المفرغة ــ عدم التوازن ــ لو كان هناك استعداد للتضحية بمعدلات الاستهلاك العالية » (٢٤) . وذلك لاثر سياسة الاجور المرتفعة التي تؤدي الى ارتفاع تكلفة السلع وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية ، الامر الذي سبب انخفاض الصادرات وظهور العجز المستمر في ميزان المدفوعات الاسرائيلي (٢٥) . وبالرغم من أن أهم هدف من أهداف اسرائيل الاقتصادية هو الوصول الى الاستقلال الاقتصادي ، وبالرغم من أن أقرب طريق لهذا الهدف هو تخفيض الاجور فان ساسة اسرائيل لم يقوموا بتخفيض الاجور بل ربطوا تحقيق الاستقلال الاقتصادي بالحفاظ على معدلات الاستهلاك الحالية وبالتالي الحفاظ على

---

٢٢ ــ محي الدين ، د. عمر ، **الاقتصاد الاسرائيلي** ، المصدر السابق ، ص ٦٦ ــ ٦٧ .

٢٣ ــ وود ، لادي لوك ، **الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي** ، شؤون فلسطينية عدد ٢٠ ، ص ٨٤ . نقلا عن : تطور الاقتصاد الاسرائيلي . نشر مكتب رئيس الوزراء ، ١٩٦٨ ، ص ١٧ .

٢٤ ــ لمزيد من التفاصيل راجع كتاب **السياسة المالية في اسرائيل** للدكتور يوسف شبل خصوصا الصفحة ٩٨ . ويراجع كذلك ايضا كتاب **تجارة اسرائيل الخارجية** ، لنفس الكاتب .

٢٥ ــ **السياسة المالية في اسرائيل** ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

مستوى الاجور المرتفع بالمقارنة مع الانتاجية التي فاقت زيادته في الاجور في بعض السنوات معدل الزيادة في الاسعار .

ان ارتفاع مستويات الاجور في اسرائيل وبالتالي مستوى المعيشة ليس « مرده تمتع القوى العاملة في اسرائيل بقوة سياسية لها وزنها » (٢٦) كما يقول فؤاد حمدي بسيسو متبنيا بذلك رأيا صادرا عن الامم المتحدة ولا التفسير الذي قدمه الدكتور يوسف شبل وهو يعزي سياسة الاجور هذه « الى نجاح الهستدروت في الحصول على أجور تفوق الانتاجية الحدية للقوى العاملة » (٢٧) والموقف المتصلب الذي تتخذه نقابات العمال « وعدم مرونتها والعبء الثقيل الذي تلقيه على اكتاف السياسة المالية في اسرائيل » (٢٨) .

ان التفسيرين اللذين يقدمهما فؤاد حمدي بسيسو والدكتور شبل غير دقيقين لانهما يعطيان صورة غير حقيقية لقوة العمال في اسرائيل. وكأنه يؤكد الاشاعة التي ترددها اسرائيل دائما عن نفسها باعتبارها دولة عمالية واشتراكية .

ان سعي الحكومة الاسرائيلية لتوفير مستوى من المعيشة مرتفع لمواطنيها يشكل أحد الثوابت في سياسة اسرائيل الاقتصادية ، ولا يمكن المساس به ، بل على العكس من ذلك فان تحسينه وباستمرار مسألة مهمة بمقدار سعي اسرائيل لتحقيق استقلالها الاقتصادي ، وتحسين مستوى المعيشة المرتفع ، ليس باعتباره عامل رفاهية فحسب كما هو الامر بالنسبة لغيرها من الدول الاخرى، بل كعامل وجود او عدم وجود بالنسبة لاسرائيل ككيان، لطبيعة تكوينها البشري الذي يقوم على سياسة الاستزراع البشري والقائم اساسا على التدفق المستمر للهجرة من الخارج فبدون مستوى المعيشة المرتفع لا توجد هجرة ، وبلا هجرة لا توجد اسرائيل .

وهنا تلعب طبيعة المناطق التي قدم منها معظم هؤلاء السكان : والمناطق المتاح اليهم الذهاب اليها دورا في ضرورة توفير مستوى معيشة مرتفع لهم والا فان الضغط على الاستهلاك سيؤدي الى ضعف تدفق الهجرة (٢٩) .

---

٢٦ ــ بسيسو ، فؤاد حمدي ، **تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي.** منشورات دائرة الابحاث والدراسات ، البنك المركزي الاردني ، عمان ١٩٧١ ، ص٣٠ . عن الامم المتحدة، الصناعة التمويلية في اسرائيل، مصر ، تركيا ، ص١٣٤ .

٢٧ ــ **السياسة المالية في اسرائيل** ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

٢٨ ــ المصدر نفسه ، ص ١٠١ .

٢٩ ــ محي الدين ، د. عمر ، المصدر السابق ، ص ٤١ .



وانتشار البطالة يؤدي الى هجرة مضادة ، خصوصا على صعيد المهاجرين من اوروبا الغربية (٣٠) علما بأن العوامل التي ساهمت في تنشيط الهجرة لاسرائيل والاساليب الدعائية التـي اتبعت لاستجلاب المهاجرين لم ترتكز على الاعتبارات الايديولوجية فقط بل ان اسرائيل صورت لهم مـن خلال الدعاية الاسرائيلية ، دولة اليهود ، حيث الرخاء ومستوى المعيشة المرتفع وحيث ينتهي الظلم الواقع عليهم في دول الشتات !!

وبالاضافة لذلـك فعلينا أن نتذكـر طبيعة المهاجرين القادمين اليها وبنيتهم الطبقية فالاكاديميون يشكلون نسبة عالية منهم ، لدرجة ان استيعابهم قد شكل مشكلة بالنسبة لاسرائيل ، وكذلك الامر بالنسبة لرجال الاعمال ، وجميعهم كانوا ينعمون بمستوى معيشي مرتفع مـن البلدان التي قدموا منها وبالتالي فـان اسرائيل ستكون مضطرة لتوفـير نفـس المستوى من المعيشة بالنسبة اليهم لانه مهما بلغت تضحياتهم ، فلن تصل لدرجة القبول بوضع معيشي جديد لا يتناسب أو يكون قريبا من وضعهم السابق .

ان هذا الوضع يستدعي اولا توفير مستوى مـن المعيشة ومتطلبات الحياة بمقياس الدول المتقدمة ومـن هنا كان مستوى الاستهلاك الذي هو أعلى من مثيله في ايطاليا وهولندا والنمسا (٣١) .

ان هذا هو السبب وراء حرص قادة العدو علـى استمرار مستوى المعيشة المرتفع لمواطنيهم بالرغم من أن مثل هذا الامر انما هـو بالضرورة على حساب أهداف اقتصادية اخرى ، وأولها قدرتها علـى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الاسرائيلي من خلال تحسين الصادرات وتخفيض الواردات والتحكم في الاتجاه التضخمي في الاسعار .

بالرغم من التضارب بـين مستوى المعيشة المرتفع وبـين الاهداف الاقتصادية الاخرى فان الحرص على الحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين الاسرائيليين انما مرده معرفة قادة العدو وأكثر مـن غيرهم عدم جواز فصل ولاء المواطن اليهودي لدولة اسرائيل عن المرتكزات المادية لهذا الولاء والدور الذي يلعبه هذا العامل في دفع الهجرة الى مستويات مرتفعة . وهذا هو السبب الحقيقي لسياسة الاجور وليس ضغط النقابات والقوة التي تتمتع بها !.

٣٠ ــ سعد ، الياس ، **البطالة في اسرائيل** ، مركز الابحاث ، بيروت ، ص ٢٠ .

٣١ ــ وود ، لاري لوك ، المرجع السابـق ، ص ٨٤ . وكذلـك محي الدين ، د. عمر ، المرجع السابق ، ص ٦٦ ــ ٦٧ . عن :
Uri Bahnal, Distribution of Income in Israel, Falk Project. Fourth Report (pp. 180 - 184)

مرة اخرى من الضروري التأكيد على منطق الكعكة الكبيرة التي تسمح للجميع أن يأخذ (نصيبه) كأحد الثوابت التي لا تستطيع اسرائيل اغفالها على الاطلاق عند رسم سياستها الاقتصادية . وجملة مخططاتها لا بد وأن ترسم آخذة بعين الاعتبار ديمومة هـذا العامل وعدم المساس بـه على أن يكون واضحا أن هذا النصيب هو في الحدود التي تكفـل تمييع أي مظهر من مظاهر الصراع الطبقي من ناحية ومـن ناحية اخرى « لا تمس جذريا طبيعة العلاقات الطبقية التي تحكم مجتمع العدو ، باعتبار أن الحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع ضمان للامن القومي » (٣٢) . ومقدار تأثير الاوضاع المعيشية على العامل الامني ينبئنا به الاستطلاع الذي جرى لحساب جريدة « هآرتس » والذي أفاد عن ان « نحو ١٢ ٪ من الاسرائيليين يفكرون في الهجرة من اسرائيل بسبب ارتفاع الاسعار والاستياء نتيجة لحرب الشرق الاوسط وجاء في ذلك الاستطلاع ايضا ان نحو ٥ر٦ ٪ مـن الاشخاص الكبار الذين جرى استطلاع آرائهم لديهم ترتيبات محددة للهجرة بينما قال ٥ر١ ٪ انهم يفكرون جديا في الرحيل عـن اسرائيل ، وأعلن ٢ر٣ ٪ مـن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ ، ١٩ سنة أنه خطرت لهم فكرة مغادرة اسرائيل » (٣٣) ، وكذلك الاحصاء الذي أعلنته الاذاعة الاسرائيلية عن أن « نسبة تبلغ ٥ ٪ من المهاجرين السوفييت الذين يغادرون الاتحاد السوفيتي الى غير اسرائيل ، يصلون الى فيينـا ثم لا يستأنفون سفرهـم الى اسرائيل بـل الى بلدان أخرى » (٣٤) . وان هذا يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل والهجرة المضادة منها . [يعني منطق الكعكة الكبيرة الوصول الى معدلات سريعة للنمو يسمح بالوصول بالناتج القومي الى مستوى يسمح بنصيب لا بأس به لكـل الفئات الاجتماعية ممـا يؤدي الى تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية] . وعندما تبدأ ظاهرة النزوح مـن اسرائيل فان كل الاساليب الدعائية لا يمكن أن تقلل من آثارهـا أو تلغيها ، واذا كانت اسرائيل قادرة من خلال المساعدات والهبات والقروض التي تحصل عليها من مصادر عديدة على تعويض الخسائر الاقتصادية التي تترتب على توفيرها درجة معينة مـن الرفاه لا تتناسب وحقيقـة الاوضاع الاقتصادية ونمو الانتاج لديها ، فانها بالمقابل غـير قادرة على تعويض أي نقـص في الهجرة نظرا لان الهجرة عامل اساسي بالنسبة لوجودها .

٣٢ ــ المصدر نفسه ، ص ١٦ .

٣٣ ــ « **النهار** » ، ١٩٧٤/٣/٢٧ .

٣٤ ــ نشرة رصد اذاعة اسرائيل ، مركز الابحاث الفلسطينية ، رقم ٤٩٦ (يشار اليها فيما بعد ر.أ.أ.) .

بالرغم من أن التلازم بين مستوى المعيشة والهجرة حاصــل في كثير من البلدان الا أن الوضع بالنسبة لاسرائيل أكثر خصوصية وحساسية لعدة اسباب منها الاخطار المحدقة بها وقلة عدد سكانها وطبيعة علاقة المستوطن اليهودي بالارض التـي يقيم عليهــا فالارتباط ليس ارتباطـا ايديولوجيا فحسب ، اذ ان هذا النوع مــن الارتباط غير كاف ، ولكــن مكونات هذا الارتباط الماديــة وبالذات الارتباطات الانسانيــة ، حيــث جذور المواطن مضروبة بأعماق الارض وتتداخل العديد من الاعتبارات العاطفية والانسانية فيه والمادية . وكل شيء في الوطن يلف هذا المواطن . الارض ، المدنية ، الاقارب ، البيت ، الطفولة ، والذكريات . كل هذه الاعتبارات تتداخل وتشكل موانع لتفكير المواطن بالهجرة ، على عكس المواطن اليهودي الذي وفد حديثا ، فبالرغم من كل الاعتبارات الدينية فان صلته بالبلد الذي هاجر اليه سيبقى الى مدى بعيد ، صلة مستأجر ، بالبيت الذي انتقل اليه حديثا والصعوبة النفسية التي يواجهها بالانتقال الى بيت جديد آخر ليست كبيرة . خصوصا اذا كان هذا المواطن ما زال يحتفظ بجنسيته الاولى كما هو الامر بالنسبة للكثيرين من المواطنين اليهود والتي تعكس درجة عالية من الاحساس بعدم الطمأنينة للوطن الجديد .

ان الالفة بين المهاجــر اليهودي وبالذات الوافد حديثا وبــين الوطن الجديد ليست عاليــة وهذا حــدا بالحكومة الاسرائيلية أن تحــرص على توفير أوضاع معيشية مريحة لمواطنيها ، خوفا مــن امكانية نزوحهم ثانية الى وطن ثان . ويكتسب هــذا الموضوع أهمية خاصة بعــد أن انحصرت مصادر الهجرة بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واوروبا الغربية حيث مستوى المعيشة مرتفع .

ومن خلال مراجعتنا لارقام المهاجرين في السنوات الماضية مــن عمر اسرائيل تتأكد لنا حقيقة التلازم بين معدلات الهجرة ومستوى المعيشة ، حيث أن ارتفاع معدلات الهجرة تعني بالمقابــل ازديادا في الناتج القومي ، وبالتالي الدخل القومــي وبالنتيجة ازدياد في قدرة اسرائيل علــى تقديم مستوى معيشة مرتفع لمواطنيها ، ونلاحظ هذه الحقيقة من خلال مقارنتنا للرسمين البيانيين المرفقين ❋ ، حيث يمثل الاول ارقام المهاجرين السنوي بالآلاف والرســم الثاني يمثل نسبــة الزيادة السنوية في النــاتــج القومي لاسرائيل . وكــلا الرسمــين قــد أعــد علــى ضوء ارقــام المهاجريــن

❋ – راجع نهاية الدراسة . الرسم البياني للناتج القومي والرسم البياني للهجرة .

الجدد والناتج القومــي لاسرائيل كمــا صرحت بــه المصادر الاسرائيلية الرسمية .

ان ادنى نقطــة وصلت اليها نسبة تزايــد الناتج القومي ★ كانت في العام ١٩٥٣ ليلاحظ بالمقابل ان ادنى نقطة وصل اليها عدد المهاجرين كانت أيضا في نفس العام ، ولكــن في العام الذي تلاه ومــع ارتفاع نسبة الناتج القومي من أقل من واحد بالمائة عام ١٩٥٣ الى ٢٠٪ عــام ١٩٥٤ ارتفعت بالمقابل أعداد المهاجرين من ١٢٠٠ مهاجر عام ١٩٥٣ لتصل الى ١١ر٤٠٠ مهاجر عام ١٩٥٤ وقد بقيت نسبة تزايد الناتج القومي تضبط وتيرة تزايد أعداد المهاجرين طيلة الفترة اللاحقة ونستطيع أن نلحظ هــذه المسألة في العام ١٩٥٩ حيث انخفض الناتج القومي بالمقارنة مع السنوات السابقة . وانخفضت الزيادة من ٦٠ر٢ الف عام ١٩٥٧ الى ١٥ر٦ الــف عام ١٩٥٨ ومع عودة تزايد نسبة الناتج القومي في التصاعد في الاعوام ٦١ ، ٦٢، ٦٣، ٦٤ عادت اعداد المهاجرين الى التصاعد مرة ثانية . فقد قفز رقم المهاجرين من ١٦ الف عام ٦١ الى ٤٠ر٦ الــف ، ٥٣ر٨ ، ٥٣ر٢ ، ٤٦ر٣ في الاعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ على التوالي ومع انخفاض نسبة الناتج القومي في السنوات ، ٦٥، ٦٦ ، ٦٧ ، سنوات الازمة الاقتصادية الشهيرة في تاريخ اسرائيل الاقتصادي ، وصلت أرقام المهاجرين الى أدنى نسبة لها منذ العام ١٩٥٣ فمن ٤٦ر٣ ألف مهاجر عام ٦٤ انخفضت الى ٢٢ر٩ الف عام ١٩٦٥ ، ٣ر٨ الف عام ١٩٦٦ ، ٤ر٣ الف عام ١٩٧٤ .

ان وتيرة تزايد المهاجرين المنضبطة مــع وتيرة ارتفاع الناتــج القومي وبالتالي قدرة اسرائيل على توفير مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها تؤكد بما لا يقبل الجدل على صحة القول بأنه بلا مستوى معيشة مرتفــع لا توجد هجرة ، وبلا هجرة لا توجد اسرائيل وهذا ما يجعلنــا نخلص الى نتيجتين هامتين جدا .

١ – رغم ادعاء قادة دولة العــدو بدور العامــل الايديولوجي في بناء اسرائيل . فــان ارتباط معــدل الهجرة بمستوى المعيشة يؤكــد ان دور العامل الايديولوجي محدود اذا ما تعارض مع أسباب مادية قوية كمستوى

❋ – يعتبــر بيير جاليــه البلدان الامبريالية هــي البلــدان التاليــة اساؤها : الولايات المتحدة ، كندا ، المانيا الغربية ، النمسا ، بلجيكا ، الدنمرك ، اسبانيا ، فرنسا ، اليونان ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، اللوكسمبورج ، النــروج ، هولنــدا ، البرتغال ، بريطانيا ، السويد ، سويسرا ، اسرائيل ، اليابان ، اوستراليا .

المعيشة ، فالعامل الايديولوجي لم يستطع أن يقدم عام ١٩٥٣ سوى ٢ر١ الف مهاجر ، بينما التحسن الكبير في الناتج القومي عام ١٩٥٤ قدم ٤ر١١ الف مهاجر .

٢ ـ ان ما تقدم يؤكد مرة ثانية أهمية العامل الاقتصادي بالنسبة لدولة العدو الامر الذي يفرض مواجهة عربية له في مستوى ما يمثله من خطورة،مواجهةسواء معالمؤسسة الاقتصادية لدولة العدو من خلالضربها المباشر ، أو مقاطعتها ، ومطاردتها في الاسواق الدولية،أو من خلالمواجهة المصادر الدولية التي قدمت وتقدم المساعدات الاقتصادية لدولة العدو لان تقديم المصنع لاسرائيل في أي حال من الاحوال ليس أقل خطورة من تقديم الدبابة أو الطائرة .

هامش : راجع في نهاية الكتاب

١ ـ رسم معدل الناتج القومي ؟

٢ ـ رسم تزايد الهجرة السنوي .

٣ ـ قائمة نسبة تزايد الناتج القومي السنوي .

٤ ـ قائمةباعداد المهاجرين .

ـ ٤ ـ

حول صحة القول بأن اسرائيل دولة امبريالية بالمعنى الاقتصادي

مقابل الفكرة التي تقوم على تضخيم الازمة الاقتصادية في اسرائيل نجد من يصنف اسرائيل ضمن البلدان الامبريالية، ليس بالمعنى السياسي للكلمة ، أي تأكيد ارتباطها السياسي بالدوائر الامبريالية العالمية ، بل بالمعنى الاقتصادي ، أي من حيث قدرة اقتصادها على القيام بدور المصدر لرأس المال . وقد ورد هذا التصنيف في كتاب « الامبريالية عام ٧٠ » للاقتصادي الماركسي الفرنسي الشهير بيير جاليه . اذ أعد قائمة بأسماء الدول الامبريالية حسب اعتقاده واعتبر اسرائيل احدى تلك البلدان . ووضعها في هذا المجال جنبا الى جنب مع اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية واليابان (٣٥) . كذلك فان مقالة لارى لوك دور عن « الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي » (٣٦) . ودراسة شيلا ريان « بناء امبريالية جديدة » (٣٧) ، يتفقان مع بيير جاليه في تصنيفه هذا .

ان تصنيف بيير جاليه لاسرائيل كدولة امبريالية ينسجم مع نظرية « الكعكة الكبيرة » التي تحدث عنها الدكتور عمرو محي الدين والتي تعني أن الاقتصاد الاسرائيلي يسعى الى تحقيق مستوى معيشي مرتفع للمواطن الاسرائيلي . وهذه النظرية متلازمة كل التلازم مع درجةالنمو الاقتصادي لاي بلد بحيث تصبح صحيحة اكثر ، مع اقتراب اقتصاد البلد المعني من مرحلة الامبريالية ، حيث يكون الاقتصاد قد تطور الى درجة عالية من تركز الرساميل وتراكمها بحيث يؤدي تصديرها الىقيامها بدور استثماري

---

٣٥ ـ جاليه ، بيير ، **الامبريالية عام ٧٠** ، دار ماسبيرو ، باريس ، ١٩٦٩ . ترجمة ونشر دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت ، ص ٧ .

٣٦ ـ **الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي** ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

٣٧ ـ ريان ، شيلا : « **بناء امبريالية جديدة ، اسرائيل والضفة الغربية** » ، شؤون فلسطينية عدد ٢٨ ، ص ٩١ .

واستغلالي ويشكل مصدرا للربح ، وعاملا من عوامل رفاه البلد المصدر لهذه الرساميل . ولكن اذا كانت نظرية الكعكة الكبيرة ملازمة لاقتصاد الدول الامبريالية فهل هذا يعني أن اقتصاد اسرائيل قد بلغ مرحلة من النمو يمكن لنا أن نطلق عليه وصف الاقتصاد الامبريالي .

الكعكة الكبيرة ومفهوم العلاقات الطبقية

ان منطق (الكعكة الكبيرة) يتناقض مع المفهوم التقليدي للعلاقات الطبقية التي تقوم على استغلال طبقة لاخرى في مجتمع ما ، في حدود المعنى الضيق للمجتمع ، أي مجتمع الدولة الواحدة والشعب الواحد ولكن هذا المنطق ، أي منطق الكعكة الكبيرة ينسجم مع العلاقات التي تحكم الامم والمجتمعات الظالمة بالامم والمجتمعات المظلومة ، اذ تتطور علاقات الاستغلال نتيجة لتطور رأس المال ، وتنتقل من المستوى الاقليمي الى علاقة استغلال من نوع جديد بحيث تمثل الامة بكاملها دورا استغلاليا لامة أخرى . أي أن رفاه الامة الاولى ، حيث يسود منطق الكعكة الكبيرة، هو على حساب بؤس وشقاء شعوب أخرى ، وهذه هي ببساطة طبيعة العلاقات التي تقيمها الدول الامبريالية مع أمم وشعوب العالم الثالث . وهناك العديد من الامثلة التاريخية التي تؤكد هذه المسألة وذلك منذ نشوء الاستعمار القديم وتطوره الى مرحلة الامبريالية . ولكن هذه النماذج تنسجم مع نظرية الكعكة الكبيرة ولكن بشكل يختلف عن منطق الكعكة الكبيرة الاسرائيلية . وهذا الاختلاف هو ما تحاول اسرائيل ان تتجاوزه لتصل الى مرحلة الامبريالية، حيث ينطبق عليها وقتئذ منطق الكعكة الكبيرة بالمعنى التقليدي والمتعارف عليه . وبكلمة اخرى فان وصول أي اقتصاد قومي الى معدلات مرتفعة للنمو والتقدم مع مستوى مرتفع للمعيشة لا يمكن أن يؤدي بنا حتما الى تصنيف هذه الدولة كدولة امبريالية بمعنى أنها وصلت الى تلك المرحلة التي تقوم فيها بتصدير رأس المال الحالي للخارج وتصبح عائدات الاستثمارات الخارجية جزءا هاما من مصادر ايراداتها ، أي أن مصادر ايراداتها الرئيسية تقوم على استغلال ثروات غيرها من الدول. وهذا وضع لم يصل اليه الاقتصاد الاسرائيلي بعد اذا كان عائد الرساميل والاستثمارات الامبريالية في الخارج ، يشكل سببا رئيسيا لرفاه شعوب الدول الامبريالية ، حيث لا تكتفي تلك الدول بأرباحها من عملية تصدير السلع بل من خلال تصدير الرساميل ، فان رفاه المواطن الاسرائيلي مرتبط بالدعم الذي تقدمه الامبريالية العالمية لدولة اسرائيل كثمن لدورها السياسي في المنطقة في حماية المصالح الامبريالية. وهنا يجوز لنا الاستنتاج بأن اسرائيل

حتى وان كانت تنتهج منطق الكعكة الكبيرة في علاقاتها الاقتصادية الداخلية فان هذا لا يعني أنها دولة امبريالية بالمعنى الاقتصادي للكلمة ، باعتبار أن منطق الكعكة الكبيرة التي تسمح للجميع بنصيب فيها كمحاولة لطمس التناقضات الطبقية صفة ملازمة فقط للدول التي تعيش مرحلة الامبريالية. وان ربط اسرائيل بصفة دولة امبريالية انما هو تضخيم لدورها الاقتصادي في هذه المرحلة ، ويعطي تفسيرا غير صحيح لمستوى المعيشة الذي يعيشه مواطنوها . خاصة عندما يأتي هذا التصنيف من كاتب مثل « بيير جاليه » بطرح مؤلفه الامبريالية عام ٧٠ (ككل) كتاب لينين ، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ، ويعتبر كتاب لينين هذا « المصادر » الذي بني على اساسه كتاب الامبريالية عام ٧٠ » (٣٨) .

ان تصنيف بيير جاليه وغيره لاسرائيل ، كدولة امبريالية يساهم في الترويج لفهم خاطىء لدرجة تطور الاقتصاد الاسرائيلي وهو بهذا يتساوى من حيث ضرره مع الحديث عن تقزيم الاقتصاد الاسرائيلي وعن الحلقة المفرغة التي يدور بها . ان تضخيم قدرات الاقتصاد الاسرائيلي يولد فهما مشوها (للمعجزة) الاقتصادية الاسرائيلية ويمنحها درجة من الاستقلالية التامة حتى اسرائيل لا تدعيها لنفسها(٣٩) ، وما زالت تطمح بالوصول اليها وتشكل أحد أبرز أهدافها الاقتصادية للمرحلة المقبلة كما يجمع المهتمون باقتصاد اسرائيل .

ان اطلاق صفة دولة امبريالية على اسرائيل ، يناقض التعريف اللينيني للامبريالية والسمات التي كان قد حددها لينين في مؤلفه الشهير، «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» ـ ان اقتصاد دولة ما لكي يوصف بهذا الوصف باعتبار أن الامبريالية كمرحلة متطورة (عليا) من مراحل الرأسمالية تقوم على مجموعة من الخصائص أبرزها تصدير رأس المال الى الخارج وقيامه بدور استثماري . ويشكل مصدرا للعائد (٤٠) . ان هذه السمة الرئيسية لا تنطبق بتاتا على اسرائيل في هذه المرحلة . لانها نفسها دولة مستوردة لرأس المال ، واعتمادها على القروض والمساعدات الخارجية مسألة معروفة للجميع وبحكم البديهيات ، خاصة وأن ميزان مدفوعاتها ما زال يميل بشكل واضح لصالح وارداتها المالية وغير المالية ، وعندما

---

٣٨ ـ الامبريالية عام ٧٠ ، المصدر السابق .

٣٩ ـ شبل ، د. يوسف ، **تجارة اسرائيل الخارجية**، مركز الابحاث ، بيروت، ص ١١٣ .

٤٠ ـ لينين ، **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، الفصل الرابع ، « تصدير رأس المال » ، ص ٨٧ .

تضع اسرائيل في رأس أهدافهـا تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، فان هذا يعني اعترافا من قبل اسرائيل بأنها ما زالت دون المرحلة التي نطلق عليها صفة الدولة الامبريالية . ان تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لا يكون الا مـن خلال تنشيط تصدير البضائع اولا ، كمقدمة طبيعية لتحقيق فائض بحيث يوفر تراكمه وتركيزه رأس مال ماليا للتصديـر ، عندئذ يمكـن اعطاء اسرائيل صفـة الدولة الامبريالية بامتلاكها أبرز سماتها ، الا وهو تصدير رأس المال . ان اسرائيل قد لعبت في بعض الاحيان « دور الطرف الثالث الذي تقوم من خلاله (مساعدات) الدول الامبريالية للدول الناميـة » (٤١) ، وبرغم أن دور الوسيط هذا قد مكنها من تحقيق بعض المكاسب السياسية ، حيث كانت جسرا عبرت عليه اسرائيل لاقامـة علاقات سياسية مع تلـك البلدان أو « فرض استعمال الادوات والخبرة الفنية الاسرائيلية » (٤٢) ولكن هـذا الدور ، الذي « كان في حـدود ١٥٠ مليون دولار » (٤٣) ، أو « نسبـة خمسة بالالف من جملة الاستثمارات الاجنبيـة في افريقيا » (٤٤) . لا يرقـى لان نسميـه دورا امبرياليا ، بل دور الاداة والوسيط في يد الامبريالية .

وفي هذه المرحلة فان وصف اسرائيل واعتبارها أداة امبريالية ، هو اكثر دقة وتعبيرا من حقيقة الامر من وصفها بدولة امبريالية . أداة تؤدي دورا سياسيا ولكنها تستفيد جيدا من الامكانيات التـي تقدم اليها كأداة لتطور نفسها وتستعـد للمرحلة القادمة ، حيـث ترتقي بدورها وتحقق الحلم الحاضر الذي يدغدغ مخيلـة القادة الصهيونيين بالارتقاء مـن دور العميل والاداة الـى دور الشريك للامبريالية وهنـا يكون خطر اسرائيل مزدوجا .

التحويلات المالية واتجاه رؤوس الاموال كمؤشر اقتصادي

من الضروري بهـذا الصدد الاشارة الى اتجـاه رؤوس الاموال الى داخل البلد كمؤشر لحقيقة الوضع الاقتصادي . ان التحويلات المالية لا يمكن أن تكون دليلا على ضعف البيئة الاقتصادية لبلد ما خاصة وأن كثيرا مـن البلدان الامبريالية وبالذات الولايات المتحدة ، تحرص علـى استيراد

---

٤١ ـ **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٨ ، ص ١٥٧ .

٤٢ ـ المصدر نفسه .

٤٣ ـ القنطار ، رياض، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيا** ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠ .

٤٤ ـ **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٨ ، ص ١٥٧ .

الرساميل الاجنبية وايداعها في مصارفها للمقارنة بـين استيراد اسرائيل للرساميل واستيراد الولايات المتحدة كنوع مـن نفـي قانون تصدير رأس المال كقانون ملازم للامبريالية . فان الرساميل التـي تركض خلفها أمريكا لا توظف داخل أمريكا ولا تعكس حاجة أمريكا للرساميل ، بقدر ما تعكس سياسة اقتصادية لامتصاص الرساميل مـن الدول الاخرى ، والسيطرة عليها ليسهل على أمريكا بالتالي التحكم بطريقة استثمارها وبالطريقة التي تتلاءم ومخططات الامبرياليـة . وتجنبـا لتسرب هـذه الرساميل قـد توظفها في خدمة أهداف تتناقض مع السياسة العليـا للامبريالية . وخير مثال لنا على ذلك ، عائدات البترول العربي المكدسة في المصارف الاجنبية . خوفا من أن توظف في خدمة التنمية العربية .

ان امتصاص الدول الامبريالية وبالذات الولايات المتحدة الامريكية الرساميل من الدول المتخلفة انما هو بهدف السيطرة على هذه الرساميل واعادة توظيفها بالخارج ، وعلى العكس من ذلك فان استيراد اسرائيل للرساميل يهدف أساسا للتوظيف الداخلي . هـذا يجعلنا نستخلص نتيجة مهمة الا وهي ان اتجـاه انسياب رؤوس الاموال كمؤشر لقياس سلامـة الوضـع الاقتصادي لبلـد ما مرتبط بالاتجاه الذي يسلكه رأس المال المستورد هذا بعد دخوله البلد المستورد . نستخلص مما سبق :

١ ـ ان اسرائيل لا تمتلك سمات الدولة الامبريالية لعجزها حتى الآن في مجالي تصدير السلع ورأس المال في هذه المرحلة على الاقل .

٢ ـ ان رفاه الدول الامبريالية رهـن بعوامل تستطيع هـذه الدول التحكم بها وتعكس درجة عالية مـن الاستقلال الاقتصادي . وهنـا تكمن أهمية التفرقة بين وضع هذه الدول ووضع اسرائيل ، واذ أن اسرائيل غير قادرة حتى الآن على التحكم بعوامل رفاهها لارتباطها بالمساعدات الخارجية ، حيث لا يعكس رفاهها هذا في هذه المرحلة نفس الدرجة مـن الاستقلالية الاقتصادية .

ان عـدم امتلاك اسرائيل للسمات الرئيسيـة المفروض توافرها في الدولة الامبريالية وبالذات في مجالي تصدير رؤوس الاموال والبضائع لا يعني ان دولة العدو لم تخط بشكل واسع باتجاه وضع الاساس المادي كيما تتمكن من الوصول الى تلك المرحلة . وبالرغم من عدم اكتمال ذلك الاساس حتى الآن . ولكنه يبقـى مؤشرا خطرا لطبيعة تطـور ومستقبل الاقتصاد

الاسرائيلي . ولا يمكن تجاهل مجموعة من الظواهر تعتبر من صلب أي اقتصاد رأسمالي متقدم تشكل المرحلة الطبيعية والسابقة لانتقال اقتصاد أي دولة الى مرحلة الامبريالية . فالاقتصاد الاسرائيلي يعيش حاليا مرحلة حيث تسيطر رأسمالية الدولة عبر المؤسسات التابعة لها ، وبالذات الهستدروت على نسبة عالية جدا من الصناعة والزراعة والبنوك وقطاع التجارة والمؤسسات العامة ورأسمالية الدولة شكل من أشكال الاحتكار وان كان قد حدث في اسرائيل نتيجة لقرار سياسي بعكس ما تم في البلدان الرأسمالية المتقدمة الاخرى . حيث كان الاحتكار وتمركز الانتاج ورأس المال نتيجة لسياسة المزاحمة الحرة وصراع المنتجين . وهذا مما يعطي لتلك الاحتكارات حتى ولو كانت « رأسمالية دولة » دورا حاسما في تقرير السياسة الاقتصادية لاسرائيل وتكون في وضع يمكنها من توجيه امكانيات اقتصادية هائلة ضمن السياسة التي تراها مناسبة لتخدم مصالحها . وكبر حجم الامكانات التي تحت تصرفها ترافق بالمقابل مع قدرة سياسية من نفس الحجم لتوجيه تلك الامكانات في سياسة محددة .

واذا كانت الامبريالية تتميز في جوهرها بالدور المركزي الذي يلعبه رأس المال وبالتالي كثافة استثماره ، بالمقارنة مع بقية عناصر الانتاج فمما لا شك فيه، أن مقدار الرساميل الموظفة في اسرائيل وسياسة احلال رأس المال مكان العمل قد تجاوزت في اسرائيل وبنظر العديدين الحد الامثل لها وبالذات على صعيدي الزراعة والصناعة الامر الذي أدى الى ظهور الطاقة الانتاجية العاطلة في عديد من الصناعات . وزيادة الموظف من الرساميل وفي حال توفر ظروف انتاجية واقتصادية مناسبة لا بد وأن يكون مصدرا للعائد . وبالاضافة الى ذلك فان نظام تقسيم العمل . وهو أحد سمات الامبريالية يبدو بشكل واضح في اسرائيل بعد فتح المجال لليد العاملة العربية . حيث بدأت اسرائيل تعيد المثل الاوروبي . وذلك بالقاء العمل اليدوي على العمال الاجانب وتحولها الى شعب من الملاحظين والفنيين وأصحاب الدخول . وما لهذا من انعكاسات بالتالي على مستوى الدخول . فبالاضافة الى تقسيم العمل . فهنالك تقسيم السوق الدولية .. بين دول مصدرة للمواد الخام ومستوردة للبضائع ودول مستوردة للمواد الخام ومنتجة للبضائع وانعكاس مثل هذا التقسيم في النهاية على الارباح التي تجنيها الدول من النوع الثاني أي الدول المنتجة . والمتتبع لتطور ميزان المدفوعات الاسرائيلي ومكوناته وتبدل تجارة اسرائيل الخارجية يلحظ تطور كبير في ارتفاع نسبة وارداتها من السلع الوسيطة وبالتالي تحسن صادراتها وانخفاض السلع الاستهلاكية

الجاهزة التي تستوردها الى ما يقل عن ١٠٪ من اجمالي وارداتها الجاهزة وبالاضافة الى ذلك التقدم الصناعي والفني وانعكاس هذا التقدم على صعيد الصادرات حيث تحتل الصادرات الصناعية المرتبة الاولى بعد الصادرات الزراعية ، وان الارتفاع الكبير لرقم الاستثمارات في اسرائيل وسيرها ضمن سياسة تقسيم العمل والسوق بين الشعوب كلها مؤشرات لها دلالاتها وتضع اسرائيل لا محالة على طريق التحول الى دولة امبريالية بعد أن قطعت مجموعة من الخطوات الضرورية والتمهيدية للوصول الى ذلك الوضع وبحيث تصبح امكاناتها الاقتصادية بحدود استثماراتها . ان المقدمات الاقتصادية التي أعدتها اسرائيل على طريق التحول الى دولة امبريالية قد عبرت عن نفسها بنزعتها للعدوان والتوسع . اذا لا يمكن لنا بالاضافة الى الاعتبارات السياسية والامنية التي كانت سببا لحرب ١٩٦٧ . تجاهل الاعتبارات الاقتصادية وراء تلك الحرب وبحث اسرائيل عن متنفس لازمتها الاقتصادية الخانقة التي تصاعدت حدتها في العام ١٩٦٦ وما يمكن أن تقدمه المناطق التي تتوسع بها من سوق مربحة لاستيراد اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام وكسوق استهلاك لمنتجاتها كمقدمة لترتيب الاوضاع في المنطقة ومحاولة الوصول الى السلام الاسرائيلي مع العرب والذي يقدم أول ما يقدم على العلاقات الاقتصادية وبحيث تكون اسرائيل قد دخلت عندها في المجال الحيوي الذي يكفل لها سوقا واسعا لامكاناتها وحاجاتها المتنامية حيث يصبح مثل هذا الوضع، هو الوضع المناسب لها تماما للتحول الى دولة امبريالية . وبحيث تصبح في ظروف تمكنها من التوسع في انتاجها وبالتالي في قدرتها على تصدير البضائع نحو مزيد من تراكم الارباح والرساميل . وبالتالي اعادة استثمارها وتصديرها وعندها تكون قد أكملت الخطوة التي قد بدأتها على طريق تحولها الى دولة امبريالية بالمعنى الكامل والعلمي للكلمة .

اسرائيل كقاعدة اقتصادية للامبريالية

ارتبط دور اسرائيل في المنطقة بوصفها قاعدة امبريالية . وذلك بالمعنى السياسي والعسكري للكلمة . وطيلة الحقبة التاريخية المنصرمة، كان دورها منسجما تمام الانسجام مع ذلك التصور. ومن هنا كان وصفها دائما « بالاداة الامبريالية » . بالاضافة الى سعيها الدائم للارتقاء بدورها الى مرتبة الشريك ، حيث نلحظ ذلك السعي ، بسياستها الاقتصادية الداخلية ، وخصوصا توسعها الصناعي وبحجم يتجاوز قدراتها لدرجة ظهور الطاقة الانتاجية العاطلة في عدد من صناعاتها وذلك ابتداء من العام

١٩٦٦ وحتى الآن حيث اتضح من احصائيات جرت في عام ١٩٧٠ « أن الطاقة الانتاجية العاطلة تبلغ في بعض الصناعات حوالي ٤٠٪ » (٤٥) . وكذلك « الاحصائية التي تحدثت عنها جريدة هآرتس عن امكانية زيادة الطاقة الانتاجية بنسبة تتراوح بين ٣٥ ـ ٥٠٠٪ بدون أي توظيفات مالية جديدة » (٤٦) . ان ذلك التوسع الصناعي ، وبالتالي ظهور الطاقةالانتاجية العاطلة الذي لم يجد حلا ولو جزئيا له سوى بالاعتماد المتزايد على الطاقة البشرية العربية من المناطق المحتلة . خير دليل لنا على سعي اسرائيل للوصول الى وضع تصبح فيهشريكة للامبريالية وتستفيد من تقسيم سوق العمل والمواد الخام والمصنعة على النمط الامبريالي .

وعلى هامش صراع اسرائيل للارتقاء في دورها من موقع الاداة الامبريالية بالمعنى السياسي والعسكري للكلمة الى موقع الشريك بالمعنى الاقتصادي . فان لاسرائيل دورا جديدا لا بد وان تلعبه ان توفرت لها الشروط المطلوبة وذلك على ضوء التطورات الهامة والجذرية التي طرأت على سياسة الدول الامبريالية العريقة تجاه العالم الثالث ، ذلك التبدل الممثل بتغيير تلك الدول لسياستها في تصدير رأس المال ، حيث أصبحت حركة توظيف رؤوس الاموال تتجه من الدول الصناعية المتقدمة الى دول صناعية متقدمة اخرى ، وذلك على عكس الصورة السابقة حيث كانت رؤوس الاموال تتجه اساسا نحو البلدان المتخلفة ـ المستعمرات وأشباه المستعمرات ـ بحثا عن مجال توظيفات مربحة في تلك البلدان نتيجة لنقص الرساميل المتوفرة فيها وبالتالي لغياب المنافسة . مما يفتح المجال امام تلك الرساميل لجني أرباح طائلة لا تستطيع الحصول على مثلها ان هي وظفت في بلادها الاصلية .

وبالرغم ان الربح هو الدافع الاساسي وراء حركة تصدير رؤوس الاموال،والدول النامية هي المجال الاكثر ربحا، فبالمقابل فانحرية رؤوس الاموال في الحركة ليست مطلقة . بل هي مقيدة باعتبارات سياسية اقتصادية تتعلق بالسياسة العليا للامبريالية تجاه نمط التنمية الذيتريد فرضه على البلدان النامية . وابقاء اقتصادياتها وحجم التوظيفات المالية بها في حدود معينة لا تسمح لها أن هي فكرت بالخروج أو الاستقلال عن السوق الامبريالية ولذا فلقد كان « **البحث عن المواد الاولية هو في الواقع**

٤٥ ـ محي الدين ، د. عمر ، **الاقتصاد الاسرائيلي** ، المرجع السابق .
٤٦ ـ **هآرتس** ، ١٠/١٢/١٩٧٣ .

المحرك الاساسي للاستثمارات المعنية » (٤٧) مثل « الصناعة البترولية . وصناعة الاستخراج والتعدين » (٤٨) ، ولذلك فمن الطبيعي أن تقل الاستثمارات المالية الباحثة عن المواد الاولية ، خصوصا بعد أن حصرت وبدرجة كبيرة مصادر المواد الاولية في العالم أو على الاقل بما يتناسب وحاجة الدول الامبريالية لها ، وقد يكون هذا تفسيرا لتناقص حركة رؤوس الاموال المصدرة من الدول الصناعية الى الدول المتخلفة وفي الوقت نفسه تزايد حجمها بين الدول المتقدمة وبعضها البعض . و «الاستثمارات الخاصة في العالم الثالث الآتية من البلاد الامبريالية لم تبلغ في سنة ١٩٦٠ مستوى أعلى مما بلغته وسطيا خلال السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩وهي حوالي ١١٠٠ مليون دولار وانخفاضها في العام ١٩٦٣ الى ٨٠٠ مليون دولار فقط » (٤٩) .علما بأن « الاستثمارات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة قد ازدادت بنسبة ثلاثة أضعاف تقريبا في البلاد المتقدمة » (٥٠) . وبمقابل ١ر١ مليار دولار توظيفات أمريكية في أوروبا عام ١٩٦٣ ، فلقد قفز الرقم الى ٥ر١ مليار دولار عام ١٩٦٤ (٥١) .

ان تحول رؤوس الاموال بالاتجاه الجديد منذ مطلع الستينات وحتى الآن لا ينفصل اطلاقا عن اعتبارات معينة تحرك الدول الامبريالية. اذ ان تشبع الدول النامية برؤوس الاموالالباحثة عن المواد الاولية وحصر مصادر تلك المواد لدرجة فرضت التقليل من رؤوس الاموال الموجهة الى ذلك المجال ، الى عدم استعداد الدول الامبريالية للقيام بتوظيفات ماليةفي مشاريع صناعيةذات طابع متقدم عنالصناعات الاستخراجية ،كالصناعات التحويلية ومن ثم الصناعات الثقيلة ، خصوصا وان تلك الدولالامبريالية تعطي اهتماما كبيرا للخطر الكامن في شعوب الدول النامية والاحتمالات الثورية وبالتالي امكانية التأميم والمصادرة وعدم وجود ضمان مادي يمنع امكانية وقوع مثل هذا الاحتمال ، وهذا هو الجانب الاول للصورة ،والذي يمكن ان يحدد له سعر مالي هو قيمة التوظيفات المالية المعرضة لخطر المصادرة او التأميم . ولكن الجانب الآخر للصورة . وهو الاهم هو أن أي دخول لمجال صناعي يتجاوز حدود الصناعات الاستخراجية والتعدين وفي

٤٧ ـ جاليه ، بيير ، **نهب العالم الثالث** ، دار ماسبيرو ، باريس . ترجمة دار دمشق ـ دمشق ، ص ١١٥ .
٤٨ ـ المصدر نفسه ، ص ١١٦ .
٤٩ ـ المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .
٥٠ ـ المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .
٥١ ـ المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .

احسن الاحوال بعض الصناعات التحويلية ، فان هذا يفرض على الدول الامبريالية تقديم جزء من خبرتها التكنولوجية ووضعها في الدول النامية، وهذا ما يضعه تحت احتمال خطر المصادرة أو التأميم وهو الامر الذي ليست على استعداد لان تغامر به الدول الامبريالية لانه « الشيء الوحيد الذي لا يقدر بثمن » (٥٢) . باعتباره سلاح الدول النامية لردم الهوة بينها وبين الدول المتقدمة . ولعل هذا هو التفسير الوحيد والمنطقي وراء موقف بعض تلك الدول التي تستورد اليد العاملة الاجنبية وبما يمثله الاجانب بالنسبة اليها من مشاكل اجتماعية ـ العمال العرب من شمال افريقيا في فرنسا ـ وكذلك المواد الخام وما يترتب عليه من تكاليف نقل وبالتالي ارتفاع كلفة الانتاج وبالمقابل اعادة تصدير المواد المصنعة الى اسواق البلدان النامية ، بدلا من نقل اليد العاملة (معظم اوروبا بها عدد كبير من اليد العاملة الاجنبية) والمواد الخام ، بالاضافة لبعد سوق الاستهلاك بدلا من كل ذلك ألم يكن أسهل عليها انشاء صناعات في وسط المناطق أو قريب من مناطق اليد العاملة والسوق الاستهلاكية وسوق المواد الخام ؟

ان حساب المستقبل هو السبب وراء أحجام تلك الدول من القيام بمثل تلك الخطوة ، وهو بالتأكيد السبب وراء تبدل اتجاه رؤوس الاموال ليصبح بشكل رئيسي بين الدول المتقدمة وبعضها البعض وبحيث توجه للدول النامية الرساميل الكفيلة فقط بضمان تدفق المواد الخام والبحث عن مصادر جديدة لها وفي حدود حاجة الدول المتقدمة لمصادر جديدة للمواد الخام . وفي الوقت نفسه فانها من خلال توظيف المزيد من الاموال داخل حدودها فانها توفر لنفسها قدرة متزايدة على تحسين أوضاع صناعتها وقدراتها التكنولوجية وابقاء رؤوس الاموال تلك بعيدا عن أي احتمال للمصادرة او التأميم هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فانها بتطوير قدراتها التكنولوجية تحافظ على الهوة القائمة بينها وبين الدول النامية التي تحاول ان تطور من معرفتها في حدود امكانياتها المحدودة .

ان هذا الوضع الجديد ـ القديم الذي بدأت تسلكه الدول الامبريالية وبالذات على صعيد توجيه توظيفاتها المالية لا بد وان ينعكس ان عاجلا أو آجلا على اسرائيل باعتبارها جزءا أصيلا من المعسكر الامبريالي تجاهد للانتقال من دور الاداة الى دور الشريك ومن هنا فانها مرشحة لان تلعب دورا جديدا بالاضافة الى دوريها السابقين ، سواء الدور المحدد لها كأداة

---

٥٢ ـ هذا الرأي يجمع عليه المختصون بالمسائل الاقتصادية وبالذات الشؤون الصناعية .

او دور الشريك الذي تطمح الوصول اليه . ان الدور الجديد هو دور « القاعدة الاقتصادية » للامبريالية ، قاعدة تتجه اليها رؤوس الاموال ، باعتبارها قاعدة آمنة . واحتمال التأميم او المصادرة ليس واردا بالنسبة اليها . وأمينة على أسرار التقدم التكنولوجي الذي تحرص عليه الدول الامبريالية تمام الحرص لان لها مصلحة في ابقاء هذا العالم منقسم على النمط الامبريالي بينهم دول متخلفة ودول متقدمة . دول منتجة ودول مستهلكة، وبالاضافة الى هذا كله ، فان وجودها في قلب هذه المنطقة يحقق ميزة نسبية هامة على صعيد القرب من سوق الاستهلاك ، وسوق المواد الخام ومصادر الطاقة وسوق اليد العاملة الرخيصة ، وكلها ميزات لا تستطيع ان تحصل على مثيل لها في اوروبا الغربية .

ان تحول اسرائيل الى دور القاعدة الاقتصادية أمر وارد تماما على ضوء سياق الامور العملي في الدول المتقدمة ، واتجاه حركة رؤوس الاموال في العقد الاخير من هذا القرن الذي يحدد السياسة الاقتصادية للدول الامبريالية تجاه العالم . حيث تستطيع تلك الدول أن تستفيد من وجود اسرائيل كسوق حرة وتقطف ميزات وجودها في المنطقة ، بدون أن تتحمل أعباء او مسؤوليات تجاهها ودون ان تتعرض للخطر . وبهذا المعنى وحده فاننا نستطيع اعتبار وجود اسرائيل في المنطقة كامتداد للعالم « المتحضر » و « اوروبا الشرق » !

ولكن اذا استطاعت اسرائيل حتى الآن وطيلة فترة وجودها ـ وان كان بدرجات متفاوتة ـ ان تلعب دور القاعدة العسكرية والسياسية للامبريالية في المنطقة وأداتها الضاربة بدون أن تكون لها أية علاقات طبيعية مع جيرانها، فانها لن تستطيع أن تقوم بدور القاعدة الاقتصادية للامبريالية الا من خلال نمط جديد من العلاقة تربطها في المنطقة ، وهو انهاء حالة العداء والحرب واقامة علاقات طبيعية . وعلى رأسها الحدود المفتوحة ، كما صرح مسؤولوها بذلك في مناسبات عدة ومن هنا اصرارهم الدائم على مثل هذا الشرط باعتباره يحدد امكانية اسرائيل على التوسع الاقتصادي والنمو .

\- ٥ -

التحويلات المالية لاسرائيل
كعبء مستقبلي على اقتصاد اسرائيل

المساعدات والقروض الاجنبية ، صفة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي منذ انشاء دولة العدو ، حيث كانت التحويلات المالية بكافة اشكالها تحتل رقما كبيرا في ميزان المدفوعات الاسرائيلي الذي كان يعاني من عجز دائم لصالح الواردات المالية وغير المالية . ولقد كان هذا مدخل العديدين للتدليل على ضعف الاقتصاد الاسرائيلي وتبعيته وكذلك ابتعاده عن مرحلة الاستقلال الاقتصادي الذي يعطي اقتصاد دولة ما صفة القوة او الضعف .

ان دور المساعدات الخارجية وأثرها يتضح من رقم المساعدات السنوية الهائل الذي يحقن به الاقتصاد الاسرائيلي. ولكن المسألة هي أكثر تعقيدا من مسألة اعتماد فحسب او عجز في ميزان المدفوعات بل لا بد من رؤية هذا العامل في ظل مجموعة عوامل اخرى لان هذه هي الوسيلة الوحيدة لتحجيم دور المساعدات الخارجية ، وكذلك مقدار الخطورة التي يعنيها اعتماد اقتصاد دولة العدو عليها . لان دور المساعدات وأثرها مرتبط بالمرحلة التي قطعها الاقتصاد الاسرائيلي ، وكذلك مقدار النمو الذي طرا عليه ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة لقياس مقدار التبعية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي ، ولهذا فان الاحكام التي صدرت بشأن دور المساعدات الخارجية في السنوات الاولى من عمر دولة العدو، لا تصح اطلاقا في المرحلة الحالية بعد أن تبدلت جذريا الارضيةالاقتصادية التي تنصب عليها المساعدات . ولذا فان التهويل بموضوع المساعدات الخارجية مسألة يجب ان تبقى في اطار الحدود الموضوعية،ولا بد من تجنب الاعتماد على ظاهر الامور فقط عند تقييم هذه الظاهرة . خصوصا وان كثيرا من الاحكام لا تصور الاعتماد على المساعدات عبئا حاليا فقط ، بل عبئا مستقبليا ممثلا برقم المستحقات السنوية لسداد تلك القروض .

ومن هنا يجب الاشارة بشأن هذه المسألة الى مجموعة من الملاحظات الاولية والضرورية وهي :

١ ـ ان معظم التحويلات المالية لاسرائيل هي غير قابلة للاسترداد مثل المساعدات الالمانية للحكومة وللافراد الاسرائيليين وكذلك تبرعات يهود العالم بكافة أشكالها ومنها « تحويلات المؤسسة اليهودية التي بلغت بين عامي ٤٨ ـ ٧٠ بليونين من الدولارات علما بأن التحويلات الشخصية للمهاجرين في الفترة نفسها بلغت ٢ر١ بليون دولار » (٥٢). كما أن المساعدات الامريكية تكاد تشكل بندا ثابتا في ميزانية اسرائيل . « وعندما تبلغ نسبة رؤوس الاموال غير المستردة ٧٠٪ من جملة الانسياب العام لرؤوس الاموال » (٥٤) يمكن لنا الاستنتاج ان المساعدات والتحويلات المالية من الخارج لاسرائيل ، لا تشكل عبئا مستقبليا على الاقتصاد الاسرائيلي بحجم يساوي مقدار اعتماد اقتصاد اسرائيل على المساعدات الخارجية أي أن العبء المستقبلي يساوي فقط ٣٠٪ من هذه التحويلات خاصة وانه لا يجوز لنا تجاهل ، أموال الجباية اليهودية والتي هي عبارة عن سندات على الخزانة الاسرائيلية ، وتسجل كعبء عليها . ولكنها عمليا بحكم المنتهية بالنسبة لحاملها ، وقيمتها شرفية أكثر منها مادية . وكلمة أخيرة يمكن أن تقال ، ان المساعدات الخارجية قد تكون مجالا لتسجيل موقف سياسي على بنية الاقتصاد الاسرائيلي . ولكن قيمة هذا التسجيل تاريخية وادبية أكثر منها أي شيء آخر .

٢ ـ ان مصادر هذه التحويلات لم تجف بعد اذا سلمنا بترابط العلاقات واستمرارها بين اسرائيل ومصادر هذه التحويلات وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ويهود العالم . والتي « قدمت لاسرائيل بعد حرب تشرين مباشرة هبة مقدارها مليار دولار . بالاضافة الى قرض مقداره مليار ومئتا مليون دولار بفائدة رمزية مقدارها ٣ بالمئة ، وهذا الاقتراح المقدم من نيكسون ، والذي يحظى بمباركة كيسنجر ينتظر فقط اقرار الكونفرس الامريكي (٥٥) ، والذي ينظر أيضا بمشروع آخر مقدم من نيكسون لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للشرق الاوسط بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار ، نصيب اسرائيل منها ٣٥٠ مليون . وخلال الشهور التي تلت ذلك التاريخ استمرت الولايات المتحدة الامريكية بالتنازل عن المبلغ الذي

٥٣ ـ محي الدين د. عمر ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .
٥٤ ـ المصدر نفسه ، ص ٤٠ .
٥٥ ـ « **النهار** » ، عدد ٧٤/٣/٢٥ .

قدمته لاسرائيل كائتمان حيث وصل المبلغ المتبقي كائتمان بعد تنازل امريكا المرة تلو المرة عن أجزاء من ذلك المبلغ ليصل في ٧٤/٧/١ المبلغ المتبقي كائتمان ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار فقط (٥٦) .

٣ ـ ان المرحلة القادمة وبالذات في حالة السلام ستشهد تخفيضا في بعض أوجه الصرف ، والتي كانت تبتلع الجزء الاكبر من هذه المساعدات، مما يعني انخفاض حاجة اسرائيل للمساعدات الخارجية بالرغم من احتمال وتوقع استمرار تدفق هذه المساعدات ، واصبح بالامكان توجيهها لاوجه صرف أخرى ، نتيجة لانخفاض الضغط في ثلاثة مجالات حيوية في اسرائيل، وهي مجابهة الزيادة في عدد السكان ، والتي بلغت زيادة مقدارها ٢٣٥٪ على مدى الخمس عشرة سنة الماضية (٥٧) ، وما تعنيه هذه الزيادة الهائلة من اعباء في مجالات عدة كالاسكان وتوفير فرص العمل ... الخ . وبالرغم من استمرار تدفق الهجرة ، واستمرار اعبائها . ولكن هذه الزيادة التي تطرأ سنويا هي بحجم أقل بكثير في وقت يعيش الاقتصاد الاسرائيلي فيه ظروفا أفضل. ان هجرة أقل في ظل اقتصاد أفضل، يجعل من المشاكل الملقاة على عاتق هذا الاقتصاد أقل . وان زيادة السكان بنسبة تبلغ حوالي ٣٪ مقابل زيادة بمتوسط قدره ١٦٪ في المرحلة السابقة تجعل هذه الزيادة في حدود ممكنة ويمكن اعتبارها زيادة طبيعية في عدد السكان ومشابهة لنسب الزيادة السكانية في أي مجتمع آخر خصوصا وأن اتجاه جزء أساسي من الميزانية الاسرائيلية باتجاه الانماء مكن اسرائيل من خلق قاعدة اقتصادية ثابتة لدرجة ظهور الطاقة العاطلة في عديد من الصناعات التي وصلت في القطاع الصناعي عام ٧٠ ككل حوالي ٤٠٪ (٥٨) ولقد تصاعدت تلك النسبة مع استمرار سياسة التنمية والتوسع في الاستثمارات . مما يعني أن الاقتصاد الاسرائيلي قادر على استيعاب قسم كبير من المهاجرين الجدد من خلال تشغيل الطاقة الانتاجية العاطلة . وموضوع ايجاد عمل للمهاجرين الجدد ليس من القضايا المطروحة في اسرائيل بحدة ، بل ان قضية اسكانهم فقط هي القضية التي احتلت مكان الصدارة وهي أمر طبيعي في ظل سيل المهاجرين ، وعندما تصبح القضية قضية اسكان ، فان

٥٦ ـ « **النهار** » ، عدد ٧٤/٧/١ .

٥٧ ـ **السياسة المالية في اسرائيل** ، المصدر السابق ، ص ٧٨ .

٥٨ ـ محي الدين ، د. عمر ، المرجع السابق ، عن :
Meir Merhau. «Excess Capacity, Measurement, Causes and Uses : A Case Study of Industry in Israel», in Industrialisation and Productivity. Bulletin No. 15. United Nations - New York, 1970, p. 28.

جزءا كبيرا من مشكلة استيعاب المهاجرين يكون قد حل علما بأن المهاجرين لاسرائيل هم عبء عليها من ناحية ومن الناحية الاخرى عامل ايجابي لطبيعة المهاجرين وبالذات الكفاءات العلمية العالية التي تعتبر بحد ذاتها رساميل قيمتها هي قيمة التكاليف التي تحملتها الدول التي قدم منها هؤلاء المهاجرون كتكاليف تعليم ، ويعدد الدكتور ابراهيم عويس الفوائد التي تجنيها اسرائيل من خلال المهاجرين الجدد وهي :

أ ـ الاستثمار وخبرة المصادر البشرية يتمان خارج اسرائيل ،بينما تجني هذه الدولة الصهيونية صافي أرباح تكاليف التعليم و/أو الخبرة . اذ بلغ متوسط سني تعليم المهاجر الى اسرائيل ٤ر١٠ سنة .

ب ـ حافظ العلماء المهاجرون اليهود على علاقات وثيقة مع مراكز التعليم والمؤسسات الامريكية والاوروبية العالية التخصص التي كانوا مرتبطين بها قبل مغادرتهم الى اسرائيل ، عاملين بذلك على تمكين اسرائيل من استيعاب وتطبيق أحدث الانجازات التكنولوجية في العالم .

ج ـ بالاضافة الى التعليم والخبرة والمعرفة الراقية ، نقل المهاجرون اليهود من الولايات المتحدة واوروبة الى اسرائيل في السنوات الاخيرة رأس المال المتراكم في الدياسبورا . ولا تتوفر اية ارقام حول مصدر تدفق رأس المال هذا .

د ـ معظم المهاجرين القادمين الى اسرائيل هم في قمة سني انتاجهم الاقتصادي ١٨ ـ ٤٠ سنة (٥٩) .

٤ ـ ان العامل الذي يرتبط دائما بالمساعدات الخارجية ، كعبء على الاقتصاد الاسرائيلي ، هي مخصصات الدفاع ، حيث ابتلعت موازنة الدفاع دائما نسبة عالية من الموازنة الاسرائيلية ، وهنا لا بد من الاشارة الى أن أعباء الدفاع في المرحلة القادمة ، وعلى ضوء ترتيبات السلام ، لا بد وان تبدل جذريا ، والنسبة المرتفعة التي تلتهمها من الميزانية العامة ، لا بد وان توجه لاوجه صرف اخرى علما بأن ارتفاع ميزانية الدفاع تعني انها لا تشكل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي ، ولكن لماذا ؟ « لان المشكلة ليست في أعباء الحرب بل في طريقة توزيع وتحمل اعباء الحرب »(٦٠) .

٥٩ ـ عويس ، د. ابراهيم ، **الاقتصاد الاسرائيلي ، تفسير** ، شؤون فلسطينية ، عدد ٣٤ ، ص ٥٤ .

٦٠ ـ شبل ، د. يوسف ، **اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي** ، مركز الابحاث ، بيروت ، ص ٣٧ .

اذ بالرغم من ميزانية وزارة الدفاع المرتفعة جدا . فميزانية الانماء مرتفعة ايضا (٦١) حيث امتصت اسرائيل نفقات الدفاع دون أن يؤثر ذلك على نموها الاقتصادي بشكل كبير (٦٢) وفي التساؤل الذي يقول بكيفية تحمل أعباء الحرب تفسير لمن يمول هذه الميزانية ودور الولايات المتحدة في هذا الامر . ولعل هبة الـ ٢٥٠٠ مليون دولار التي قدمت لاسرائيل بعد الحرب الاخيرة خير توضيح لذلك (٦٣)، ومن الملفت للنظر أن ارتفاع ميزانية الدفاع بنسبة ٦٪ في احدى السنوات ، لم يقابله أي ارتفاع في نسبة الضرائب (٦٤) .

ان مثل هذه الصورة عندما يضاف اليها احتمالات السلام ستوفر لاسرائيل ظروفا جديدة ، فانها تعطينا تصورا لما يمكن أن يلحق بالاقتصاد الاسرائيلي من تطور ، وبالرغم من أهمية وجهة النظر التي تقول بأن ميزانية الدفاع لم تكن على حساب ميزانية التنمية ولم تؤثر على معدل ارتفاع مستوى المعيشة ، لكن ألا يعني تخفيض موازنة وزارة الدفاع ، ارتفاعا مقابلا في موازنة الانماء ؟ وفي أسوأ الاحتمالات ألا يعني انخفاض نفقات الدفاع انخفاضا بالمقدار نفسه من اعتماد اسرائيل على الخارج خطوة على طريق استقلالها الاقتصادي ؟

٤ ــ ان السؤال الذي يوجه أخيرا هو كيفية انفاق هذه المساعدات والقروض . وهل تتكرر الحاجة اليها ، وهل امنت تلك المساعدات حاجة حاضرة فقط ؟ ام انها لبت حاجة مستقبلية في الوقت الذي كانت تلبي فيه حاجاتها الحاضرة ؟ ولعل هذا هو أخطر الوجوه التي استغلت بها تلك المساعدات فبالاضافة الى انتهاء حدة بعض اوجه الانفاق ، وبالذات ما يتعلق بالمهاجرين فان التحويلات المالية تلك قد استغلت لوضع أساس ثابت لطموح اسرائيل الاقتصادي ففي الوقت الذي جابهت به المشاكل اليومية التي لا تتكرر كانت تنفذ سياستها الاقتصادية . حيث « وجهت الموارد الاستثمارية نحو بناء رأس المال التحتي » (٦٥) ،وترجمت بتحسين الزراعة ومكننتها وتحديثها ، وذلك « لتوفير السلع الغذائية باعتبارها سلعا استراتيجية » (٦٦) ، ولقد وصلت الزراعة الاسرائيلية الى درجة عالية من

٦١ ــ المصدر نفسه .
٦٢ ــ المصدر نفسه .
٦٣ ــ « **النهار** » ، عدد ٧٤/٧/١ .
٦٤ ــ « **النهار** » ، المصدر السابق .
٦٥ ــ محي الدين ، د. عمر ، المصدر السابق ، ص ٥١ .
٦٦ ــ المصدر نفسه ، ص ٧١ .

الكثافة الرأسمالية والتشبع يزيد في تقدير العديدين عن الحجم الامثل لها (٦٧) . وبالمقابل على صعيد الصناعة ، حيث تمثلت الخطة الاسرائيلية بمئات المصانع المستخدمة لافضل الآلات واحدثها ، حيث تشجع الدولة دائما على استبدالها واحلال الآلات مكانها من خلال التسهيلات التي تقدم لاصحابها ، في محاولة من اسرائيل لامتلاك افضل وسائل الانتاج وأحدثها . وعندما تبلغ الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة حوالي ٤٠٪ من الطاقة الانتاجية ككل للصناعة الاسرائيلية ندرك الى أي مدى استفادت دولة العدو من الرساميل المتاحة اليها لتوفير قاعدة صناعية لا تلبي مصلحة الحاضر فحسب ، بل تتطلع لتغطية المستقبل ايضا . ولعل حديث حاكم البنك المركزي الاسرائيلي عن وجود ٤٠٫٠٠٠ وظيفة شاغرة عام ١٩٧٢ (٦٨) في الوقت الذي تحدث به وزير العمل الاسرائيلي عن ١٠٠ الف شخص يؤدون وظيفتين في الوقت نفسه » (٦٩) ، تأكيد لنسبة الطاقة العاطلة عن الانتاج في اسرائيل والمقدار الذي راعت به سياسة اسرائيل الاقتصادية المستقبل .

ان هذا يجعلنا نخلص الى القول أن جزءا كبيرا من المساعدات التي قدمت لاسرائيل قد وظفت بشكل رئيسي لخلق أصول اقتصادية لا تتكرر سنويا (معمرة) وتشكل بحد ذاتها رأس مال وان كانت قد اختلفت طبيعته من رأس مال عامل (متداول) الى رأس مال ثابت ، ممثلا بعناصر الانتاج التي خلقت . وهنا تبرز أهمية التفرقة بين اعتماد اسرائيل على التحويلات المالية من الخارج والقروض والمساعدات ، وبين اعتماد ميزانية اي دولة اخرى على المساعدات الخارجية كالاردن مثلا حيث تذهب هذه المساعدات على ضآلتها بشكل مصروفات غير قابلة للاسترداد (مرتبات) . أي ان التحويلات المالية يجب ان ينظر اليها في ضوء الاتجاه الذي تنفق به . وهل تتحول الى مصروفات استهلاكية ام الى سلع رأس مالية حيث يصح اعتبارها جزءا من رأس المال القومي . وأخيرا فان التأثير السلبي المحدود للتحويلات التي تتلقاها اسرائيل من كونها تحويلات غير قابلة للاسترداد بحدود ٧٠٪ من جملة هذه التحويلات ، يقابل بالتأثير الايجابي المتمثل بكونها تنفق بشكل رئيسي في أوجه صرف قابلة للاسترداد ، او مصروفات رأس مالية قيمتها ثابتة لمدى زمني ليس بالقصير . ان استمرار ظاهرة ما ، لا يعني

٦٧ ــ المصدر نفسه ، ص ٨١ .
٦٨ ــ « **الانوار** » ، عدد ١٩٧٢/٤/١٨ .
٦٩ ــ **د.ا.ا.** ، عدد تجريبي ، رقم ٦ ، تاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ .

بالضرورة ثبات اسبابها ، ولا يعني ثبات نتائجها . ولعل هذا ينطبق بدرجة كبيرة على استمرار تدفق المعونات والمساعدات الخارجية ، ولكن بالرغم من استمرار تدفقها ، فان درجة الخطورة التي كانت تمثلها في المرحلة الاولى من عمر اسرائيل خفت بعد أن بدأ الهيكل الاقتصادي لاسرائيل يقرب من الاكتمال ، وان الظاهرة الاخرى المستديمة في اقتصاد اسرائيل هي استمرار العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي لصالح الواردات . ان استمرار هذه الظاهرة انطوى على تبدلات جوهرية وملفتة للنظر في بنود الواردات ، حيث يخفف بدرجة كبيرة من خطورة هذا العجز ، التي تحتوي في احشائها احتمالات تجاوزه. ان درجة التبدل في عناصر الواردات ملفتة للنظر ، حيث أن نسبة السلع الاستهلاكية وهي السلع غير المنتجة في هبوط مستمر كنتيجة حتمية للسياسة الزراعية التي اتبعتها اسرائيل . من تحديث الزراعة ، وتكثيف رأس المال المستثمر بها . وعلى العكس من ذلك ، فان السلع الوسيطة ، اي السلع التي تقوم أدوات الانتاج المحلية بعملية تصنيعها قد ارتفعت بنسبة كبيرة جدا، ففي الوقت الذي «انخفضت به السلع الاستهلاكية من ٣١ر٧٪ من جملة الواردات عام ١٩٤٩ فانها لم تشكل سوى ١٢ر٩٪ عام ١٩٥٨ . ويقابل ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة من ٤٦٪ عام ٤٩ الى ٦٤٪ عام ٥٨ وذلك من جملة الواردات، بثبات نسبي في الواردات من السلع الاستثمارية » (٧٠) . علما بأن اتجاه الواردات من السلع الوسيطة ، قد حافظت على صعودها ، وكذلك الامر بالنسبة لانخفاض السلع الاستهلاكية ، ففي الوقت الذي « بلغت به السلع الوسيطة ٦٦ر٤٪ من جملة الواردات عام ٧٠ فان السلع الاستهلاكية انخفضت لتبلغ ٨ر٩٪ من اجمالي الواردات في نفس العام » (٧١) . وهذا التبدل الذي طرأ على السلع الوسيطة والاستهلاكية ، رافقه ثبات نسبي في الواردات من السلع الرأسمالية .

ان هذه التبدلات التي طرأت على هيكل الواردات عكست نفسها ايضا على الصادرات حيث بدأت الاهمية النسبية للصادرات الزراعية تتراجع امام الصادرات الصناعية . خصوصا بعد تطوير الصناعات كثيفة المهارة والتي تحتاج الى مهارة فنية عالية . وهنا يلعب وجود نسبة مرتفعة من

٧٠ – محي الدين ، د. عمر ، المصدر السابق ، ص ٤٠ . عن :
Israel Foriegn Trade 1965. Part 1, (Special Series, No. 2307, Jerusalem 1967).

٧١ – المصدر نفسه ، جدول رقم ٥ .

الاكاديميين واليد العاملة الفنية دورا كبيرا في نجاح مثل هذه الصناعات التي تشكل بالمقابل حلا لمشكلة فائض الاكاديميين المتزايد باستمرار .

ان هذه التبدلات التي طرأت على هيكل الواردات قد عكست نفسها ايضا على الصادرات « حيث بدأت الاهمية النسبية للصادرات الزراعية تتراجع امام الصادرات الصناعية خصوصا بعد تطوير الصناعات كثيفة المهارة التي تحتاج الى مهارة فنية عالية (٧٢) .

ان هذه التبدلات التي طرأت على ميزان المدفوعات الاسرائيلي هي تبدلات بالغة الاهمية ، تعطي دلالات معبرة عن طبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة ، الا وهي السعي الحثيث لخلق قاعدة اقتصادية تمكن دولة العدو من تحقيق استقلالها الاقتصادي ، حيث تؤكد هذه التبدلات سواء في مجال الواردات أو الصادرات ، ان اسرائيل تخطو خطوات واسعة لان تصبح دولة صناعية ، بالرغم من أنها حتى الآن لم تسد العجز اللاحق بميزان مدفوعاتها .

كما يجب الاشارة الى أن الواردات الاسرائيلية ، ما زالت تحتمل تخفيضا كبيرا وذلك للتخفيف من الضغط على ميزان المدفوعات من خلال ايقاف استيراد السلع البراقة . كالسيارات الفخمة، والمفروشات الثمينة . أي السلع الكمالية التي يمكن ايقاف استيرادها ، ولعل الاشارة الى هذا النوع من الواردات للتأكيد الى ان نسبة ٨ر٩٪ التي تشكلها السلع الاستهلاكية بالنسبة لاجمالي الواردات يمكن ان تنخفض الى درجة أقل ، وانخفاضها بالتأكيد يساهم في تخفيض العجز اللاحق بميزان المدفوعات .

ان هذه الملاحظات التي أوردت بشأن المساعدات الخارجية لاسرائيل توضح بما لا يدع مجالا للشك أن دولة العدو ستجابه المرحلة المقبلة وهي متحررة من مجموعة ضغوط شكلت في المرحلة الماضية ابرز عوامل الخلل الاقتصادي ، التي كانت تشكل الاخطبوط الذي يلتهم تلك المساعدات الا وهي مجابهة الزيادة في عدد السكان وتوفير فرص العمل لهم ، وكذلك مخصصات الدفاع . اذا استطاعت دولة العدو من التخطيط لقضايا المستقبل بالرغم من كبر حجم الاعباء الحاضرة الملقاة على عاتقها ، ولم تغرق في مشاكلها اليومية، بل كانت تنفذ سياسة بعيدة المدى ساعدتها في تبديل اساس الاقتصاد الاسرائيلي ، ووفرت هيكلية قوية له . ولعل

٧٢ – المصدر نفسه ، ص ٧٥ و ص ١٢٦ ، عن :
M. Bruno, «Economic Development»

هذا يتضح من خلال مقدار التبدلات التي طرأت على العوامل المكونة لميزان المدفوعات ، صادرات وواردات مما يؤكد أن الخطة الاقتصادية الاسرائيلية بدأت تعطي ثمارها والمساعدات الخارجية كمادة اتهام للاقتصاد ، فقدت قيمتها ، وأصبحت مسألة تاريخية محضة وتشكل ادانة سياسية ، أكثر منها مطعنا اقتصاديا . وتتضح أهمية هذه المسألة أكثر عند الوقوف أمام مكونات عوامل الخلل في ميزان المدفوعات الاسرائيلي وامكانية دولة العدو لتجاوزها خصوصا وأن القاعدة الصناعية التي بنتها اسرائيل لنفسها تجاوزت مرحلة التأسيس الى مرحلة الانتاج الفعلي ، لان هنالك قفزة حقيقية في الناتج القومي لدولة العدو . وما كان لهذه القفزة ان تتم هكذا بشكل مفاجىء لولا مرحلة التأسيس الطويلة التي بدأتها منذ انشاء دولة العدو والتي أخذت تعطي ثمارها الآن. فالصادرات من الصناعات الفولاذية عام ٧٢ بلغت خمسة اضعاف ما كانت عليه عام ٦٧ كما صرح وزير التجارة والصناعة في ذلك الحين حاييم بارليف (٧٣) . وكذلك الامر بالنسبة للانتاج الحربي الذي بلغ عام ٧٢ مليار وثمانمائة مليون ليرة اسرائيلية اي ما يوازي خمسة أضعاف المنتج منه عام ١٩٦٧ (٧٤) علما بأن صادرات اسرائيل من هذا المنتج في نفس الفترة قد زادت بنسبة تسعة أضعاف اذ بلغت عام ١٩٧٢ ما قيمته ٩٠ مليون دولار مقابل صادرات بعشرة ملايين دولار عام ١٩٦٧ كما صرح بذلك مدير مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية (٧٥) . علما بأن نسبة الزيادة في الناتج القومي في العام ١٩٧٢ بلغت ٩٪ مع زيادة في الانتاج الصناعي تبلغ ٤٤٪ في الاعوام ١٩٧٠ – ١٩٧١ – ١٩٧٢ ، أي بزيادة سنوية في المتوسط تبلغ حوالي ١٥٪ (٧٦) مما يعني أن الزيادة التي طرأت على الناتج القومي انما هي بشكل اساسي من القطاع الصناعي . كذلك فان مقدار الزيادة التي طرأت على بعض فروع القطاع الصناعي هي أعلى منها في بعض الفروع الاخرى حيث تبلغ في الصناعات الثقيلة حوالي ١٠٠٪ سنويا بالمتوسط (٧٧) كمنتوجات الصناعات الفولاذية ، والانتاج الحربي وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان الاستثمارات التي تطول فترة تفريخها قد بدأت بالعطاء ، أي ان القاعدة الصناعية الثقيلة قد بدأت بالانتاج والعطاء ، ولعل هذا السبب وراء التزايد المستمر في نسبة

٧٣ – د.ا.ا. ، رقم ١٠٦ .
٧٤ – د.ا.ا. ، رقم ٢٩ .
٧٥ – المصدر نفسه .
٧٦ – د.ا.ا. ، رقم ١٠٧ .
٧٧ – د.ا.ا. ، رقم ١٠٦ .

الصادرات الصناعية ، حيث بدأت تحتل الاولوية في الصادرات الاسرائيلية مقابل الصادرات من المنتجات الزراعية والتي كانت تحتل هذه الدرجة في الفترة الاولى من عمر دولة العدو وخير دليل على ذلك كلام أبا ايبان في نهاية عام ١٩٧٢ ، الذي قال مفاخرا بأن « الصادرات الاسرائيلية قد ارتفعت من ٤٨ مليون دولار قبل خمس وعشرين عاما لتبلغ مليارين في عام ١٩٧٢ » (٧٨) وكذلك قول المدير العام لوزارة الداخلية من ان الانتاج القومي في اسرائيل سيعادل الانتاج القومي المصري بالرغم من ان سكان مصر يبلغون حوالي عشرة اضعاف سكان اسرائيل (٧٩) . وبالفعل فقد تجاوز الناتج القومي في اسرائيل الناتج القومي في مصر حسبما ذكر الدكتور يوسف شبل في مجلة شؤون فلسطينية عدد ٤١/٤٢ . اذ بلغ الناتج القومي في اسرائيل ما قيمته ٧ و٨ مليار دولار مقابل ٥و٨ مليار دولار حجم الناتج القومي المصري .

أخيرا ان الاشارة الى طبيعة التبدلات التي جرت على الكثير من جوانب الاقتصاد الاسرائيلي ، وبالذات على صعيد استغلال الموارد المالية المتاحة لها ، وذلك لخلق قاعدة صناعية قوية في اسرائيل بالرغم من حجم الاعباء الملقاة على عاتقها وهي تواجه متطلبات المهاجرين وعملية استيعابهم ، ان هذه التبدلات تؤكد ان دولة العدو مسيطرة على سياستها الاقتصادية ، وتوازن بدرجة كبيرة بين احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل من اجل خلق الاساس المادي لاستقلالها الاقتصادي ، الا وهي القاعدة الصناعية ، هذه القاعدة التي بدأت دولة العدو تستفيد منها بحيث شكلت سببا للقفزة التي شهدتها بعض القطاعات الانتاجية في دولة العدو . ان تلك القاعدة هي التي تجعل من المساعدات والقروض مسألة تاريخية محضة. ومنها تنطلق دولة العدو لمواجهة المرحلة القادمة كي تحقق قفزة جديدة ، الا وهي تحقيق استقلالها الاقتصادي بعد ان وفرت الاساس المادي له .

ان العلاقة الوثيقة بين نمو قدرة اسرائيل الصناعية والمساعدات الخارجية توضحه لنا ممجوعة الجداول المرفقة التي تؤكد على أن درجة نمو الصناعة الاسرائيلية نسبيا ، كانت اعلى من وتيرة تزايد الناتج من الزراعة بشكل خاص او تزايد نسبة الناتج القومي بشكل عام .

فالفترة بين عامي ١٩٥٤ – ١٩٦٥ ، كما يتضح من الجدول * المرفق ، هي من الفترات التي شهدت نموا مضطردا في الناتج القومي

٧٨ – د.ا.ا. ، رقم ١١٤ .
٧٩ – د.ا.ا. ، عدد تجريبي ، رقم ١١ .
* – راجع جدول تطور الناتج القومي في نهاية الدراسة .

بنسب مختلفة تتراوح بين ٥ر٧٪ ، ٢٠٪ سنويا بينما في العام ١٩٥٣ كانت اقل من ١٪ وليس مصادفة ان العام ١٩٥٣ كان هو العام الذي بدأت به مساعدات المانيا الغربية لاسرائيل حيث ارسلت الدفعة الاولى في ٣٠ يوليه ١٩٥٣ وكانت عبارة عن شحنة من مكونات الحديد ، وأما العام ١٩٦٥ وهو العام الذي سبق مباشرة الازمة الاقتصادية الشهيرة في ١٩٦٦ وانخفاض الناتج القومي في اسرائيل الى ١٪ فانما كان العام الذي تدفقت به مساعدات المانيا الغربية. حيث تم تنفيذ اتفاق التعويضات بين اسرائيل والمانيا بالكامل قبل نهاية ١٩٦٥ علما بأن ٦ر٨٥٪ من قيمة التعويضات الالمانية قدم بشكل سلع رأسمالية والباقي كان عبارة عن منتجات زراعية وخدمات . وان ٢٠٠٠ مشروع قروي من المصانع المتوسطة الحجم حصلت على الآلات من الشحنات التي تمت وتنقسم مدة الاتفاق الى مراحل وفي كل مرحلة كان يتم الطلب على نوع معين من السلع الرأسمالية ، فقد غطت شحنات صب الانشاءات بصفة رئيسية السنوات التسع الاولى من المدة كلها وتناقصت بدرجة كبيرة في السنوات الاخيرة من الاتفاق حيث كانت المشروعات الكبيرة قد اكتملت قبل نهاية ١٩٦٢ ومنتجات صناعة الهندسة الميكانيكية بجميع أنواعها تم توريدها أساسا اعتبارا من ١٩٥٧ فصاعدا أي من اللحظة التي أصبحت فيها المصانع الاسرائيلية جاهزة لاستقبال الآلات وكذلك فان الطلب على المسبوكات وهي ١ ـ الماكينات ٢ ـ صناعة السيارات ٣ ـ انشاءات الصلب ٤ ـ بناء السفن ٥ ـ الصناعة الكهربائية ٦ ـ الآلات الدقيقة والبصريات ٧ ـ الاسلاك المعدنية . لم يكن الطلب على مثل هذه الاصناف ذا أهمية كبيرة وبصورة هامة الا في سنتي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ حيث كانت الحاجة الى منتجات هذه الصناعة في اسرائيل كبيرة . ان اسرائيل وهي تقسم وتوقت المساعدات الالمانية في ضوء خطتها الصناعية استطاعت ان تقفز بمعدلات انتاجها الصناعي وذلك بدأ من الاعوام ٥٩/٦٠ الى الاعوام ٦٤ ، ٦٥ كما هو موضح بالجداول * بمعدلات تعتبر قياسية ألا وهي ١٧٪ ، ١٣٪ ، ٢٩٪ و ٢٩٪ ، ٢٠٪ ١٩٪ ، ١٥٪ على التوالي حيث لم يكن مصادفة ان يترافق موعد انتهاء اتفاقية التعويضات الالمانية في نهاية العام ١٩٦٥ وبعد كل معدلات الانتاج الصناعي الهائلة التي سبق الاشارة اليها ، ترافق مع كل هذا حديث في العام ١٩٦٦ عن وجود طاقة انتاجية عاطلة في الصناعات الاسرائيلية برغم أن الانتاج الصناعي للعام ٦٦ كان قريبا من حجم الانتاج الذي تحقق في العام ١٩٦٥ (راجع الجدول) الامر الذي يجعلنا نخلص الى نتيجة مؤداها ، ان انتهاء

* ـ راع في نهاية الدراسة جدول تطور الصناعة .

برنامج المساعدات الالمانية الغربية لاسرائيل قد ترافق مع تنفيذ خطة التصنيع الاسرائيلية بما يزيد على قدرتها على التشغيل في نهاية تلك الفترة حيث كان توقيت شن حرب ١٩٦٧ فرصة اسرائيل الوحيدة لايجاد سوق استهلاك وسوق عمل جديدة لصناعتها المتنامية ، وهذا ما حدث فعلا حيث عادت معدلات الانتاج الصناعي الى الصعود مرة اخرى بعد ان وصلت في العام ١٩٦٦ الى الحضيض ذلك بمعدلات الزيادة التالية ، ١٠٪ ، ٢٦٪ ، ١٤٪ ، ١٧٪ ، ٢٣٪ للاعوام ٦٧/٦٨ ـ ٧١/٧٢ على التوالي .

ان قصر الحديث على المساعدات الالمانية انما هو لضخامة الحجم الذي مثلته تلك المساعدات . ولطبيعة المرحلة التأسيسية التي قدمت بها تلك المساعدات ، من تاريخ اسرائيل ألا وهي الفترة بين ٥٣ ـ ٦٥ حيث تكتسب أية مساعدات في تلك الفترة أهمية نوعية خاصة ويمكن لنا ان نعتبر تلك الطريقة التي تصرفت بها اسرائيل بالمساعدات الالمانية نموذجا للطريقة التي تصرفت بها في غيرها من المساعدات والقروض التي قدمت لها . ان المعدلات الهائلة التي نمت بها الصناعة الاسرائيلية تجعل من حجم الاعباء المستقبلية الملقاة على عاتق اسرائيل أعباء محدودة غير ذات قيمة كبيرة ولا تضاهى بالميزات التي حققتها اسرائيل نتيجة لتصنيعها . ولكن ومهما بلغ الانجاز الصناعي الذي حققته اسرائيل كبيرا . فعلينا أن لا نرى ذلك الانجاز بمعزل عن الامكانيات التي وفرت لاسرائيل . لان سر (المعجزة) الصناعية التي تباهي اسرائيل بها هي بالاساس سر المساعدات التي قدمت لها . وحرص الامبريالية العالمية عليها بغض النظر المانية كانت احيانا أم امريكية احيانا اخرى . وكما اشير قبل ذلك بأن تكون الصناعة الاسرائيلية قد بنيت بأموال المساعدات فان ذلك لا يقلل على الاطلاق من قيمتها المادية ويجب ان تكون درسا لنا في تعلم كيفية توظيف رساميلنا العربية لخدمة أهداف التنمية العربية فالكثير من الدول العربية وبالذات مصر قادرة على الصعود بمعدلات انتاجها وبدرجات كبيرة ولا ينقصها سوى التوظيفات المالية ، أن أمثولة العدو التي جسدها هو معرفته كيفية صرف موارده بطريقة مناسبة ، ولدينا نحن الموارد المالية . ولكن هل نتعلم طريقة صرفها بطريقة مناسبة ؟ هذا هو التحدي .

- ٦ -

حقيقة البطالة في مجتمع العدو

البطالة في مجتمع العدو من أبرز الظواهر التي تحدثت عنها عدة دراسات وكانت مدخلا للبعض ليجد بها تفسيرا لحرب حزيران . حيث ساهمت التعبئة في استيعاب الطاقة العاملة الفائضة ! ولعل الحديث عن البطالة يعتبر بشكل ما مناقضا للنتائج التي خلص اليها البعض عن «ازدياد نسبة الموظف من الرأسمال مقابل العمل نتيجة لتكثيف رأس المال في مجالي الصناعة والزراعة » (٨٠) والتي « أدت الى وجود طاقة انتاجية عاطلة في اسرائيل تساوي حوالي ٤٠٪ من اجمالي الطاقة الانتاجية في القطاع الصناعي » (٨١) . ولعل التناقض يبدو أكثر عند الحديث عن البطالة في مجتمع العدو واذا ما وقفنا أمام الدراسة التي أشرفت عليها مؤسسة « راند » ومولتها مؤسسة فورد والتي اشارت الى « انه اذا ما استمر الاقتصاد الاسرائيلي بالتطور على أساس نسبة نموه الحالية فيمكنه استيعاب ٣٠،٠٠٠ عامل اضافي من المناطق المحتلة عام ١٩٧٣ و٢٠،٠٠٠ عامل اضافي من المناطق المحتلة سنويا حتى عام ١٩٧٨ أي ان الاقتصاد الاسرائيلي سيوفر حوالي ٧٥،٠٠٠ وظيفة لابناء المناطق المحتلة عام ١٩٧٨ » (٨٢) . وكذلك حديث حاكم البنك المركزي الاسرائيلي عن « وجود ٤٠،٠٠٠ وظيفة شاغرة عام ١٩٧٢ » (٨٣) . علما بأن يوسف الموجي وزير العمل حينذاك قد صرح في ١٩٧٢/٧/٧ عن ان « مائة الف شخص في اسرائيل يعملون بوظيفتين في آن واحد » (٨٤) . مع ملاحظة أن الاقتصاد الاسرائيلي كان قد اتم في تلك الفترة هضم ما لا يقل عن « ٥٤،٠٠٠ عامل من

---

٨٠ ــ محي الدين ، د. عمر ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

٨١ ــ المصدر نفسه .

٨٢ ــ **بناء امبريالية جديدة** ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

٨٣ ــ **« الانوار »** ، ١٩٧٢/٤/١٨ .

٨٤ ــ **د.ا.ا.** ، عدد تجريبي رقم ٦ .

المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ (٨٥) علما بأن اسرائيل في الفترة موضع الدراسة لم تكن تعاني من مشكلة تجنيد وتعبئة عسكرية غير عادية للطاقة البشرية حيث أن حجم الجيش الاسرائيلي كان قد عاد الى وضعه الطبيعي بعد انتهاء فترة الحرب وتسريح الاحتياطي اذ كان « جيش العدو يتشكل من ٧٥ الف جندي في عام ٧١ ــ ٧٢ كما يقول كتاب ميزان التسلح الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن . وذلك الرقم لم يتجاوز بكثير الرقم الذي كان يتشكل منه جيش العدو في العام الذي سبق الحرب اذ كان يبلغ ٧١ الف جندي » (٨٦) وفارق الرقمين لا يمكن ان يقارن بالوظائف الشاغرة في اقتصاد العدو ويجعل من غير الممكن القول بأن حاجة اسرائيل لليد العاملة العربية مرتبطة بظروف الحرب والفارق في عدد الجنود في السنتين موضع المقارنة أي ٤٠٠٠ جندي هي الاعباء التي فرضتها اجواء الحرب على اسرائيل وهذا الرقم لا يقارن بأي حال من الاحوال بعشرات الآلاف من اليد العاملة العربية المستوعبة في اسرائيل بالاضافة الى الوظائف التي ما زالت شاغرة . وتكون الصورة أكثر اكتمالا لو علمنا انه حتى الارقام التي تعلنها اسرائيل عن حجم اليد العاملة في اسرائيل في الفترة المذكورة هي أرقام أقل من الحقيقة اذ أن الارقام التي تعلن رسميا هي عبارة عن أرقام العمال الذين يعملون بشكل شرعي ومن خلال الهستدروت وقد تبين من «دراسة أجرتها الهيئة المذكورة أن عشرة آلاف عربي عامل يشتغلون في منطقة الخط الاخضر بشكل غير منظم » (٨٧) . ــ الخط الاخضر هو الارض التي احتلت قبل ١٩٦٧ ــ وكذلك فقد « أعلن القائم بأعمال سكرتير الهستدروت في فترة لاحقة أن أحد عشر الف عامل من المناطق المحتلة يعملون بشكل غير منظم » (٨٨) ولقد نقلت الاذاعة الاسرائيلية عن وزير العمل السابق يوسف الموجي قوله في ٧٢/١٢/٢٩ « أن النقص في الطاقة البشرية سيستمر حتى في السنوات الخمس المقبلة » (٨٩) وبالرغم من معرفة وزارة العمل بحاجة اسرائيل لليد العاملة فانها « كانت غير قادرة على تزويد الزراعيين بالعمال في الوقت

---

٨٥ ــ **د.ا.ا.** ، رقم ١١٤ ، تاريخ ٧٢/٢/١٤ .

٨٦ ــ **ميزان التسلح** ، مركز الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في بريطانيا ، السنوات ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ .

٨٧ ــ **د.ا.ا.** ، رقم ٦٦ .

٨٨ ــ **د.ا.ا.** ، رقم ١٣٦ ، تاريخ ١٩٧٣/١/١٢ .

٨٩ ــ **د.ا.ا.** ، تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ .

الذي تقوم به مصلحة التشغيل بطرد العمال غير المنظمين » (٩٠) . ولعل موقف وزير العمل المعادي للاعتماد على عمال المناطق هو السبب وراء نمو ظاهرة العمل غير المنظم حيث يقوم القطاع الخاص وبالذات الزراعيين بتشغيل عمال عرب عن غير طريق الهستدروت وهذا التحايل على القانون انما يؤكد مقدار حاجتهم الى اليد العاملة العربية والذي « فرض على وزارة العمل بالسماح لستة آلاف عامل جديد بالعمل » (٩١) . ان النقص في اليد العاملة بالنسبة للبعض هو تفسير لظاهرة الاضرابات التي أصبحت جزءا من الحياة الاقتصادية في اسرائيل . « ففي حالة عدم توفر اليد العاملة يتحسن موقف العمال في المساومة ويضعف موقف أصحاب العمل فيرضخون لمطالب زيادات الاجور أما عندما يحدث تضخم في اليد العاملة تنخفض قوة المساومة لدى العمال اذ أنهم يخشون أن يصرفوا من وظائفهم كما يخشون عليها من العمال الآخرين » (٩٢) . وهذا التفسير الذي يعطيه الياس سعد يلتقي معه الدكتور يوسف شبل الذي يقدم وجهة نظر مشابهة ، اذ يوجد صلة بينه وبين « اضرابات العمال وقيام البعض بمهام وظيفتين في نفس الوقت اي أنه امام فرصتي عمل وليس فرصة واحدة » (٩٣) . ولن نسترسل في تعداد مثل هذه الامثلة التي تؤكد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي لمزيد من الطاقة البشرية . ولكن كيف يمكن تفسير ظاهرة البطالة هناك في الوقت الذي توجد به طاقة انتاجية عاطلة وحاجة ماسة لمزيد من اليد العاملة لتشغيلها وهذه المسألة تحتاج الى تفسير . ان البطالة التي تعاني منها اسرائيل هي البطالة النوعية التي كانت وما زالت تعاني منها بعض الدول الصناعية المتقدمة حيث تتركز البطالة في نوع معين من المهن في الوقت الذي تبلغ به العمالة درجة كاملة على صعيد مهني آخر . ومثل هذا يبين لنا عدم وجود تناقض بين النقص في اليد العاملة والبطالة التي يعاني منها جزء من الطاقة العاملة حيث لا يمكن لنا اعتبار الزيادة في الثانية تعويضا وبديلا عن النقص في الاولى لاختلاف طبيعة المهنة . فمثلا لا يمكن لنا اعتبار الزيادة في المهندسين تعويضا عن النقص في الاطباء . كما أن الزيادة في المحامين والاطباء لا تحل مشكلة النقص في اليد العاملة غير الفنية . ومن هنا فان البطالة في اسرائيل محصورة في بعض المهن التي لا تشكل تعويضا عن النقص في المهن الاخرى . وفي الوقت الذي تتحدث فيه اسرائيل عن حاجتها لليد العاملة

---

٩٠ – د.ا.ا. ، رقم ٦٦ .

٩١ – د.ا.ا. ، رقم ٧٦ .

٩٢ – سعد ، الياس ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

٩٣ – جريدة **السياسة** اللبنانية ، ١٩٧٢/١/٩ .

فان هناك حديثا عن حالة اشباع في مهن معينة وخاصة في المهن التي يقوم بها جامعيون . وعدد الجامعيين الذين يبحثون عن عمل آخذ في الازدياد . وكانت وزارة العمل الاسرائيلية قد تقدمت بمذكرة في تشرين الاول عام ١٩٧٢ جاء فيها « انه في نهاية عام ١٩٧٣ . سيكون هناك فائض من آلاف الجامعيين » (٩٤) . كما توقعت المذكرة أيضا أن هذه المشكلة سوف تزداد تفاقما اذ جاء فيها « انه في العام ١٩٧٦ سيكون هناك فوائض كبيرة مثلا من المهندسين على انواعهم فسيكون هناك فائض من ٨٠٠٠ الى ١١٠٠٠ مهندس وحوالي ٥٠٠٠ عالم و ٢٥٠٠ مساح وتقني و ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ طبيب » (٩٥) . ان هذا الوضع هو تفسير للاعداد الكبيرة نسبيا من الفنيين بالنسبة لدولة في حجم اسرائيل ، والتي ترسلها للخارج وتفسير لظاهرة البطالة المقنعة التي تعاني منها اسرائيل حيث يؤدي تزايد المعروض من الطاقة العاملة عن الحد المطلوب . فتستوعب على حساب الكفاءة الانتاجية ويحشر في العمل موظفون اكثر من المطلوب ويستدل على ذلك عن طريق ارتفاع « نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي الى جملة الطاقة العاملة التي تزيد عن مثيلتها في أمريكا والمانيا (اسرائيل ٩و١٤٪) أمريكا ٢ر١٣٪ ، المانيا ٤ر١٣٪ » (٩٦) . وبالرغم من هذه النسبة المرتفعة من الجامعيين العاملين في الاقتصاد « فان عشرات الجامعيين في مراكز الاستيعاب ليس في امكانهم ايجاد عمل » (٩٧) . مما يولد في اسرائيل خوفا من أن تبدأ العقول الاسرائيلية بالهرب مع تزايد الفائض من الجامعيين على مدى السنوات القادمة . ولمشكلة الفائض من الجامعيين جذور عميقة في اسرائيل ترتبط بمستوى التعليم المرتفع جدا في اسرائيل منذ انشائها . حيث كانت في ذلك الحين تشكل «أعلى نسبة في العالم ما عدا أمريكا» (٩٨) وساهمت سياسة التعليم والفرص الجامعية المتاحة باستمرار هذه النسبة في الارتفاع . ولكن الذي جعلها تتجاوز امكانيات الاستيعاب في الاقتصاد الاسرائيلي طبيعة تركيب الهجرة لاسرائيل من الخارج . اذ يشكل الجامعيون والشباب نسبة عالية من هؤلاء المهاجرين وهذا ما تؤكده تكهنات قادة دولة العدو للمرحلة القادمة والمتعلقة بتركيب الهجرة اذ يربطون بينها وبين

---

٩٤ – د.ا.ا. ، رقم ١٥٤ ، تاريخ ١٩٧٣/١/٣ .

٩٥ – المصدر نفسه .

٩٦ – د.ا.ا. ، رقم ١٥٤ .

٩٧ – المصدر نفسه .

٩٨ – محي الدين ، د. عمر ، المرجع السابق ، عن :
U.N.E.S. Co., Basic Facts and Figures, 1958, Paris, 1958, Table 3.

التشبع أكثر مما يجب في بعض المجالات المهنية وحيث « يتوقعون أن تبرز مشاكل مثلا في مجال الطب والهندسة والعلوم الطبيعية والمجتمع والآداب » (٩٩) وهناك رأي مشابه تماما لهذا الرأي تحدثت عنه مذكرة أصدرها قسم التخطيط والبحوث في وزارة الاستيعاب حيث أشارت الى « الصلة بين الهجرة واحتمال نشوء فائض كبير من الجامعيين خلال الاعوام القادمة » (١٠٠) . ولقد شغلت هذه المسألة فكر المسؤولين الاسرائيليين في محاولة منهم لوضع حلول وكانت المبادرة من « وزير العمل اذ قام بتشكيل لجنة وزارية وقامت هذه اللجنة بدورها بتشكيل لجنة ثانوية من كافة الوزارات برئاسة يوسف سارينر من وزارة العمل لمواجهة الخطر الماثل » (١٠١) حسب تعبير الاذاعة الاسرائيلية ولكن امكانية « ايجاد حلول للمشكلة بدت صعبة لكون الدولة ذات الثلاثة ملايين نسمة تملك طاقة معينة في مجال التشغيل » (١٠٢) . حسب تعبير سارينر رئيس اللجنة المذكورة الذي يشير بقوله هذا الى ارتباط الازمة بطبيعة التركيب السكاني لدولة العدو . ان النتيجة التي خلص اليها سارينر عن شكه بامكانية حل مشكلة البطالة على هذا الصعيد كان قد سبقه اليها بشكل أكثر عمومية السيد الياس سعد في معرض حديثه عن البطالة في اسرائيل اذ أشار الى أن « هؤلاء لن يتمكنوا من العمل حتى خلال فترة الازدهار الاقتصادي » (١٠٣) لان سارينر المذكور ولجنته كانا يبحثان عن الحل من خلال التركيبة السكانية الحالية لمجتمع العدو خاصة وان الدول الاخرى التي كانت موضع المقارنة بالنسبة لاسرائيل عند الحديث عن نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد لم تحل مشكلتها من خلال تركيبتها السكانية المحلية اذ ان نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد بالنسبة لاجمالي القوة العاملة كما تقول الدراسة الآنفة الذكر تبلغ ٩ر١٤٪ في اسرائيل مقابل ٤ر١٣٪ في المانيا و ٢ر١٣٪ في الولايات المتحدة . مما يظهر زيادة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي في نسبة الجامعيين تعادل ٥ر١٪ مقارنة بالمانيا و٧ر١٪ مقارنة بالولايات المتحدة مما يعطي فكرة للوهلة الاولى وكأن اسرائيل لديها فائض من الاكاديميين مقارنة بالقوة العاملة بنسبة تفوق المانيا وامريكا . ولكن التدقيق في تفاصيل هذا الرقم يظهر أن هذه النسبة لا تعبر عن

٩٩ ـ د.ا.ا. ، رقم ١٥٤ .
١٠٠ ـ المصدر نفسه .
١٠١ ـ المصدر نفسه .
١٠٢ ـ المصدر نفسه .
١٠٣ ـ « **البطالة في اسرائيل** » ، المصدر نفسه ، ص ٢١ .

حقيقة الواقع بشكل دقيق لان تلك النسب تتبدل حسب البيانات التي تحسب في ضوئها . وسوف ننطلق في محاكمتنا وتتبعنا لهذه الظاهرة من المانيا حيث سنعتبرها النموذج الامثل اقتصاديا وحيث يشكل اقتصادها أحد الاقتصاديات في العالم التي يمر بحالة ازدهار لا خلاف حوله .. وسوف نعتبر ان التركيب السكاني لالمانيا وكذلك نسبة التمازج بين عناصر الانتاج والعوامل الفاعلة في الاقتصاد هي النسبة الامثل . ولقد تم اختيار المانيا لسبب آخر أيضا هو توفر البيانات الاحصائية والنسب بالذات على صعيد الطاقة العاملة ..

ان نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد الالماني تبلغ ٤ر١٣٪ ولكن هذه النسبة محسوبة على اساس تركيب سكاني في المانيا الغربية « يحتوي على مليونين وثلاثمائة الف عامل أجنبي أي ما نسبته ١١٪ من اجمالي القوة العمالية » (١٠٤) ولو تجاوزنا نسبة ال ١١٪ هذه لتحسب نسبة الجامعيين على أساس القوة العاملة الحقيقية للمجتمع الالماني لارتفعت نسبة الجامعيين الى ٠٥ر١٥٪ ومقابل هذا لو احتسبت النسبة في اسرائيل بعد استبعاد الطاقة العاملة للعمال القادمين من المناطق المحتلة « والتي تبلغ ٥ر٤٪ من اجمالي الطاقة العاملة في اسرائيل » (١٠٥) لارتفعت نسبة الجامعيين الى ٦١ر١٥٪ حيث استخرجت النسبة الجديدة بعد استبعاد نسبة ٥ر٤٪ من العمال الاجانب من اجمالي الطاقة العاملة وتم احتساب النسبة على أساس ٥ر٩٥٪ وليس ١٠٠٪ . ان النسب الجديدة المستخرجة متقاربة اكثر اذ انخفض الفارق من ٥ر١٪ الى ٥٦ر٠٪ بين اسرائيل والمانيا ولكن هذه النسب تختلف عن النسب المثالية التي افترضت لتشكيل نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد أي ٤ر١٣٪ وهي النسبة الحالية للجامعيين في المانيا ، فهي تختلف بمقدار ٦٥ر١٪ وفي الوقت نفسه فان اسرائيل تتجاوز النسبة المثالية بـ ٢١ر٢٪ ولكن المانيا استطاعت أن تخفض هذه الزيادة بتغيير احد اطراف المعادلة السكانية التي احتسبت النسب على أساسها اذ أضيفت نسبة ١١٪ مقدار ما يمثله العمال الاجانب من اجمالي الطاقة العاملة ونسبة الزيادة هذه مع ثبات الطرف الآخر من المعادلة هي التي جعلت النسبة الاجمالية تنخفض من ٠٥و١٥٪ الى ٤ر١٣٪ وهي النسبة التي اعتبرت مثالية ، علما بأن اسرائيل بنفس الطريقة وبزيادة مقدارها ٥ر٤٪ للطاقة العاملة من خلال اضافة عمال المناطق الحالية تكون قد

١٠٤ ـ « **النهار** » ، الملحق الاقتصادي والانمائي ، ١٩٧٤/٤/١٤ .
١٠٥ ـ د.ا.ا. ، رقم ١١٤ ، ورقم ٨٢ .

خفضت نسبة الجامعيين ، ولا تعكس امرا غير عادي لم يحدث في مجتمعات اخرى حيث لا تتجاوز هذه النسبة كثيرا عن مثيلاتها في بلدان متقدمة اخرى كألمانيا . واذا كانت المانيا قد تجاوزت ازمة الجامعيين عندها باضافة ١١٪ الى طاقتها العاملة حيث أصبحت تعيش وضعا مثاليا في ظل درجة معينة من النمو الاقتصادي، بالمقابل فان اسرائيل قد خفضت أزمتها من ٢ر٢١٪ الى ٥ر١٠٪ وذلك باضافة ٥ر٤٪ الى اجمالي الطاقة العاملة لديها من خلال السماح للعمال في المناطق المحتلة بالعمل . ان هذا يعني ان تصعيد نسبة ٥ر٤٪ يمكن ان يساهم بحل المشكلة كليا . فزيادة ٥ر٤٪ الى اجمالي الطاقة العاملة قد خفضت الفارق بين النسبة المثالية للجامعيين (٤ر١٣٪) وبين النسبة الفعلية وهي (٦١ر١٥٪) الى (٩ر١٤٪) أي بنسبة ٧١ر٠٪ وفي ضوء هذا فان اضافة طاقة عاملة جديدة بنسبة ١٠٪ الى اجمالي الطاقة العاملة في اسرائيل ستعني انخفاضا في نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي الى ٤ر١٣٪ وهي النسبة التي افترضنا أنها النسبة المثالية . ان مشكلة فائض الجامعيين وبالتالي مشكلة البطالة في اسرائيل ليست محصورة فقط في تجاوز نسبة الجامعيين للنسبة المثالية بل ان هنالك جامعيين يعانون من البطالة فعلا في هذا الوقت وتلك النسبة معرضة للتزايد من خلال ارتفاع نسبة الخريجين لاجمالي المهاجرين القادمين . ان هذا يعني أن المشكلة سوف تتفاقم وستكون اسرائيل مضطرة لرفع نسبة اليد العاملة الاجنبية باستمرار مما يعني أن نسبة ال ١٥٪ التي توصلنا اليها سابقا باعتبارها النسبة المطلوبة كي يقترب الوضع من الوضع الامثل لن تحل المشكلة بل ان هناك ضرورة لرفع النسبة باستمرار لكي يصبح تركيب القوى العاملة لدولة العدو متوازيا في كافة الفروع المطلوبة من الطاقة العاملة . ان الحديث عن الطاقة العاملة وامكانية اسرائيل للتعامل معها بمرونة لا تعني ان الجوانب الاخرى للاقتصاد الاسرائيلي غير معنية ، وليس لها تأثير . بل على العكس من ذلك فان عدم ذكر بقية العوامل لا يعني اغفالا لها وعدم ذكرها لا يعني أنها عامل غير مؤثر ولكن من المعروف أن بقية الجوانب تتمتع بمقدار كبير من المرونة سواء على صعيد رأس المال أو «على صعيد الطاقة الانتاجية العاطلة والتي تتراوح بين ٣٥٪ و ٨٠٪ في بعض المصانع الاسرائيلية » (١٠٦) وهذه الطاقة العاطلة هي التي تستطيع اسرائيل الاستفادة منها ويمكننا اعتبارها عاملا انتاجيا جاهزا ومستعدا للعمل . ولسوف يظهر من مناقشة هذه النقطة بالتفصيل والحديث عن الازمة

١٠٦ – ليفي ، حاييم ، عميد كلية ادارة الاعمال بالجامعة العبرية ، **هآرتس** ، تاريخ ١٠/١٢/١٩٧٣ .

التي يعاني منها اقتصاد اسرائيل ككل ، ان ازدياد الطاقة العاملة الاجنبية في اسرائيل يمكن ان تعتبر تكرارا صريحا للنموذج الاوروبي بمقدار ما يعتبر على العمال الاجانب « ظاهرة تشترك بها اوروبا الغربية كلها عدا (اسبانيا – البرتغال – ايطاليا) » (١٠٧) فان ارتفاع حدة هذه الظاهرة يتلاءم مع الحجم السكاني للبلد ففي الوقت « الذي تبلغ به في بلجيكا ٦٪ وبريطانيا ٧٪ والنمسا ٩٪ والمانيا الغربية ١١٪ نجد أن هذه النسبة تقفز الى أكثر من الضعف في البلدان المتقدمة تقنيا بدرجة عالية وتتوفر لديها رساميل هائلة كسويسرا حيث يشكل العمال الاجانب ٢٧٪ من اجمالي طاقتها العاملة وكذلك الامر بالنسبة للكسمبورج حيث تبلغ اليد العاملة الاجنبية نفس النسبة في سويسرا » (١٠٨) علما بأن سكان هذين البلدين «هما ٠٠٠ر٢٧٠ر٦ في سويسرا و ٠٠٠ر٧٦ في لوكسمبورج» (١٠٩) وان الصلة بين ارتفاع نسبة العمال الاجانب وبين قلة عدد السكان ، هو مدخلنا لمناقشة الوضع في اسرائيل والدور الذي سيمثله العمال الاجانب في خدمة « الاقتصاد الاسرائيلي » . أخيرا وفي ضوء كل ما تقدم بشأن ظاهرة البطالة في اسرائيل والتي هي في النهاية مشكلة استيعاب الجامعيين في الاقتصاد يجب تسجيل المسائل التالية .

١ – ان كلمة بطالة بالمعنى التقليدي والرائج لا تنطبق على الحالة التي تعاني منها اسرائيل . لان البطالة وان كانت تعني عدم تشغيل طاقة عاطلة وتوفير عمل مناسب لها ، انما تعني ضعفا في الاقتصاد خاصة وان ظاهرة البطالة هي ظاهرة متفشية في دول العالم الثالث . ومما تقدم يتضح ان الخلل ليس في الاقتصاد بل في تركيب القوى العاملة لدولة العدو . وهنا وقع خطأ الكثيرين الذين تحدثوا عن ظاهرة البطالة في مجتمع العدو .

٢ – ان اعتماد النموذج الغربي كأساس لمحاكمتنا للمثل الاسرائيلي كان لتشابه العوامل التي يتحكم في اقتصادهما من زاوية درجة التعليم ومستواه ، حجم الرساميل الموظفة ومقدار الاستثمارات وكذلك الطاقة الانتاجية المعروضة . وما يرمز اليه بالقاعدة الصناعية وكذلك تحديث الزراعة ومكننتها وتكثيف رأس المال الموظف بها . وكما قالت الاذاعة عن ان « تركيب شبكة اسرائيل الاقتصادية شبيه بشبكة اوروبا » (١١٠) . ان

١٠٧ – « **النهار** » ، تاريخ ١٤/٤/١٩٧٤ .
١٠٨ – المصدر نفسه .
١٠٩ – كتاب اوروبا السنوي ، ٧٣ – ٧٤ ، لندن .
١١٠ – **ر.ا.ا.** ، رقم ١٥٠ .

التشابه في مجموعة العوامل هو السبب وراء اخـذ المثل الاوروبي أساسا للقياس والمحاكمة .

٣ ـ ان ظاهرة البطالة في اسرائيل ليست عامـل ضعف كمـا يبدو للوهلة الاولى من معنى كلمة (بطالة) ومدلولها القائم في مجتمعنا،لان الزيادة في عـدد الكفاءات والعقول الخبـيرة عن الحـد الذي يستطيع استيعابه التركيب السكاني يعني ان هناك احتياطيا جاهزا في اسرائيل غير مستغل بالاضافة الى الاحتياطات الاخرى غير المستغلة بطاقتها القصوى.ان وفرة العقول بكثرة مؤشر خطر وعامل قوة بيد دولة العدو وهي تعمل للاستفادة منه اذ انها ورقة رابحة جديدة بيدها وبالتالي فان خطر البطالة بالنموذج الاسرائيلي في حالة تشغيل هذه الطاقة والاستفادة المثلى منها هو خطر على العرب أكثر منه على دولة العدو لان دولة العدو وكأي دولة أخرى قادرة على توفير اليـد العاملة غـير الفنيـة بسهولة اكثر مـن توفيرهـا للعقول الخبيرة .

٤ ـ ان المخرج الاسرائيلي لحل مشكلةالبطالةلديها يكون اما بالسماح لهجرة العقول وهذا ما لا تسمح بـه دولة العدو أو بتغيـير تركيب الطاقة العاملة وهـذا ما اختارتـه اسرائيل حيث بـدأت تمتص الطاقـة العاملة من المناطق المحتلة حيث فرض عليها وضعها هذا وظروف اقتصادها « أن تصرف النظر عن تصدير عمال المناطق الى اوروبا لتستفيد منهم هي بعد ان اتضحت حاجتها الى أي عرض لليد العاملة » (١١١) .

٥ ـ ان حـل اسرائيل لهـذه المشكلة سيكون أحـد أهداف خطتها الاقتصادية للمرحلة القادمة حيثستوجد حلا لمشكلة البطالة وتحويلها الى طاقة فاعلة . والاستفادة مـن الطاقة البشرية العاطلـة ذات الكفاءة الفنية العالية هو المظهر السلبي الرئيسي لظاهرة البطالة في اسرائيل .

٦ ـ في معرض هذه المسألة لا بد من الاشارة الى الاهتمام الكبير الذي توليه الدول الامبريالية لاستيراد بل لسرقة العقول من العالم الثالث وحتى من بين بعضها بعضا تأكيدا لمعنـى وابعاد ان يتوفر حجم كبير مـن العقول في دولة ما . فاضافة لاستيعاب الولايات المتحدة الامريكية لنسبة كبيرة من الطلاب الذين يدرسون في جامعاتها فان جامعاتها المنتشرة في أماكن عدة من العالم تعتبر مكان اختبار مناسب لاكتشاف العقول . حيث سرعان ما تقدم اليها الاغراءات الكافية لتهجيرها الى الولايات المتحدة .

---

١١١ ـ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** ، مجلد السنة الاولى ، نشرة رقم ١٥ ، ص ٢٨٧ .

- ٧ -

حقيقة المأزق الذي يعيشه الاقتصاد الاسرائيلي

« خلاصات واستنتاجات في ضوء الفصول السابقة »

لقد كان من الضروري الوقوف في الجزء الاول من هذه الدراسة أمام مجموعة القضايا التي تحـدد مستقبل الاقتصـاد الاسرائيلي ، والمرحلة القادمة التي يستعد لدخولها ، في ضوء الاحتمالات السياسية التي يمكن ان تتعرض لها المنطقـة . فالمسألة الاقتصادية هـي المسألة الاكثر تأثرا في مقدماتها ، اذ لا نستطيع اعطاء تصور مستقبلي دون التدقيق في الاساس المادي الذي اعد لهذا المستقبل .

ومن هنا فلا بـد من تلخيص كافـة القضايا التـي تطرقت اليهـا الدراسة في جزئهـا الاولي حتـى يكون ثمة مجـال للانطلاق للجزء الثاني وهو ملامح الاقتصاد الاسرائيلي في المرحلة القادمة وبالذات دراسة مسألة الاستقلال الاقتصادي ومقدرة دولة العـدو علـى تحقيقه في ضوء الواقع الحالي للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية واحتمالات المستقبلمن ناحيةثانية.

ان المتتبع لتطـور اسرائيل السياسي والاقتصادي يلمـس بوضوح سيطرة القـرار السياسي في كافـة القضايا التي جابهها كيـان العدو . ويستطيع ان يتلمس الخطة الصهيونيةبمضامينها السياسية والاقتصادية، منذ مطلع هذا القرن،حيث سادتنظرية العمل العبريبأهدافها السياسية الواضحة ، وانتهـاء بيومنا هـذا حيث يقـف اقتصاد دولـة العـدو في المرحلة ما قبل الاخيرة باتجاه تحقيـق الاستقلال الاقتصادي ، ضمن اطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها الامبريالية .

لقد استطاعت دولة العـدو بالامكانات السياسية والاقتصادية التي قدمتها لها الامبريالية مـن السير الى الامام وتأسيس الكيـان السياسي واعطاء هذا الكيان أساسا اقتصاديـا يتمثل في خلـق القاعدة الاقتصادية

الضرورية لتمتين بنيان أي دولة من الدول . ونتيجة للامكانيات المالية الهائلة التي حقن بها كيان العدو فقد استطاع تحقيق التوازن بين المتطلبات المتناقضة التي يولدها تناقض الاعتبارات السياسية والاقتصادية . ولكن هذا التناقض لم يعطل قدرة اسرائيل على انجاز أهدافها في المجالين المذكورين بسبب الامكانيات الكبيرة التي وفرت لاسرائيل والتي كانت كافية لطمس هذا التناقض الذي كان يمكن أن يبلغ مداه لولا تدفق الموارد بشكل كبير مكنها من تحقيق معدل مرتفع للانفاق الحربي دون المساس بالتنمية كما مكنها من الارتفاع بمعدلات الاستثمار دون المساس بمستويات الاستهلاك .

لقد كانت الاولوية كما سبقت الاشارة للاعتبارات السياسية وتمثلت هذه المراعاة بسياسة الاجور وغيرها من السياسات الاقتصادية التي اعتبرت مجافية للمنطق الاقتصادي ، تلك المجافاة التي تسببت في مجموعة من الخسائر الاقتصادية ، ولكن تلك الخسائر لم تكن بحجم الهدف السياسي الذي كانت تخدمه تلك السياسة ، والذي كان يمس وجود اسرائيل ككل . فلقد وفرت لها هذه السياسة وضعا داخليا مناسبا لاستمرار تدفق الهجرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى جنب المجتمع أية هزات اجتماعية حادة ، هذا الهدف الذي حققته تلك السياسة كان ثمينا بالنسبة لدولة العدو ، لانه الهدف الاستراتيجي الذي تسعى لتحقيقه وله الاولوية بصرف النظر عن الاعتبارات الاقتصادية ، كما أن الثمن المالي لتلك (الاخطاء) الاقتصادية كان مدفوعا من قبل الامبريالية، ولم يمس الاهداف الاخرى لاسرائيل بدرجة كبيرة ، ولم يكن على حسابها ، بل أن اسرائيل استطاعت ان تحقق اهدافها الاقتصادية الممكنة بشكل كامل. وعندما نقول الممكنة فتلك اشارة الى كافة العوامل المؤثرة في قدرة اسرائيل الاقتصادية والتي لا تقع تحت يد دولة العدو ولا تستطيع الامبريالية ان توفرها لها .
ولا بد من الاشارة للارضية الاقتصادية التي استطاعت اسرائيل أن تمهدها، في كافة مجالات وفروع الاقتصاد ، الزراعية والصناعية والتجارية .ولقد استطاعت دولة العدو تحديث الزراعة ومكننتها وتكثيف رأس المال الموظف بها لدرجة تجاوزت قدرة الزراعة على استيعابها . وكذلك الامر بالنسبة للصناعة حيث استطاعت دولة العدو أن تبني قاعدة صناعية تتجاوز طاقتها الانتاجية القدرة البشرية لمجتمع العدو على تشغيلها ، لدرجة ان معظم المصانع تستطيع « زيادة انتاجها بنسبة تتراوح بين ٣٥ — ٥٠٪ دون استثمار اضافي بالتجهيزات » (١١٢) . كما اتضح نتيجة للاحصاء الذي

١١٢ — ليفي ، حاييم ، هآرتس ، ١٩٧٣/١٢/١٠ .

اجري عام ١٩٧٢ . علما بأن الطاقة العاطلة في الصناعة ككل بلغت عام ١٩٧٠ حوالي ٤٠٪ من اجمال الطاقة الانتاجية ، ترتب على ذلك حاجة متزايدة لليد العاملة تمثلت في عشرات الآلاف من الوظائف الشاغرة التي تتزايد مع استكمال انجاز بعض المشاريع التي بدىء في تأسيسها منذ فترة طويلة . وقد انعكست هذه السياسة في المجالين الزراعي والصناعي ، في احداث تبديل جوهري في مكونات تجارة اسرائيل الخارجية . وبدأت الصادرات الصناعية ، والواردات ذات العلاقة في الصناعة الاسرائيلية سواء من السلع الوسيطة او السلع الراسمالية تحتل الحيز الاكبر من صادرات وواردات اسرائيل علما بأن هذه التطورات الجذرية في مجالي الصناعة والزراعة لم تلق على اسرائيل أعباء مالية بحجم هذا التطور بسبب الطريقة التي مولت بها ، ولاثر التحويلات الخارجية في عملية التحويل هذه مع ارتفاع نسبة التحويلات غير القابلة للاسترداد من جملة التحويلات المالية ، مما يعني ان اسرائيل تواجه المستقبل بأقل الالتزامات واكبر قدرة من الاصول والاستثمارات وأن اسرائيل قد تجاوزت مرحلة التأسيس الاقتصادي التي تتطلب اعباء مالية باهظة ، وبأقل قدر من الاعباء في الوقت الذي ما زال جزء أساسي من الموارد المالية الى دولة العدو ، ترد من المصادر التي تربطها باسرائيل علاقة تحالف مصيرية سواء الصهيونية العالمية ، او مساعدات الدول الامبريالية في طليعتها الولايات المتحدة ، وسوف تستمر اسرائيل في افتعال الازمات ، والحديث عن الكارثة الاقتصادية المحدقة بها كي تتمكن من اجتذاب المزيد من هذه التحويلات .

ان الاثر السلبي للظواهر المرضية التي سبقت الاشارة اليها والتي رافقت الاقتصاد الاسرائيلي ، مرهون بالنتائج النهائية التي استطاعت اسرائيل الوصول اليها ، حيث لم تفلح أية ظواهر مرضية في التأثير على الخطة الاسرائيلية بصورة جذرية ، اذ تشير كافة الدلائل الى أن دولة العدو كانت تسير بخطوات واسعة لتنفيذ سياستها الاقتصادية ، بالرغم من حجم الاعباء الامنية الملقاة عليها. ان تلك الخطة قد نفذت بأموال الجباية اليهودية ، وبتعويضات المانيا الغربية وبالتحويلات المنظورة وغير المنظورة من الدول الامبريالية ، وقد تشكل تلك الطريقة التي مولت بها اسرائيل مشاريعها ، سببا لادانة اسرائيل سياسيا ، ولوصف اقتصادها بالاقتصاد الطفيلي الذي عاش على المساعدات الامبريالية .

ان هذا الكلام لا يعطي سوى تفسير للطريقة التي مولت بها اسرائيل مشاريعها ولكنه لا يلغي حقيقة قائمة حاليا الا وهي أن المصانع قد بنيت والزراعة قد مكننت ، ولن تكون ثمة قيمة مادية للحديث عن الكيان الطفيلي والاقتصاد الطفيلي ، لان العبرة ليست بالماضي ، بل العبرة في ما يمثله الواقع القائم حاليا .

ان التوسع الصناعي والاستثمارات التي وظفت لم تكن متناسبة مع طبيعة تركيب القوى العاملة في اسرائيل ، اذ لا قيمة حاليا على الاطلاق لهذا التوسع ان لم يصبح منتجا ، ففي الوقت الذي كان به (وفر) في احد عناصر الانتاج ، فان هنالك عنصرا ضروريا آخر هو عنصر العمل الذي يعاني من نقص كبير ، وعبر عنه تزايد نسبة اليد العاملة الاجنبية التي امتصها هذا الاقتصاد . والقدرة المحدودة لاحد عناصر الانتاج وهي العمل ، جعلت الاستفادة من بقية العوامل أسيرة له . ولقد توسعت اسرائيل في سياسة احلال رأس المال محل العمل مستفيدة الى أقصى قدر من التطور التكنولوجي والتقدم الصناعي العالمي ومساعدته لها في التوسع بسياسة الاحلال هذه .

ولكن هذا الامر لا يعني أن بالامكان الاستمرار في عملية الاحلال هذه الى ما لا نهاية . واذا كان ممكنا تصعيد مساهمة أحد عناصر الانتاج على حساب عنصر آخر ، فان هذا لا يعني على الاطلاق ان تصل المسألة الى حد الغاء عنصر انتاج لعنصر انتاجي آخر .

ان هذا الوضع قد دل على ان الاقتصاد الاسرائيلي قد بدأ يعاني مما يسمى « بالخناقات * الاقتصادية » (١١٣) ، حيث ، يضطر « العنصر المتوفر » الى العمل بحدود القدرات الانتاجية ، « للعنصر النادر » باعتبار ان الحصول على الانتاج المطلوب يقتضي ان تتعاون عناصر الانتاج بشكل معين أو بنسب مثلى .

ان الاشارة الى هذه المسألة تستهدف التأكيد على ان مقدار الاستفادة الحالية من الاستثمارات الموجودة في اسرائيل ليست نهائية ، وبالامكان تصعيدها بدرجة كبيرة وبنسب قد تتفاوت من فرع انتاجي لآخر ولكن في المتوسط العام لا بد وأن تكون في حدود الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة

* — البعض يستعمل تعبير الاختناقات .

١١٣ — لانكه ، اوسكار ، **الاقتصاد السياسي** ، الجزء الاول ، تعريب الدكتور محمد سلمان حسن — دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ .

حسب احصائية صدرت سنة ١٩٧٠ « تبلغ ٤٠٪ من اجمالي الطاقة الانتاجية في بعض الصناعات » (١١٤) ، والدراسة التي صدرت عام ١٩٧٢ والتي تحدثت عن امكانية « زيادة الطاقة الانتاجية بنسب تتراوح بين ٣٥ — ٥٠٪ بدون توظيف استثمارات جديدة » (١١٥) .

ان الاشارة الى هذه النقطة في البداية تستهدف التأكيد على أن مقدار الاستفادة الحالية من الاستثمارات الموجودة حاليا في اسرائيل ليست نهائية . وبالامكان مضاعفتها شرط الخروج من هذا الخناق الذي يعاني منه الاقتصاد الاسرائيلي ، وذلك بالاستفادة من كافة الامكانيات الانتاجية العاطلة ، علما بأن الاستفادة من هذه الطاقات رهن بتوفير عنصر الانتاج الآخر الضروري وهو العمل . والمسؤول عن هذا الوضع هو طبيعة تركيب مجتمع العدو الذي يمتلك رساميل هائلة موظفة ، في الوقت الذي تبلغ فيه مقدرته البشرية قدرة محدودة حيث عطلت امكانية الاستفادة من هذه الرساميل الموظفة ، علما بأن النقص في الطاقة البشرية العاملة يقابله وفر في هذه الطاقة في مجالات أخرى ولكن الوفر لا يعوض النقص لطبيعة المهن المختلفة ، والمستوى المطلوب الذي يعاني من زيادة أو نقص . واذا كانت هنالك نسبة مزج مثالية بين رأس المال والعمل ، فبالمقابل فان نسبة المزج داخل الطاقة البشرية العاملة في الاقتصاد تعاني من خلل لصالح الفنيين والخريجين حيث تزيد نسبتهم عن النسبة التي افترضت انها نسبة مثالية ، وهي ٤و١٣٪ النسبة السائدة حاليا في المانيا . هذه المسألة هي السبب وراء وجود نسبة معينة من البطالة في اسرائيل وبالذات على هذا الصعيد . والتي كانت سببا في ظاهرة هجرة الادمغة من اسرائيل التي علقت عليها صحيفة جويش أوبزرفر اللندنية قائلة : « ان هجرة اصحاب المهارات العالية اصبحت من اخطر المشاكل التي تواجه اسرائيل » (١١٦) . ان هذا الوضع يفرض علينا التعامل مع مشكلة البطالة في اسرائيل كموضوع منفصل تماما عن موضوع النقص في اليد العاملة ولا يمكن ان يكون تعويضا له . وبمقدار ما يمكن اعتباره ثغرة في الاقتصاد الاسرائيلي بمقدار ما يمكن اعتباره عامل قوة واضافة خطرة تضاف لامكانيات العدو ان هو استطاع الاستفادة منها .

١١٤ — « هآرتس » ، ١٩٧٣/١٢/١٠ .

١١٥ — ن.م.د. ، المصدر السابق .

١١٦ — زين ، د. الياس ، **هجرة الادمغة والهجرة المضادة من اسرائيل** ، مركز الابحاث — بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٠ . عن :
Jewish Observer (London) December 23, 1966, p. 1.

وخلاصة القول . . . كلما تقدم الاقتصاد وبني هيكله الصناعي ليقترب من الوضع السائد الآن في الدول المتقدمة ، سوف تزداد احتياجاته من العمل الفني النصف ماهر والعمل غير الماهر لتأدية دور ضروري لاتمام العملية الانتاجية وبالتالي سوف يظهر بصورة مستمرة عجز الاقتصاد الاسرائيلي عن توفير هذا النوع من العمل ، وكلما ازدادت درجة التقدم والتصنيع كلما ازدادت الحاجة الى هذا النوع من العمل . ان حجم الهجرة الحالية الى اسرائيل ونمطها وطبيعة تركيبها المهني لا تستطيع ان تفي باحتياجات الاقتصاد الاسرائيلي من هذا النوع من العمل وبالتالي فلا بد من وجود مصدر دائم لعرض هذا النوع من العمل وضمان استمرار تدفقه وهذا ما وفره نسبيا حتى الآن العمل العربي من المناطق المحتلة .

امكانات اسرائيل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي

الاستقلال الاقتصادي بالنسبة لاسرائيل يشكل هدفا عزيزا تطمح الوصول اليه . ويؤكد جميع من كتب بشأن هذا الموضوع عن « تضارب هذا الهدف مع اهداف اخرى وبالذات مستوى المعيشة المرتفع والهجرة والتنمية والدفاع » (١١٧) التي تمتص قدرا كبيرا من الموارد المتاحة لدولة العدو . ويصف الدكتور شبل اقتصاد اسرائيل بأنه « يدور في حلقة مفرغة نتيجة لنوعين من عدم التوازن . احدهما داخلي ، يقوم على عدم التوازن بين العرض والطلب لفرص العمل وبالتالي عدم القدرة على تحقيق مستوى عمالة كاملة » . والثاني عدم توازن خارجي بين العرض والطلب من العملات الاجنبية وبالتالي عدم القدرة على موازنة ميزان اسرائيل التجاري من مواردها الخاصة . ويضيف « فمن ناحية يقوم العجز في الميزان التجاري بما يوفره من رأس مال اقتصادي في امتصاص الفائض من اليد العاملة في ظل اجور مرتفعة، لا تعبر عن الانتاجية الفعلية، ومن ناحية اخرى فان ارتفاع مستوى الاجور يجعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحقيق فائض في الميزان التجاري وبالتالي تحقيق اكتفاء اقتصادي » (١١٨) وهو حلم يداعب تفكير حكام اسرائيل منذ مدة طويلة ،

١١٧ ـ **تجارة اسرائيل الخارجية** ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ . عن :
D. Patinkin, the Israel Economy, the First Decade, Jerusalem ; Falk Research Project, 1960.
١١٨ ـ **السياسة المالية في اسرائيل** ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

لذلك تجد السياسة الاقتصادية الاسرائيلية نفسها أمام خيار صعب ، فازالة عدم التوازن الداخلي لا تتم الا عن طريق عدم التوازن الخارجي والعكس بالعكس . واذا كان الدكتور شبل يعتبر سبب عدم التوازن الداخلي والخارجي بشكل رئيسي هو ارتفاع مستوى الاجور الحقيقي فالحل برأيه « يكون بتخفيض مستوى الاجور الحقيقي » (١١٩) ، حيث يعتبر « عدم قدرة السلع الاسرائيلية على المنافسة في الاسواق الدولية بسبب ارتفاع الاجور التي تدفع للعمال » (١٢٠) وبالتالي « ايجاد جهاز أسعار لضبط الاجور وربطها بالانتاجية » (١٢١) ، لتخفيض التكلفة الحقيقية للسلع وبالتالي قدرتها على المنافسة في الاسواق الدولية ان هذا الحل يبدو مستحيلا ، خاصة وان مستوى المعيشة المرتفع وسياسة الاجور الحالية ضمان للامن القومي ، ومن هنا فلا حل للازمة الاقتصادية في اسرائيل ولا بد من استمرار العجز في ميزان المدفوعات وعدم القدرة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي !! ان الازمة لا تنحصر فقط في الاجور المرتفعة ، بل هي أبعد من ذلك وتتقاطع مع نقاط أخرى تمس صلب المجتمع الاسرائيلي وان ربط ميزان المدفوعات بسياسة الاجور قد يكون ربطا صحيحا بالمنظار الضيق اي بالمنطق التقليدي الذي يقول بتخفيض التكاليف لزيادة المبيعات . ان المسألة اكبر من ذلك ، لان الخسائر الاقتصادية التي تلحق باقتصاد العدو من جراء الطاقة الانتاجية العاطلة والتي هي أكثر كلفة من مستوى الاجور المرتفع يضاف لذلك البطالة التي يعاني منها قطاع أساسي من اليد العاملة الاسرائيلية وهي نسبة البطالة العالية من الكفاءات الفنية والتي هي بحد ذاتها ثروة معطلة من ثروات المجتمع ، علما بأن اقتصاد دولة العدو بامكانياته الحالية قد امتص نسبة أكثر من النسبة المثالية التي يحتاجها أي اقتصاد من هذا النوع من اليد العاملة . ان الازمة ليست في ميزان المدفوعات فحسب ، فان اجراءات اقتصادية صارمة من قبل دولة العدو كفيلة باحداث هذا التوازن او تخفيض العجز لدرجة كبيرة على الاقل، ولا يمكن اعتبار ان التوازن الذي يأتي نتيجة اجراءات كهذه سبب للقول بأن دولة ما تتمتع بالاستقلال الاقتصادي ، فالاستقلال الاقتصادي الذي يعبر عن قوة ومنعة لا يقاس من خلال توازن ميزان المدفوعات فحسب بل من خلال الاساس الذي يستند عليه هذا التوازن الاقتصادي والذي يتعلق بطبيعة وهيكلية الاقتصاد ،

١١٩ ـ المصدر نفسه ، الصفحات ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٩ .
١٢٠ ـ المصدر نفسه ، ص ١٠٧ .
١٢١ ـ المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

ودرجة نموه زراعيا وصناعيا، والدرجة التي مكننت بها الزراعة واستعملت بها الاساليب الحديثة وكذلك تطور الصناعة وتنوعها ، والمقدار الذي خطته على طريق بناء الصناعة الثقيلة ، وكذلك المقدار الذي تحتله الصناعة من جملة الناتج القومي ، وانعكاس هذه السياسة الزراعية والصناعية على استيعاب الطاقة العاملة الموجودة في المجتمع وتوفير فرص العمل لها بشكل يناسب مختلف المؤهلات ، وانعكاس هذه المسائل مجتمعة في مستوى المعيشة الذي بلغه المواطن ، والتي يمكن ان تقاس بمعدل استهلاكه من السلع المصنعة ، وكذلك درجة التعلم التي بلغها ، وغيرها من الوسائل التي يقاس بها تقدم المنتجات ، ويمكن الاستناد لهذه المعطيات لتحديد القياس الصحيح لقوة اقتصاد دولة من الدول ، اذ لا يجوز اعتبار ميزان المدفوعات هو المؤشر الوحيد ، والا لكان بامكاننا اعتبار اليمن الشمالية أو الحبشة قوية اقتصاديا أكثر من اسرائيل ، باعتبار ان الاعباء المالية على عاتقها هي أقل من الاعباء الملقاة على عاتق اسرائيل حيث تأخذ المسألة في هذه الحالة شكلا حسابيا فقط. ان محاكمة اقتصاد دولة ما، او ظاهرة من الظواهر يجب ان لا يكون بمعزل عن آفاق المستقبل من ناحية، وصلة هذه الظاهرة بغيرها من الظواهر من ناحية ثانية ، ولا بد من مراقبة التفاصيل بالمقدار الذي تراقب به الاجماليات ، واذا كان ميزان المدفوعات الاسرائيلي ما زال يعاني من عجز فلا بد من رؤية مكونات هذا الخلل، فاذا كان العنصر الاساسي من هذا الخلل يعود الى استيراد السلع الراسمالية والسلع الوسيطة فالمسألة عندها تختلف كليا عما لو كانت سلعا استهلاكية ، « عندما يبلغ العجز عام ١٩٧١ ٩ر٨٢٣ مليون دولار» (١٢٢)، فان الرقم يكون مذهلا ولكن الوضع لا يبقى الرقم نفسه فيما لو قورن بمقدار العجز بعد حذف عنصر مهم من الواردات « يبلغ ٥ر٢٨٪ من جملة الواردات وتبلغ ٥١٦ مليون دولار قيمة السلع الاستثمارية» (١٢٣)، أي التي تخدم اغراض التنمية الصناعية ، حيث تؤثر على ميزان المدفوعات الذي يقل عجزه حينئذ ليبلغ ٣١١ مليون دولار فقط، وعندما أشرنا الى رقم الواردات من السلع الاستثمارية فذلك للاشارة الى طبيعة الديون والعجز الملقى على عاتق اسرائيل ، اذ ان هذه الديون تخدم أغراض المستقبل وتمثل تمويلا لمشاريع لا بد وأن تصبح منتجة في المستقبل، وهذا فعلا ما اتضح من القفزات التي شهدتها بعض فروع الانتاج ، حيث « تضاعف انتاج بعض الصناعات بنسب تبلغ ١٠٠٪ سنويا » (١٢٤) . ان

١٢٢ ـ محي الدين ، د. عمرو ، الجدول رقم ٢ .

١٢٣ ـ المصدر نفسه ، الجدول رقم ٥ .

١٢٤ ـ د.ا.ا. ، رقم ١٠٦ .

الحديث عن الديون وعن العجز هو حديث ناقص الا اذا ربط بحديث عن الاهداف التي تخدمها هذه القروض ، المهم هو معدلات النمو في الناتج القومي ويبلغ حوالي ٩٪ سنويا برغم هذا العجز وهذا هو المعيار ، فالعجز يؤدي الى خلق أصول منتجة قادرة على سداده في المستقبل ومثلنا في ذلك مثل من يحصل على قرض من البنك لاستثماره في مشروع انتاجي يدر عليه معدلات ربح سنوية وبين من يحصل على نفس هذا المبلغ كدين من البنك ليقوم بشراء ملابس أو أدوات ترفيهية . ان دولة مدينة بمئة مليون دولار لاستثمارها في مشروع انتاجي هي في الواقع أكثر ثراء من دولة غير مدينة ولكن بدون أية مشاريع انتاجية ، وان المتمسكين برقم العجز الحسابي في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، وديون دولة العدو للتدليل على ضعف بنيانها الاقتصادي عليهم ان يفكروا جيدا بأوجه صرف هذه الديون، وبعدها يمكن لهم التقرير ، وهل تتحول هذه الديون الى (ثروة قومية) ممثلة في المشاريع الاستثمارية أم لا !

كما سبقت الاشارة فمن الواضح ان حجم الاستثمارات قد بلغ أرقاما تزيد بشكل كبير عن الطاقة المستثمرة فعليا في هذا الوقت وبالرغم من وجود هذه الطاقة الفائضة فالعدو ما زال يتوسع في مشاريعه الاستثمارية التي ترفع من نسبة الطاقة الانتاجية العاطلة يوما بعد يوم ويستدل على ذلك من ارتفاع هذه النسبة من حوالي ٤٠٪ عام ٧٠ لتبلغ نسبة تتراوح بين ٣٥ ـ ٥٠٪ حسب الاحصائية التي جرت عام ١٩٧٢ وكذلك قول الدكتور شبل عن « الموارد التي لا تزال عاطلة او المتوفرة بكثرة في الاقتصاد الاسرائيلي كالآلات ورأس المال غير البشري » (١٢٥) .

ان هذا التوسع الكبير قد حدث في أقل من ثلاثة أعوام ، كان بالامكان الاستغناء عنه مؤقتا بتجميد السياسة الانمائية هذه لتعدل اسرائيل ميزان مدفوعاتها . وهو أمر سهل كان يمكن أن تلجأ له لو كان العجز في ميزان المدفوعات يمثل درجة عالية من الخطورة . ولعل السؤال الذي يطرح الآن : هل غاب عن ذهن مخططي السياسة الاقتصادية وجود طاقة عاطلة في الصناعة الاسرائيلية ؟ وهل يشجعون على فتح المزيد من المشاريع الانتاجية ، لكي تغلق فقط ، خصوصا وان الحكومة كانت تقدم تسهيلات لدفع الاستثمار في الصناعة « عن طريق قروض الانماء التي قدمتها ، ومنح قطع أراض للمصانع بأثمان رمزية ، واعفاء من الضرائب للاستثمار في

١٢٥ ـ **تجارة اسرائيل الخارجية** ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

الصناعة لسنوات محددة ، وتقديم نفقات التدريب المهني في الصناعة وكذلك اعفاء الآلات المستوردة من أي ضرائب أو رسوم جمركية لدرجة أن الآلات والمعدات المستوردة في حالة رخص نسبي ، الامر الذي ترتب عليه زيادة الاتجاه لاكتناز الآلات والمعدات كنوع من الامان في مواجهة التضخم في الاسعار في المستقبل حتى في تلك الفترات التي كانت الحكومة تقوم فيها بتعديل سعر الصرف ليتلاءم مع الارتفاع في الاسعار المحلية» (١٢٦) . مرة ثانية يطرح هذا السؤال : لم كل هذه التسهيلات والحكومة تعلم جيدا ان نسبة الطاقة الانتاجية العاطلة في تزايد مستمر ؟ هنا بيت القصيد والجواب عليه يكشف لنا خطة اسرائيل للمستقبل . وهو السؤال المركزي ومحاولة الاجابة في الجزء المتبقي من هذه الدراسة .

ان كافة الانجازات الاقتصادية التي حققتها اسرائيل هي رهن بتطورات المستقبل لان النسبة العالية من الرساميل الموظفة غير مستغلة ، وبالتالي لا يستفاد منها بشكل كلي ولذا فان القيمة الحالية لها عمليا هي في الحدود المستغلة فقط ، ولكن تدني مستوى الاستفادة كما أشرنا آنفا ، لا يلغي القيمة الكامنة والتي يمكن أن تصبح لها قيمة عملية فور استغلالها، وتوفير عناصر الانتاج الاخرى الضرورية لاتمام العملية الانتاجية . ولقد امتلك الاقتصاد الاسرائيلي احد ابرز سمات اقتصاديات الدول المتقدمة برفع نسبة رأس المال واحلاله على نطاق واسع محل العمل .

ان الحلول المقترحة والممكنة تتلخص في أربعة احتمالات :

١ ــ البقاء على الوضع الحالي ، أي منطق الكعكة الكبيرة المدفوعة الثمن من قبل الامبريالية . وهذا الوضع لا يقدم حلا لمشاكل اسرائيل ولا يتناسب مع مخططاتها لارساء قاعدة اقتصادية ثابتة تمكنها من تحقيق استقلالها الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي واذا كانت هذه السياسة تناسب مرحلة التأسيس ، فانها لا تتناسب مطلقا مع آفاق المستقبل .

٢ ــ تخفيض الاجور في محاولة لسد الثغرة في ميزان المدفوعات بالطريقة التي يقترحها الدكتور يوسف شبل ولكن هذه الطريقة تخلق توازنا مفتعلا أكثر من تحقيقها لتوازن يقوم على اسس ثابتة ، علما بأن سياسة التخفيض هذه تتناقض مع مجموعة الاعتبارات الامنية ، والتي لا تستطيع اسرائيل تجاوزها مطلقا ، كما أن سياسة تخفيض الاجور ، وان كانت تحل بشكل تعسفي وجزئي مشكلة ميزان المدفوعات ، الا أنها بالمقابل

١٢٦ ــ محي الدين ، د. عمرو ، ص ١٠٠ .

لا تقدم حلولا لمشاكل أخرى من طراز النقص في اليد العاملة والطاقة الانتاجية العاطلة والبطالة التي يعاني منها قطاع هام من الطاقة العاملة ، هم الكفاءات الفنية العالية التي بدأت تهاجر للخارج ، حيث بدأت الاحاديث تتزايد عن خطر هجرة الادمغة .

٣ ــ الحل الثالث هو في تخفيض الاستثمارات بشكل يتناسب وبقية عوامل وعناصر الانتاج وبالذات العمل، بحيث تختفي ظاهرة الطاقة العاطلة وما يترتب عليها من خسائر رأسمالية دورية ، وهذا الحل وان كان يعطي حلا لمشكلة الطاقة العاطلة ، فانه بالمقابل يعيد اسرائيل الى حجم دولة ٣ ملايين ، وهو الوضع الذي لا يتناسب والدور الذي تطمح اليه اسرائيل علما بأنه حل غير حضاري، ويعود بالامور الى الخلف، وهو رضوخ لامكانات العنصر الاقل أي (عنصر العمل) .

٤ ــ ان الحل الاخير هو في تصعيد امكانيات العامل الاقل (عنصر العمل) ليتناسب وامكانات العنصر الافضل (رأس المال) ولكن ما هو الحل الامثل في ظل كافة العوامل السياسية والاقتصادية التي سبقت الاشارة اليها ، والتي تضمن أقصى انتاجية بأقل تكلفة ، وتجعل العوامل الانتاجية في حالة انتاج مثالية ؟

هذا التساؤل سيحدد خطوات اسرائيل السياسية والاقتصادية للمرحلة القادمة .

البحث الثاني

دور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي

- ١ -

دور اليد العاملة الاجنبية التاريخي في اقتصاديات الدول الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي

« ان مشكلة الهجرة العمالية الى اوروبا هي هبة من الموارد يقدمها الفقراء الى الاغنياء وليس العكس » .

بروفسور برنارد كريسر
جامعة تولوز - فرنسا (١)

« زود هؤلاء الصناعة الاوروبية المتسعة بالايدي العاملة وقاموا بالاعمال التي يأنف الاوروبيون من القيام بها . ومع الزمن صاروا ضروريين للاقتصاد الاوروبي بعدما كانوا طلبا مؤقتا » .

مجلة فور تشون (٢)

« صرف النظر عن المشروع الذي أعد لتصدير عمال عرب الى اوروبا بعد أن اتضح ان هناك طلبا في اسرائيل لكل عرض للايدي العاملة » (٣) .

يقاس التقدم الاقتصادي لبلد ما عادة بالناتج القومي له ، ونصيب المواطن من هذا الناتج حيث يحدد حجم الناتج القومي حجم الدخل القومي وبالتالي دخل الافراد وان كان بنسب متفاوتة . ان هذا الناتج انما هو عبارة عن تضافر عوامل الانتاج ، وهي رأس المال ، العمل ، والتنظيم . وبالمقدار الذي تتوفر به هذه العوامل وبالنسب المطلوبة . يتحدد مقدار الناتج القومي .

---

١ - « النهار » ، ١٩٧٤/٤/١٤ .
٢ - المصدر نفسه .
٣ - ن.م.د. ، السنة الاولى . نشرة رقم ١٥ ، ص ٢٨٧ . عن : هاعولام هازيه .

لقد سلكت الدول على اختلاف انظمتها الاقتصادية سياسة احلال رأس المال مكان العمل في العملية الانتاجية ، في ضوء توفر عنصر رأس المال بكثافة أكثر من عنصر العمل نتيجة لتراكم الرساميل . ولكن وبالرغم من ان سياسة احلال عنصر رخيص ومتوفر بدل عنصر نادر وباهظ التكاليف ، هي سياسة اقتصادية صحيحة . ولكن سياسة الاحلال هذه لا بد وان تقف عند حدود معينة لا تستطيع تجاوزها . أي ان احلال عنصر على حساب عنصر آخر لا يمكن ان يصل الى حدود الفائه بل ان هنالك نسبة معينة لا بد وأن يقف عندها .

ان سياسة احلال عنصر رأس المال مكان العمل . هي سياسة معروفة ومتبعة ، بل هي من صلب التطور التقني والعلمي الذي شهدته البشرية . وان كانت درجة التوسع في الاحلال تختلف من بلد لآخر على ضوء توفر عنصر من عناصر الانتاج أكثر من غيره . وهذا مرتبط بحجم المعروض من اليد العاملة ومقدار توفر وتركز الرساميل . ودرجة التقدم التقني والعلمي . ان تضافر رأس المال والعمل هو الذي يتمم العملية الانتاجية ، وبوفر رأس المال بدون العمل لا قيمة له ، أي ان القيمة الحقيقية لاي عنصر من عناصر الانتاج رهن بتكامله مع العناصر الانتاجية الاخرى ، ولهذا كان التأكيد على ضرورة المزج المثالي بين هذه العناصر . وطالما عانت المجتمعات من مشكلة عدم التناسب بين عنصري رأس المال والعمل . ان عدم التناسب بين رأس المال والعمل يظهر جليا في الدول المتقدمة صناعيا والتي تتوفر لها رساميل هائلة ، حيث أن درجة نمو وتركز الرساميل ولاسباب لا مجال لشرحها الآن أسرع من نمو الطاقة البشرية المحلية . ولذا فان النسبة تختل دائما لصالح عنصر رأس المال والعكس بالعكس بالنسبة للدول المتخلفة . ولقد كانت المجتمعات تعمل جاهدة لتوفير «العنصر الاقل» ليتناسب مع امكانات العنصر الاكثر وفرة وحيث كانت هذه المشكلة تزداد تفاقما وحدة مع تطور ونمو الرأسمالية في العالم ، ذلك ان لكل مرحلة من مراحل نمو وتطور الرأسمالية سمات خاصة بها . وعندما نحاول ان نتصور موقع اليد العاملة الاجنبية في الاقتصاد الاسرائيلي وضرورتها لنمو ذلك الاقتصاد فان دليلنا العملي انما هو في رصد الكيفية التي سارت بها هذه المسألة في المجتمعات المشابهة . وهي الدول الاوروبية خصوصا وان اسرائيل تحاول ان تبني اقتصادها بطريقة مشابهة . ولا بد أن يشهد اقتصادها نفس الظواهر التي شهدتها الدول المتقدمة على مدى يزيد عن مئة عام وحتى الآن . أي منذ كانت تلك الدول تعيش داخليا أبشع العلاقات الطبقية ، وانتهاء

بتطور رأسمالية تلك الدول الى درجة عالية من التمركز مع تقدم الفن الانتاجي ، حيث بدأت تدخل تلك البلدان في علاقات انتاجية داخلية من نمط جديد وانتهاء بتطور تلك البلدان الى دول امبريالية تقوم بتصدير رأس المال . وبالمقدار الذي احتل به رأس المال المصدر دورا في تحقيق العائد ، فلقد كان يقابله من ناحية اخرى سمة اخرى كانت تتمثل في ازدياد دور اليد العاملة الاجنبية في اقتصاديات تلك البلدان . سواء في المستعمرات او في الداخل . ولم تأت هذه السمات هكذا عبثا وبشكل مفاجيء ، بل ان مقدماتها كانت قد انجزت فترة طويلة ، كنتيجة تطور الرأسمالية وتركز الرساميل حيث كانت تدخل سمات جديدة في البنية الاقتصادية أثر كل مرحلة جديدة كان يدخلها الاقتصاد .

ان علاقات الانتاج في بريطانيا التي تحدث عنها ماركس كانت كافية لتحقيق اقصى الارباح للرأسمالية البريطانية التي نمت وتطورت لدرجة استطاعت ان تحدث قفزة في مقدار الرساميل المتراكمة لديها نتيجة لعمليات الاستغلال الداخلي التي كانت تقوم بها . مما وفر لها امكانية التوسع باستثماراتها الداخلية ، وان تطور علاقات الانتاج الداخلية بشكل يتناسب وحجم هذه الاستثمارات . وبعد ان كان حديث ماركس وانجلز في العام ١٨٤٠ وما بعده بقليل ينصب على « البروليتاريا البريطانية والاستغلال البشع لها » (٤) . وكذلك « تشغيل النساء والاطفال مقدار كبيرا جدا من الساعات وتفضيلهما لان عملهما ارخص من عمل الرجال » (٥) ، وجدنا الرأسمالية البريطانية تطور نفسها في مرحلة لاحقة لتقلب المعادلة كليا . ومع بداية القرن العشرين بدأت علاقات الانتاج تأخذ طابعا جديدا كليا . وان الفترة الزمنية التي تفصل المرحلتين كانت كفيلة بتراكم مقادير هائلة من الرساميل من عرق البروليتاريا البريطانية والالمانية . وان تلك الفترة الزمنية كانت كفيلة باحداث التراكم الرأسمالي الضروري . حيث كانت الرأسمالية البريطانية والاوروبية بشكل عام تتطور بشكل طبيعي ، ولم يكن امامها من طريق آخر . وهي المقدمة الضرورية للانتقال للمرحلة التالية حيث بدأت الرساميل البريطانية والالمانية والفرنسية تتوسع بشكل مذهل في الداخل . ومن ناحية اخرى تتوسع باتجاه الخارج وبدأت تدخل مرحلة الامبريالية حيث بدأ صراع الاحتكارات بين بريطانيا وفرنسا والمانيا .

---

٤ ـ كارل ماركس ، « **الاقتصاد السياسي والفلسفة ، مخطوطات ١٨٤٤** » ، ترجمة الياس مرقص ، منشورات وزارة الثقافة السورية ـ دمشق ، ص ٩٧ .

٥ ـ المصدر نفسه ، ص ١١٧ .

وكانت النهاية في الحرب العالمية الاولى التي انتهت باقتسام مناطق النفوذ وتوزيعها بينهما . ان المرحلة التي تطورت بها الصناعة وعلاقات الانتاج ما قبل عام ١٩٠٠ كانت بالنسبة للرأسمالية مرحلة ضرورية لتركيز الرساميل . ولو حاولنا المقارنة بين وضع اسرائيل وبين هذه البلدان لوجدنا ان اسرائيل قد استطاعت تركيز رساميلها بشكل غير طبيعي من خلال استيراد هذه الرساميل حيث لعبت معونات الدول الامبريالية دورا كبيرا في هذا المجال ووفرت على اسرائيل مرحلة طويلة من التطور الطبيعي كان يجب عليها ان تمر بها .

لقد بدأت علاقات الانتاج في تلك البلدان تأخذ طابعا جديدا وحيث بدأ الحديث عنها يأخذ اتجاها جديدا وبدأ يتركز حول سمة جديدة هي : « مأثرة الامبريالية في تربية الزنجي على العمل .. (ولا غنى عن القسر طبعا ..) » (٦) . وكذلك عن اوروبا التي « تلقي على كاهل البشرية الملونة العمل الجسدي — في البدء في الاقتصاد الزراعي والمناجم ثم العمل الصناعي الاكثر خشونة ، مهيئة بذلك اقتصاديا ثم سياسيا تحرير العروق الحمراء والسوداء » (٧) ويسجل لينين ظاهرة اخرى ويعتبرها من خواص الامبريالية حول « انخفاض الهجرة من البلدان الامبريالية وازدياد الهجرة وانتقال العمال ونزوحهم الى هذه البلدان من بلدان أكثر تأخرا والاجور فيها احط » (٨) . حيث « ازداد عدد العمال النازحين الى المانيا من النمسا وايطاليا وروسيا وغيرها وتركز غالبيتهم في الزراعة والصناعة » (٩) . وكذلك الامر بالنسبة لفرنسا حيث « عمال صناعة المناجم في فرنسا في قسم كبير منهم ، اجانب بولونيون ، ايطاليون ، اسبانيون » (١٠) ونفس الظاهرة تكررت في الولايات المتحدة حيث « يشتغل المهاجرون من اوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية في الاعمال التي تدفع مقابلها احط الاجور . بينما يؤلف العمال الاميركان اعلى نسبة من المناظرين ومن العمال الذين يقومون بالاعمال التي تدفع مقابلها أعلى الاجور » (١١) .

ان النمو الاقتصادي لتلك البلدان وبداية التغيير الذي طرأ على

---

٦ — **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .
٧ — المصدر نفسه .
٨ — المصدر نفسه ، ص ١٥٠ .
٩ — المصدر نفسه .
١٠ — المصدر نفسه .
١١ — المصدر نفسه .

علاقات الانتاج كانت له نتائجه المباشرة على صعيدين ، اولهما الهجرة باتجاه الخارج والتي كانت تنخفض باستمرار وبالذات من انجلترا والمانيا . ففي الوقت الذي « بلغت فيه في الاعوام من ١٨٨١ — ١٨٩٠ ، ٠٠٠ر٤٥٣ر١ انخفضت في العقد التالي الى ٥٤٤ ألفا وفي العقد الذي يليه اي الاعوام من ١٩٠٠ — ١٩١٠ الى ٣٤١ الفا .

وثانيهما ازدياد العمال النازحين الى المانيا من النمسا وايطاليا وروسيا وغيرها ، فبموجب احصاء سنة ١٩٠٧ كان في المانيا « ٢٩٤ر٣٤٢ر١ أجنبيا منهم ٨٠٠ر٤٤٠ من العمال الصناعيين و٣٢٩ و٢٥٧ من العمال الزراعيين » (١٢) ولا يمكن تفسير تضاؤل الهجرة الى الخارج وتزايدها باتجاه الداخل سوى بالتطور الذي حدث في البنية الاقتصادية للبلدان المعنية بالذات بريطانيا والمانيا الدولتين الاكثر تقدما في ذلك الحين حيث بدأ مواطنوها والباحثون عن الثراء والراحة يجدونهما داخل بلدهما باعتبار ان تدفق الهجرة من اوروبا وبالذات الى الامريكيتين كان مرتبطا ببحث هؤلاء المهاجرين عن الثراء السريع من خلال المغامرة بالسفر الى هناك . وان بلوغ الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية هذه الدرجة المتقدمة . كان يرافقها ارتفاع في « عدد اصحاب المداخيل اي الاشخاص الذين يوظفون اموالهم ويعيشون على دخلها فقط » حيث بلغ عدد أصحاب الدخل في انجلترا نحو مليون (١٣) . ولقد عكس هذا الوضع نفسه على نسبة العاملين في الصناعة بالذات ، اذ مع تزايد نسبة المهاجرين الى تلك البلدان فقد كان يقل عدد العمال الوطنيين الذين يعملون في هذا الفرع الانتاجي ، اذ بالرغم من تزايد « عدد السكان في بريطانيا مثلا بين عامي ١٨٥١ — ١٩٠١ من ٩ر١٧ مليون الى ٥ر٣٢ مليون مواطن ، بالاضافة الى اتساع الصناعة والاستثمارات في هذه الفترة » (١٤) . فان « عدد العمال في الفروع الصناعية الرئيسية لم يزد الا من ١ر٤ مليون الى ٩ر٤ مليون » (١٥) ، « وانخفضت نسبتهم الى مجمل المواطنين من ٢٣٪ الى ١٥٪ فقط » (١٦) مما يعني أن نسبة كبيرة من اليد العاملة كانت تعمل في قطاعات اخرى غير القطاع الصناعي ، وبالذات قطاع الخدمات ، حيث العمل اكثر سهولة وأكبر مردودا . وفي الوقت الذي كانت تتسع به (رقعة)

---

١٢ — المصدر نفسه .
١٣ — المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .
١٤ — المصدر نفسه .
١٥ — المصدر نفسه .
١٦ — المصدر نفسه .

« اصحاب المداخيل لتبلغ مليون مواطن في بريطانيا » (١٧) ، فبالمقابل كبر حجم الفتات الذي كان يلقى الى الطبقة العاملة في تلك البلدان ، فمن حديث ماركس عام ١٨٤٤ عن ان « قسما من الطبقة العاملة يسقط اذن في حالة التسول او الجوع » (١٨) « وكفاح العامل من اجل ان يحصل على عمل » (١٩) « والارهاق الذي يصيبهم نتيجة لعملهم من ١٢ الى ١٦ ساعة يوميا » (٢٠) . وفي النهاية نتيجة لعملهم هذا « (يقلصون الزمن الذي يمكن أن يعيشوه) » (٢١) « والعامل الذي هو مضطر ليبيع نفسه ويبيع صفته كانسان » (٢٢) وان ما يكسبه هذا العامل « في افضل حال يشمل ما يكفي دون زيادة لكي يحكم من بين اولاده الاربعة على اثنين بالجوع أو الموت » (٢٣) .

ان هذا الوضع الذي كان سائدا في النصف الاول من القرن التاسع عشر ومع تطور الرأسمالية ، وبعد ان بدأت قمة الهرم الاجتماعي تتسع مع اتساع قاعدة هذا الهرم من خلال استجلاب العمال الاجانب ، جعلت انجلس صديق ماركس في مرحلة متقدمة ، يتحدث بطريقة اخرى عن « البروليتاريا البريطانية التي تتبرجز اكثر فاكثر ، حيث يبدو ان هذه الامة الاكثر برجوازية بين الامم تريد ان تكون لديها في نهاية الامر الى جانب البرجوازية ارستقراطية برجوازية ،وبروليتاريا برجوازية وبديهي ان هذا بمعنى معين امر منطقي من امةتستغل العالم كله »(٢٤) وان هذهالبروليتاريا التي تتبرجز اكثر فاكثر وصلت في نهاية ذلك القرن اي في عام ١٨٨٢ الى « ان العمال البريطانيين كانوا يدعمون سياسة حيازة المستعمرات » (٢٥) قائلا في وصفهم « تسألني عن رأي العمال الانجليز بسياسة حيازة المستعمرات ؟ لا يختلف عنرأيهم بالسياسةبوجه عام. هنا لا وجود لحزب عمال كل ما يوجد هنا هما حزب المحافظين وحزب الراديكاليين اما العمال فيتمتعون معهم مطمئنين بوضع انجلترا الاحتكاري ازاء المستعمرات

١٧ – المصدر نفسه .
١٨ – كارل ماركس ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
١٩ – المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .
٢٠ – المصدر نفسه ، ص ١١٠ .
٢١ – المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .
٢٢ – المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .
٢٣ – المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .
٢٤ – **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .
٢٥ – المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .

وبوضعها الاحتكاري في السوق العالمية » (٢٦) ويتحدث لينين في عام ١٩١٦ « عن تغلغل العقلية الامبريالية كذلك في طبقة العمال » (٢٧) فان لقب « الاشتراكيين الامبرياليين » يطلقه على الاحزاب الاشتراكية في المانياحيث « زعماء الحزب الاشتراكي الديمقراطي اشتراكيون قولا وامبرياليون عملا » (٢٨) موافقا على رأي هويسون الذي كان قد اعطاه منذ سنة ١٩٠٢ عن « الجمعية الفابيةفي بريطانيا » حيث وصفها بـ « الامبرياليين الفابيين » (٢٩) .

اين اصبحت هذه الظاهرة في عالم اليوم ؟

ان الظاهرة التي شهدتها اوروبا في بداية هذا القرن ما زالت تمثل سمة اساسية في اقتصاد اوروبا . حيث اتسع نطاق الدول التي تستورد العمال الاجانبمنناحيةومنناحية اخرى فانالدولالتياشتهرتباستيرادها للطاقة العاملة اتسع نطاق اعتمادها عليهم « ويبلغ عدد العمال الاجانب في اوروبا الغربية ٧ ملايين ونصف عامل »(٣٠) ، «ويتزايدونسنويا بمعدل يبلغ بين ٦٠٠ الف ومليون عامل استنادا الى احصاءاتمكتب العملالدولي في جنيف » (٣١) ، ويطلق عليهم الاوروبيون تندرا لقب « العضو العاشر في السوق الاوروبية المشتركة » (٣٢) .«وتحاول الحكومات الاوروبية الحد من الهجرة نتيجة لتزايد هذه الاعداد والمشاكل الاجتماعية التي تنشأ » (٣٣) ، « ولكن رغبة الحكومة هذه بالحد من الهجرة كانت تتناقض مع حاجة صناعاتها » (٣٤) . الامر الذي كان يشجع « الهجرة غير الشرعية من خلال تهريب الحمولات البشرية المستمرة في الطائرات الخاصة والزوارق»(٣٥) . وتمتص الدول المتقدمة صناعيا القدر الاكبر من هؤلاء العمال « فبريطانيا تمتص مليون و ٧٠٠ الف عامل وفرنسا مليون وثمانماية الف عامل والمانيا

٢٦ – المصدر نفسه ، ص ١٥٢ .
٢٧ – المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .
٢٨ – المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .
٢٩ – المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .
٣٠ – **« النهار »** ، ١٩٧٤/٤/١٤ .
٣١ – المصدر نفسه .
٣٢ – المصدر نفسه .
٣٣ – المصدر نفسه .
٣٤ – المصدر نفسه .
٣٥ – المصدر نفسه .

الغربية يعيش فيها مليونين وثلاثماية الف عامل » (٣٦) ، علما بأن هذه البلدان وبالذات المانيا الغربية ما زالت تستورد العمال الاجانب ، كما ان بعض هذه البلدان وبالذات بريطانيا والمانيا استوعبوا جزءا من العمال الاجانب واعطوهم صفة المواطنية منذ زمن طويل وبالذات اللاجئون المطرودون من المانيا الشرقية الى اختها الغربية وكذلك بريطانيا حيث اندمج المهاجرون من دول الكومنولث في الحياة السياسية والاجتماعية في بريطانيا « واكتسبوا صفة المواطنية بحيث لم يعودوا يعتبرون اجانب » (٣٧) ، مما يؤكد ان الارقام المعلنة هي اقل من الحقيقة .. وعلى صعيد توزيع العمال الاجانب على دول اوروبا فان النسب هي التالية بالمقارنة مع جملة القوة العاملة لتلك البلدان :

« سويسرا واللوكسمبورج	٢٧٪
المانيا الغربية	١١٪
النمسا	٩٪
بريطانيا	٧٪
اسوج	٦٪ » (٣٨)

ويلاحظ ارتفاع النسبة في دولة مثل سويسرا وبلجيكا حيث عدد السكان قليل بالمقارنة مع البلدان الاخرى . ونسبة اعتمادها على اليد العاملة الاجنبية تتناسب عكسيا مع عدد السكان وبالتالي حجم القوى العاملة المحلية . علما بأن هذه النسبة والتي هي ٢٧٪ هي اعلى نسبة بلغتها بالمقارنة مع اجمالي القوة العاملة ، أن تلك النسبة تتركز في بعض الفروع الانتاجية في المراكز الصناعية . « فالعمال الاجانب يبلغون ٥٠٪ من القوة العمالية في شمال سويسرا » (٣٩) . «مقابل ٢٧٪ يبلغونها من اجمالي الطاقة العاملة » (٤٠) . ومقابل ١١٪ نسبتهم الاجمالية في المانيا الغربية ككل فهم يشكلون واحدا الى اربعة من الايدي العاملة في مدينة شتوتكارت احد

٣٦ — المصدر نفسه .

٣٧ — السعيد، د. رفعت ، **اليسار المصري ١٩٢٥ — ١٩٤٠** ، **الجزء الثاني** ، دار الطليعة- بيروت ، راجع ص ٢٠٧ و ٢٢٦ و ١٥٠ .

٣٨ — « **النهار** » ، ١٩٧٤/٤/١٤ .

٣٩ — المصدر نفسه .

٤٠ — المصدر نفسه .

المراكز الصناعية في المانيا الغربية . ويشكلون ايضا نسبة ٥٠٪ من عمال النفايات ونسبتهم من منظفي الشوارع ٧٠ — ٨٥٪ » (٤١) .

والولايات المتحدة الامريكية تعيش وضعا مشابها حيث كان التوسع بأستيراد الزنوج الوسيلة التي حلت بها مشكلة التوسع الزراعي والصناعي ، اذ يشكلون « نسبة تبلغ حوالي عشر عدد السكان ، حيث بلغ عددهم ١٨٫٨٧١ مليون من ١٥٨٫٨٣١ مليون اجمالي سكان الولايات المتحدة عام ١٩٧١ » (٤٢) ، وبالرغم من المساواة العنصرية في الولايات المتحدة الامريكية التي كفلها القانون الامريكي ، ولكن الزنوج يحملون عمليا عبء الصناعات الامريكية ويقع على عاتقهم اكثر الاعمال قسوة وارهاقا . وان هذه النسبة التي يبلغها الزنوج كان يمكن ان تتزايد لولا الاضطرابات العنصرية التي جعلت الحكومة الامريكية تقفل باب الهجرة امام الملونين وأصبحت تعتمد بشكل رئيسي على هجرة العمال من بلدان أخرى ، كأمريكا الجنوبية ، واسبانيا وبورتوريكو .

ان اهمية الدور الذي يلعبه العمال الاجانب في اقتصاديات اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية . يلخصه البروفسور برنار كريسر من جامعة تولوز بقوله :

« ان مشكلة الهجرة العمالية الى اوروبا هي هبة من الموارد يقدمها الفقراء الى الاغنياء » (٤٣) .

وكذلك النتيجة التي تخلص اليها مجلة (فورتشن) بقولها عن العمال الاجانب « مع الزمن صاروا ضروريين للاقتصاد الاوروبي بعد ان كانوا طلبا مؤقتا » (٤٤) . ولقد « اعتمدت عليهم الى درجة ان رحيلهم سيكون مصيبة لو حدث » (٤٥) .

٤١ — المصدر نفسه .

٤٢ — The Statesman's Yearbook, 1971 - 1972

٤٣ — « **النهار** » المصدر السابق .

٤٤ — المصدر نفسه .

٤٥ — المصدر نفسه .

- ٢ -

الاقتصاد الاسرائيلي والعمال العرب

ان اسرائيل وبالرغم من قصر المدة التي مضت على « خلقها » في المنطقة فانها تعيش في هذه الفترة نفس ظواهر وأمراض الدول الرأسمالية العريقة ، ولاقتصادها نفس سمات اقتصاد تلك الدول. وذلك لانه توفر لاسرائيل من خلال الدول الامبريالية مقدار من الرساميل مكنها من ان تتجاوز بسرعة المرحلة الضرورية لتركيز الرساميل وانماءها بدرجة أكبر من نمو السكان ولقد عبر عن هذا الوضع خير تعبير اسحق رابين رئيس مجلس وزرائها بقوله « وصلنا الى وضع أصبحت فيه الطاقة البشرية في اسرائيل تقيدنا أكثر من أي عامل آخر » (٤٦) . أي ان اسرائيل قد اصبحت تعاني من عدم التناسب بين عنصر رأس المال وعنصر العمل ، ودليلنا على ذلك ارتفاع نسبة الطاقة العاطلة عن الانتاج في الصناعة الاسرائيلية نتيجة للتوسع في الاستثمارات الامر الذي ولد الضغط الدائم على الطاقة العاملة والطلب الملح عليها . وبهذا تكون اسرائيل تعاني من خلل في تركيبتها الاقتصادية يقوم على عدم تناسب عناصر الانتاج الاساسية وهي رأس المال والعمل والتنظيم. علما بأن طبيعة التركيب السكاني للمجتمع قد خلقت هذه الظاهرة وجعلت اسرائيل تمتلك سمات دولة متقدمة كسويسرا مثلا، حيث تشغل عددا كبيرا من الاجانب لديها يمثل ٢٧٪ من طاقتها العاملة(٤٧) . حيث يعكس هذا الرقم ارتفاع نسبة الاستثمارات مع عدم تناسب الطاقة العاملة معها مما اضطرها للاستعانة باليد العاملة الاجنبية .

ان الحل المثالي والاستراتيجي بالنسبة لاسرائيل هو في تغيير اطراف المعادلة الاقتصادية الاسرائيلية وخلق درجة أعلى من التناسب بين العوامل الانتاجية كي تعطل الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية الحالية لاسرائيل ولا تخل بالاساس السياسي والاقتصادي الذي قامت عليه ، وذلك بعدم

---

٤٦ ــ د.ا.ا. ، عدد ٥٩٦ .

٤٧ ــ « **النهار** » ، عدد ١٩٧٤/٤/١٤ .

الرضوخ الى العامل الاضعف بل تصعيده ليتناسب والعامل الاقوى (رأس المال) .

ان العنصر الجديد هو توسيع القاعدة العمالية لدرجة تمكن اسرائيل من تجاوز وحل المشاكل الناتجة عن اختلال النسبة بين رأس المال والعمل وهذه المشاكل :

١ ــ استغلال الطاقة غير المنتجة .

٢ ــ زيادة الانتاج مع تخفيض التكاليف وتحقيق وفورات الانتاج الكبير .

٣ ــ تخفيض معدل الاجور الحقيقي .

٤ ــ تعديل ميزان المدفوعات .

٥ ــ انهاء البطالة في اليد العاملة الفنية الاسرائيلية .

٦ ــ انهاء عدم التوازن بين فرعي الخدمات والانتاج .

٧ ــ فتح المجال امام استثمارات جديدة .

ان هذا الوضع الجديد لا يمكن ان يتم الا من خلال الاعتماد على اليد العاملة الاجنبية ، اذ من المستحيل على اسرائيل لطبيعة تركيبها السكاني الحالي من ناحية ، ومن ناحية اخرى احتمال تزايد الخلل بسبب طبيعة تركيب الهجرة الى اسرائيل حيث « ان غالبية هؤلاء المهاجرين يتمتعون بمهارات وكفاءات انتاجية أبعد ما تكون عن تلك المهام البسيطة ، وبالتالي فانها لن تكون تعويضا عن النقص الحالي في الطاقة البشرية الموجود في اسرائيل » (٤٨) وهو اليد العاملة غير الفنية . علما بانه من المتوقع ان تزداد بعض الازمات تفاقما وبالذات البطالة في صفوف الخريجين الجامعيين.

ان اليد العاملة الاجنبية التي ستستوعب سوف تسهم في استغلال الطاقة غير المنتجة في الاقتصاد الاسرائيلي ، أي برفع الناتج القومي بنسب عالية ومتساوية نسبيا مع نسبة الطاقة العاطلة في الاقتصاد الاسرائيلي(٤٩)،

---

٤٨ ــ ريان ، شيلا ، **بناء امبريالية جديدة ، اسرائيل والضفة الغربية**، شؤون فلسطينية. عدد ١٨ ، ص ٩٢ . عن رسالة من ، ايلي مايس ليش ، وبيتر تكفاك ، الى جريدة **هآرتس** عدد ١٩٦٩/٥/١٥ . ترجم في (ايسراكا) عدد ٢ ، حزيران ــ تموز ١٩٦٩ ، ص ٨ .

٤٩ ــ راجع حديث حاييم ليفي في صحيفة **هآرتس** وحديث الدكتورين محي الدين وشبل في فقرات سابقة اقتبست عنهما ومثبتة .

وان استغلال هذه الطاقة يعني استفادة دولة العدو من مجمل رساميلها الموظفة حاليا . اذ ان الرساميل الموظفة في مشاريع انتاجية فيها نسبة عالية من الطاقة العاطلة تشكل حاليا اكبر مصدر للخسارة ، حيث تكمن قيمة الاستثمارات في العائد الذي يتحقق ، وعدم استثمارها بالتأكيد لن يعطي أي مردود ، بل على العكس من ذلك فان تلك الاستثمارات تكون عرضة للتقادم وبالذات على صعيد الآلات والعدد ، وحيث تفقد سنويا جزءا كبيرا من قيمتها يبلغ في المتوسط ما لا يقل عن ١٠٪ من قيمتها .

ان استغلال الطاقة العاطلة وبالتالي زيادة اسرائيل لانتاجها سيرافقه بالمقابل تخفيض في تكلفة السلع الاسرائيلية وكذلك انخفاض في اجمالي قيمة الاجور الحقيقية المدفوعة . وان هذا التخفيض سيكون عاملا رئيسيا يمكن سلع دولة العدو من الدخول الى الاسواق العالمية باسعار اكثر قدرة على المنافسة . فاليد العاملة التي ستضاف ستكون عمليا بتكلفة اقل لان اليد العاملة الاجنبية ستكون عادة رخيصة نسبيا بالمقارنة مع اجور اليد العاملة المحلية . ففي الوقت الذي يحرم به العامل الاجنبي من الامتيازات التي يحصل عليها العامل اليهودي كالاجازات والعطل المدفوعة والتعويضات والتأمينات ، وما لهذه الامتيازات في النهاية من قيم مالية . فان انتاجية العامل الاجنبي تكون اكثر ، وذلك من خلال تشغيله ساعات عمل اخرى اكثر ، ولتعوده على الاعمال الجسدية الشاقة لطبيعة المجتمع الذي عاش به، من ناحية وكذلك لطبيعة الاعمال التي كان يقوم بها سابقا وبالذات الاعمال الزراعية من ناحية اخرى . ان قدرة العامل العربي على رفع الانتاجية بالمقارنة مع العامل اليهودي تقوم ايضا على ان الاعمال التي توكل الى العامل العربي لا تتعارض مع منطق التخصص وتقسيم العمل الذي يعتبر اساسيا لرفع الانتاجية ، اذ لا يقوم العمال الاجانب غالبا الا بالاعمال اليدوية التي لا تحتاج الى تدريب طويل . بينما يقوم العمال اليهود بالعمل في المراحل الانتاجية الاكثر تعقيدا والتي تحتاج الى مهارة فنية أكثر .

ان زيادة الانتاج سيرافقها خفض في التكاليف لان المنتجات الجديدة لن تتحمل عمليا جزءا اساسيا من التكاليف ، الا وهي التكاليف الثابتة . ان مجموعة الاصول الثابتة وبالتالي التكاليف الثابتة يتحملها الاقتصاد الاسرائيلي حاليا بالرغم من عدم استفادته المثلى منها ، وان وجود جزء كبير من الطاقة الانتاجية عاطلا ، لا يعني ان تكاليفه واعباءه غير موجودة بل على العكس من ذلك ، (فان تكاليف هذا الجزء غير المنتج من التكاليف الثابتة

يحمّل للمنتجات بغض النظر من نسبة تشغيل الآلات) (٥٠) . ولو سلمنا جدلا بأن بعض المصانع قادرة على زيادة انتاجها خمسة اضعاف بدون استثمارات جديدة ، فان هذا يعني ان التكاليف الثابتة للوحدة المنتجة مضاعفة خمس مرات ، ففي حالة مصنع قادر على انتاج مئة وحدة ولا ينتج سوى ٢٠ وحدة فان التكاليف الثابتة لهذه الآلة هي في الحالتين واحدة، مما يعني ان نصيب الوحدة في حالة العشرين سيكون اكبر مما لو وزعت التكاليف على ١٠٠ وحدة ، وقد تكون المسألة اكثر تعقيدا من ذلك من زاوية ان الاستهلاك الحقيقي لآلة في اقصى طاقة لتشغيلها هي اكثر من آلة مشغلة بنسبة ٢٠٪ كما ان المسألة تختلف من آلة لاخرى . ولكن المنطق الاقتصادي للامور يقول ان الآلة تفقد نسبة سنوية من قيمتها نتيجة للتقادم حتى ولو لم تشغل ، وذلك لان هذه الآلة بعد سنوات معينة لن تكون آلة اقتصادية نتيجة لتطور الفن الانتاجي في العالم ككل وضرورة استبدال هذه الآلة . وبالرغم من اختلاف الامر بين آلة واخرى ، وبين مصنع وآخر ، ومن الثابت اقتصاديا ان تشغيل أي آلة انتاجية اقل من طاقتها الكاملة يعني زيادة في التكاليف الثابتة للوحدات المنتجة ، وبالتالي زيادة في تكاليفها النهائية ومن ثم ارتفاع اسعار السلع مما يعني خسارة للمنتج، وعدم قدرته على التنافس سواء في السوق الداخلي الا في ظل حماية جمركية عالية جدا . في الخارج الا بمعونة تصدير يغطي هذا الجزء من الزيادة في التكاليف (٥١) وان تقديم مساعدة تصدير قد يقدم حلا يمكن السلع الاسرائيلية من التنافس في السوق الدولي . ولكن مساعدة التصدير هذه لا تقدم حلا جذريا لان معونة التصدير تحل مشكلة القدرة التنافسية للسلع ولكنها لا تحل مشكلة ارتفاع تكاليف المنتج ، وكل ما تستطيع ان تقدمه معونة التصدير من حل هو في نقلها للتكاليف الزائدة من على عاتق المنتج الفرد ، الى عاتق الدولة . حيث تبقى الخسارة واردة في الحالتين ، علما بأن هذه الخسائر تزداد عادة في الصناعات التي ترتفع فيها نسبة رأس المال الثابث بالمقارنة مع بقية عناصر الانتاج : العمل ، او رأس المال المتداول ونموذجها الصناعات الثقيلة التي تشكل القاعدة الضرورية والاساسية لاقتصاد أي دولة لكي نطلق عليها صفة دول صناعية بكل ما تعني الكلمة من معنى . علما بأنها لا تختفي في بقية الصناعات . ولكنها تقل لارتباطها

---

٥٠ ـ الليثي ، د. محمد علي ، واسماعيل،د. محمد محروس ، مدرسا الاقتصاد في جامعة الاسكندرية **مقدمة في الاقتصاد** . دار النهضة العربية ـ بيروت ، ١٩٧١ . الفصلان السابع (حجم الانتاج) ، والثامن (نفقات الانتاج وحجم المشروع) ، ص ١٧٥-٢٥٧ .

٥١ ـ **تجارة اسرائيل الخارجية** ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

بمقدار رأس المال الثابت الذي لا يخضع لاي مرونة بالمقارنة مع بقية عوامل الانتاج كاليد العاملة ورأس المال المتداول وغيرها من التكاليف المتغيرة .

ان العامل الثاني الذي يسبب ارتفاع تكاليف المنتجات هو غياب « وفورات الانتاج الكبير » (٥٢) . وكذلك الطريقة التي تحمل بها التكاليف شبه الثابتة للسلع المنتجة ، والحجم الذي توزع على اساسه هذه التكاليف . فهناك مصروفات ضرورية لعملية الانتاج وعادة ما تعامل وكأنها تكاليف ثابتة ، وتشكل نسبة لا بأس بها من تكاليف الانتاج . كمصاريف الادارة ، التأمينات اجهزة المطافيء ، تكاليف التسويق والاعلان . اجهزة المشتريات . تكاليف البحوث والدراسات اذ ان الاختراعات والتحسينات الدائمة ضرورية لتحسين الفن الانتاجي (٥٣) .

ان هذه النفقات تعتبر من صلب تكاليف المنتج النهائي ، وتحمل للمنتج النهائي بغض النظر عن حجم الانتاج فخدمات الاعلان مثلا او تكاليف التسويق او شراء المواد الخام لا ترتفع تكاليفها اذا ما ارتفع حجم المنتج ، فالاعلان عن سلعة ينتج منها ١٠٠٠ وحدة هو نفس الاعلان اذا ما انتج منها ١٠٠٠٠ وحدة .. الخ . وكذلك الامر بالنسبة لتكاليف البحوث ، فاختراع انتج منه ١٠٠٠ وحدة لا تختلف تكاليفه لو انتج مليون وحدة . علما بأن هذه « الاعباء عندما توزع على حجم انتاجي مقداره مليون وحدة فسيكون نصيب الوحدة أقل بعشر مرات مما لو وزعت هذه التكاليف على حجم انتاجي مقداره ١٠٠٠٠٠ وحدة . باعتبار ان هذه النفقات التي تشكل عنصرا اساسيا من عناصر الانتاج تتعرض الى انخفاض شديد في متوسط النفقة الثابتة مع زيادة حجم الانتاج » (٥٤) .

ان تخفيض تكاليف الانتاج بالطريقة التي سبق شرحها ، امر صحيح بشكل عام ولكنه يختلف من فرع انتاجي الى فرع انتاجي آخر تبعا للظروف الموضوعية التي تحيط بالعملية الانتاجية ، وبالرغم من الدرجة النسبية التي تحدث بها ، ولكنها بالمتوسط العام تعطي نتائج صحيحة ومراعاتها كفيلة برفع مستوى الانتاج بدرجة قريبة من نسبة الطاقة الانتاجية العاطلة . وتكاليف الوحدات المنتجة الاضافية بالتأكيد تكون أقل من متوسط تكاليف الوحدة في حالة التشغيل غير الكامل للطاقة الانتاجية .

٥٢ ـ محي الدين ، د. عمرو ، المصدر السابق ، ص ٢٧ . وشبل ، د. يوسف ، **السياسة اللبنانية** عدد ١٩٧١/١/١٦ .

٥٣ ـ **مقدمة في الاقتصاد** ، المصدر السابق .

٥٤ ـ المصدر نفسه .

ان المسألة الثانية التي سيوفرها توفير طاقة عاملة ، هي اعادة التوازن الى تركيب القوى العاملة في دولة العدو ، من ناحيتين :

١ ـ ان توزيع الطاقة العاملة بين فرعي الانتاج والخدمات ، لا يعتبر توزيعا مثاليا حيث تزيد نسبة العاملين ، في قطاع الخدمات عن نسبة العاملين في قطاع الانتاج (٥٥) لدرجة ان « تلك النسبة تفوق مثيلتها في امريكا » (٥٦) . ان العمل الذي سيلقى على عاتق قطاع الخدمات سيزداد في ظل الزيادة التي ستشهدها الطاقة العاملة ككل . ومثل هذه الزيادة سوف تمتص بلا شك البطالة المقنعة والتي تعني ببساطة حشر قدر من الموظفين اكبر مما تتطلبه حاجة العمل . علما بأن ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات لا يشكل مظهرا مرضيا بدرجة كبيرة في دولة كاسرائيل ، تعتبر السياحة احد مصادر الدخل القومي .

٢ ـ ان من ابرز ما تواجهه اسرائيل وتشكل بحد ذاتها مشكلة مزدوجة بالنسبة اليها كونها مرتبطة بصلب تركيبها السكاني انما هي مشكلة ارتفاع نسبة الجامعيين العاملين في الاقتصاد عن الحد الامثل . ان ارتفاع تلك النسبة عن الحد الامثل ، مضافا اليها الاعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل ، خصوصا في ظل استمرار الهجرة لاسرائيل وارتفاع مستوى التعليم العالي بينهم ، ان هذه الظاهرة تولد ضررا مزدوجا : فهي من ناحية تلقي اعباء مالية على الدولة دون استفادة حقيقية حيث ان الدولة تكون مضطرة للانفاق على هؤلاء واعطائهم معونات حتى يجدوا العمل المناسب . وهذا نظام معمول به ومتبع في كثير من بلدان العالم المتقدمة وهي تعني من ناحية اخرى تعطيل عدد كبير من العقول الاسرائيلية وعدم الاستفادة منها ، ولهذا آثار سلبية على الناتج القومي بمعنى ان الناتج القومي الاسرائيلي كان يمكن ان يزداد لو تم تشغيل هذا الجزء من القوى العاملة المتعطلة . وهذا انما يجعل من الخسارة مزدوجة ويجعل من خطر هجرة الادمغة امرا واردا ومحتملا بل وقائما خصوصا وان العديد من الدول المتقدمة تقدم اغراءات لهؤلاء لكي يهاجروا اليها ليس بالنسبة للاسرائيليين فحسب ، بل بالنسبة لسرقة العقول من اي دولة كانت . وهذه السياسة هي احد وسائل الدول الامبريالية في سرقة امكانات الشعوب الاخرى .

ان حجم الاستفادة من هذه العقول رهن بقدرة الاقتصاد على

٥٥ ـ **السياسة المالية في اسرائيل** ، المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

٥٦ ـ المصدر نفسه .

استيعابها ، وبالمقدار الذي تتوفر فيه الرساميل واليد العاملة الفنية وغير الفنية ، بمقدار ما يمكن الاستفادة من هـذه الادمغة . وبرغم ان احتمال هجرة الادمغة يبقى واردا وفي جميع الحالات ، فان توفير اقتصاد قادر على استيعاب كل الطاقات العلمية بمقدار ما تتحول هجـرة الادمغة الى حالات فردية فقط ، تحدث في كل زمان ومكان . وكمـا سبق ان اوضحنا ، فان ارتفاع نسبة المؤهلات العلميـة في مجتمع مـن المجتمعات ، يشكل خطوة اساسية على طريق الاستقلال الاقتصادي وبنـاء الاقتصاد القومي ، حيث يتوفر عندها للاقتصاد قدرة داخلية على تحسين مستوى الانتاج باستمرار من ناحية من خلال المزيد من الاختراعات والتحسينات، كما يمكن له من ناحية اخرى التوسع في الصناعات كثيفـة المهارة من خلال توفير قـدر اكبر من الامكانيات المتخصصة والفنية ، ولعل بوادر هذه السياسة بدأت تظهر في توسع الاقتصاد الاسرائيلي في فرعـي الالكترونيات والكيماويات وصناعة الاسلحة التي بدأت تأخذ حيزا لا بأس به في الاقتصاد الاسرائيلي (٥٧) . ولعل من الضروري الاشارة في هذا الصدد الى حادثة سرقة تصاميم طائرتي الميراج والميستير الفرنسيتين * وارتباط طموحات اسرائيل هذه بالمستوى العلمي والتقني الذي يجب ان يتوفـر لها . والعـدد الهائل مـن الادمغة العلمية المفروض توفيره لها . علمـا بان التوجه الى خلـق التقدم العلمي وبالذات في المجـال الصناعي ، مرهون بالقدرة على توجيه مزيد مـن اليد العاملة اليهودية باتجاه هذه الصناعات ورفع قدراتها التقنية ، وان اتساع الحيز الذي تشغله المستويات الفنية العالية يرافقه بالضرورة حاجة لتوسيع اطار المستويات الفنيـة المتوسطة ، وان اتسـاع الحيز الذي تشغله هذه المستويات يصعد من القدرات الانتاجية للمجتمع ككـل ، لان قيمة الانتاج ترتبط بالمهارات التي تنفذه ، ومن هنا الضغط باتجاه استيعاب مزيد من الامكانيات في المجالات الاكثر انتاجا والاكثر فائدة لان المردود النهائي لعامل يشتغل بالزراعة سيكون اقل مما لو اشتغل مهندسا .

ولقد اشار لهـذه المسألة باروخ باراك رئيس مصلحة الاستثمارات الاسرائيلية في الولايات المتحـدة اذ صرح ابـان انعقاد المؤتمر الاقتصادي الثاني الذي عقد باسرائيل في منتصف عام ١٩٦٩ بقوله « ان اسرائيل تبدد طاقتها البشريـة فالمهندسون لا يزالون يوظفون كعمـال تقنيـين والعمال

٥٧ – عويس ، د. ابراهيم ، **الاقتصاد الاسرائيلي ، تفسير** ، شؤون فلسطينية عدد ٣٤ . ص ٦١ – ٦٣ .

* – أعلن مؤخرا في اسرائيل عن انتاج طائرة حربية تتجاوز في ميزاتها طائرات الميراج .

التقنيون كعمال مشرفين والعمال المهرة كعمال اشغال وتصليحات بدلا من ان يكونوا عمالا في مصانع الالكترونيات » (٥٨) .

ان توفير امكانيات بشريـة وتوجيهها لهذا النوع مـن فروع الانتاج سيرافقه بالضرورة فراغ في بعـض الفروع الانتاجية الاخرى ، لان توجيه مزيد من اليد العاملة باتجاه الصناعة سيكون بالتأكيد على حساب الزراعة، او الخدمات ، هذا لو افترضنا ثبات المعروض من عنصر العمل . ومن هنا فان توجيه الطاقة العاملة نحو الاعمال ذات المردود المرتفع يعني بالضرورة خلق فراغ في الاعمال ذات المردود المنخفض حيث تبـرز الحاجة هنا لسد هذا الفراغ من خـلال استجلاب الطاقة العاملة مـن الخارج . او تصدير الرساميل لتقوم بالانتاج حيث اليد العاملة رخيصة بالاضافة لبقية العوامل الاقتصادية التي تتدخل في هذه المسألة . وان دولة بحجم اسرائيل تتوفر لها امكانيات مالية وفنية هائلة وتحلم بدور اقتصادي كبير، وتطمح ان يبلغ انتاجها القومي انتاج دولة بحجم دولة كمصر ، تبقى عاجزة عـن الوصول لاهدافها في ظل عدد سكانها البالغ ٣ ملايين مواطن فقط .

ان عدم توازن تركيب (هيكل القوى العاملة) لصالح الكفاءات الفنية والعلمية يجعل وضع اسرائيل شبيها بوضع المرء الذي يملك مـن النقود اكثر مما يستطيع ان ينفق .

ان اتساع القاعدة العمالية مـن خلال استجلابها من الخارج لتأمين نسبة المزج المثالية بين عناصر الانتاج المختلفة هـو الطريق الوحيد الممكن والاقتصادي وهو نفس الطريق الذي سلكته كافة الدول التي هي في وضع اسرائيل ، واذا كنا قـد توصلنا سابقا ان نسبـة الجامعيين العامـلين في الاقتصاد تبلغ ١٥ر٦١ ٪ والى اعتبار نسبة الـ ٥ر٤٠ ٪ مـن العمال العرب العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي سببا في تخفيض هذه النسبة الى ٩ر١٤ ٪ وبهذا تكون النسبـة الجديدة قد اقتربت اكثر مـن النسبة المثالية وهي مقدار العمال العرب قـد خففت المشكلة مـن ٢١ر٢ ٪ نسبة الفارق بين ١٥ر٦١ ٪ النسبة القائمة ، وبين ٤ر١٣ ٪ والتي اعتبرت النسبة المثالية ، الى ٥٠ر١ ٪ وبالتالي فان الحل الوحيد هو في رفع نسبة العمال الاجانب العاملين ، لتحقيق مزيد من التناسب . ان دولة العدو قـد احتاجت الى

٥٨ – **ن.م.د.** ملحق العدد ٩ ، ١ ايار (مايو) ١٩٧٣ . (هنـاك رأي ساذج يقول بـأن اسرائيل قد تلبي حاجتها لليد العاملة غير الفنية بتحويل فائض اليد العاملة اليها).

٤ر٥٪ لتخفيض النسبة ٠٧ر٪ وبالتالي فانها تحتاج الى رفع نسبة العاملين الاجانب الى ما يزيد عن ١٥٪ من جملة العاملين في الاقتصاد لجعل نسبة الجامعيين تصل الى ٤ر١٣٪ وهي النسبة المثالية للجامعيين العاملين في الاقتصاد .

ان نسبة الـ ٤ر٥٪ التي تحدثت عنها اسرائيل كانت تبلغ في الفترة المذكورة أربعة وخمسين الفا حسب ما اعترفت به المصادر الاسرائيلية ، علما بأن تلك الارقام التي اعلنتها اسرائيل تتضمن فقط العاملين من المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ ولا تشتمل العمال العرب في الاراضي المحتلة منذ ١٩٤٨ كما انها بالمقابل ارقام رسمية ، وهي عبارة عن الارقام التي اعلنتها الهستدروت ووزارة العمل ، علما بأن عددا كبيرا من العمال العرب كانوا يذهبون بطرق غير شرعية ولا تعلم الحكومة عنهم شيئا ، حيث يقل الرقم المذكور (٥٤ الف) عمليا عن الرقم الحقيقي للعمال العرب العاملين في اسرائيل . وحتى ولو افترضنا ان الرقم الذي اعلنته وزارة العمل صحيحا فانه يعني ان اسرائيل تحتاج الى حوالي ١٥٥ الف عامل من المناطق المحتلة حتى تعيد النسبة القائمة حاليا للجامعيين العاملين في الاقتصاد الى نسبتها المثالية علما بأن هذه الارقام مأخوذة في العام ١٩٧٢ ، ولقد تفاقمت حدة مشكلة بطالة الجامعيين بالنظر لاستمرار ارتفاع نسبة الجامعيين بين المهاجرين الجدد كما أن التوسع في الاستثمارات ما زال مستمرا .

ان اضافة ١٥٥ الف عامل لا تقدم حلا جذريا لمشكلة بطالة الجامعيين كونها تعالج فقط مشكلة النسبة غير المثالية للجامعيين العاملين حاليا في الاقتصاد ، وهذا يعني ان تلك الاضافة معرضة للتزايد لكي تقدم حلا جذريا لهذه المشكلة ولكي تضمن مجالا لاستيعاب العاطلين منهم في داخل بنية الاقتصاد .

ان نسبة اليد العاملة العربية الى اجمالي الطاقة العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي لا تعكس الاهمية النسبية لهم . باعتبار ان العمال العرب يشكلون زيادة نوعية لمجال محدد من مجالات الطاقة العاملة . وباعتبار انه ليس من السهل ان يسد فائض الطاقة العاملة الفنية النقص في الطاقة العاملة غير الفنية (٥٩) .

٥٩ – اعتمدنا على البيانات الواردة في كتاب « **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨** » للاستاذ حبيب قهوجي . وخصوصا بشأن عدد المواطنين العرب في منطقة ٤٨ ، وكذلك فلقد استخرجنا الرقم المتوقع لعدد السكان العرب عام ٧٤ على اساس نسبة التزايد التي ذكرها وهي ٣٨ بالالف . واما حجم اليد العاملة منهم فلقد احتسبت على اساس توزيع الاعمار . ونسبة من هم في سن العمل، مع مراعاة طبيعة عمل هؤلاء والوظائف المتاحة اليهم .

ان نسبة ٤ر٥٪ التي شكلها العمال العرب من اجمالي الطاقة العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي ، تشكل بالمقارنة مع الطاقة العاملة في مجال الانتاج حالة نوعية . تعكس الاهمية الحقيقية لدورهم . ان الـ ٤ر٥٪ من اجمالي الطاقة العاملة تساوي ٥ر١١٪ من الطاقة العاملة في مجال الانتاج ، والتي هي حوالي ٣٨٪ من اجمالي الطاقة العاملة في اسرائيل .

ان نسبة الـ ٤ر٥٪ التي كان قد أعلنها موشي ديان ، قد تجاوزتها حقيقة الامور ، حيث تزايد عدد العمال العرب من ذلك التاريخ ، بدرجة كبيرة ، وعدد العمال الاجانب الذي يكفل اعادة التوازن لتركيب القوى العاملة في اسرائيل، كما سبق استخراجه حوالي ١٥٥ الف عامل، وبلا شك فان اسرائيل قد امتصت في هذه الفترة عددا قريبا من هذا الرقم . وما زالت على استعداد لاستيعاب أي طاقة عمل معروضة ، على ضوء تزايد استثماراتها من ناحية ، وتزايد الفائض من اليد العاملة الفنية . وبالتالي ارتفاع نسبة الطاقة الانتاجية العاطلة والتي ما زالت تمثل نسبة عالية حتى في العام ١٩٧٢ من ناحية اخرى بالرغم من امتصاص اسرائيل لكل اليد العاملة العربية المعروضة في سوق العمل من المناطق المحتلة .

ان النسبة التي يمثلها ١٥٥ الف عامل لاجمالي الطاقة العاملة في مجال الانتاج . تبلغ حوالي ٣٧٪ ، علما بأن هذه النسبة لا بد وان ترى في ضوء حقيقتين .

١ – حتى هذه النسبة لا تعكس أهميتهم النوعية بشكل دقيق ، فداخل قطاع العاملين في مجال الانتاج – والتي حسبت بناء عليه هذه النسبة – هنالك نسبة معينة من اليد العاملة الفنية ، والباقي يد عاملة غير فنية بالرغم من عدم وجود توزيعات على أساس يد عاملة فنية ، وغير فنية . لكن لا بد من مراعاة هذه المسألة ، لاحتساب نسبة العمال العرب من اجمالي اليد العاملة غير الفنية العاملة في قطاع الانتاج . حيث تتصاعد نسبة العمال العرب من ٣٧٪ الى نسبة جديدة . ولو افترضنا جدلا بأن اليد العاملة الفنية تشكل حوالي ٢٥٪ من اجمالي الطاقة العاملة في الانتاج، فان نسبة العمال العرب حينئذ تصبح حوالي ٥٠٪ من اجمالي اليد العاملة غير الفنية .

٢ – ان اليد العاملة غير الفنية في اسرائيل تتضمن اليد العاملة من عرب الارض المحتلة منذ العام ١٩٤٨ . حيث تصنفهم اسرائيل كمواطنين وبالتالي فهم يدخلون في تعداد قواها العاملة، ومن ثم لا تفصح عنهم احصائياتها،

وعندما يبلغ عدد المواطنين العرب حاليا ٤٠٠ الف مواطن فان هؤلاء يزودون سوق العمل غير الفني في اسرائيل بما لا يقل عن ١٤٠ الف عامل . باعتبار ان الطاقة العاملة عادة ما تبلغ حوالي ٣٥٪ من اجمالي السكان . خصوصا اذا ما لاحظنا أن العرب يدخلون سوق العمل الرخيص في سن مبكرة نتيجة لانعدام فرص الدراسة بالشكل المتاح لبقية المواطنين . وقد لا نستطيع القول ان الطاقة العاملة العربية في اجمالها تؤدي اعمالا غير فنية ، ولكن ما لا خلاف حوله أن الاغلبية الساحقة منهم ، تؤدي هذا النوع من العمل.

ان اضافة النسبة التي يشكلها عمال المنطقة المحتلة منذ ١٩٤٨ الى عمال المنطقة المحتلة في ١٩٦٧ ، تقودنا الى حقيقة لا خلاف حولها ، وهي أن اليد العاملة غير الفنية ، التي يقوم عليها الاقتصاد الاسرائيلي ، انما هي اليد العاملة العربية .

تبقى ملاحظة هامة : أن النسب المستخرجة قد لا تكون دقيقة بشكل كامل ، على أساس ان البيانات المعطاة هي غير دقيقة بشكل كامل . ولكن البيانات التي بين ايدينا تبقى عدم دقتها ، في حدود تفصيلية ، لا تغير من جوهر الامر شيئا . فقد ترتفع نسب العاملين في قطاع الانتاج من ٣٨٪ الى ٤٠٪ وقد تكون نسبة القوى العاملة لاجمالي السكان أقل أو اكثر قليلا من ٣٥٪ من اجمالي السكان ، وقد يكون عدد السكان العرب أكثر أو اقل قليلا من ٤٠٠ الف وكذلك نسبة الطاقة العاملة منهم . كل هذه التعديلات تبقى واردة ولكنها تبقى في اطار الارقام المعطاة ، وبالتالي فان التبديلات التي قد تجري على النسب المذكورة والمستخرجة تبقى تبديلات طفيفة لا تغير النتائج النهائية التي توصلنا اليها .

ان الحاجة لليد العاملة العربية حاجة ماسة لخلق التناسب المطلوب في علاقات الانتاج في اسرائيل ، ليس بالمنظور الضيق الذي كثر الحديث عنه وهو منطق العمل الاسود ، والاعمال الشاقة ، اشارة لطبيعة الاعمال التي يقوم بها العمال العرب في الاراضي المحتلة. ان المسألة في وجهها الآخر اكثر تعقيدا ونتائجها اكثر خطورة وابعد مدى . ان نتائجها المباشرة وغير المباشرة تشكل المخرج الوحيد للمأزق الذي وقف عنده الاقتصاد الاسرائيلي ، وهو الوسيلة الوحيدة الذي يعطي لاستثماراتها المالية بعدها الحقيقي ويحولها الى قيمة فعلية .

ان العنصر البشري هو العامل الوحيد الذي لا تستطيع دولة العدو توفيره بسهولة ، وان تخطي اسرائيل لهذه العقبة يعني ببساطة اطلاق

العنان لها لكي تستفيد من بقية الموارد التي تستطيع التحكم بها بدرجة عالية ، وسيعني مزيدا من فائض القيمة لها لكي تبدأ مرحلة اقتصادية جديدة ، وتضمن مردودا ثابتا لرفاه شعبها ولتمويل مشاريعها العدوانية علما بأن وصولها الى هذه المرحلة يجعلها تضع الاساس المادي لكي تصبح دولة قادرة على تصدير رأس المال في المرحلة القادمة ، وليس رأس المال البضاعي فقط .

ان اليد العاملة العربية الرخيصة هي مخرج اسرائيل الوحيد،وعلينا ان ندرك جيدا ، ان رساميلها ستكون بلا قيمة ان لم تجد من يشغلها ، وعندها ستعود دولة من ٣ ملايين نسمة فقط ، وهي وسيلتها الوحيدة لتضاعف من انتاجها القومي والذي تباهي الآن « انه يبلغ الدخل القومي لمصر الآن بالرغم ان عدد سكانها عشرة اضعاف اسرائيل » (٦٠) . ولقد زاد الناتج القومي لاسرائيل في العام ١٩٧٤ عن الناتج القومي لمصر ، ففي الوقت الذي بلغ به ناتج مصر ٨ر٥ مليار دولار ، بلغ في اسرائيل ٨ر٧ مليار * .

٦٠ – د.ا.ا. ، رقم ٢٣٥ .

* – شؤون فلسطينية : عدد ٤١/٤٢ ، ص ٣١١ .

– ٣ –

اليد العاملة العربية وسياسة العمل العبري

ان التصور الذي سبق طرحه والذي يؤكد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي الماسة لليد العاملة العربية ، بعد ان وصل مرحلة معينة من النضج والتوسع ، مسألة تتناقض مع سياسة العمل العبري . **أي الاعتماد على اليد العاملة العبرية** ، وهي السياسة التي اعتنقها قادة الحركة الصهيونية مع بداية الاستيطان الاستعماري في فلسطين في مطلع هذا القرن . ويستند عليها البعض في تدعيم وجهة نظرهم حول ضرورة عدم اعتماد اسرائيل على اليد العاملة العربية ، مع قناعتنا الكاملة بأن سياسة العمل العبري او غيرها ليست قوانين مطلقة لا تمس – بل ان استمراريتها رهن بالظروف الموضوعية التي ولدتها والاهداف السياسية التي تخدمها .

لقد غلفت هذه السياسة في ذلك الحين بالكثير من المبررات الاخلاقية والدينية كوسيلة لتمرير هذه السياسة في الاوساط اليهودية ، كطهارة العمل العبري وغيرها من الشعارات التي كانت مادة اعلامية مناسبة لتمرير هذه السياسة على صعيد الجماهير اليهودية حتى تؤدي طهارة العمل العبري الى ان « تكون كل نبتة تخلق فوق الثرى الفلسطيني من زرع ايد يهودية » (٦١) . ان مثل تلك الاساليب لا تغطي الاهداف المباشرة للحركة الصهيونية من وراء اتباعها ما سمي في حينه سياسة العمل العبري والتي كانت :

– اعتبارات اقتصادية . تقوم على الوضع الاقتصادي المتردي في فلسطين في ذلك الحين ، وحيث البطالة سائدة ومرتفعة ، ويقوم الاقتصاد بدرجة اساسية على الزراعة . مما ولد جيوش العاطلين عن العمل في احياء الصفيح في حيفا ويافا وغيرها من المدن الفلسطينية، مضافا

٦١ – محارب ، عبد الحفيظ ، **« سياسة العمل العبري بين الامس واليوم »** ، شؤون فلسطينية عدد ٢٤ ، ص ١٤١ .

للبطالة المقنعة في صفوف اليد العاملة الزراعية في الريف . ومثل هذا الوضع كان قادرا على التهام الاستثمارات اليهودية في فلسطين في ذلك الحين . اذ ان الاعمال التي خلقتها تلك الاستثمارات كانت غير كافية حتى لاستيعاب جزء من اليد العاملة العربية المعروضة . وترك المنافسة حرة بين العمال العرب والعمال اليهود فان الغلبة ستكون لصالح العمال العرب « نظرا لانخفاض مستوى اجورهم بالمقارنة مع العمال اليهود . وبرغم ان تشغيل العمال العرب اكثر فائدة من وجهة نظر اقتصادية » (٦٢) ، اذ ان هذا يعني مزيدا من الارباح للمنتجين اليهود ، من خلال مزيد من العمل بتكلفة اقل . ولكن مثل هذا الوضع الذي وان كان مربحا للمستثمرين اليهود ، ولكنه من الناحية الاخرى مضر ومتناقض مع الهدف المركزي للحركة الصهيونية التي كانت تسعى الى مزيد من المهاجرين .

– ان شعار ، مزيد من المهاجرين لا يمكن ان يصبح حقيقة اذا ما عانى هؤلاء المهاجرون من بطالة وسيكونون امام مصيرين اما العودة من حيث اتوا ، او ان يصبحوا عبئا ماليا على الوكالة اليهودية . ان هذا هو السبب الرئيسي لسياسة العمل العبري وهو التفسير العلمي الوحيد الذي ينسجم مع التفسير المادي والاقتصادي للامور . ولعله من المفارقات اللطيفة التي يجب ان تذكر ان دافيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل لمدة طويلة بعد ٤٨ ، كان قد حصل على عمل في مستوطنة الشجرة عام ١٩٠٧ نتيجة لمثل هذه السياسة (٦٣) .

– ان توفير العمل للعرب كان يعني تحسين اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية . وهذا التحسن سيعني زيادة في قدرتهم على الصمود في اي صراع قادم مع اليهود حيث تتحسن كافة قدراتهم نتيجة لتحسن اوضاعهم المعيشية .

– ان سياسة العمل العبري بمفاهيمها السياسية هذه وان كانت قد عبرت عن نفسها بسياسة اعلامية تستفز كل الاعتبارات الدينية والوطنية لدى اليهود ، وتجد فلاسفتها الذين ينظّرون لها لا يمكن ان تلغي هذه الاساليب الدعاوية الاسباب الحقيقية لها ، علما بأن السبيل الوحيد لنجاح تلك السياسة في الاوساط الشعبية اليهودية وبالذات المتدينة هو في اتباع مثل تلك السياسة الاعلامية .

٦٢ – المصدر نفسه .
٦٣ – المصدر نفسه .

ان الصحيح الوحيد والثابت الوحيد ، ليس الخطوة السياسية بحد ذاتها بل البعد السياسي والاقتصادي لها . واذا كانت سياسة العمل العبري مسألة صحيحة من زاوية مصلحة الحركة الصهيونية في فترة زمنية محددة وبظروف سياسية واقتصادية محددة . فبالمقابل فان تبدل الظرف السياسي والاقتصادي بشكل جذري يعني ان سياسة العمل العبري ستصبح غير متناسبة مع اهداف الحركة الصهيونية في مرحلة جديدة من تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية باسرائيل . مع ما يعني هذا من تجاوز لكل الاساليب الاعلامية التي مورست لتبرير وتمرير مثل هذه السياسة ، باعتبار ان صحة المواقف لا تقاس على ضوء السياسة الاعلامية ، لانها لا تعبر عن حقيقة الهدف ، الذي يكون محكوما ومعبرا عن الظروف السياسية والاقتصادية . بينما الاعلام مرتبط بطبيعة البشر الذين توجه لهم الدعاية ، حسب الطريقة التي يفكرون بها للتأثير عليهم ولدفعهم لمساندة الموقف المطلوب .

ان سياسة العمل العبري ، كانت تعبر عن مرحلة معينة مرت بها الحركة الصهيونية في ظل وضعية اقتصادية وسياسية معينة ، ولكن تبدل هذه الوضعية وبالشكل الجذري الذي حصل سيجعل من هذه المسألة قضية تاريخية محضة ، بعد ان بدأ الاقتصاد الاسرائيلي يكتسب ملامح واوضاع جديدة ، وتطور الى درجة اصبحت به اليد العاملة العربية اكثر ملاءمة له .

لقد انتهت في هذه المرحلة سياسة العمل العبري ، بعد ان انتهت المرحلة التاريخية التي افرزتها. وان كانت التسمية الدقيقة لتلك السياسة هي : العمل العبري اولا . ثم العمل العربي (٦٤) ، لانه حتى في ظل ازدهار تلك السياسة ، لم ينقطع العمل العربي نهائيا ، بل كان يأخذ الدور الذي لا يستطيع ان يشغله العمل العبري . لقد سقطت وانتهت نظرية العمل العبري ، واصبحت اليد العاملة العربية ضرورية للاقتصاد الاسرائيلي على ضوء كل المقدمات الاقتصادية التي اعدت والتي سبق الاشارة اليها . واصبحت ضرورة اقتصادية تشكل مخرجا لعنق الزجاجة الذي وصله الاقتصاد الاسرائيلي ، وهي مرحلة مر بها اقتصاد أي دولة رأسمالية متقدمة ، بعد وصوله الى درجة معينة من التركز والنمو واتساع الاستثمارات .

٦٤ ــ كنفاني ، غسان ، « **خلفيات وأبعاد ثورة ٣٦ ــ ٣٩** » ، شؤون فلسطينية عدد ٦ .

ان ظاهرة اليد العاملة الاجنبية كأي ظاهرة اخرى ، لا بد وان تفرز مجموعة من الظواهر الفرعية الاخرى ، تترتب عليها مجموعة من النتائج لا بد للدولة المعنية من مجابهتها ، اذ ان اليد العاملة الاجنبية ليس رقما آليا يضاف وتبقى تفاعلاته محصورة في المجال الاقتصادي فحسب ، فالاجانب في أي بلد من البلدان عندما تصل نسبتهم من السكان الى درجة معينة ، فان جملة من الظواهر الاجتماعية والثقافية تبدأ بالبروز (٦٥) ، وامامنا المثل الاوروبي ، حيث تعتبر بعض الدراسات « ان رقم الاجانب عندما يبلغ ١٠٪ فما فوق ، فان الظواهر المشار اليها آنفا تبدأ باتخاذ شكل خطر » (٦٦) . ولكن هذه الظاهرة بالنسبة لاسرائيل تتخذ شكلا اكثر خطورة ، خصوصا وانها ليست محصورة في اطار اجتماعي وثقافي فحسب ، بل لها طابعها السياسي وهذا هو ما يشغل بال دولة العدو . ولقد عبر عن هذه المسألة في هذه المرحلة بقضية « نقاء دولة اسرائيل اليهودية » ، وكان ذلك ردا على وجهة النظر التي تقول بابتلاع المناطق المحتلة وضمها الى اسرائيل .

ان احلال شعار « نقاء الدولة اليهودية » مكان شعار نقاء وطهارة العمل العبري ، تعبير عن طبيعة المشكلة الخاصة التي تعاني منها اسرائيل في هذه المرحلة . وان مسألة نقاء الدولة اليهودية لا تعني ان هنالك خلافا حول ضرورة الاستفادة او عدم الاستفادة من الطاقة العاملة العربية ، بل هي معنية بتأثير تزايد العرب ، في تغيير ديمغرافية السكان في اسرائيل واثر هذا في المدى البعيد على الكيان الاسرائيلي .

ان تصوير المسألة وكأنها نقاء او عدم نقاء هو عودة للفهم الساذج لسياسة العمل العبري ، وكأنها مسألة تدنيس او عدم تدنيس !! ان المسألة ليست بهذا الشكل ، بل هي بالدرجة الاساسية قضية سياسية تتعلق بتهديد وجود اسرائيل من الداخل . حيث ستجابه اسرائيل احتمال تحول الاكثرية اليهودية الى اقلية والعكس بالعكس .

ان الحل الوحيد الذي يوفق بين الحاجة الماسة لليد العاملة العربية ، وبين عدم قدرة واستعداد اسرائيل لاحتوائهم في احشائها هو الاستفادة منهم اقتصاديا وفي الوقت نفسه عدم تحمل مسئوليتهم سياسيا ، بحيث تصبح صلتها بالعمال العرب ، صلة عمل فقط تنتهي بانتهاء يوم العمل . ولعل هذا الوضع هو ما تمتاز به اسرائيل عن غيرها من البلدان ، التي

٦٥ ــ « **النهار** » ، عدد ١٩٧٤/٤/١٤ .

٦٦ ــ المصدر نفسه .

استوردت اليد العاملة الاجنبية . فالمسافة البعيدة التـي تفصل بين تلك البلدان وبين مصدر التمويل بالطاقة البشرية،كانت تفرض على تلك البلدان استيعابهم ، حيث يقيمون فوق ارضها ، ولكن الوضع بالنسبة لاسرائيل يختلف ، حيث يستطيع العمال العرب الذهاب الى اماكن عملهم في داخل اسرائيل والعودة الى مناطقهم الاصلية بسهولة ، خاصة وان طبيعة ارض فلسطين المتد طوليا وعلى الساحل ، تجعلها على تماس مع اكثر من منطقة مناسبة تماما ، غـزة في الجنوب ، وتحاذي الساحل الاسرائيلي حتى يافا وتل ابيب ، من ناحية كما انها قريبة جدا من النقب حيث تتركز المشاريع الاسرائيلية ومخططات التعمير للمرحلة القادمة . والضفة الغربية على شكل شريحة من الارض ممتدة امام الساحل الاسرائيلي ولمسافات طويلة ، حيث يضيق عرض هذه المنطقة الى مسافة تبلغ حوالي ١٣ كلـم يمكن ان تقطع خلال ربع ساعة في السيارة . كما يحدث الآن حيث يشتغل العامل القادم من جنين في تل ابيب ويعود مساء الى بيته .

ان الحل في ظل هذا الوضع وعلى ضوء كافة الظروف التي سبقت الاشارة اليها ، انما هو في خلق كيان سياسي منفتح اقتصاديا على اسرائيل حيث يوفر لاسرائيل الاستفادة من امكانيات العمال العرب وبدون تحمل اعبائهم السياسية والاجتماعيـة . كيـان سياسي يستطيع ان يمارس العرب به حقوقهم ويعيشون تناقضاتهم السياسية والاجتماعية داخله وبهذا تكون اسرائيل قد تجاوزت العقبة الكأداء التي عانت منها دولة اخرى استخدمت العمال الاجانب . حيث اوجدت المجال الذي تنفس به مشاكلهم الاجتماعية والسياسية ، وتكون علاقتها فقط ، هـي علاقة يوم عمـل ينتهي بانتهاء ساعات الدوام للعامل العربي في المصانع والمزارع الاسرائيلية .

البحث الثالث

الاقتصاد الاسرائيلي والسلام

على أثر حرب تشريـن ، وتزايد امكانيـة تحقيق التسوية الشاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي طـرح شعار اسرائيل وخطر السلام . حيث كان اساس العديد من النقاشات ووجهات النظر المؤيدة والمعاكسة له .

ان « خطر السلام على اسرائيل » ، موضوع مثير للعديد من المسائل وقابل للجدل بدرجة كبيرة . وصحته أو عـدم صحته تحتاج أساسا الى مناقشة عدد من القضايا ذات العلاقة به، اذ يفترض التدقيق بكافة جوانب الموضوع السياسية والاجتماعية والايديولوجية والاقتصادية. وان مناقشة هذه المواضيع مجتمعـة واستخلاص نتائج بشأنها . هـي التي تمكننا من اصدار حكم صحيـح بشأن سلامة هـذا الشعار باعتبار أن أي مسألة من المسائل مرهونة بالعوامل المكونة لهـا ، خصوصا وان خطورة مثـل هذا الشعار تفترض التدقيق حتـى بـأدق التفاصيل المتعلقـة بـه وتحليلها ووضع توقعات بشأنها وبشأن أبعادها القريبة والبعيدة .

ان هذا الموضوع متعدد الجوانب ، وليست من مهمة هذا الجزء من الدراسة تغطية تلـك الجوانب كلها ولكننا سنقصر حديثنا علـى الجانب الاقتصادي لهذا الموضوع مدركين أهمية وأثر هـذا الجانب في تقرير بقية المسائل باعتبار ان للمسألة الاقتصادية دورا مركزيا تلعبه عند تقرير بقية المسائل خاصة وان السياسة هي في النهاية اقتصاد مكثف .

الاساس في اطروحة خطر السلام على اسرائيل :

تقوم تلك الاطروحة على دور السلام في جعل اسرائيل تعيش حالة من الاسترخاء السياسي والعسكري والامنـي . وزوال الخطر عـن اسرائيل

سيؤدي بالتالي الى انخفاض تأييد يهود العالم والصهيونية العالمية وبالتالي الامبريالية لاسرائيل . وهذا بدوره سيؤدي الى تضاؤل حجم المساعدات التي تقدم لاسرائيل ، باعتبار ان تزايد درجة التأييد والمساعدات لها مرتبط بارتفاع درجة الخطر عليها . ويستدل أصحاب وجهة النظر تلك بارتفاع أرقام المساعدات لاسرائيل في فترات الحروب التي شنتها ،وكذلك دور حرب ١٩٦٧ في اخراج اسرائيل من أزمتها الاقتصادية الخانقة التي كانت قد عاشتها منذ مطلع العام ١٩٦٦ . هذا بالاضافة الى عدد آخر من الاعتبارات السياسية والايديولوجية التي ترتكز عليها نظرية خطر السلام على اسرائيل .

أثر الحرب على اقتصاديات أي بلد بشكل عام :

رغم ان التاريخ ليس نسخا كربونية من الحوادث المتكررة ، لكن هنالك قوانين علمية تضبط حركته ، وبه من الدروس المفيدة التي تؤكد وجود تلك القوانين العامة مهما اختلفت التفاصيل في هذا الحدث التاريخي أو ذاك . والاحداث التاريخية تؤكد بما لا يقبل الجدل الاثر العميق للحروب في اقتصاديات الدول المتحاربة ، وارتباط ذلك الاثر بطبيعة ظروف كل بلد على حدة ، حيث تحدد تلك الظروف حجم الاثر ومداه . وان أوضح الامثلة امامنا وأكبرها الحرب العالمية الثانية والآثار التي تمخضت عنها ، والتي ما زالت حتى الآن تتحكم بدرجة أو بأخرى بالعلاقات الاقتصادية في العالم . اذ بالرغم من انتصار بريطانيا وفرنسا وحلفاءهما في نهاية ، تلك الحرب وحفاظهما على امبراطوريتهما، فلقد خرجتا من الحرب مدمرتين اقتصاديا، الامر الذي سهل على الولايات المتحدة الامريكية ، التي كانت مساهمتها في الحرب محدودة ، وبالتالي فلقد حافظت بدرجة كبيرة على سلامة أوضاعها الاقتصادية . ذلك الوضع الذي مكنها خلال أقل من عشر سنوات من وراثة الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية ، بعد أن تحولت بريطانيا وفرنسا الى دول من الدرجة الثانية تحت تأثير اوضاعهما الاقتصادية المنهارة وانشغالهما بترميم اوضاعهما الاقتصادية ، ولم ترث الاحتكارات الامريكية امبراطوريتهما فحسب ، بل غزتهما في عقر دارهما . ولم تتبدل أوضاعهما ولو نسبيا الا بعد تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام

وتدهور الاقتصاد الامريكي بالتالي ، حيث كانت فرصة الاحتكارات الفرنسية ـ البريطانية للتملص من السيطرة الامريكية ، وحيث بدأت فكرة اوروبا الموحدة والمستقلة عن الولايات المتحدة بالظهور ووجدت تعبيرها السياسي فيما سمي مرحلة الديغولية بما فيها فترتي حكم الرئيسين ديغول وبومبيدو لفرنسا ، والتي تزعمت فكرة اوروبا المستقلة والموحدة . ولم تنته تلك المرحلة أو تهتز الا مع انتهاء الحرب الفيتنامية ، وبالتالي خروج الولايات المتحدة ولو جزئيا من أزمتها الاقتصادية . وبداية محاولاتها لاعادة اوروبا الغربية الى الحظيرة،حيث استمرت تلك المحاولات، وكانت أزمة النفط الاخيرة المناسبة الملائمة تماما للولايات المتحدة لتدفع الى الخلف فكرة اوروبا الموحدة والمستقلة عن الولايات المتحدة ، حيث تشكل قوة اقتصادية منفصلة عنها . وخلال الفترة بين انتهاء الحرب العالمية الى الوقت الحاضر ، كانت المانيا الغربية واليابان وبسبب من تخلصهما من اية مسئوليات خارجية . أو اعباء أمنية باهظة ، قد تمكنتا من التحول الى عملاقين اقتصاديين يمتلكان أمتن اقتصادين بالمقارنة مع الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية .

الاقتصاد الاسرائيلي ومرحلة السلام المؤقت الذي عاشته اسرائيل بين ٥٣ ـ ١٩٦٧ :

لقد أكد عرضنا السابق والسريع ، لتطور الاوضاع الاقتصادية في عدد من دول العالم على حقيقة أساسية ، هي دور الازمات والحروب في تدهور اقتصاديات الدول . ولكن ذلك المثل العام هل ينطبق على التاريخ السياسي والاقتصادي لدولة العدو خلال الحقبة التاريخية الماضية. وهل عطلت خصوصية الكيان الاسرائيلي كما يحلو للبعض ان يسمي أوضاع اسرائيل ، هل عطلت تلك الخصوصية النتائج المستخلصة من تجربة الولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا وبريطانيا ؟. لهذا لا بد من الوقوف أمام تطور اسرائيل الاقتصادي من خلال متابعة نمو ناتجها القومي ، وانعكاس هذا الموضوع على الهجرة اليها . وذلك خلال الفترة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٧ باعتبار انه قد توفر لها خلال هذه الفترة فترة من الهدوء بالرغم من حرب ١٩٥٦ وانطلاق العمل الفدائي في ١٩٦٥ باعتبار أن هذين الحدثين لم

يعطلا مشاريع اسرائيل الاقتصادية ، لانتصار اسرائيل في الاولى وانتهاء نتائجها بسرعة ، ولمحدودية الثاني على الصعيد الاقتصادي بالرغم من المعنى السياسي الكبير له ، ولسوف نعالج فترة ٥٣ ـ ٦٧ خلال ثلاثة مؤشرات سوف تكون دليلنا .

١ ـ تطور الناتج القومي .

٢ ـ تطور الهجرة .

٣ ـ المساعدات الاقتصادية .

انه لمن المستحيل علينا رؤية هذه المؤشرات الثلاثة بشكل منفصل عن بعضها البعض ، اذ انهـا تترابط مـع بعضها البعض أشـد الترابط كما سيتضح من خلال العرض التالي . فالمساعدات التي قدمت لاسرائيل وكان لهـا أعمق الاثر علـى أوضاعها الاقتصادية هـي تلـك المساعدات التـي قدمت لها من خلال المانيا الغربية . تحت غطاء التعويضات ، حيث بدأت تلك التعويضات في فترة لم يكـن يتهدد اسرائيل أي خطـر جدي وذلك في العام ١٩٥٣ موعد توقيع اتفاقية التعويضات ، حيث كانت تلك التعويضات -- المساعدات عبارة عن برنامج تصنيعي نفذ على مراحل واستغرق الفترة بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٥ ، وكانت قيمـة التعويضات تورد بشكل عـدد وآلات ساهمت في بناء القاعدة التحتيـة للاقتصاد الاسرائيلي ، زراعيا وصناعيا ولدرجة ظهور الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعـة الاسرائيلية في السنة اللاحقة لموعد انتهاء التعويضات ممـا يعني أن برنامج تصنيع اسرائيل قد وصل الى حدوده النهائية . وخلال تلك الفترة التي نستطيع القول أنهـا فترة هدوء وسلام بالنسبة لاسرائيل . فاننا لا نستطيع القول أن المساعدات التي تدفقت عليهـا كانت بدافـع الخطـر المباشر الواقع عليهـا ، بمقدار ما كانت مرتبطة بقرار سياسي اتخـذ بتقديم مساعدات لاسرائيل ، ذلك القرار وان نفذ من خلال مساعدات المانيا الغربية ولكننا لا نستطيع أن نرى قرار المانيا الغربية في هذا الامر . وبحجم المساعدات الهائل الذي قدمته بمعزل عن موقف الولايات المتحدة الامريكية التي كانت قـد بدأت تتزعم المعسكر الامبريالي في ذلك الحين . ومهما قيـل بشأن مساعدات اخرى لاسرائيل مرتبطة بظرف استثنائي ، فلا بد من ملاحظة أن ذلـك الظرف الاستثنائي كفيل بالتهام المساعدات الاستثنائية ، بدرجة أو بأخرى مما لا يتيح لاسرائيل تنفيذ برنامج تنمية بحجم البرنامج الذي نفذته في الاعوام من ٥٣ ـ ٦٥ .

ان ذلك البرنامج قد انعكس بشكل مباشر علـى الناتج القومي الذي قفز بالمعدلات التالية خلال فترة السلام تلك كما يوضحه الجدول التالي :

السنة	معدل الزيادة في الناتج القومي بالمقارنة مع العام الذي سبقه
١٩٥٣	أقل من العام الذي سبقه أي من عام ١٩٥٢
١٩٥٤	١١٩٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٥٣
١٩٥٥	١١٣٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٥٤
١٩٥٦	١٠٩٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٥٥
١٩٥٧	١٠٨٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٥٦
١٩٥٨	١٠٧٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٥٧
١٩٥٩	١١٢٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٥٨
١٩٦٠	١٠٦٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٥٩
١٩٦١	١١٠٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٦٠
١٩٦٢	١١٠٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٦١
١٩٦٣	١١١٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٦٢
١٩٦٤	١٠٩٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٦٣
١٩٦٥	١٠٩٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٦٤
١٩٦٦	١٠١٪ من العام الذي سبقه اي عام ١٩٦٥

(حسب الناتج القومي بأسعار ١٩٦٤)

ان المساعدات ذات الاثر بعيد المدى وبالتالي تزايد الناتج القومي ، التي كانت مرتبطة بشكل اساسي بقرار من الامبريالية بتصنيع اسرائيل ، عكست نفسها بشكل مباشر على معدلات الهجرة ، الى اسرائيل ، تأكيدا لدور السلام وتزايد الناتج القومي في هذا الموضوع بشكل اكبر بكثير من اي عامل آخر . اذ ان معدل الهجرة خلال العامين ٥٣ و ١٩٦٦ كان ادنى رقم وصلت اليه الهجرة خلال تلك الفترة . وهما العامان اللذان بلـغ بهما معدل تزايد الناتج القومي الحضيض . أي العامين السابق واللاحق لموعد توقيع وانتهاء اتفاقية التعويضات الالمانية . (انظر الجدول على الصفحة التالية)

العام	عدد المهاجرين بالآلاف
١٩٥٣	٠١ر٢
١٩٥٤	١١ر٣
١٩٥٥	٣١ر٥
١٩٥٦	٤٥ر٢
١٩٥٧	٦٠ر٢
١٩٥٨	١٥ر٦
١٩٥٩	١٤ر٤
١٩٦٠	١٦ر٠
١٩٦١	٤٠ر٦
١٩٦٢	٥٣ر٨
١٩٦٣	٥٣ر٢
١٩٦٤	٤٦ر٣
١٩٦٥	٢٢ر٩
١٩٦٦	٠٨ر٣

ولقد اتت احداث ما بعد حرب ١٩٦٧ لتؤكد النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال وقائع السنوات ١٩٥٣ – ١٩٦٦ ، اي تلازم ، الناتج القومي ، والهجرة ، والسلام وارتباطهما الذي لا ينفصم . لقد اتت حرب ١٩٦٧ لتؤكد ان تسارع معدل الهجرة مرتبط بالاعتبارات الامنية بالدرجة الاساسية بالاضافة الى مستوى المعيشة اذ بالرغم من انتصار اسرائيل في تلك الحرب فأن معدل الهجرة اليها لم يزد عما كان عليه عام ١٩٦٦ بل على العكس من ذلك اذ انخفض من ٨ر٣ الف عام ٦٦ الى ٤ر٣ الف عام ١٩٦٧ ، ولا نستطيع ان نجد تفسير الاستمرار في انخفاض الهجرة بالرغم من تحسن نسبة الناتج القومي من ١ ٪ عام ٦٦ الى ٢ ٪ عام ٦٧ ، لا نجد تفسيرا سوى تخوف يهود العالم من احتمال تجدد قيام الحرب في فترة قريبة بعد حرب ٦٧ خصوصا وان ثمة دلائل كانت تؤكد هذا منها استمرار المناوشات ولو بشكل محدود على الجبهة المصرية وانفجار المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة بعد الهزيمة مباشرة . ولكن ومع انتهاء العام ٦٧ ، وبعد ان خف احتمال قيام الحرب خصوصا بعد صدور قرار

مجلس الامن رقم ٢٤٢ وقبول الدول العربية المعنية به ، بدأت معدلات الهجرة وتزايد الناتج القومي بالصعود مرة ثانية وبنسب قريبة من تلك التي حققتها اسرائيل في الاعوام بين ٥٣ – ١٩٦٥ .

السنة	الهجرة بالآلاف	نسبة الناتج القومي بالمقارنة مع السنة السابقة
١٩٦٧	٠٤ر٣	٪١٠٢
١٩٦٨	١٢ر٧	٪١١٢
١٩٦٩	٢١ر٥	٪١١٢
١٩٧٠	٢٢ر٠	٪١٠٧
١٩٧١	٢٨ر٢	٪١٠٩
١٩٧٢	٤٢ر٢	٪١٠٩

وخلال الاعوام التي تلت ١٩٦٧ نلحظ امرين ذوي دلالة هامة وهي ارقام العام ١٩٧٠ ، سواء بالنسبة للهجرة او بالنسبة لمعدل تزايد الناتج القومي . فنسبة تزايد الناتج القومي في ذلك العام هي النسبة الاقل بالمقارنة مع السنتين السابقتين والسنتين اللاحقتين ، وكذلك الامر بالنسبة للمهاجرين . فلقد زاد المهاجرون عام ٦٨ بـ ٤ر٨ آلاف عن العام ٦٧ . وزادوا عام ٦٩ بـ ٨ر٨ آلاف عن العام ٦٨ . ونفس الشيء بالنسبة لمهاجري عام ١٩٧١ الذين زادوا بـ ٢ر٦ الاف عن العام ٧٠ وعام ١٩٧٢ زادوا بـ ١٤ الف مهاجر عن العام ١٩٧١ ، في الوقت الذي بلغت به الزيادة عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع العام الذي سبقه ٥٠٠ مهاجر فقط . وكذلك الامر بالنسبة للناتج القومي في العام ١٩٧٠ الذي كان اقل بـ ٥ ٪ من العامين اللذين سبقاه وبـ ٢ ٪ عن العامين اللاحقين له .

ان الظرف الاستثنائي والوحيد الذي مر في ذلك العام هو حرب الاستنزاف التي شنت على الجبهة المصرية، وبالتأكيد فأن السبب الرئيسي لانخفاض معدل تزايد الناتج القومي وبأعداد المهاجرين انما كان مرتبطا بذلك الظرف ، والذي كان يحتمل التطور الى حرب شاملة .

ولقد اتت حرب تشرين التي فرضت على اسرائيل ان تعيش اجواء الحرب من تعبئة لمدة طويلة ، ومصروفات عسكرية وامنية باهظة التكاليف لتؤكد الحقيقة التي اكدتها وقائع الفترة من ٥٣ – ٧٣ اي ارتباط الهجرة ومعدل نمو الناتج القومي وبالتالي قوة الاقتصاد بحالة السلام التي يعيشها كيان العدو . اذ وبالرغم من ان الامبريالية الاميركية والصهيونية العالمية قد استنفرتا قواهما بالكامل لمساعدة اسرائيل، فانهما لم تستطيعا ان تخرجا

اسرائيل من ازمة اقتصادية عاصفة مرت بها ، تلك الازمة التي لم تنعكس على معدل تزايد الناتج القومي فحسب كما هو الامر بالنسبة لبقية الازمات التي مرت بها ، ولكنها اجبرتها ولاول مرة في تاريخها على القبول مجبرة ومضطرة لتخفيض مستوى معيشة مواطنيها وهو الامر الذي كانت تصر سابقا على ان لا يحدث بل على العكس من ذلك فانها كانت تعتبره احد الثوابت في سياستها الاقتصادية . حيث كانت تصر على ان تحقق معدلات عالية للتنمية وفي الوقت نفسه تحافظ على معدلات الاستهلاك العالية لمواطنيها بالرغم من الاثر السلبي لذلك المعدل المرتفع على سياسة التنمية التي كانت تنفذها .

الفهم الخاطىء لدور حرب ١٩٦٧ في حل ازمة اسرائيل الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٦٦ :

ان اصحاب وجهة النظر التي تقول بخطر السلام على اسرائيل ، طالما ارتكزوا للتدليل على صحة وجهة نظرهم بالقول ان حرب ١٩٦٧ قد اخرجت اسرائيل من ازمتها الاقتصادية الخانقة في العام ٦٦ والفترة التي تلت ، مباشرة ، محاولين بذلك ايجاد علاقة بين الحرب وبين الخروج من الازمة ، وذلك لتلازم ظاهرة حرب ٦٧ مع زوال ظاهرة الازمة الاقتصادية . ذلك التلازم الذي يعنى ، منطقيا بالمقابل ، ان السلام قد يؤزم الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل . كون الحرب قد حلت الازمة الاقتصادية . ولو استرسلنا مع اصحاب ذلك المنطق ، لطرحنا المسألة التالية ، اذا كانت (حرب) ١٩٦٧ قد حلت (اعقد) ازمة مر بها الاقتصاد الاسرائيلي ، فبالمقابل فان حرب ١٩٧٣ قد خلقت (أعقد) أزمة مر بها الاقتصاد الاسرائيلي ،وهنا نجد انفسنا امام معادلتين سياسيتين واقتصاديتين متناقضتين تمام التناقض . الاولى تقول الحرب تحل الازمة والثانية تقول الحرب تخلق ازمة فأي من المنطقين هو الصحيح ؟

ان التعلق فقط بظواهر الامور هو الذي يدخلنا في معادلة صعبة ومتناقضة ، باعتبار ان طبيعة الحرب والظروف التي وقعت بها ، ثم ظروف ما قبل الحرب ، وما تتمخض عنه الحرب من نتائج ، كلها عوامل تحدد اثر الحرب على الاقتصاد . اذ انه « من الناحية الاقتصادية المحضة تشكل الحرب حدثا ذا اهمية كبيرة لسنة او لسنتين، ويتوقف تأثير الحرب على المدى البعيد اولا وقبل كل شيء على العلاقات

السياسية التي ستتطور بعد الحرب » (١) وان هذا القول لمرشل سرانات الذي يوصف بأنه من كبار علماء الاقتصاد في اسرائيل يوضح بدقة حجم ودور الحرب في حل او تعقيد الازمة الاقتصادية لاسرائيل ، ولفهم المسألة بشكل ادق وتجنبا لمحاكمة « الظاهرة » من خلال ظواهرها ، علينا ان نحدد اسباب وطبيعة ازمة ١٩٦٦ ، ولنر بعدها حقيقة الدور الذي لعبته الحرب في حل تلك الازمة .

تبدأ الازمة في اقتصاد دولة ما في الوقت الذي لا تستطيع ان تزيد من معدلات ناتجها القومي بالمقارنة مع السنوات السابقة . وتأخذ المسألة مظهرا اسوأ عندما ينخفض حجم الناتج القومي بالمقارنة مع السنوات السابقة . ان معنى هذا ، ان لا يستطيع الاقتصاد المعني القيام بالاعباء الملقاة على عاتقه ، كتزايد السكان الطبيعي او غير الطبيعي وحاجة هؤلاء لفرص عمل ... الخ من الاعباء . بأعتبار ان زيادة الانتاج فقط هي التي تلبي الاحتياجات المترتبة على تلك الزيادة . والا فان مستوى المعيشة لا بد وان ينخفض لان ثبات حجم الناتج وزيادة الاعباء في الوقت نفسه سيعني ان تلبية احتياجات تلك الزيادة ستكون على حساب الآخرين ، وهنا تبدأ مجموعة من الظواهر المرضية في الظهور ، كالبطالة ، وانخفاض مستوى المعيشة ... الخ . وهذا هو بالفعل ما عانت منه اسرائيل في ذلك العام ، اذ ان توقيت الازمة وارتباطها بانتهاء اتفاقية التعويضات الالمانية الغربية لاسرائيل يجعلنا نخلص الى القول ، ان تلك المساعدات وبالتالي برنامج التصنيع الشامل الذي نفذ على ضوئها ، جعل اسرائيل خلال فترة تلك المساعدات تعيش حالة من الازدهار النسبي معبرا عنه بمعدلات الزيادة السنوية العالية في الناتج القومي التي كانت تحققها . ولقد ترافق موعد انتهاء برنامج المساعدات وبالتالي برنامج التصنيع الى انتهاء العمل في جزء كبير من ذلك البرنامج ، وبالتالي فأن جزءا كبيرا من العاملين في مجال **« خلق وبناء »** المشاريع لا بد وان يفقدوا اعمالهم ونستدل على ذلك من خلال دراسة تركيب القوى العاملة التي عانت اكثر من غيرها من بطالة في ذلك العام ، والا فما السر في وجود بطالة في الوقت نفسه الذي كان قد بدأ الحديث عن وجود طاقة انتاجية عاطلة ؟

ان هذا العرض يقودنا الى الاستنتاج بأن الاقتصاد الاسرائيلي في العام ١٩٦٦ كان يعيش نهاية مرحلة لها ملامحها الخاصة ويستعد

---

١ – ن.م.د. ، عدد ٦ ، ١٩٧٤/٣/٦ .

لدخول مرحلة جديدة لها ملامح مختلفة ، والمرحلة الاولى التي انتهت هي مرحلة خلق وبناء الاصول ، والمرحلة الجديدة هي في تشغيل هذه الاصول، اي تحويل الطاقة الموظفة **لبناء المصنع** او غيرها من الاصول الى عمال في داخل المصنع ، وقدرة اسرائيل على الدخول في هذه المرحلة مرتبط بعدد من الاعتبارات الواجب مراعاتها . باعتبار ان الانتاج مرتبط ، بسوق الاستهلاك ، وبتوفر اليد العاملة ، وبسوق المواد الخام وغيرها من العوامل . وكان من الطبيعي نتيجة للنزعة العدوانية لرأس المال ان تقوم اسرائيل بشن الحرب عام ١٩٦٧ ، لان تلك الحرب قد انتهت فيما انتهت اليه من نتائج سياسية وعسكرية الى توفير سوق استهلاكية بما يزيد على مليون وربع مليون مستهلك جديد ، ويد عاملة رخيصة تلبي احتياجات الصناعة الاسرائيلية المتزايدة . ان تطور الامور في اسرائيل لدرجة شن الحرب من اجل ما سماه لينين **« الرقع الاقتصادية »** منسجم تمام الانسجام مع المسلكية التقليدية للرأسمالية الاحتكارية في فترات التاريخ المختلفة ، ف « النزوع الى السيطرة » (٢) هي احدى سمات الرأسمالية . « ولتحقيق رغبات الرأسمال في التوسع (٣) ليس هنالك وسيلة اخرى غير الحرب لتسوية عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم الرأسمال من جهة واقتسام الرأسمال المالي للمستعمرات ومناطق النفوذ من الجهة الاخرى » (٤) . وهل من وسيلة اخرى ؟ وهل « ان رغبات الرأسمال في التوسع يمكن بلوغها بأفضل شكل عن طريق الديمقراطية السلمية ، لا عن طرق القسر الامبريالية ؟ » (٥) .

ان هذا العرض يجعلنا نخلص الى القول ، ان وصول الاقتصاد الاسرائيلي الى درجة معينة من النمو في العام ١٩٦٦ ، فرضت عليه الانتقال الى المرحلة التالية ، والتي لا يستطيع بلوغها الا من خلال الحرب التي شنتها اسرائيل . اي ان حرب ١٩٦٧ لم تحل المشكلة ، بل النتائج التي ترتبت على حرب ١٩٦٧ ، وهذا ما ينسجم كليا مع حديث سرانات عن « العلاقات السياسية التي ستتطور بعد الحرب » (٦) وحديث لينين عن « الصراع من اجل الرقع الاقتصادية » . ومن هنا لا يجوز على الاطلاق الخلط بين الحرب بحد ذاتها ، والنتائج التي تترتب عليها . ولعل التساؤل

٢ – **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .
٣ – **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .
٤ – **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
٥ – **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية** ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .
٦ – **ن.م.د.** ، عدد ٦ ، تاريخ ١٩٧٤/٣/٦ .

الذي يطرح ترى لو انسحبت اسرائيل من المناطق المحتلة بعد ٣ او ٦ شهور ، هل كانت ازمتها الاقتصادية ستحل ، وهل سينمو اقتصادها بنفس المعدلات التي نما بها نتيجة للرقع الاقتصادية التي وفرتها له حرب ١٩٦٧ ؟ والسؤال الثاني الملازم للاول ، ترى هل لو استطاعت اسرائيل ان تعبر سلميا عن نزعة التوسع لدى رأسمالها ، هل كانت ستحل ازمتها ؟

ان دور نتائج حرب ٦٧ في تخليص اسرائيل من ازمتها الاقتصادية ، لا يلغي دور الانفاق الحربي المتزايد ، والمساعدات الخارجية ، ولكن وبالرغم من تأثيرهما ، فالمهم ، هو حدود التأثير لهذين العاملين . والذي لا يبلغ درجة الاثر الذي تركته المناطق المحتلة او الرقع الاقتصادية كما يسميها لينين ، وذلك لتسوية عدم التناسب بين تطور القوى المنتجة وتراكم الرأسمال . . . وهذا يضعنا مباشرة امام مثل واضح هو حرب ١٩٧٣ ، حيث شهدت اسرائيل اعلى رقم من المساعدات الخارجية ، واعلى معدل من الانفاق الحربي ، وبرغم هذا فأن ازمتها الاقتصادية كانت اكثر حدة ، واجبرت اسرائيل على اللجوء الى اجراءات لم تتخذها حتى ابان ازمة ١٩٦٦ الشهيرة * . ولعل هذا العرض يسهل لنا فهم التصور الاسرائيلي للسلام . . ومضامينه الاقتصادية .

السلام من خلال تصريحات المسؤولين الاسرائيليين والتأكيد المستمر على المضمون الاقتصادي له :

ان العلاقات التي يطمح قادة العدو الى اقامتها مستقبلا بين اسرائيل والمنطقة العربية ، تنسجم تمام الانسجام مع الكيفية التي سارت بها الامور منذ عام ١٩٦٦ وحتى الآن ، واذا كان نمو الصناعة الاسرائيلية بالدرجة المحدودة التي بلغتها عام ١٩٦٦ كان سببا رئيسيا وراء شن اسرائيل لحرب ١٩٦٧ ، بحثا عن « رقع اقتصادية » جديدة بحجم ذلك التنامي المحدود في الصناعة الاسرائيلية ، فأن هذا لا يعني ان الرقع الاقتصادية التي حصلت عليها في العام ٦٧ كافية لها الآن . فالاستثمارات ما زالت في تزايد مستمر، وعدم التناسب بين عناصر الانتاج ما زال يتفاقم . وكما يبدو فان معدل الزيادة في الاستثمار هو اعلى من معدل الزيادة في الموارد الاخرى المتاحة ، بدليل تفاقم وتزايد الطاقة الانتاجية العاطلة بين الاعوام ٧٠ و ٧٢ ، بالرغم من ابتلاع اسرائيل لسوق المناطق المحتلة كمستهلكين وكيد عاملة . ان هذا يعني ان حاجة اسرائيل للرقع الاقتصادية هي في تزايد على ضوء تزايد تراكم الرساميل في اسرائيل . ومن هنا محاولات

* – راجع البحث الرابع .

قادة العدو توفير الرقع الاقتصادية الضرورية لهم هذه المرة من خلال اتفاقيات السلام ، والتي يتصورون لها شكلا معينا تدلنا عليها تصريحات مسؤوليهم . فأبا ايبان قال « ان اسرائيل ترغب ان تكون علاقتها بالدول العربية كعلاقة الولايات المتحدة بأميركا اللاتينية » (٧) . وحاييم بارليف وجه اليه السؤال الآتي : « انك تعتبر اسرائيل والمناطق منطقة اقتصادية واحدة فكيف تنظر الى العلاقات السياسية في المستقبل بين اسرائيل والمناطق ؟ » واجاب « ان تبقى العلاقات السياسية على حالها طالما لا توجد تسوية سلمية . واذا تم التوصل الى سلام فيتوجب ان تكون العلاقات طبيعية كما هي الحال بين الدول المتجاورة » (٨) واما ييجال آلون فقد اكد على « الارتباط الوثيق بين المبادرة السياسية والمبادرة الاقتصادية » وقال انه يأمل « بالتعاون الاقتصادي بين اسرائيل وجاراتها قبل احلال السلام الدائم » (٩) ورئيس حزب الاحرار الاسرائيلي يقترح على دول المنطقة « نطاقا اقتصاديا كونفدراليا » (١٠) . وبالاضافة الى هذه التصريحات المتفرقة للزعماء الاسرائيليين ، فأن الموقف الرسمي لدولة العدو قد حدده وزير خارجيتها عندما اكد في خطابه الذي القاه في مؤتمر جنيف على المضامين الاقتصادية للسلام المقترح وذلك بقوله « ان اسرائيل تعتبره واقعا انسانيا جديدا . ليس سلاما على الورق فقط وليس حدودا محكمة الاغلاق . . ان على اتفاق السلام ان يضع حدا لاي حصار او مقاطعة او عداوة » (١١) . وهذه التعبيرات التي استعملها ابا ايبان هي نفسها التي وردت في البرنامج الانتخابي لحزب العمل الاسرائيلي وتكتل المعراخ الحاكم حاليا في اسرائيل . واننا نستطيع ان نفهم معنى تلك التصريحات بطريقة افضل ، عندما نستعيد بعض التصريحات لمسؤولين اسرائيليين والتي توضح حقيقة الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل ومقدار عدم التناسب بين عناصر الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي . فأسحق رابين رئيس مجلس وزراء اسرائيل يقول « وصلنا الى وضع اصبحت فيه الطاقة البشرية في اسرائيل تقيدنا اكثر من اي عامل آخر» (١٢) وكذلك الاحصائيات

---

٧ – لبكي ، د. بطرس ، **اضرار واخطار اسرائيل على اقتصاد لبنان** ، شؤون فلسطينية عدد ٢٨ ، ص ٥٦ . عن : تقارير مريب Merip عدد ٣ تشرين الثاني ١٩٧١ .

٨ – **ر.ا.ا.** ، رقم ٦٢٨ .

٩ – **ر.ا.ا.** ، رقم ٥٨٤ .

١٠ – **ر.ا.ا.** ، رقم ٤١٠ .

١١ – **ر.ا.ا.** ، رقم ٤٢٢ .

١٢ – **ر.ا.ا.** ، رقم ٥٩٦ .

العديدة التي تتحدث عن تزايد الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية . . . هذا بالاضافة الى « شعار التصدير او الموت » (١٣) وهو الشعار الذي بدأ يحكم تفكير قادة دولة العدو . ومن اين لاسرائيل بطاقة بشرية كما طالب اسحق رابين سوى السوق العربية ، واين هو المجال الطبيعي لترجمة شعار التصدير او الموت سوى سوق الاستهلاك العربية بشكل اساسي . ومثل هذه الامور التي تحتاج اليها اسرائيل ، للقفز باقتصادها ، هل ستستطيع ان تحصل عليها من خلال السلام ، او من خلال الحرب ؟ بالتأكيد ان الذي يوفره لها هو السلام المصنوع وفقا لارادة السلاح .

اعباء الدفاع في ظل احتمال السلام وأثر تخفيضها على النمو الاقتصادي في اسرائيل :

الحقيقة المعروفة جيدا هي التهام وزارة الدفاع الاسرائيلية واعباء الامن لنسبة عالية من الميزانية العامة الاسرائيلية ، ومن الناتج القومي الاسرائيلي . وهذا يعني بالمقابل اثرا سلبيا على العديد من اوجه النشاط الاقتصادي الاسرائيلي ، بأعتبار ان زيادة الموارد المخصصة للامن لا بد وان تكون على حساب مجالات اخرى . ويكفي ان نذكر ارقام موازنة الدفاع المقررة وموازنة الدفاع الفعلية ونسبتها الى الموازنة العامة للدولة ليتضح لنا حجم الاعباء :

السنة	موازنة الدفاع المقررة	موازنة الدفاع الفعلية	الموازنة العامة	النسبة المئوية لموازنة الدفاع
٦٧/١٩٦٦	٩٨٤	٩٨٤ر٠	٥٠٨٥ر١	١٩ر٥ ٪
٦٨/١٩٦٧	٩٨٤	١٣٨٤ر٠	٧٠٩٨ر٩	١٩ر٥ ٪
٦٩/١٩٦٨	١٤٠٧	١٩٠٧	٧٤٧٤ر٤	٢٥ر٥ ٪
٧٠/١٩٦٩	٢٤٩٠	٢٩٨٠	٩٠٣١ر٥	٣٣ ٪
٧١/١٩٧٠	٣٧٦٢ر٤	٤٨٢١ر١	١١٢٣٤ر٨	٤٢ر٩ ٪
٧٢/١٩٧١	٥١٩٣ر٤	٥٥٤٦ر٦	١٦٤١٨	٣٣ر٩ ٪
٧٣/١٩٧٢	٥٢٣٨ر٤	٥٤٥٨ر٩	١٩٩٦٦ر٣	٢٧ر٣ ٪
٧٤/١٩٧٣	٦٠٦٥ر٤	١٦٥٠٠	٣٢٣٤١	٥١ ٪
٧٥/١٩٧٤	١٤٥٠٠	١٤٥٠٠	٣٥٣٥٠	٤١ر ٪
٧٦/١٩٧٥	٢٢٠٠٠ *	٢٢ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	٣٧ر٩ ٪ (١٤)

١٣ – **ن.م.د.** ، ملحق العدد ٩ ، السنة الرابعة .

١٤ – « **النهار** » ١٩٧٥/٢/٥ ، عن نشرة قضايا اسرائيلية ، مركز الابحاث ، عدد ١٠ .

* – الفارق بين رقم الميزانية عام ٧٦/٧٥ وميزانية عام ٧٥/٧٤ كما يتضح من الجدول

(التتمة على الصفحة التالية)

ان قراءة سريعة في أرقـام موازنة الدفـاع المثبتة في الجدول تعطينا نتائج بالغة الدلالة. اذ أننا لو تجاوزنا حقيقة ارتفاع موازنة الدفاع بالنسبة للموازنة العامة حتى في الظروف العادية . فاننا نلاحظ زيادة بالغة الاهمية في ميزانية الدفاع للعام ١٩٧٠ - (حرب الاستنزاف وتصاعد المقاومة) - فميزانية العام ٧٠/٦٩ التهمت ٥ر٧٪ من الموازنـة العامة زيادة عن نسبة ميزانية الدفاع في العام الذي سبق . وفي العام ٧١/٧٠ استمرت النسبة في التصاعد والتهمت موازنة الدفاع ١٠٪ جديدة من الموازنة العامة . حيث ارتفعت النسبة من ٥ر٢٥٪ الى ٣٣٪ الى ٩ر٤٢٪ ثم عادت نسبة موازنة الدفاع للانخفاض مرة ثانية وانخفضت من ٩ر٤٢٪ الى ٩ر٣٣٪ وفي العام الذي تلاه وصلت الى ٣ر٢٧٪ أي الى نسبة قريبة من تلك التي كانت عليها في العام ٦٩/٦٨ . ثم قفزت النسبة عـام حرب ٧٣ الى ٥١٪ من الموازنة العامة ، أي ضوعفت النسبـة تقريبا ، ثم هبطت مـرة ثانية الى ٤١٪ أي بنقص قدره ١٠٪ من الموازنة العامة ، واستمرت النسبة في الهبوط حيث هبطت النسبـة بـ ١ر٦٪ جديدة مـن الموازنة العامة حيـث ان النسبة المقترحة لموازنة الدفاع من الموازنة العامة المقترحة للعام القادم هي ٩ر٣٧٪ . ولكن ماذا يعني ارتفـاع او انخفاض النسبـة بـ ٥ر٧٪ و ١٠٪ و ١٠٪ و ٣ر٦٪ و ٧ر٢٥٪ و ١٠٪ و ١ر٣٪ . ان هذه النسب عندمـا تحول الى أرقام مالية باعتبار أنها منسوبة الى الموازنة العامـة للدول . فانها تعطينا مقدار الثمن الذي دفعه اقتصاد اسرائيل في الاعوام التي عاشت بها اسرائيل

السابق هو ٧٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية . اي ان هذا الرقم يمثل زيادة في ميزانية ٧٦/٧٥ بالمقارنة مع ميزانية العام ٧٥/٧٤ . وحقيقة الامر ان الزيادة الفعلية في موازنة العام ٧٦/٧٥ هي أقل من الرقم المعطى . لان فارق الاسعار لم يؤخذ كما يبدو في الاعتبار، باعتبار ان جزءا من ميزانية الدفاع سيخصص لتمويـل مشتريات امنية من الخـارج . ولا بـد أن تحسب هـذا الجزء من ميزانية الدفـاع في ضـوء اسعار الصرف الجديدة لليرة الاسرائيلية بالمقارنة مـع الدولار . أي أن تكاليـف المشتريات من الخارج قد تضخمت بنسبة ٦ : ٢ر٤ ، السعر الجديد للصرف بالمقارنة مع السعر القديم . ولو افترضنا ان ٥٠٪ مـن ميزانية الدفاع لتمويل مشتريات خارجية فان قيمة ذلـك المبلـغ المخصص بأسعار عـام ٧٤ أي ٢ر٤ لـيرة للدولار تساوي ‎(٢٢ × ٦ر٤) / (٢ × ٦) = ٧ر٧ مليار لـيرة اسرائيلية بـدل ١١ مليار لـيرة ، أي قيمـة موازنة الدفـاع للعـام ٧٦/٧٥ علـى أساس أسعـار ٧٤ تساوي ١٨٧٠٠ مليون دولار بدل الرقم المعطى والذي هو ٢٢٠٠٠ مليون دولار مما يخفض حجم الزيادة من ٧٥٠٠ مليون ليرة الى ٤٢٠٠ مليون ليرة [أي ان انخفاض سعر الصرف لليرة الاسرائيلية قد ضخم الموازنة بما قيمتـه حوالي ٣٣٠٠ مليون ليرة . اذا صحت الفرضية ، بأن ٥٠٪ من الميزانية لتمويل مشتريات خارجية] .

تحت وطأة الخـطر . ومؤشر لمـدى ما ستكسبه اسرائيل ومـا سيتوفر لاقتصادها نتيجة لزوال الخطر عنها علما بأن النسب السابقة التي ذكرت كزيادة أو كنقص في الاعباء الملقـاة على عاتقها ، انما هـي النسب المرتبطة بظروف استثنائية أي تتجاوز النسبة العالية التي تخصصها اسرائيل عادة كأعباء أمن والتي تكفـل لها الحفاظ علـى مستوى رفيع مـن الاستعداد والتفوق العسكري تجاه العرب .

ان هذا العرض يقودنا الى النتائج التالية :

١ - ان أي حالة سلم ، وبالتالي زوال الخطر عن اسرائيل سيمكنها من تخفيض اعباء الدفـاع عن كاهـل موازنتها . وهـذا ما سينتج عنـه تخصيص تلك الموارد نحو أهداف التنمية واستيعاب المهاجرين .

٢ - ثمة من يقول أن تزايد أعباء الامن ، يجعلها تحصل على مزيد من المساعدات والقروض والتبرعات، ولكن الحقيقة الثابتة . هي أن المساعدات التي قدمت لاسرائيل في الظروف الاستثنائية كانت تعدل وتخفف من آثار تلك الظروف ولكنها لا تلغيها اذ بالرغم مـن وصول مساعدات يهود العالم والامبريالية العالمية لاسرائيل الى رقم قياسي بعد حرب تشرين فان ذلك الرقم القياسي لم يمنع ان تبلغ الازمـة الاقتصادية في تلك الفترة حدودا قياسية . ولو سلمنا بالقول أن المساعدات والتبرعات والقروض ستخف في حالة السلام وبالتالي فلـن يكون ممكنـا تخصيص المزيد مـن الموارد للتنمية ، ألا يعني هذا بالمقابل ان انخفاض تكاليف الامـن وانخفاض رقم المساعدات حتى وان لم يؤد الى توظيف المزيد من الموارد لخدمة التنمية، الا يعني هذا أن مقدار اعتماد وتبعية اسرائيل لمصادر المساعدات والتبرعات سوف تقل ، وبالتالي يعطيها قدرة أكبر على حرية المناورة والحركة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، ألن يؤدي تخفيض أعباء الدفاع الى تحسين وضع ميزان المدفوعات ، سواء مـن خلال تخفيض المشتريات الامنية من الخارج وتوجيه المزيد من الموارد باتجاه الصناعة المعدة للاستهلاك الداخلي او التصدير وذلك لتخفيض الواردات وزيادة الصادرات ؟

ان الحقائق التي اكدتها تجربة ربع قرن مضى هي تلازم تزايد معدل التنمية والناتج القومـي ومستوى المعيشة ومعـدل الهجرة السنوي مع الهدوء النسبي على الحدود مع العرب . وبالرغم من ارتفاع رقم المساعدات الخارجيـة في الفتـرات الاستثنائيـة ، فمما لا جدال فيـه ان الفترات

الوحيدة التي انعكست بها تلك المساعدات ايجابيا على الاقتصاد الاسرائيلي، انما كانت تلك المساعدات التي قدمت خلال الفترات التي كانت تنعم فيها اسرائيل بالسلام النسبي .

ولو افترضنا جدلا ان السلام قد تحقق لها، فلا بد ان ينخفض حجم الاعباء الامنية علما بأن المساعدات التي ستقدم اليها يمكن ان تنخفض ، ولكن علينا ان نتذكر ، ان اسرائيل قد استكملت مرحلة التأسيس الاقتصادي الاولي علما بأن امكانية استمرار المساعدات واردة نتيجة للترابط العضوي بين الامبريالية والصهيونية العالمية واسرائيل .

واذا كانت المناطق المحتلة قد لعبت دورا كبيرا في تحسين اوضاع اسرائيل الاقتصادية ، فعلينا ان نتذكر ان اسرائيل في حالة السلام ستبقى تحقق تلك الميزة مع فارق كبير ، هو ان اسرائيل لن تدفع ثمنا مقابل احتفاظها بالمناطق ، كالذي تدفعه الآن كتكاليف امنية . ان المرحلة القادمة سوف توفر لاسرائيل السلام «الاقتصادي» وهو الامر الذي تسعى اليه ، حيث لا يجوز لنا فصل مشاريع اسرائيل الاقتصادية عن مشاريعها السياسية ، ان ذلك السلام سيضمن لها اطلاق قدراتها الاقتصادية بطاقاتها القصوى ، وبالتالي تحقيق معدلات زيادة في التنمية وفي الناتج القومي بحجم ما يتوفر لها من رساميل واستثمارات جديدة ، مما يجعل من زيادة سنوية في الناتج القومي تساوي ١٠٪ فأكثر امرا ممكنا خصوصا وان لديها القاعدة الصناعية التي تستطيع الانطلاق منها ، واليد العاملة الفنية حيث تصبح المنطقة هنا المجال الذي يوفر لها بقية عناصر الانتاج ويحقق التناسب بين العناصر المختلفة . ان امكانيات المنطقة فقط هي التي ستعطي معنى لتوسع اسرائيل الصناعي ، والذي سبق الحديث عنه ، اي ان القيمة النهائية للطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة الاسرائيلية تتوقف على وفرة اليد العاملة القادرة على تشغيلها ، والسوق التي تستوعب منتجاتها ، وبهذا فان اسرائيل تكون قد وفرت الاساس المادي لتنتقل في المستقبل الى المرحلة التي تلعب دور الشريك للامبريالية في استغلال خيرات المنطقة ، وهذا يفتح الباب واسعا لان تنتقل بعدئذ الى دور القاعدة الاقتصادية الآمنة للامبريالية في المنطقة . ولقد سبق لنا الاشارة الى هذه المسألة الهامة اي دور اسرائيل المحتمل كقاعدة اقتصادية للامبريالية ، وتوقف الدور على علاقات اسرائيل الطبيعية في المنطقة . واذا كانت اسرائيل قد ادت دور القاعدة السياسية والعسكرية للامبريالية في المنطقة

برغم حالة العداء مع جيرانها ، فان دورها الجديد كقاعدة اقتصادية يتوقف على العلاقات الطبيعية ، أي حالة السلام السياسي والاقتصادي .

ان اسرائيل وهي تراهن على حاجة اليد العاملة العربية للعمل ، لا تحاول ان تقطف الثمار الاقتصادية لعملية تشغيلهم فحسب بل نتائجها السياسية ايضا ، لانها تعتقد ان خلق مصلحة اقتصادية لآلاف العائلات العربية هو افضل دعامة لفكرة التعايش بين العرب واسرائيل .

ان زيادة الاعتماد على اليد العاملة العربية في ظل الاعتراف السياسي بوجودها ، يقلل من خطرهم عليها وعلاقتهم ستتحول الى علاقة رب العمل بالاجير ، وعندما نتذكر الحقيقة التي تقول بأن من يملك رأس المال يملك السلطة ، نتصور الى أي مدى يصبح خطرهم محدودا .

ان توفير مصدر آخر لليد العاملة العربية، سوف يساعدها على تنفيذ رغبتها بافراغ المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ من المواطنين العرب ، باعتبار ان وجودهم هناك يؤدي هدفين متناقضين اولهما : حاجة اقتصاد اسرائيل الماسة لما توفره الاقلية العربية من عرض للايدي العاملة الرخيصة وغير الفنية تلبية لحاجة اقتصادها المتزايدة لمثل هذا النوع من الطاقة العاملة. ثانيا : هذا ما كان يحد من قدرتها على تنفيذ اجراءات التهجير للاقلية العربية خوفا من تزايد تلك الاقلية الى درجة تهدد التركيب الديمجرافي بين العرب واليهود في اسرائيل ، خصوصا اذا ما تذكرنا ان هؤلاء المواطنون يتزايدون بنسب سنوية تعتبر من اعلى نسب التزايد في العالم وفي الوقت ذاته يحملون الجنسية الاسرائيلية ، وعندما يتوفر لها مصدر بديل لليد العاملة الرخيصة فان هذا الوضع سوف يساعدها على أن تخطو واسعا بعمليات تهجير عرب ١٩٤٨ وبهذا تكون اسرائيل قد واءمت بين الهدفين المتناقضين اللذين يخدمهما وجود الاقلية العربية ، حيث ستجد اليد العاملة الرخيصة وبدون اية اعباء سكانية او سياسية. ان حاجة اسرائيل المتزايدة لليد العاملة سيفرض عليها التفتيش عن مصادر «غير فلسطينية» لادراكها للابعاد النفسية والسياسية لتشغيل العامل «المواطن» الفلسطيني بالارض « الاسرائيلية » التي هي ارضه ، مما يزيد العلاقة بين العامل « المواطن » الفلسطيني والارض ، مما سيعقد مسألة التعايش بين العرب واليهود الذي تطمح اليه اسرائيل . وأي مصدر (غير فلسطيني) يلبي لاسرائيل حاجتها لليد العاملة وفي الوقت ذاته يوفر عليها المعنى السياسي لتشغيل الفلسطينيين الذين سيبقون يتصرفون كمالكين مواطنين

سابقين ومالكين شرعيين للارض ، ولقد تنبهت اسرائيل لهذه المسألة منذ فترة حيث كان من ابرز الاسباب التي دفعتها لمنع العمال العرب من المناطق المحتلة بعد ٦٧ من النوم أو الاقامة ، في المناطق المحتلة قبل ٦٧، الا بتصريح .

ان السلام الذي سيضمن لاسرائيل الهدوء على حدودها سيضمن لها الهدوء داخل تلك الحدود، لان السلام سيضمن لها اقتصادا منطلقا بأقصى طاقته والذي سينعكس ايجابيا على غيره من المجالات السياسية والاجتماعية . اذ ستكون لدى اسرائيل القدرة على طمس التناقضات الطبقية داخل المجتمع الاسرائيلي ، لان تقوية الاقتصاد تعني ان « حجم الكعكة » سيتسع وبالتالي سيساعدها على توسيع حجم الانصبة الموزعة من تلك الكعكة لان المجتمع الاسرائيلي ككل سوف يلعب حينئذ دورا طبقيا ، ويساعدها على هذا حجم الدولة، طبيعة تركيبها السكاني وحجم الرساميل الموظفة بها . كل هذا سوف يمكنها من ان تطمس بل ان تحل بدرجة كبيرة اية تمزقات اجتماعية محتملة مما يساعدها على تحقيق اكبر قدر من التماسك الاجتماعي والسياسي في مواجهة العرب لان المجتمع ككل يصبح حينئذ مستفيدا من الوضع الاستغلالي الذي تؤديه اسرائيل كدولة .

مجابهة اسرائيل :

ان الرصاصة يجب ان تبقى مصوبة لرأس اسرائيل ، باعتبار انها الوسيلة الوحيدة التي تبقي نجاحات اسرائيل في حدودها الدنيا ، وهنا تلعب الاموال العربية دورا كبيرا في هذا المجال لان حجم الامكانيات الاقتصادية غير المشروطة التي تقدم لدول المواجهة هي الوسيلة الوحيدة التي تجعل تلك الدول قادرة على الصمود وبالتالي لتطويل أمد الصراع السياسي والعسكري الى اقصى مدى ممكن لانه ومهما نمت اسرائيل وتوفرت لديها من امكانيات فان مجتمعا من ثلاثة ملايين مواطن لديه قدرات محدودة للصمود في معركة مواجهة طويلة ، وما علينا سوى ان نلاحظ ترابط معدل الزيادة في الناتج القومي هبوطا او صعودا مع الاحداث السياسية والعسكرية التي مرت على المنطقة ، ويبقى الاقتصاد الاسرائيلي بالرغم من النجاحات التي حققها ، اقتصادا سريع العطب والتأثر واشبه ما يكون بآلة حديثة جدا تعطيل « برغي » واحد في تلك الآلة يعطلها برمتها ، واذا كانت الجيوش العربية المستعدة والقادرة على حماية حدودها ، وانطلاق حركة المقاومة الى اقصى طاقتها في الداخل هو الوجه السياسي

والعسكري للصورة فان الوجه الآخر هو المطاردة الاقتصادية الفعالة لاسرائيل . وبدلا من ان نمنح لاسرائيل سلاما اقتصاديا يعطيها مزيدا من اليد العاملة وبالتالي مزيدا من القدرة على توظيف الرساميل بدلا من هذا علينا ان نجعلها تدفع ثمنا باهظا نتيجة لتشغيلها العمال العرب حتى في حجمهم الحالي ، وذلك بجعلهم عبئا امنيا على اسرائيل وعبئا اقتصاديا من خلال عمليات التخريب البسيطة التي يستطيع القيام بها أي عامل في أي مجال يعمل به .

ان المقاطعة العربية لاسرائيل لم تأخذ حتى الآن أي شكل فعال فرغم ان المقاطعة قد بدأت منذ انشاء اسرائيل وحتى الآن ، فان اقتصاد اسرائيل قد حقق كل تلك النجاحات التي حققتها في ربع القرن الماضي لان المقاطعة بقيت حتى الآن في الاطار السلبي ، أي في اطار مقاطعة المنتجات الاسرائيلية او الشركات التي تتعامل مع اسرائيل .

ولم تتوجه الحرب الاقتصادية الى اخطر مجال وهو مجال البناء الداخلي الذي يرتبط بتدفق الرساميل من الخارج . ان هنالك من يقول اننا لا نستطيع ان نمنع الآخرين من ان يساعدوا اسرائيل! ولكننا نستطيع ان نجبرهم على عدم تقديم المساعدة، وامامنا مثلين واضحين . اولهما مساعدات الولايات المتحدة لاسرائيل بعد حرب تشرين ، فالولايات المتحدة لا تخضع لرغبات العرب لكنها مجبرة ومضطرة لمصلحتها الداخلية الخضوع لحقائق واوضاع ميزان مدفوعاتها المتدهور ، والامراض الاقتصادية التي بدأت تتفشى في اقتصادها . والتصرف الاقتصادي السليم للولايات المتحدة هو في معالجة ذلك الخلل من خلال تخفيض حجم المدفوعات الخارجية . وبالتأكيد فان المجال المباشر الذي سيتعرض للخفض هو المساعدات الخارجية التي تقدمها الى الدول الاخرى ومنها اسرائيل وقد تكون الولايات المتحدة مراعاة منها لاعتبارات العلاقة الخاصة باسرائيل ستستمر في دفع نفس المبالغ السابقة اي عدم تخفيض حجم مساعداتها لاسرائيل بما يتلاءم والخفض النسبي العام الذي اجرته على رقم مساعداتها الخارجية . ان عدم تخفيض مساعداتها لاسرائيل سيعني بالضرورة ان ذلك سيكون على حساب مساعداتها للدول الاخرى الحليفة لكن هذا سوف يدخلها في مشاكل سياسية مع تلك الدول . وان ذلك الاضطرار والوضع الصعب سيتحول الى حرية اكبر عندما تضمن لنفسها تدفقا ماليا باتجاه الداخل مساويا ان

لم يكن اكثر للتدفق المالي للخارج . ولا بد ان نتذكر انه في الوقت الذي قدمت فيه الولايات المتحدة لاسرائيل مساعدات بما يزيد على اربعة مليارات دولار في هذا الوقت تدفق عليها اثنى عشر مليار دولار من العربية السعودية . في هذا الوضع ألا يستطيع اصحاب الرساميل العرب ان يشترطوا لتقديم القروض الى اميركا عدم قيامها بتقديم اية مساعدات لاسرائيل ، ولو عدنا للموازنة الاميركية الا تلغي الاموال العربية المتدفقة على اميركا الاثر السلبي الذي تتركه المساعدات الاميركية لاسرائيل على ميزان المدفوعات الاميركي ؟؟! المثل الثاني : بعد توقيع اتفاقية جديدة بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة ، وفي الوقت الذي بلغ به الغزل السياسي العلني أوجه بين اوروبا الغربية وبالذات فرنسا وبين الدول العربية، والذي توج بزيارات متبادلة لمسؤولين عرب وفرنسيين . في هذا الوقت كانت السوق الاوروبية المشتركة ـ التي تلعب فيها فرنسا الدور الاول ـ واسرائيل توقعان اتفاقا جديدا يوفر لاسرائيل ميزتين الاولى : تسهيل دخول المنتجات الاسرائيلية للسوق المشتركة بتخفيض الضرائب المفروضة على سلع الدول غير المرتبطة مع السوق المشتركة باتفاقيات. والميزة الثانية، التي لم تعطها السوق لغير اسرائيل هي ان خفض الضرائب على السلع الاسرائيلية المصدرة للسوق لم يرتبط بالتزام مقابل من اسرائيل بالغاء الضرائب والرسوم على السلع الواردة من دول السوق ، وذلك لحماية الصناعة الاسرائيلية من المنافسة ومساعدة لها على النمو . ولقد قالت صحيفة معاريف في ٦/١٠/٧٤ واصفة الاتفاق مع دول السوق بأنه سيوفر « ٣٠٠ مليون مستهلك للصناعة والزراعة الاسرائيلية » . اي دول السوق بالاضافة الى الدول الاخرى المرتبطة باتفاقيات مع السوق والتي هي عبارة عن المستعمرات الافريقية القديمة لدول السوق والتي نظمت علاقاتها في اطار السوق الامبريالية من خلال اتفاقياتها مع السوق المشتركة * .

ان ما تقدم يؤكد أن السلام سيعني أن اسرائيل مضاعفة القوة سوف تخلق . ونحن نملك القرار . فالقرار السياسي الذي يتخذ ، سوف يحدد المدى الذي ستبلغه قدرات اسرائيل في المستقبل ، هل ستنطلق استثماراتها وامكاناتها الى أبعد مدى . . أم نقبل التحدي ونكون في مستوى

* ـ لمزيد من التفاصيل المذهلة ، والابعاد الخطيرة لاتفاقية اسرائيل مع السوق الاوروبية المشتركة راجع « شؤون فلسطينية » العدد ٤٤ ـ مقال « أبعاد الاتفاقية الجديدة بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة » وكذلك نشرة ر.١.١.١ ـ عدد يوم ٧ ايار ١٩٧٥ بمناسبة التصديق نهائيا على الاتفاقية المذكورة .

المواجهة . . والتي لن تكون الا من خلال وضع كل الامكانيات في خدمة المعركة . . وعلى كافة الاصعدة . . ووحدة الارادة التي تحرك تلك الامكانات هي التي تحدد قدرتنا على بلوغ الهدف . . ان عدونا بالرغم من كل نجاحاته ـ ليس معجزة . لان المعجزة الوحيدة في هذا العالم هي توفير الامكانات وحتى هذه تبقى نصف الحقيقة . . والنصف الآخر هو في الاستفادة من تلك الامكانات ووضعها في خدمة الهدف . . وآن الاوان ان نكف عن القول لدينا الامكانات البشرية والمالية . . لان السؤال الملح هو ماذا عملنا بها ؟ . وتبقى مسألة بسيطة . أن الشعار الذي يجب ان يرفع ، ليس خطر السلام على الاقتصاد الاسرائيلي ، بل « خطر اسرائيل الاقتصادي في ظل السلام » .

البحث الرابع

الاقتصاد الاسرائيلي وحرب تشرين

تترك الحرب عادة آثارا سلبية على اقتصاديات الدول المتحاربة ، لكن العبرة هي في حجم وعمق تلك الآثار . وفي المدى الزمني الذي يحتاجه ذلك الاقتصاد ليتجاوز آثار الحرب والعودة للوضع الطبيعي . فالحرب هي ظروف استثنائية . وآثارها مرتبطة بحجم تلك الظروف من ناحية ، وبقوة هيكلية الاقتصاد . والموارد المتاحة اليه ، والتي تحدد قدرته على امتصاص النتائج الاقتصادية لذلك الظرف الاستثنائي من ناحية ثانية . وبكلمة اخرى ، فان الآثار الاقتصادية للحرب مرهونة بعوامل عدة لا بد من رؤيتها ودراستها لقياس حجم الآثار . فنتائج الحرب تختلف باختلاف الظروف التي تحيط بالاقتصاد من ناحية ، وحجم الانتصار أو الهزيمة من ناحية أخرى .

لقد أتت حرب تشرين لتعمق الازمات التي كان يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي فيما قبل الحرب ، وعندما نقول آثار حرب تشرين . فان المعني بذلك ، ليس الايام المحدودة للحرب ، أي أيام القتال الفعلي ، وبالتالي التكاليف المباشرة وغير المباشرة لها . فبالاضافة الى هذه التكاليف ، فان نتائج الحرب على صعيد الاقتصاد هي نتاج كل الظرف السياسي والعسكري الاستثنائي الذي استمر لمدة أطول بكثير من ايام القتال الفعلي . فحرب تشرين ، والنتائج التي انتهت اليها ، واحتمال تجدد القتال ، ثم عملية فك الارتباط على الجبهة المصرية ، والتي خففت نسبيا من حدة الوضع ، ثم حرب الاستنزاف على الجبهة السورية ، وبالتالي فك الارتباط . طيلة كل هذه المدة لم ينته الظرف الاستثنائي الذي عاشته اسرائيل ، باعتبار أن فك الارتباط ، لم يكن الا أجراء مؤقتا ، ولم يلغ احتمالات تجدد القتال في أي لحظة ، خصوصا وأن قادة العدو والرأي العام الاسرائيلي ، كانوا يعيشون تحت وطأة الشعور الذي ولدته المفاجأة في حرب تشرين ، الامر الذي جعل

العدو ، تحت وطأة هذا الشعور ، ينتقل من موقع المستهتر باحتمال قيام الحرب الى موقع مناقض كليا (هستيريا الحرب) . وهذا ما جعل جو التعبئة في اسرائيل يستمر عمليا حتى بعدما كان قد مر أكثر من عام على حرب تشرين . وبالتالي فعندما نقول نتائج حرب تشرين على الاقتصاد الاسرائيلي ، فان ذلك يشتمل على ثلاثة أمور أساسية ، أولا : التكاليف المباشرة وغير المباشرة لايام القتال الفعلي والفترة التي تلت مباشرة ، والتي سيتحمل عبئها الاقتصاد الاسرائيلي ، ويدفع ثمنها مستقبلا .

ثانيا : جو التعبئة الذي عاشته اسرائيل منذ الحرب وحتى الآن ، وان كان بنسب متفاوتة في ضوء التعرجات السياسية ومحاولات ايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة . ولكن هذه النسبية لم تصل لدرجة العودة الى الاوضاع الطبيعية التي كانت تعيشها اسرائيل قبل الحرب الاخيرة . ولهذا الامر أثره الكبير على الاقتصاد الاسرائيلي بكافة فروعه وجوانبه .

ثالثا : محاولات اسرائيل لاستعادة قدرتها العسكرية سواء على صعيد التسليح أو على صعيد تعويض القوى البشرية التي فقدت أثناء الحرب . وانعكاس هذه المسألة على ميزان المدفوعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى على جميع فروع الانتاج في اسرائيل نتيجة لعسكرة جزء من الاقتصاد الاسرائيلي لاستعادة القدرة العسكرية .

هذه العوامل الثلاث أتت لتصب في بنية اقتصادية تعاني بالاساس من مجموعة نقاط ضعف ، الامر الذي أدى الى ازدياد تفاقم مظاهر الضعف في البنية الاقتصادية لدولة العدو . فالاعباء الامنية التي كانت تلتهم جزءا كبيرا من ميزانية العدو ، ثم الحرب الاخيرة واحتمالات تجددها الى مزيد من الانفاق الحربي بجميع وجوهه . « نفقات الحرب حتى ٧٣/١٢/٦ كانت تساوي نتاج عام عمل كامل لكافة سكان اسرائيل » (رصد اذاعة اسرائيل (ر.ا.ا) رقم ٤٠٨) . الامر الذي دفع سابير للقول « ستكون المفاوضات مع العرب مضنية ولكن على الرغم من ذلك فان المفاوضات هي افضل من الحرب » . (ر.ا.ا. رقم ٤٠٨) .

وميزانية الدفاع لعام ٧٤ – ٧٥ كانت تساوي ٤١٪ من الميزانية العامة أي ٥٠ر١٤ مليار ليرة اسرائيلية ، في الوقت الذي بلغت ميزانية الدفاع العام لحرب ١٩٧٣ ، ٦ر١٦ مليار ليرة . ويلاحظ ان ميزانية وزارة الدفاع للعام ٧٤ – ٧٥ هي أقل فقط بملياري ليرة عن ميزانية الدفاع العام لحرب ٧٣ ، متضمنة الميزانية العادية التي كانت تبلغ ٣ر٥ مليار ليرة ،

والميزانية الاضافية التي كانت اقترحت في ضوء حرب تشرين ، حيث بلغت تلك الميزانية الاضافية ٩ر١٣ مليار ليرة . (ر.ا.ا. رقم ٤٨٩) . وهذا ما دفع بنحاس سابير وزير المال حينذاك الى القول عن ميزانية ٧٤ – ٧٥ « تساوي ميزانية هذا العام ٢ ١/٢ ضعف ميزانية عام ٧٣ » (اي الميزانية العادية) . (ر.ا.ا. رقم ٤٨٦) علما بأن الرقم الذي ورد في الميزانية اي (٥ر١٤) مليار ليرة ليس هو كل الموازنة المخصصة للاغراض الامنية ، فلقد اشار بروفسور برونو الى ان « فائض الميزانية المتراكم عام ٧٤/٧٣ حوّل الى ميزانية ٧٤ – ٧٥ » (ر.ا.ا. رقم ٤٨٦) كما ان ارنون جفتي ، مسئول شعبة الميزانيات في وزارة المال قد اشار الى ان « هناك نحو ٧٠٠ مليون ليرة ، نفقات أمنية مختلفة كالملاجيء والحراسة وغيرها ، لم ترد في ميزانية الدفاع بل وردت في ميزانيات اخرى (ر.ا.ا. رقم ٤٨٦) ولقد برر بنحاس سابير وزير المال حينذاك ارتفاع الميزانية بقوله ، وهو يقدم الموازنة الى الكنيست في ٧٤/٣/١٤ « تورد الموازنة بالحسبان تجنيد احتياطي ضخم أي حوالي أربعة اضعاف ما كان قبل الحرب » (ر.ا.ا. رقم ٤٨٦) . وعلى الصعيد النسبي فلقد بلغت نسبة موازنة الدفاع عام ٧٤ – ٧٥ حوالي ٤١٪ ولكن لو اضيفت الاعباء الامنية التي وردت تحت بنود أخرى في الموازنة العامة لارتفعت النسبة الى ٤٣٪ ، وهذه النسبة المرتفعة التي تلتهمها وزارة الدفاع من الميزانية العامة تساوي حسب قول رابينوفيتش وزير المال الحالي « حوالي ثلث الانتاج القومي » (ر.ا.ا. رقم ٧٥٢) .

ارتفاع الاعباء الامنية تترك آثارها العميقة على الاقتصاد الاسرائيلي :

ان المزيد من الواردات الامنية يلقي عبئا جديدا على ميزان المدفوعات هنا لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا كبيرا جدا في الغاء الاثر السلبي لارتفاع الواردات الامنية فتقدمت بقروض ، تحول معظمها فيما بعد الى هبات غطت عمليا تلك التكاليف . ولم تكن تلك المساعدات أمرا مستغربا فسايمون وزير المالية الامريكي يقول اثناء زيارته الاخيرة لاسرائيل . « أتعهد بأن نقدم لكم جميع المساعدات بما ينسجم مع علاقاتنا الطيبة معكم » (ر.ا.ا. رقم ٥٨٢) ولعل هذا هو الدافع لبنحاس سابير كي يقوم « بتقديم مذكرة رسمية تتضمن نفقات الحرب ووضع ميزان المدفوعات الى سفير الولايات المتحدة في اسرائيل » (ر.ا.ا. رقم ٤٥٠) تأكيدا لمسئولية الولايات المتحدة تجاه اسرائيل . ولعل خير من عبر عن طبيعة هذا الامر صحيفة يديعوت احرونوت بقولها (في محادثات رئيس الحكومة في الولايات المتحدة يتكلمون اكثر من اللازم عن المساعدات التي يجب

تقديمها لنا . نظرا لالتزاماتها الادبية . لكنهم يتكلمون أقل من اللازم عن حقيقة أن اسرائيل قوية قد تساعد واشنطن في مخططاتها العالمية . هنا لا مجال للحديث عن صدقات امريكية من أجلنا . اذ حتى لو كنا نرغب بالابتعاد عن الحلبة السياسية لكانت الولايات المتحدة تقنعنا لمصلحتها بعدم الاقدام على هذا (ر.١.١. رقم ٦٣٣) ولعل في هذا تفسيرا لان تقدم الولايات المتحدة لاسرائيل ٢٢٠٠ مليون دولار في الوقت الذي تتحدث به الاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ٧٣/١٢/٤ ان « لجنة فرعية قد قدمت تقريرها بشأن تمويل صفقات الاسلحة الاسرائيلية . وهذا التقرير الذي وزع على المراسلين يظهر ان اسرائيل قدمت للولايات المتحدة قائمة مشتريات بمبلغ ٢٠٧٥ مليون دولار » (ر.١.١. رقم ٤٠٦) . علما بأن مساعدات الولايات المتحدة لم تقتصر على ٢٢٠٠ مليون دولار فحسب ، بل الحق ذلك الرقم بمساعدات اخرى سواء من خلال الولايات المتحدة مباشرة . أو من خلال المؤسسات الدولية التي تسيطر عليها . وذلك تحت حجج ومبررات عدة ومختلفة . فبالاضافة الى هبة الـ ٢٢٠٠ مليون دولار ، فلقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية بتاريخ ٧٣/١٢/١٧ ، أن « اسرائيل ستحصل على هبة بمبلغ ٣٦٫٥ مليون دولار لاستيعاب يهود الاتحاد السوفياتي في البلاد . وفي النص الاساسي لم يذكر هذا المبلغ لان وزارة الخارجية الاميركية لم تبرز اهمية الموضوع لدى لجنة الاعتمادات » (ر.١.١. رقم ٤١٨) . وفي تاريخ لاحق « صدق مجلس الشيوخ على تخصيص قرض لاسرائيل بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار » (ر.١.١. رقم ٤٩١) . كما « صدق مجلس الشيوخ أيضا على أن تقدم لاسرائيل ٥٠ مليون دولار ضمن نطاق القانون الذي يسمح للنظام بمساعدة الدول التي تعاني صعوبات اقتصادية » (ر.١.١. رقم ٤٩١) . كما « وافقت لجنة مشتركة من مجلس الشيوخ والنواب في واشنطن على ان يدرج في الموازنة العسكرية مبلغ ١٥٦ مليون دولار ثمن الاعتدة العسكرية التي ارسلت لاسرائيل في حرب يوم الغفران . وبهذا يلغى قرار سابق بخصم هذا المبلغ من المخصصات الخاصة التي تبلغ مليارين و ٢٠٠ مليون دولار التي صدق عليها سابقا لاسرائيل كمساعدة عسكرية » (ر.أ.١. رقم ٥٤١) .

كما أقرت مساعدات لاسرائيل بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار على الرغم من الاقتطاع في النفقات الفدرالية » (ر.١.١. رقم ٤٦٨) . فيما تجاهل مجلس الشيوخ ضغوط د . كيسنجر ولن تحصل مصر على مساعدات امريكية هذا العام ، كما اقترحت الادارة الاميركية » (ر.١.١. رقم ٦٤٨) . وبالاضافة الى المساعدات المالية المباشرة فهنالك أيضا « منع ازدواجية

الضرائب بين اسرائيل والولايات المتحدة لتشجيع المستثمرين الاميركيين في اسرائيل . وكما هو مفهوم فان هذا يعني ان تتنازل الولايات المتحدة عن حصتها في الضرائب » . (ر.١.١. رقم ٥٥٨) . وذلك انما هو نموذج فقط للمساعدات غير المباشرة . ومن المهم لفت النظر الى تفسير الاذاعة الاسرائيلية لتأخر أمريكا في بت موضوع الـ ٢٢٠٠ مليون دولار ، من ناحية ومن ناحية اخرى فقد تم الاعلان عن ان الجزء الاساسي من هذا المبلغ انما هو عبارة عن هبة . الاعلان عن هذا الامر تم على « اقساط » ففي المرة الاولى اعلن عن ان الهبة هي ١٠٠٠ مليون فقط ، ثم تلاها اعلان آخر بعد فترة عن ان جزءا آخر من المبلغ المتبقي سيحتسب كهبة . وهكذا دواليك ، ولعل التفسير الذي تعطيه الاذاعة الاسرائيلية ينسجم مع واقع الحال عندما تقول بشأن تأخر امريكا . ببت موضوع الـ ٢٢٠٠ مليون دولار عندما قالت « .. ويحتمل ان الادارة لا تريد في الوقت الحاضر فورا بعد رفع الحظر ان تفتح أعين الدول النفطية باتخاذها قرارا كهذا وسيبقى الرد على اسرائيل سريا » (ر.١.١ رقم ٤٩٦) وكان قد صدر كلام شبيه بمعناه وذلك في ٧٣/١٢/١٥ عندما قالت الاذاعة « ويفسر تسريب المعلومات في واشنطن حول الضغط على اسرائيل على أنه محاولة لتهدئة العرب » (ر.١.١. رقم ٤٠٧) ولعله موقف سياسي محض ان تقوم الولايات المتحدة بدفع مبالغ تصل قيمتها الاجمالية الى ٣٢٩٢٫٥ * مليون دولار وذلك على دفعات صغيرة أحيانا ومتوسطة أحيانا أخرى وذلك تحت حجج متعددة وعلى فترات متباعدة لضمان امتصاص أية ردة فعل عربية يمكن أن تحدث . وان دل هذا على شيء فانما يدل على انه ليس من الضروري أن تكون المساعدات المعلنة هي كل المساعدات التي قدمت لاسرائيل . علما بأن هذه المساعدات قد قدمت لاسرائيل في وقت يعاني به الاقتصاد الامريكي المتاعب . الامر الذي اضطر امريكا للاقتراض من المملكة العربية السعودية مبلغ ١٢ مليار دولار » (ر.١.١. رقم ٦٠٥) . في الوقت الذي بلغ به حجم ما قدمته العربية السعودية لسورية ومصر ، ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار فقط . بينما كانت تتوقع مليارا ونصف . (ر.١.١. رقم ٦٠٢) . وبهذا يكون اجمالي المساعدات العلنية التي قدمت لاسرائيل ما قيمته ٣٢٩٢٫٥ مليون دولار . علما بأن المساعدات لم تقتصر على الولايات المتحدة . فقد « قدم البنك الدولي لاسرائيل قرضا بقيمة ٣٥ مليون دولار للمقتضيات الزراعية » (ر.١.١. رقم ٥٩٦) وحسب تعبير الاذاعة فـ « سيقدم القرض

* ـ الدفعات التي قدمت لاسرائيل ٢٢٠٠ ، ٥٥٠ ، ١٥٦ ، ٣٥٠ ، ٣٦٫٥ ، مليون دولار وبالتالي فاجمالها ٣٢٩٢٫٥ .

بشروط مريحة جدا » (ر.١.١. رقم ٥٩٦) . علما بأن الزراعة الاسرائيلية كما هو معروف متقدمة جدا ووصلت الى درجة عالية من التقدم والمكننة. والرساميل الموظفة بها ، موظفة بكثافة كبيرة جدا . وكذلك فقد قدم « صندوق النفط التابع للبنك الدولي قرضا بشروط جيدةبمبلغ ٥٠مليون دولار » (ر.١.١. رقم ٦٥٠) . ولقد قدم البنك الدولي هذين القرضين بالرغم من أن روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي قد أبلغ في احدى المرات وزير المالية الاسرائيلي بأنه « لا حق لاسرائيل في الحصول على قروض من البنك وذلك لان الدخل السنوي للفرد في اسرائيل أعلى من النسبة التي حددها البنك للدول التي تستحق الحصول من البنك على القروض » (ر.١.١. رقم ٦٥٠) . ولا يمكن رؤية او ايجاد تفسير لتبدل موقف البنك الدولي من موضوع مساعدة اسرائيل وتقديم القروض لها بمعزل عن الموقف الامريكي الداعم بلا حدود لاسرائيل ، والذي يسيطر عمليا على ادارة هذا البنك . ولو اضيفت مساعدات البنك الدولي والبالغة ٨٥ مليون دولار لمساعدات وقروض الولايات المتحدة المالية والمعلنة والبالغة ٥ر٣٢٩٢مليون دولار لاتضح أن المصادر الامريكية قد قدمت لاسرائيل ٥ر٣٣٧٧ مليون دولار . أي ما يساوي ٠٠٠ر٥٠٠ر١٨٥ر١٤ مليون ليرة اسرائيلية على أساس ان سعر الصرف الرسمي للدولار الامريكي هو ٤٢٠ * قرشا اسرائيليا . ومن الملفت للنظر ان رقم المساعدات الامريكية المذكور مساو تقريبا لموازنة الدفاع الاسرائيلية للعام الحالي والتي تبلغ ٥ر١٤ مليار ليرة اسرائيلية . وهذه المساعدات التي قدمت خلال أقل من عام واحد مساوية تقريبا للمتوسط السنوي لميزانيتي الدفاع في الاعوام ٧٣/٧٤ و ٧٤/٧٥ . حيث بلغت على التوالي ٦٠ر١٦ و ٥ر١٤ مليار دولار . وما اجماله ١ر٣١ مليار ليرة . ولكن يبقى سؤال آخر هو أثر المساعدات الامريكية في اخراج اسرائيل من أزمتها الاقتصادية ، هل المساعدات الاميركية هي في اطار موازنة الدفاع فحسب أم أن لها دورا وانعكاسا على جوانب اخرى في الاقتصاد الاسرائيلي ، بالاضافة لمسألة تمويل مشتريات الاسلحة ؟

ان حجم الاعباء الامنية المرتفع له انعكاساته على جوانب أخرى من الاقتصاد الاسرائيلي وبالذات العمليات الانتاجية ، فالاثر السلبي للاعباء الامنية المرتفعة ليس رقما ماليا يرد في الميزانية فقط ، بل لها تأثيرها السلبي الذي تتركه على غيرها من الامور وبالتالي المشاكل التي تتولد عنه. فهنالك جزء اساسي من المتطلبات الامنية تلبيها اسرائيل داخليا وذلك من

* ـ خفضت قيمة الليرة الاسرائيلية فيما بعد .

خلال توجيه المزيد من الطاقة البشرية والانتاجية نحو الصناعة الحربية. وبالرغم من ان اسرائيل كانت تعطي هذه الصناعة اهتماما كبيرا في محاولة منها لخلق صناعة حربية ، الا أن هذا الاهتمام تزايد في أثر حرب تشرين، كما ان تلك الصناعة قد أصبحت قادرة على تزويد اسرائيل بمجموعة من الاعتدة والذخائر وقطع الغيار وخصوصا في مجال الالكترونيات حيث تلبي « الصناعة الالكترونية ٥٠٪ من حاجات وزارة الدفاع » (١) . وبالرغم من أننا لسنا في مجال استعراض الصناعة الحربية الاسرائيلية ومقدار التقدم الذي طرأ عليها ، وتقييم قدرتها على تلبية المتطلبات الاسرائيلية ، ولكن تصريحات المسئولين الاسرائيليين تؤكد بما لا يترك مجالا للشك حجم الاهتمام المعطى لهذه الصناعة . فعندما تقوم اسرائيل« بادخال تحسين على طائرات الميراج » (ر.١.١. رقم ٢٤٧) . أو مستحدثات في مواد بعض قطع الصناعة الجوية » (ر.١.١. رقم ٦٠٧) . ضمن سياسة سلاح الجو بـ « صنع كل ما يمكن أن يحتاجه السلاح من قطع الغيار وفحص وتكييف الاسلحة التي لا غنى عنها » (ر.١.١. رقم ٦١٧) . وكذلك بيرس وزير الدفاع الحالي« يعلق أهمية كبيرة بالنسبة للانتاج المحلي من السلاح» ومن ثم « تكليف مصنع فولكان الهندسي في حيفا بانتاج قطع غيار للطائرات بما فيها الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت » (ر.١.١. رقم ٥٤٠) . ماذا يعني الاهتمام المتزايد بعد الحرب بهذه الصناعة على الصعيد الاقتصادي وما هي انعكاساته، وماذا يعني توجيه مزيد من الطاقة البشرية والانتاجية نحو هذه الصناعة ؟ اذا كان الوجه الايجابي هو في تمكين اسرائيل من تخفيف اعتمادها على الخارج باعتبار ان عدم تلبية جزء من هذه المتطلبات محليا سيعني استيرادها، مما سيزيد من تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. بالاضافة الى الابعاد السياسية للتقليل من اعتماد اسرائيل على الخارج . ولكن الوجه السلبي الآخر هو أن زيادة الانفاق الحربي حتى ولو كان بامكانيات محلية ، وثيق الصلة بظاهرة التضخم التي تعاني منها اسرائيل، وخصوصا عندما يتوافق مع مظاهر أخرى تساعد على تصاعد هذه الظاهرة وتجعلها أكثر حدة . وسيكون مجال مناقشة هذه المسألة في مكان آخر .

ان توجيه مزيد من الطاقة البشرية والانتاجية لتلبية المتطلبات الامنية ، بفروعها المختلفة ، سواء من خلال مزيد من استيعاب القوى البشرية في الجيش الدائم أو قوى الشرطة . أو في المصانع الحربية ، كل هذا بدوره سيؤدي الى ازدياد النقص في الطاقة البشرية المخصصة للفروع

١ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد ١٢ سنة ١٩٧٣ .

الصناعية الانتاجية، سواء المعد منها للاستهلاك الداخلي او المعد للتصدير. ففي الحالة الاولى ، سيؤدي نقص انتاج السلع المعدة للاستهلاك بالضرورة الى نقص المعروض منها وبالتالي فان ضغط الطلب عليها سيؤدي تلقائيا الى رفع الاسعار . وبالمقابل فان أي نقص في السلع المعدة للتصدير سيسهم في ارتفاع العجز اللاحق في ميزان المدفوعات . علما بأن اسرائيل تعاني من مشكلة النقص في الطاقة البشرية منذ فترة طويلة ، وهي اليوم من المشاكل الملحة في اسرائيل وعبر عنها رئيس الوزراء الاسرائيلي بقوله « وصلنا الى وضع أصبحت فيه الطاقة البشرية في اسرائيل تقيدنا أكثر من أي عامل آخر » (ر . ا. ا. رقم ٥٩٦) . وكذلك قول موشي برعام وزير العمل « يوجد في الدولة نقص كبير في الطاقة البشرية في جميع القطاعات وحتى في جيش الدفاع الاسرائيلي » (ر.ا.ا. رقم ٥٩٢) . وازدياد الطلب على المتطلبات الامنية لم يتطلب توظيفات صناعية جديدة ، أو توجيه جزء من الطاقة الصناعية القائمة حاليا نحو هذا المجال . باعتبار أنه بالرغم من ، توجيه اسرائيل اهتماما كبيرا للمنتجات الامنية ، وزيادة حجمها فان الصناعة الحربية لم تعمل بكامل طاقتها بعد ، ف « مصانع الفولاذ والالكترونيات بنقصها ٢٤ الف عامل » (ر.ا.ا. رقم ٤٩٥) . وقد ذكرت الاذاعة في نفس التاريخ ان الصناعة العسكرية تنتج ٥٠٪ من احتياجات الدولة » (ر.ا.ا. رقم ٤٩٥) . علما بأن التركيز على الصناعة المحلية قد ازداد بشدة بعد الحرب ف « بعد الحرب الاخيرة ثمة اهمية كبيرة بسرعة لشراء المعدات العسكرية والتنمية والتطور المحلي وقد ازداد الانتاج المحلي اضعاف ما كان عليه قبل الحرب » (ر.ا.ا. رقم ٤٩٥) .

النقص في الطاقة البشرية :

بالرغم من أن دولة العدو كانت تعاني من نقص في الطاقة البشرية قبل الحرب الاخيرة ، ولكن هذه المشكلة ازدادت تفاقما منذ حرب تشرين وبالرغم من أن حدة هذه المشكلة قد خفت بعد فك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكن هذا لم يعد بالامور الى وضعها الطبيعي ، ورغم أن اسرائيل تتكتم حول عدد المجندين في هذه الفترة ، ولكن بروز مجموعة من الظواهر تؤكد أن الامور لم تعد على الاطلاق الى وضعها الطبيعي، فطالما عانت اسرائيل من مشكلة النقص في الطاقة البشرية ، ولكن في مجالات محددة كقطاع البناء ، العمال الزراعيين ، الحمالين .. الخ . ولكن هذه المشكلة شملت بعد حرب تشرين مجالات أخرى مما يؤكد الصلة بين هذه الازمات وظروف الحرب ، ويؤكد من ناحية اخرى أن جو التعبئة الذي

تعيشه اسرائيل مستمر عمليا وان كان بدرجات أقل حدة منه في أيام القتال ، ف « مبعوثي الوكالة اليهودية سيعملون في الخارج لتجنيد سائقي باصات متطوعين » (ر.ا.ا. رقم ٤٠٩) . والهولنديون متضامنون مع اسرائيل ب « سائقين متبرعين بالعمل على الشاحنات » (ر.ا.ا. رقم ٤١٠) . واسرائيل تستورد « ٣٠ شاحنة بسائقيها طبقا لاتفاق مع شركة نقل فرنسية » (ر.ا.ا. رقم ٤١٣) وشرطة اللواء الشمالي ينقصها ٤٠٠ شرطي » (ر.ا.ا. رقم ٤٨٩) كما ان « طاقم السجانين في سجن الرملة أقل بحوالي خمسة من العدد الذي حدد » (ر.ا.ا. رقم ٤٨٨) . و «مصلحة السجون ينقصها أكثر من ٢٠٠ رجل لملء كادر الطاقة البشرية) حسب قول شلومو هيلل وزير الداخلية . (ر.ا.ا. رقم ٥٤٠) . وليس هذا فحسب ، بل « يوجد في الدولة نقص كبير في الطاقة البشرية في جميع القطاعات وحتى في جيش الدفاع الاسرائيلي » (ر.ا.ا. رقم ٥٩٢ ٧٤/٧/٢٦ . موشي برعام وزير العمل) والشرطة تقوم ب « الافراج بكفالة عن مجرمين بسبب نقص عدد القضاة ووكلاء النيابة ،وكذلك تكدس ٣٠٠٠ قضية » (ر.ا.ا. رقم ٥٧٢) . واما « مدارس الجنوب فتعاني من نقص في المدرسين » (ر.ا.ا. رقم ٤٦٩) . « ومصانع الفولاذ والالكترونيات ينقصها ٢٤ الف عامل » (ر.ا.ا. رقم ٤٩٥) . ولعل هذه الظواهر هي التي كانت وراء تصريح رئيس الوزراء الذي قال فيه « وصلنا الى وضع أصبحت فيه الطاقة البشرية تقيدنا أكثر من اي عامل آخر » . (ر.ا.ا. رقم ٥٩٦) . علما بأن هذا التصريح أدلى به رابين بعد مرور حوالي العام على حرب تشرين .

ان النقص في الطاقة البشرية الذي اتت الحرب لتزيده حدة ،بسبب ارتفاع المجندين في الخدمة الدائمة . أو تمديد فترة خدمة الاحتياط ، او زيادة المستدعيين في الشرطة لمواجهة أعباء الامن الداخلي ، بالاضافة الى استيعاب المزيد من الطاقة البشرية في الصناعة الحربية . ان هذا الوضع بالتأكيد له انعكاساته على المجالات الاقتصادية الاخرى وساهم في تصعيد الازمة الاقتصادية التي تعاني منها اسرائيل .

جذور المشكلة :

كما سبق وأشرنا ، فان الظواهر الطارئة والمرتبطة بحرب تشرين قد خلقت بحد ذاتها مجموعة من الامراض الاقتصادية ، أتت لتصب ولتتكامل مع ظواهر أخرى رافقت الاقتصاد الاسرائيلي وكانت سابقة على حرب تشرين . وتفاعل القديم والمستجد سويا هو الذي ولد الظواهر المرضية

الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي . بحيث اعتبر هوروفيتش حاكم البنك المركزي السابق أن جذور مشكلة التضخم تعود الى « التوسع المالي وتضخم القوة الشرائية وتدفق الاموال على الاقتصاد » (٢) . فلقد مارست اسرائيل منذ انشائها سياسة تنمية واسعة تمثلت بالتوسع الهائل جدا بالاستثمارات الموظفة في المجالات المتعددة سواء منها القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات العامة . وتوظيف الاموال في الاستثمارات الصناعية ، تمثل بندا ثابتا في الموازنة الاسرائيلية . وبالمقابل ، فان قطاع البناء في اسرائيل هو قطاع هام جدا . ويوظف حجما كبيرا من الاستثمارات ومن اليد العاملة . وذلك لتأمين المساكن للمهاجرين الجدد الذين يفدون لاسرائيل . وبالرغم من أهمية وضرورة قطاع البناء وسياسة الاستثمارات سواء في المجال الصناعي او في قطاع الخدمات العامة ، وبالذات في مرحلة التأسيس الاولى ، خصوصا وان دولة العدو لا تستطيع التخطيط لاقتصادها مستقبلا بدون توظيف الاستثمارات في مثل هذه المجالات ، بالرغم من الوجه الايجابي في المدى البعيد لهذه السياسة ولكن مثل هذه التوظيفات المالية تبقى بدون مردود مباشر ، خصوصا في مجال توفير سلع معدة للاستهلاك الداخلي أو للتصدير ، فهي تخلق قدرة شرائية لدى المواطنين وتزيد من حجم الكتلة النقدية المتداولة ، ولكن بالمقابل فانها لا توفر سلعا قادرة على التناسب مع حجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق باعتبار ان جزءا من القدرة الشرائية هذه ناتج بشكل اساسي عن التوظيفات الرأسمالية والتي ليس لها مقابل على صعيد السلع المعروضة في السوق ، والكفيلة بامتصاص هذه الكتلة النقدية وبحيث توازن بين المعروض من النقود والمعروض من السلع . وان اختلال العلاقة بين عرض السلع والطلب عليها ممثلا بحجم الكتلة النقدية الناتجة عن توظيفات في مشاريع رأسمالية أو قطاع البناء ، هذا الاختلال كان ينتهي الى ارتفاع دوري في الاسعار وبالتالي بداية ظهور التضخم نتيجة لقانون العرض والطلب ، وبحيث تتحدد الاسعار في النهاية في ضوء المعروض من السلع والطلب عليها في السوق ممثلا بالقوة الشرائية لدى المجتمع . هذه هي جذور مشكلة التضخم في اسرائيل . علما بأن التوسع في الاستثمارات ، وكبر حجم قطاع البناء ، وبما يستوعبه من طاقة بشرية عاملة في مجال الانتاج، رافقه ارتفاع في نسبة العاملين في قطاع الخدمات من اجمالي الطاقة العاملة الاسرائيلية . بحيث تتجاوز نسبة العاملين في هذا القطاع مثيلتها في الولايات

٢ – نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (ن.م.د) عدد ١٣ سنة ١٩٧٣ عن يديعوت احرونوت عدد ١/٦/٧٣ .

المتحدة . « وتبلغ ٥ر٤٤٪ من اجمالي الطاقة العاملة ، بينما لا تزيد هنالك على ٤٠٪ في حين ان نسبة الذين يعملون في قطاع انتاج السلع كقطاع الزراعة والصناعة لا يزيد على ٣٨٪ في اسرائيل » (٣) .

ان ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات ما قبل الحرب . يعني أن حجم الكتلة النقدية ، والتي لا يقابلها سلع معدة للاستهلاك آخذ بالتصاعد مما يجعل من المشكلة الناتجة عن التوسع بالاستثمارات الصناعية وغير الصناعية ، مشكلة مضاعفة . اذ أن ارتفاع نسبة الموظف في هذا المجال كان يمكن التقليل من آثاره السلبية لو كانت نسبة العاملين في قطاع الخدمات اقل مما هي عليه في اسرائيل فمع ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الانتاج ، فان الاثر السلبي الذي يتركه التوسع في قطاع البناء والاستثمارات، يقل . ولكن العكس هو الحاصل فقطاع الخدمات وكبر حجم الطاقة العاملة الموظفة به كانت تضاعف من المشاكل التضخمية التي يسببها قطاع البناء والاستثمارات الصناعية وغير الصناعية . وان تظافر قطاع البناء مع الاستثمارات الصناعية وغير الصناعية . بالاضافة الى ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات ، كل هذا الوضع والذي كان سابقا على حرب تشرين، جعل من ظاهرة ارتفاع الاسعار والتضخم ظاهرة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي ، أي ان الاقتصاد الاسرائيلي ومنذ ما قبل حرب تشرين كان يعاني من ظاهرة التضخم بحيث أتت ظروف ما بعد حرب تشرين لتزيد من هذه المشكلة .

على أن هذا لا يعني أن ظاهرة ما قبل حرب تشرين وما بعدها يمكن لنا النظر اليها بنفس الطريقة وبحكم نفس القانون، أي انه لا بد من التفريق بين ظاهرة التضخم الناتجة عن التوسع في قطاع البناء ولسياسة التنمية الواسعة التي اتبعتها اسرائيل وفرضت عليها القيام بتوظيفات مالية هائلة في هذا المجال . باعتبار ان سياستها هذه لها مردود ايجابي في المدى البعيد ، فالمشاريع الكبيرة بعيدة المدى وبناء قاعدة صناعية ثقيلة ، أو التوسع في شق الطرقات وبناء الكباري والسكك الحديدية وغيرها من الخدمات الضرورية للاقتصاد . مثل هذه المشاريع يخلق ضغوطا تضخمية وموجات من ارتفاع الاسعار ، باعتبار أنها لا تترجم في المدى القصير بسلع معدة للاستهلاك أو التصدير ، باعتبار ان فترة تفريغ مثل هذه المشاريع تطول . ولكن في المدى المتوسط والبعيد – حسب نوع المشاريع – فان لمثل هذه السياسة آثارها وانعكاساتها الايجابية وتشكل الارضية الحقيقية

٣ – شبل . د يوسف . السياسة المالية في اسرائيل . مركز الابحاث – بيروت . ص١٠٠.

لبناء اقتصاد قوي ومتقدم . والازمات الاقتصادية التي ترافقه يمكن اعتبارها ثمنا يدفعه المجتمع في المدى القصير وسيقبض ثمنه في المدى الطويل .

وعلى العكس من ذلك ، فان ضغوطا تضخمية ناتجة من زيادة الانفاق الحربي هي غير التضخم الذي تحدثنا عنه سابقا ، باعتبار أن الانفاق الحربي لا يعوض . ففي الوقت الذي لا يلبي به حاجة استهلاكية او تصديرية حاضرة ، ويخلق ضغوطا تضخمية ، فانه بالمقابل لا يلبي حاجة مستقبلية كتلك التي توفرها سياسة التنمية الاقتصادية والتوسع في الاستثمارات حتى وان كانت تخلق ضغوطا تضخمية وارتفاعا في الاسعار في المدى القصير .

الازمة تبلغ الذروة بعد حرب تشرين :

لقد تفاعلت الظواهر المرضية المستديمة مع الجديد منها في الاقتصاد الاسرائيلي، وبدأ يعيش حالة حادة من التضخم تمثلت في الارتفاع المستمر بمستوى الاسعار ، وهي التي تعتبر من أكثر الازمات حدة بل وأبرز مظاهرها . فموشي زنبار حاكم البنك المركزي قال«ان المشكلات الاساسية التي تعاني منها اسرائيل اليوم في المجال الاقتصادي هي ميزان المدفوعات والتضخم المالي ... واولا وقبل كل شيء هناك علاقة بين هاتين الناحيتين» (ر.١.١. رقم ٥٤٧) . ولقد أدلى بنفس وجهة النظر هذه ادي اموراي من اقتصاديي المراخ وكوهن من اقتصاديي ليكود حيث اعتبرا « المشكلة هي الغلاء أي التضخم المالي وازدياد العجز في ميزان المدفوعات » (ر.١.١. رقم ٥٦٩) . وظاهرة التضخم وارتفاع الاسعار التي عمت الحياة الاقتصادية في اسرائيل ليست سوى الترجمة الاجمالية للازمات المتعددة التي تعصف بالجوانب المختلفة للاقتصاد الاسرائيلي ، بحيث أصبحت مظهرا سائدا في الاقتصاد الاسرائيلي . واصبح احتمال تدني مستوى المعيشة احتمالا واردا وهو الامر الذي يحدث تقريبا للمرة الاولى في اسرائيل بهذه الشمولية التي عمت المجتمع الاسرائيلي ككل * .

ما هو التضخم . تعريفه العلمي :

يرتبط التضخم النقدي بحركات الاسعار ، وبالعلاقة بين كمية الانتاج المعد للاستهلاك وحجم الطلب عليها معبرا عن هذا بالقدرة الشرائية للمستهلكين . وكلما اختلت العلاقة بين حجم الانتاج وحجم الطلب

* ـ اتخذت اسرائيل فيما بعد اجراءات اقتصادية مست مستوى المعيشة .

عليها ، أي حجم النقود المتداول ، كلما بدأت المشاكل بالبروز ، وعندما تختل العلاقة لصالح الانتاج ويكون الطلب عليها أقل فتبدأ بالبروز ظاهرة الكساد او انخفاض الاسعار ، وبالمقابل فعندما يكون الاختلال لصالح الطلب اي عرض النقود ، عندها تبدأ ظاهرة التضخم بالبروز .

وهناك اسباب عدة للتضخم ، وهي الظاهرة التي طالما عانى منها عدد كبير من الدول ، وان كان ظاهر الاسباب واحدا ، « ألا وهو زيادة عرض النقود عن حجم الانتاج » ولكن مكونات هذا السبب تختلف من بلد لآخر وفي ضوء الظروف التي تحيط به، وبالتالي فاما أن تكون ظاهرة مستديمة، كما هو الحال في بعض البلدان المتخلفة ، بحيث لا تراعى سياسة اصدار النقود القواعد الواجب اتباعها عند اصدار أوراق البنكنوت . وحيث لا يتوفر لها الغطاء اللازم والضروري ، سواء من الذهب او من العملات الاخرى الواجب تأمينها . ومن ثم لا تكون لهذه الاوراق المالية المصدرة قيمة حقيقية . بل تحل مشكلة مؤقتة ، كاحداث حالة من الرواج الزائف في الاقتصاد . ولكن سرعان ما يبدأ التضخم بالبروز ، وبحيث لا تكون للنقود الموجودة في السوق قيمة حقيقية تزايدها انتفاخ لا يعكس عافية اقتصادية . ومثل هذا الوضع يعكس ضعفا حقيقيا في بنية اقتصاد الدولة المعنية ، بحيث تحل مشاكلها بهذه الطريقة الوهمية ، ولكن تلك الحلول لا تقود سوى للمزيد من المشاكل .

وقد يكون التضخم مرتبطا بظروف مؤقتة ، نتيجة لسياسة تنمية صارمة تمارسها الدولة بحيث توجه جزءا أساسيا من الموارد المالية والبشرية لبناء قاعدة صناعية ، ومثل هذه السياسة تقلل من حجم الموارد الموجهة للقطاعات الاستهلاكية . وفي مثل هذه الحالة تختل العلاقة أيضا بين عرض النقود والذي يشمل النقود الموظفة في قطاعي التنمية والسلع والخدمات المعدة للاستهلاك المدني ، وبين عرض السلع والذي يشتمل على انتاج قطاع واحد هو قطاع السلع والخدمات المعدة للاستهلاك الامر الذي يترتب عليه اختلال العلاقة بين عرض النقود الشامل وبين السلع ، ويؤدي بالتالي لارتفاع الاسعار وبداية ظهور موجات تضخمية . يرتبط حجمها بمقدار عدم التوازن بين القطاعات المختلفة هذه .

ولقد كانت للحرب دائما ، اليد الطولى في تفاقم أو ظهور مشكلة التضخم ، خاصة وأن اغلب التمويل العسكري يتم عن طريق احداث عجز في الميزانية ، من خلال اللجوء للبنك المركزي لتغطية هذا العجز باصدار نقدي جديد ، حيث يزداد بالتالي عرض النقود بمعدل أكبر من معدل زيادة

الانتاج . وكذلك فان الدولة في وقت الحرب تتوسع في الانفاق لتمويل العمليات العسكرية . كذلك فان جزءا هاما من الانتاج المدني يحول الى انتاج حربي مما يؤدي الى نقص شديد في الكميات المعروضة من السلع والخدمات للاستهلاك المدني . هذا الوضع يؤدي الى زيادة في الطلب ونقص العرض مما يستتبع حتما ارتفاعا في الاسعار ... ومما يزيد الطين بلة توسع السلطات النقدية في اصدار نقود جديدة » (٤) .

ارتفاع الاسعار والتضخم يقودان الى المزيد منهما

أمام موجات ارتفاع الاسعار الحادة وفي ظل تزايد التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد يسود المجتمع حالة من الذعر والترقب ، تحت وطأة شعور بأن قيمة النقود معرضة للتناقص باستمرار في ضوء الموجات المستمرة لارتفاع الاسعار الامر الذي يترتب عليه خلق رغبة لدى المستهلكين في التخلص من النقود وتحويلها الى سلع ومشتريات . باعتبار أن السلع تحافظ على قيمتها بالرغم من انخفاض قيمة النقود ، وبالتالي فان الرغبة في التخلص من النقود تخلق قوة شرائية جديدة في السوق ، يتجاوز حجم الطلب في الحالات العادية . وان زيادة المعروض من النقود وبالتالي حجم الطلب ، يزيد من الخلل القائم أصلا بين عرض النقود وعرض المشتريات ، الامر الذي يتسبب في موجة جديدة من ارتفاع الاسعار وبالتالي التضخم . ولقد عانت اسرائيل من حالة الذعر هذه « فالاشاعات التي ترددت عن احتمال تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية رسميا ادت الى عمليات شراء واسعة » (ر.١.١. رقم ٥٩٦) . علما بأن تخفيض قيمة العملة ليس مرهونا بقرار رسمي . بل يكون التخفيض أمرا حاصلا في ضوء ارتفاع اسعار السلع والذي يعني في المقابل انخفاضا في القيمة الحقيقية للعملة .

وفي ضوء ما تقدم يمكن لنا ايجاز اسباب ظاهرة التضخم في الاقتصاد الاسرائيلي بالاسباب التالية :

١ ـ اسباب ما قبل الحرب :

أ ـ سياسة التنمية والتوسع الكبير في حجم الاستثمارات بعيدة المدى (مصانع . شق طرق ... الخ) علما بانه لم تستغل هذه السياسة بشكل مثالي على ضوء النقص في الطاقة البشرية ، الامر الذي ترتب عليه

٤ ـ عجمية د . محمد وآخرون . عميد كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية ـ **التطور الاقتصادي** . دار النهضة العربية ـ بيروت . ١٩٧١ . ص ٢٠٤ و ٢٠٥ .

ظهور الطاقة الانتاجية العاطلة في العديد من الصناعات والتي كانت موجودة منذ ما قبل حرب ١٩٦٧ علما بأن هذه النسبة قد بلغت عام ٧٠ حوالي ٤٠٪ في بعض الصناعات وارتفاعها في عام ٧٢ لدرجة ان حاييم ليفي عميد كلية ادارة الاعمال في الجامعة العربية قد قال في دراسة له نشرت في هآرتس بتاريخ ١٠/١٢/٧٣، ان المصانع الاسرائيلية تستطيع زيادة طاقتها الانتاجية بنسبة كبيرة دون توظيفات جديدة . ولو وفرت الطاقة البشرية القادرة على تشغيل هذه الطاقة الانتاجية العاطلة لكان حجم الانتاج الاسرائيلي قد تزايد بدرجة تمكنه من التوازن مع التوسع المستمر في مشاريع التنمية ، ولو زيدت نسبة الانتاج بنفس نسبة الطاقة العاطلة لزاد المعروض من السلع ولخفت مشكلة ارتفاع الاسعار والتضخم من ناحية ، ولكان ممكنا تحسين ميزان المدفوعات بالتصدير من ناحية اخرى .

ب ـ كبر حجم قطاع البناء ومقدار ما يقتطعه من موازنة الدولة .

ج ـ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات بالمقارنة مع حجم العاملين في قطاع الانتاج .

د ـ ارتفاع نسبة النفقات الامنية من اجمالي الموازنة العامة .

٢ ـ ما بعد الحرب :

أ ـ ازدياد النفقات الامنية وارتفاعها لمعدلات جديدة سواء على صعيد الميزانية العادية ، أو تكاليف حرب تشرين .

ب ـ ارتفاع نسبة المستخدمين سواء في القطاع العسكري او القطاعات التابعة ، كالصناعة الحربية . وبالتالي انخفاض حجم الطاقة الانتاجية في الفروع الاخرى ، نتيجة لاستيعاب جزء من الطاقة البشرية في خدمات الامن انخفض الانتاج بشكل عام ، وبالمقابل فان توجيه جزء من الطاقة البشرية للصناعات الحربية كان سببا في تفاقم النقص في الطاقة البشرية الموجهة لقطاع الانتاج المعد للاستهلاك والتصدير الامر الذي تسبب في انخفاض الانتاج في هذا المجال .

ان تفاعل عوامل ما قبل وما بعد الحرب ساهم في ان المصروفات العامة في الدولة قد زادت ، وبالتالي فلقد زاد حجم الكتلة النقدية المتداول في السوق . وفي الوقت نفسه فان عرض السلع المعدة للاستهلاك ، وبالتالي لامتصاص عرض النقود قد تناقص ، الامر الذي زاد في خلل المعادلة

الاقتصادية (قانون العرض والطلب) وبالتالي فان الشيء الطبيعي في هذه الحالة هو في تفاقم مشكلة ارتفاع الاسعار وبالتالي التضخم .

الاجراءات الاسرائيلية الممكنة لمجابهة ارتفاع الاسعار ووقف التضخم :

هناك عدد من البدائل لمجابهة مثل هـذه الازمة ، ولكل حـل مزاياه وعيوبه والحل الاول الذي كان ممكنا .

أ ـ زيادة المعروض من السلع بواسطة زيادة الاستيراد ، ولكن هذا الحل وان كان يخلق توازنا بين عرض النقود وعرض السلع ، فانـه يؤدي الى القاء أعباء اضافية على ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، باعتبار ان زيادة الاستيراد لا بد وأن تمول بقروض اجنبية . مما يخلق في المستقبل مشاكل للاقتصاد الاسرائيلي ويبعده عن الهدف الذي يسعى اليه الا وهو الوصول الى الاستقلال الاقتصادي خصوصا وأن الجهات المستعدة لتمويل اسرائيل قد قدمت مبالغ هائلة بحيث مولت لها مشترياتها من الاسلحة .

ب : الحل الطبيعي : هو الضغط على معـدل الاستهلاك الداخلي من خلال اتخاذ اجراءات داخلية صارمة على الاصعدة المختلفـة لوقف موجة التضخم وارتفاع الاسعار . وذلك انما يكون بمحاولة امتصاص النقود من السوق وتقليل المعروض منها بوسائل مختلفـة في محاولة لخلق توازن بين عرض النقود ، وعرض السلع . وفي المقابل العمل على زيادة حجم الانتاج المعد للاستهلاك أو للتصدير لزيادة عرض السلع ، لان هـذه الزيادة تقدم حلا مـن نفس المستوى الـذي يقدمه تقليل حجم النقود المعروضـة في السوق .

الاجراءات الاسرائيلية :

قبل استعراض الاجراءات التـي اتخذتها اسرائيل لمواجهـة ازمتها الاقتصادية ، لا بد مـن الاشارة الى ثابتين طالمـا كانت اسرائيل تتجنب الاقتراب منهما ، وتعاملهما بحساسية خاصة . الا وهما ، الاعباء الامنية ومصروفات الدفاع من ناحيـة وضمان مستوى معيشة مرتفـع لمواطنيها باعتباره ضمانا للامـن القومي . وبالتالي فان كـل الاجراءات الاقتصادية التي كانت تتخذها ، كانت تراعي هذين العاملين وعدم المساس بهما . وفي مواجهة الازمة الاقتصادية الاخيرة ، فان سياسة اسرائيل الامنية بقيتهي نفسها ، وبرغم اجمـاع سياسيي واقتصاديي اسرائيل علـى دور نفقات الدفاع في هذه الازمة ، فان الجميع كانوا يؤكدون على ضرورة البحث عن

حل للازمة بدون الاقتراب مـن المصروفات الامنية ، ويلخص هذه المسألة جيدا تصريح بنحاس سابير وزير المالية الاسرائيلية حينذاك ، اذ بالرغم من قوله في ١٤/١/٧٤ « بشأن تكاليف الحرب .. المبالغ الضخمة جدا . وان هذه النفقات ستترك أثرا كبيرا على الاقتصاد الاسرائيلي » . (ر.ا.ا. رقم ٤٣٦) سابير نفسـه الذي أشرف علـى وضع الميزانية الاسرائيلية للعام الحالي ، رصد لموازنة الدفاع للعام الحالي نسبة تساوي تقريبا ما رصد للميزانية عام ٧٣ بشقيهـا الميزانية العاديـة ، والميزانية الاضافية التـي تضمنت أعباء حرب تشرين ١٩٧٣ . وقد قال سابير في رده على النقاشات التي جـرت بشأن التخفيضات علـى بنود الموازنة الاسرائيلية المختلفة ، بتاريـخ ١٧/٦/٧٤ « أن المبالـغ التـي اقتطعت لا تمس بشكـل مباشر الواردات الامنيـة . ولن يقص حتى ربـع جناح فانتوم » (ر.ا.ا. رقم ٤٦٤) .

وإذا كانتاسرائيل قد حافظت علىسياستها القديمة نفسها بالنسبة للمصروفات الامنية ، فان سياستها تجاه مستوى المعيشة تعرضت لهزة لاول مرة . ودخل مستوى المعيشة مجال النقاش عند محاولة البحث عن حلول للازمة الاقتصادية ، بحيـث اجمعت آراء المهتمين والاخصائيين في المسائل المالية على ضرورة تخفيض مستوى المعيشة ، وعند تعداد موشي زنبار حاكم مصرف اسرائيل ، للوسائل التي يقترحها وضع في رأس القائمة اقتراحه بتخفيض مسـتـوى المعيشة بقولـه : « يجـدر تخفيض مستوى المعيشة » (ر.ا.ا. رقم ٤٠٨) . ثم عاد لتأكيد اقتراحه مرة اخرى بقوله « يمكن العمـل لمواجهـة التضخم المالي المتزايد وذلـك بتخفيض مستوى المعيشة ... » (ر.ا.ا. رقم ٥٢٤) . واما دان بتنكن استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية ، فله الرأي الآتي في هـذه المسألة وكان قـد قاله بندوة ضمته مع عدد آخر من كبار الاقتصاديين الاسرائيليين « يكاد يكون خفض مستوى المعيشة سابقة لا مثيل لهـا في تاريخ الاقتصـاد الاسرائيلي الذي استطاع من سنة لاخرى رفع مستوى معيشة السكان بنسبة ٥٪ واكثر . ولكن الارتفاع الدائم في مستوى المعيشـة في الماضي وخصوصا منـذ سنة ١٩٧٠ يوفر لنا من ناحية اخرى ما هـو بمثابة الاحتياطي الذي يمكننا من امتصاص الخفض اللازم في مستوى المعيشة الآن دون الوصول الى وضع خطر لا يمكن احتماله»(٥) . (ندوة ضمته مع مجموعةمنأساتذة الاقتصاد) . وان كان مـن الملفت للنظر ان الحديث الصريح عـن « تخفيض مستوى

٥ ـ ن.م.د. مصدر سابق . عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .

المعيشة » قد أدلى به عدد من الاخصائيين (اقتصاديين وماليين) بينما كان يتجنب السياسيون استعمال مثل هذا التعبير ويستعيضون عنه بتعابير أخرى ذات معنى اكثر عمومية وان كان يؤدي المعنى نفسه كالحديث عن « تخفيض الانفاق » ... الخ .

وانطلاقا من هاتين المسألتين بدأ البحث عن حلول في كافة الاتجاهات شرط عدم المساس بالقدرة الامنية لاسرائيل وبالتالي فلقد اتخذت اسرائيل اجراءاتها تحت اربعة عناوين رئيسية .

١ ــ الحصول على مزيد من المساعدات والقروض لتمويل مشترياتها الامنية بالدرجة الاساسية .. ومن ثم بقية الواردات الضرورية لاقتصادها .

٢ ــ تخفيض الاستيراد المعد للاستهلاك والعمل على تحسين الصادرات .

٣ ــ تقييد وتخفيض مستوى الطلب النقدي الكلي وتخفيض العمل في الاستثمارات ومشاريع التنمية وكذلك قطاع البناء .

٤ ــ رفع الانتاج باستنفار الطاقة البشرية في اسرائيل الى اقصى مدى .

١ ــ المساعدات والقروض

سبق لنا أن استعرضنا حجم المساعدات الامريكية وصندوق النقد الدولي . تلك المساعدات التي لها صفة مالية ، بمعنى انها لا تشمل التسهيلات الاخرى ذات الطابع الاقتصادي ، وكذلك المساعدات السرية التي تقدمها الولايات المتحدة ، اذ ليس شرطا ان تكون المساعدات المعلنة هي كل المساعدات التي تقدمها أمريكا ، خصوصا وأنه قد سبق الاشارة الى أن أمريكا بالرغم من دعمها الكبير الذي لا يحتاج الى دليل جديد ، فانها تحاول ان تراعي بعض الاعتبارات السياسية . الامر الذي يدفعنا الى الجزم انه ليس شرطا ان المساعدات المالية المعلنة ، هي كل المساعدات التي قدمت لاسرائيل . وكما سبق ذكره فلقد بلغت تلك المساعدات ٥ر٣٢٩٢ مليون دولار ، مضافا اليها ٨٥ مليون دولار من البنك الدولي ، بحيث يبلغ الرقم الاجمالي للمساعدة وقروض هذين المصرفين ٥ر٣٣٧٧ مليون دولار أي ما يساوي ٥٠٠ر١٨٥ر١٤ ليرة اسرائيلية . وان ذلك الرقم الذي يساوي متوسط موازنة الدفاع الاسرائيلية لعام كامل بما فيها أعباء حرب تشرين انما يعني ان المساعدات الامريكية لاسرائيل لا تغطي

مشتريات أمريكا من الاسلحة فقط . باعتبار أن رقم المساعدات هذا يزيد حتى عن « الفاتورة » التي قدمها بنحاس سابير للولايات المتحدة . فسابير الذي اعلن « ان هناك حاجة الى مليار دولار للتعويض عن الاسلحة التي فقدت مع أخذ ارتفاع الاسعار بعين الاعتبار » (٦) ، عاد بتاريخ لاحق فرفع رقم الفاتورة المقدمة للولايات المتحدة الى ٢.٧٥ مليون دولار (ر.١.١.رقم ٤٠٦) . وكانت الاذاعة قد ذكرت ان بنحاس سابير قد قدم الى سفير الولايات المتحدة مذكرة تتضمن نفقات الحرب . (ر.١.١. رقم ٤٠٦) .

ولو قارنا رقم المساعدات التي قدمت لاسرائيل برقم مشتريات الاسلحة للتعويض عما فقد ، سواء الفاتورة العادية التي روعي بتقديرها « ارتفاع اسعار الاسلحة » أو الفاتورة المضخمة التي ضوعفت ، حيث رفع الرقم من ١٠٠٠ الى ٢.٧٥ ، لو قارنا هذين الرقمين برقم المساعدات الذي قدم ، لوجدنا أن هنالك فائضا مقداره ٥ر١٣٠٢ مليون دولار . ولكن ماذا يعني هذا الرقم الفائض من الفاتورة المضخمة ؟ وماذا يعني أن تبلغ قيمة تلك المساعدات بالليرة الاسرائيلية ٠٠٠ر٥٠٠ر١٨٥ر١٤ ليرة اسرائيلية ، وهو رقم مساو تقريبا لميزانية الدفاع الاسرائيلية لعام كامل بما فيها أعباء الحرب . ان هذا يعني ان المساعدات الامريكية لم تمول فقط مشتريات الاسلحة من الخارج . بل غطت كل موازنة الدفاع والاعباء الامنية ، والتي لا تشكل المشتريات الخارجية منها سوى نسبة محدودة . أي أن تلك المساعدات تغطي الموازنة التي تشتمل على المشتريات الخارجية ، والمشتريات لاغراض أمنية من مصادر محلية ، وكذلك كافة الاعباء الاخرى بما فيها تعبئة احتياطي واسع ، والتكاليف التي تساويها تلك التعبئة . باعتبار أن الموازنة عندما تعد ، تبدأ بالمشتريات من الاسلحة والاعتدة لتشتمل في النهاية على مرتبات واجور المجندين . واذا كانت العادة ان يكون جزء من الموازنة بالعملة الحرة ولكن الجزء الاساسي هو بالعملة المحلية وبالتالي فان تغطية الولايات المتحدة لموازنة الدفاع وفرت لاسرائيل ميزة اخرى هي ميزانية دفاع ولكن بالعملة الصعبة ، مما يعني أن هذا الفائض من العملة الصعبة سيمكن اسرائيل من استغلاله في اغراض اقتصادية اخرى بهدف تعديل مشترياتها من الخارج . وبكلمة أخرى فان مساعدات الولايات المتحدة الامريكية ستغطي جزءا كبيرا من اعباء المصاريف الامنية على الاقتصاد الاسرائيلي . وفي الوقت نفسه يعوض عليها نقص التصدير بما يوفره لاقتصادها من عملة صعبة . ولو اعتبرنا سنة

٦ ــ المصدر نفسه عدد ١٥ سنة ١٩٧٣ .

الاساس هي سنة ٧٢ ، فقد كانت الصادرات من البضائع والخدمات سنة ٧٢ ، ٢٢٠٠ مليون دولار ، كما ذكر عادين طلبر نائب المدير العام للتجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة في مقالة له في صحيفة عل همشمار بتاريخ ١٥/٦/٧٣ . ان قيمة ارتفاع الصادرات هو بما توفره من عملة صعبة لتمويل مشتريات اسرائيل من الخارج . وبالتالي فان توفير مصدر آخر للعملة الصعبة كفائض من مشتريات الاسلحة برقم يبلغ ١٣٠٢ر٥ مليون دولار ، فانه يوفر لاسرائيل رصيدا من العملة الصعبة يساوي حوالي ٦٠٪ من اجمالي الصادرات . بمعنى آخر فان تخفيض الصادرات بحوالي ٦٠٪ لن يؤدي الى مشكلة حقيقية على صعيد الموارد من العملات الصعبة ، ولن تتفاقم مشكلة ميزان المدفوعات ومسألة العملة الحرة. بما تمثله من تسهيلات لتمويل الواردات. وبكلمة اخرى فان النقص في التصدير لن يؤدي الى اختلال في ميزان المدفوعات بنفس الدرجة ، كما انه لن ينعكس على الواردات خصوصا وان جزءا كبيرا منها سيتم لاغراض انتاجية .

ان مساعدات الولايات المتحدة الامريكية ، لم تحل مشكلة مشتريات الاسلحة فحسب ، ولم تمول ميزانية الدفاع فقط ، بل حلت جزءا من مشكلة النقص في التصدير المرتبط بانخفاض حجم الانتاج ككل .

ولعله من المفيد الاشارة الى اساس المقارنة بين مساعدات الولايات المتحدة والبنك الدولي ، وبين متوسط النفقات الامنية لعامين ، بحيث تم احتساب المقارنة على اساس معدل المصروفات في سنة واحدة . ولكن لماذا ؟ لان المصروفات الحقيقية التي تحملتها اسرائيل وتلقت مقابلها مساعدات أمريكية هي المصروفات التي تحملتها اسرائيل منذ نشوب الحرب وحتى الآن أي عن سنة واحدة ، وهي تشتمل خسائر الاسلحة والمعدات في الحرب وبالتالي ثمنها بالاضافة الى بقية الخسائر المترتبة على جو التعبئة. أي ان هناك مصروفات مكررة لعامين وهي الجزء المخصص من الموازنة لمشتريات الاسلحة او الفائض المرحل من ميزانية العام ٧٣ – ٧٤ لميزانية العام ٧٤ – ٧٥ ، باعتبار ان تعويض خسائر الاسلحة استمر حتى العام المالي الحالي. وتقاطع السنة التي مرت منذ حرب تشرين حتى الآن مع سنتين ماليتين لا يعني أن اكثر من سنة قد مرت ومن هنا كان اخذ المتوسط العام للميزانية الاسرائيلية لسنتين متتاليتين .

بالاضافة الى هذين الموردين فلقد نشطت الجباية اليهودية

وضوعفت في بعض الاماكن . اذ أن الحركة الصهيونية تستغل جيدا الظروف الصعبة التي تعيشها اسرائيل كوسيلة لتشجيع الجباية ، وهو أمر معروف تماما اذ ان الجباية تزدهر في فترات الحروب، ففي العام ١٩٦٦ كان صافي المبلغ الذي جمعته الوكالة اليهودية اثناء حملاتها العالمية ٦٠ مليون دولار . أما في العام ١٩٦٧ (الحرب) فقد كان ٣٤٦ مليون دولار(٧) . وفي العام ١٩٦٥ بلغت مبيعات سندات اسرائيل الاجمالية في الخارج ٩١ر٦ مليون دولار . وفي العام ١٩٦٦ كانت ٩٠ر٦ مليون دولار . وفي العام ١٩٦٧ ارتفع الرقم الى ٢١٧ر٥ مليون دولار أي أقل بقليل من ضعفي ونصف الرقم في السنة السابقة » (٨) .

وفي الحرب الاخيرة « تبرع يهود الشتات ما عدا الولايات المتحدة للجباية اليهودية منذ الحرب بضعفي ونصف المبلغ الذي تبرعوا به في حرب الايام الستة » (ر.ا.ا. رقم ٤٠٨) ولقد قال رئيس الجباية الموحدة في امريكا « تعهد موظفو الجباية ان يجمعوا هذا العام ١٩٧٤ مليار دولار على الاقل . كالمبلغ الذي جمعته الجباية في العام الماضي حيث بلغت الجباية لحرب يوم الغفران رقما قياسيا » (ر.ا.ا. رقم ٦٠٠) .

٢ – تخفيض الواردات وزيادة الصادرات :

اتخذت دولة العدو مجموعة من الاجراءات والتسهيلات الاقتصادية على صعيدي التصدير والاستيراد لمواجهة العجز القائم في ميزان المدفوعات ، الناتج كما اتضح في البند السابق من انخفاض معدل الانتاج وليس مشتريات الاسلحة وموازنة الدفاع التي مولتها الامبريالية الامريكية . ولمواجهة ذلك الخلل فقد استنفرت دولة العدو بهدف زيادة الانتاج المعد للاستهلاك (للحد من التضخم) أو المعد للتصدير لتحسين وضع ميزان المدفوعات . وكما سيبدو من عرض الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل ، انها كانت تعطي الاولوية في هذا المجال لميزان المدفوعات باعتبار ان اجراءاتها كانت لوقف ارتفاع وتيرة الاسعار في الداخل وبالتالي التضخم، في الوقت الذي كانت تقدم به كافة التسهيلات للصادرات . فلقد قرر مجمع (كور) بتاريخ ٦/١٢/٧٤ عن « منح الافضلية لانتاج المقتضيات الامنية او المعدة للتصدير » (ر.ا.ا. رقم ٤٠٨) وفي التاريخ نفسه ذكرت

٧ – عويس .د. ابراهيم « الاقتصاد الاسرائيلي تفسير » شؤون فلسطينية عدد ٣٤ . ص ٥٠ عن الكتاب السنوي اليهودي الامريكي سنة ١٩٧٢ ص . ١٨٧ .

٨ – المصدر نفسه . عن الكتاب السنوي اليهودي الامريكي سنة ١٩٧٢ مجلد ٧٣ . ص٢٧٣.

صحيفة دافار عن موشي زنبار حاكم البنك المركزي قوله « السياسة الاقتصادية ينبغي ان تهدف الى القاء العبء الاساسي على الاستهلاك الفردي والمحافظة على اقصى سرعة للزيادة في الصادرات » (٩) . ويبدو واضحا من تصريح زنبار دعوته لزيادة الصادرات من ناحية وعدم اهتمامه بارتفاع الاسعار في الداخل أي ما اسماه « العبء الاساسي على الاستهلاك الفردي » من ناحية اخرى. ورابينو فيتش وزير المالية عند عرضه للبرنامج الاقتصادي لمعالجة التضخم وميزان المدفوعات وعد بشأن الصادرات قائلا: «وسنشجع الصادرات بطريقة تتمشى وتطور هذا القطاع الحيوي» (ر.١.١. رقم ٥٧٠) وفي الوقت نفسه فقد دعا لالقاء مزيد من الاعباء على الواردات، بدعوته لفرض « ضريبة شراء امنية بنسبة ١٠٪ على الواردات » (ر.١.١. رقم ٥٧٠). وعلى الصعيد الحزبي فلقد التقى «أدي اموراي» من اقتصاديي «المراخ» وكوهن من اقتصاديي ليكود على نفس التشخيص للمشكلة وهي « الغلاء والتضخم المالي وازدياد العجز في ميزان المدفوعات . واعطيت الحلول نفسها وهي « تشجيع التصدير وتخفيض الاستيراد » بواسطة :

أ ـ اعانة للمصدرين . ب ـ رفع اسعار الواردات . ج ـ اعادة توزيع الضرائب » (ر.١.١. رقم ٥٦٩) .

ويلاحظ ايضا ان هذين الاخصائيين اعطيا نفس الموقف الذي مثله زنبار ورابينو فيتش بشأن أولوية الصادرات على الواردات ، مما يدل على ان قضية ميزان المدفوعات كانت اكثر اهمية في نظرهم من مشكلة الغلاء والتضخم .

ترجم الاتجاه العام الذي عبر عنه هؤلاء المسؤولون بمجموعة من الاجراءات لضمان تنفيذ هذه السياسة ، ومن تلك الاجراءات :

الدعوة لحل مشكلة التصدير والصعوبات التي تواجهه والتي هي اولا زيادة الانتاج وتحسينه . وجرت محاولات للحصول على « امداد مستمر وكامل من المواد الخام » ففي ٧٤/٣/٢١ توجه وفد اقتصادي الى الولايات المتحدة برئاسة د . مندلباوم مدير عام وزارة التجارة والصناعة بهدف « ان لا تفرض الولايات المتحدة قيودا ادارية على التجارة والمواد الخام الحيوية الى اسرائيل لتأمين استمرار الانتاج المنتظم في اسرائيل ، ولكي يقام فيها مستودع تخزين للحيلولة دون النقص في المواد الخام حتى في حالة الطوارىء » (ر.١.١. رقم ٦٢٣) . وكذلك الامر على

٩ ـ ن.م.د. ٧٣/١٢/٦ . عدد ١ سنة ١٩٧٤ عن صحيفة دافار الاسرائيلية .

صعيد السوق الاوروبية المشتركة ، حيث بدأت اسرائيل تستفيد من مطلع هذا العام من تسهيلات فنية على صعيد السوق المشتركة باعتبار انه « يوجد لاسرائيل اتفاق مع السوق منذ مطلع تشرين الاول عام ١٩٧٠ وبناء على هذا الاتفاق تحصل ابتداء من مطلع العام على تخفيضات وتسهيلات جمركية على معظم المنتجات الصناعية التي تصدرها لست دول من دول السوق . . ولا حاجة لتوضيح مدى ما يستفيده الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة للتسهيلات الجمركية هذه التي تشجع الاقتصاد الاسرائيلي » (ر.١.١. رقم ٥٦٤) . ولقد حاولت اسرائيل عقد مفاوضات جديدة مع السوق المشتركة لتوقيع اتفاقية جديدة ، ولكن حدث « تأخير جديد في مفاوضات اسرائيل مع دول السوق لتوقيع اتفاقية جديدة (ر.١.١. ٥٦٤) . وكما يبدو فان الظروف السياسية التي بدأت تحكم علاقات اوروبا بالمنطقة العربية قد ساهمت في عدم تمكين اسرائيل من توقيع اتفاقية جديدة ، ولكن الاتفاقية القديمة والتسهيلات التي تقدمها ميزة كبيرة بحد ذاتها ✻ .

لقد حاولت اسرائيل القفز فوق الاجراءات السياسية العدائية التي اتخذتها الدول الافريقية تجاه اسرائيل ، محاولة استعادة احتلال مواقعها القديمة ، وكما يبدو فان اسرائيل قد احسنت استغلال التقصير العربي على صعيد القارة الافريقية ، باعتبار أن الدول الافريقية كانت تطمح بمساعدات اقتصادية عربية وخصوصا في مسألة اسعار النفط ولكن « العرب خذلوا افريقيا في مسألة اسعار النفط « حسب قول نائب وزير داخلية كينيا » (ر.١.١. رقم ٥٦٠) بأن « قطع العلاقات الحق الضرر بالمساعدات التقنية والتدريب الذي قدمته اسرائيل حسب قول وزير السلطة المحلية الكيني » ر.١.١. رقم ٥٦٠) . ولقد استطاعت اسرائيل المحافظة على علاقاتها الاقتصادية باسرائيل بحيث ان « الصادرات الى افريقيا زادت بنسبة ٣٠٪ خلال الاشهر الاربعة الاولى من العام ١٩٧٤ بالنسبة للفترة ذاتها من العام السابق ، بالرغم من استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية » حسب ما اوردته الاذاعة نقلا عن شمعون عمير نائب وزير الخارجية الاسرائيلي (ر.١.١. رقم ٥٥٧) . ومهما أخذنا كلام هذا المسؤول الاسرائيلي بتحفظ لكن هذا لا يغيب مسائل حقيقية وهامة هي ان المطاردة السياسية لاسرائيل في افريقيا لم تتبعها مطاردة اقتصادية من المستوى نفسه ، خصوصا وأن جذور علاقات اسرائيل بافريقيا تعود لسنوات طويلة . واتخذت اشكالا ومظاهر عدة ، والمطاردة

✻ ـ وقعت اتفاقية جديدة مع السوق راجع مقال ابعاد الاتفاقية الجديدة بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة ، شؤون فلسطينية عدد ٤٤ .

الاقتصادية لا يمكن ان تنجح بدون تقديم البديل الاقتصادي وهو ما لم يحدث حتى الآن ولم يتخذ شكل سياسة مرسومة بعد . وأخبار بنك التنمية الافريقي تعثرت ولم تعد ترد كثيرا .

ان الحديث عن ارتفاع نسبة الصادرات بـ ٣٠٪ من العام الماضي أمرا لا يثير الاستهجان وان كان مشيرا للتحفظ في حدود معينة ويجب ان يكون دافعا لاعادة تقييم الاستراتيجية العربية على صعيد القارة الافريقية انطلاقا من قناعة بأن المطاردة الحقيقية لاسرائيل في افريقيا والتي تلحق بها ضررا حقيقيا هي المطاردة الاقتصادية .

بالاضافة الى محاولة توفير مصادر دائمة للمواد الخام والامدادات، وسعيها لتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع السوق المشتركة فهنالك أيضا الاجراءات الداخلية التي اتخذتها فلقد تقدم رئيس اتحاد الصناعيين باقتراح بـ :

ـ تمديد فترة التسهيلات المالية من خمس الى عشر سنوات .
ـ ربط المساعدات الممنوحة بمؤشر الاسعار .
ـ دفع المساعدات للمصدرين سلفا » (ر.١.١. رقم ٤٩٠) .

وبالنسبة للشق الاول من الاقتراح فانه يستهدف استمرار العمل بمجموعة من الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الدولة للصناعيين ، كالاعفاء من الضرائب ، والمساعدات في التدريب ، وتقديم قطع أرض للبناء مجانا ... الخ ولهذه الامتيازات صلة بمخطط اسرائيل لتشجيع الاستثمارات في الصناعة . وكانت الحكومة الاسرائيلية تهدف من وراء هذه الاجراءات الى حماية الصناعة الاسرائيلية خصوصا في مراحلها الاولى ، ولا سيما مرحلة التأسيس لكي تقف الصناعة على رجليها . وتمديد المدة، انما هو لتمديد الفترة التي يستفيدها الصناعيون من هذه الامتيازات ، والتي تسهم في تخفيض كلفة الانتاج وزيادة أرباحهم . وأما ربط المساعدات للمصدرين بمؤشر الاسعار فانما هو لتجنيب المصدرين تحمل نتائج تقلبات قيمة العملة داخليا ، باعتبار ان ارتفاع الاسعار يقلل عمليا من قيمة المساعدات الممنوحة ، ولكن ربط المساعدات بمؤشر الاسعار يجعل من القيمة النسبية لتلك المساعدات ثابتة . بحيث تتحرك قيمتها صعودا او هبوطا مع ارتفاع أو هبوط قيمة العملة . وكذلك الامر بالنسبة لدفع المساعدات للمصدرين سلفا . فان ذلك يوفر للمصدرين مصدر تمويل يساعدهم في عملية الانتاج ، بحيث يستفيدون من تلك المساعدات التي تسبق عملية التصدير بفترة تقصر او تطول حسب ما تستغرقه العملية

الانتاجية ، مما يجعل من فائدة المساعدة فائدة مزدوجة . وتوفر على هؤلاء المصدرين الحصول على قروض بفائدة لتمويل عملياتهم الانتاجية حيث تتحول حينئذ مساعدة التصدير عمليا الى مساعدة انتاج .

ولتخفيض الاستيراد اعلن وزير مالية اسرائيل عن « فرض رسوم عربون على الاستيراد » (ر.١.١. رقم ٥٤٢) وكذلك فقد « قررت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية استمرار العمل بفرض الكفالة على الواردات بنسبة ٢٠٪ » (ر.١.١. رقم ٥٥١) كما انه « لا يجوز جمع هذا المبلغ من المستهلك » (ر.١.١. رقم ٥٥١) . وفرض الكفالة على الواردات بنسبة ٢٠٪ يعني القاء أعباء جديدة واثارة مصاعب امام المستوردين لتمويل الواردات ، مما يعني تعطيل ٢٠٪ من قدرتهم على التمويل والتي ستتجمد في صناديق وزارة التجارة ككفالة . و « عدم جواز جمع هذا المبلغ من المستهلكين » محاولة من الدولة لتعطيل محاولات المستوردين لقبض أسعار الواردات مقدما من المستهلكين ، بحيث يدفع المستهلك نسبة معينة من سعر السلعة مقدما مقابل الحصول على وعد بالحصول على السلعة بعد مدة زمنية محددة . وهذا الوضع كان سيعيد القدرة التمويلية للمستوردين الى وضعها السابق . وقرار عدم جواز جمع هذا المبلغ من المستهلك يستهدف تعطيل محاولات المستوردين هذه . ولقد قال حاييم بارليف عن هذه الخطوة ، « هدف هذه الخطوة مزدوج . أولا لامتصاص نحو مليار ليرة خلال هذا العام وثانيا لتخفيض الاستيراد » (ر.١.١. رقم ٥٥٢) . وكان بنحاس سابير قد توقع بأن « مجموع ما يستوفى منذ نهاية الحرب ولغاية نهاية ١٩٧٥ يبلغ ٨ر٥ مليار ليرة » (ر.١.١. رقم ٥٤٢) . وكما هو واضح فان هدف هذه الخطوة مزدوج ، فبالاضافة الى تخفيض الواردات ، فانه يخفض من حجم الكتلة النقدية المتداولة بنسبة تساوي حجم الضمان ولهذا التخفيض أثره ايضا على مشكلة التضخم ، وسوف نعالجها فيما بعد .

وبالاضافة الى تعقيد مشكلة التمويل امام المستوردين بفرض نسبة ٢٠٪ كضمان . فلقد ذكر رابينوفيتش وزير المالية بأنه « ستفرض ضريبة شراء أمنية بنسبة ١٠٪ » (ر.١.١. رقم ٥٧٠) وقد قال مبررا هذه الخطوة « لانها ستزيد المداخيل . وجمع الاموال طبقا لحجم الواردات » (ر.١.١. رقم ٥٧٠) ووضع نسبة ضرائب تبلغ ١٠٪ تعني بالمقابل ارتفاعا في أسعار الواردات بما يوازي هذه الزيادة ، مما سيقلل من حجم الواردات من ناحية ، والطلب عليها من ناحية أخرى .

وبأثر رجعي فان الضرائب التي فرضت على الواردات ، فرضت على

الاحتياطي المخزون من البضائع المستوردة « وجرت حملة تسجيل المخزون » (ر.١.١. رقم ٥٧١) . للاسباب نفسها التي كانت وراء رفع نسبة الضريبة وتطبيقا لشعار هوروفيتش الحاكم السابق لبنك اسرائيل « بالاولوية في جميع المجالات لهدف زيادة الصادرات » (١٠) .

وبالمقابل فلقد قدمت تسهيلات عدة لتشجيع الصادرات بالاضافة الى عقد الاتفاقيات وتنشيط القديم منها وقامت حملة واسعة لتشجيع الصادرات ، و « فرضت اعانة تصدير جديدة تبلغ ٤٢ اجورا لكل دولار » (ر.١.١. رقم ٥٧٠) أي ما يوازي ١٠٪ من قيمة الصادرات باعتبار ان الدولار يساوي رسميا ٤٢٠ اجورا * . كما أقرت الدولة « ٦٠٠ مليون ليرة مساعدات تصدير » (ر.١.١. رقم ٦٤٣) . وفي ضوء النسبة التي أقرتها الدولة كمساعدات تصدير وهي ١٠٪ تكون طامحة للوصول الى صادرات تبلغ ٦ر٠٠٠ مليارات ليرة اسرائيلية على اعتبار أن الـ ٦٠٠ مليون ليرة تساوي ١٠ بالمئة من الصادرات . وتساوي هذه الصادرات ما قيمته ١ر٤٣٠ مليار دولار على أساس سعر صرف الدولار الرسمي ٤ر٢ ليرة اسرائيلية . وهذا الرقم المتوقع للصادرات يساوي ٦٥٪ من « اجمالي الصادرات من البضائع والخدمات عام ٧٢ والذي كان قد بلغ ٢٢٠٠ مليون دولار » (١١) . وكما يبدو فان هنالك تنبه الى احتمال حدوث مشاكل اجتماعية نتيجة لسياسة الحكومة هذه، ولقد عبر عن هذا الامر رابينوفيتش محاولا تطمين ذوي الدخل المحدود بشأن هذه الاجراءات وذلك عندما قال « ان الطبقات ذات الدخل ومستوى المعيشة العالية هي التي ستشعر بأعمالنا بوجه خاص » (ر.١.١. رقم ٥٧٠) حيث كان يفتح الطريق بكلامه هذا لفرض ضرائب نوعية حسب نوع السلعة .

٣ ـ امتصاص جزء من الطلب النقدي الكلي :

اذا كانت سياسة الحكومة بتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، بالاضافة الى تشجيع الجباية من يهود العالم والحصول على مساعدات من الامبريالية الامريكية تستهدف معالجة ميزان المدفوعات المتدهور ، فان سياستها تجاه المشكلة الثانية والرئيسية التي جابهها الاقتصاد الاسرائيلي وهي مشكلة التضخم كانت عنوان الشق الثاني من سياسته الاقتصادية في

١٠ ـ المصدر نفسه عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .

* ـ خفضت قيمة العملة فيما بعد بحيث أصبح الدولار يساوي ٦ ليرات اسرائيلية .

١١ ـ المصدر نفسه عدد ١٥ سنة ١٩٧٣ .

الداخل . ويمكن لنا اعتبار عنوان جملة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل هو في تخفيض حجم الكتلة النقدية وامتصاص أكبر قدر ممكن من النقود المتداولة في السوق ، والتخفيف من سرعة دوران النقود . للتقليل من الطلب على الشراء . واذا كنا قد اعتبرنا عنوان مشكلة التضخم هو اختلال العلاقة بين عرض السلع وعرض النقود فان التصرف الطبيعي هو في التدخل لخلق تناسب بين عرض السلع وعرض النقود . وتدخل الدولة كان لتعطيل قانون العرض والطلب جزئيا لانه لو اطلق لهذا القانون العنان لاستمرت موجة ارتفاع الاسعار بالتصاعد ولوصلت معدلات التضخم الى درجة اكثر خطورة بكثير من معدلها الحالي . علما بأنه كما اشير سابقا فان ارتفاع الاسعار يقود الى المزيد منه كما ان التضخم يولد المزيد منه ايضا . وتتناقض الحلول المطروحة مع بعضها بعضا ، فزيادة عرض السلع في الداخل سيؤدي الى المزيد من الخلل في ميزان المدفوعات ، حيث ستقل الصادرات وستزيد الواردات وهذا ما يتناقض مع سياسة الحكومة ويخلق لها مشكلة خارجية مقابل حلها لمشكلة داخلية ، ولذلك لم يكن ممكنا سوى اختيار أحد حلين : زيادة الانتاج لزيادة الصادرات أو لزيادة المعروض من السلع في الداخل ، وهذا ما حاولت اسرائيل القيام به وكان العنوان الاول الذي تحركت بناء عليه . وان كان قد حد من امكانيتها في السير في هذا المجال لسرعة مجموعة عقبات سنقوم بشرحها .

ومن جهة اخرى جرى تخفيض حجم الكتلة النقدية . وقد عبر عن سياسة الحكومة في هذا الصدد ، مراسل الاذاعة للشؤون الاقتصادية في وصفه للاجراءات الرسمية التي اتخذت بالقول : « كل هذا يعني اخراج النقود من جيوبنا ونقلها الى المالية والحكومة » . (ر.١.١. رقم ٥٦٤) . وكذلك تعليقه على برنامج الحكومة الاقتصادي الذي « اعد بهدف امتصاص ٣ مليارات من الجمهور » (ر.١.١. رقم ٥٧١) وكذلك قول صحيفة معاريف التي اعتبرت « جميع البنود الاخرى في البرنامج الاقتصادي مشروطة بتخفيض القدرة الشرائية لدى الجمهور » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) وقد ايدتها هآرتس في موقفها هذا . وكان دافيد هورفيتش الحاكم السابق لمصرف اسرائيل قد قال في ١٦ آذار سنة ١٩٧٢ « يجب تقليص القوة الشرائية العامة في البلد » (١٢) ولعلها المرة الاولى التي تقف فيها المعارضة موقفا مؤيدا لبرنامج الحكومة ، فان « ليكود والمفدال لم يقترحا ضد برنامج الحكومة الاقتصادي » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) .

١٢ ـ المصدر نفسه عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .

خطوات اسرائيل العملية :

أ ـ تخفيض الانفاق العام (عدا المصروفات الامنية) .

كما أشرنا سابقا عند الحديث عن جذور مشكلة التضخم وارتفاع الاسعار في اسرائيل ، فقد اشير ايضا الى ان هذه المشكلة كانت قائمة قبل الحرب الاخيرة وان الحرب قد ساهمت في تفاقمها فقط . وذلك نتيجة لسياسة التنمية الواسعة التي اتبعتها الدولة في المجالات المختلفة. وكانت قد اقترحت عدة بدائل في منتصف عام ١٩٧٢ للحد من التضخم . ويتضح من تلك الحلول الصلة بين سياسة توظيف الاموال وبين التضخم حيث اقترح « فرض المزيد من القيود على الاعتمادات الخاصة . وتقييد حق البنوك في توظيف الاموال » (١٣) كما ان حاييم باراليف دعا في ٢٩ حزيران ١٩٧٢ « المستهلكين للحد من موجة التضخم » وكذلك فقد تحدثت الاذاعة بذلك التاريخ عن « العلاقة بين البناء والتضخم .. ودعت لتحويل الطاقة في البناء الى العمل » (ر.ا.ا. رقم ٢٦٦) .

وكانت قد شكلت لجنة خبراء ، ترأسها مدير عام وزارة المالية ابراهام أجمون وقد قدمت تقريرها لمجلس الوزراء . ولقد اوصت اللجنة « بتخفيض ميزانية الحكومة بنحو ٢٥٠ مليون ليرة وسيخصص جزء من هذا المبلغ لميزانية التنمية . وجزء آخر لامتصاص غلاء المعيشة ، كذلك أوصت اللجنة بتخفيض اعمال البناء ، وقد اوضح الوزير سابير ان أمله قد خاب من اعمال المقاولين ويحتمل استخدام انظمة الطوارىء لارغامهم على تطبيق الاتفاق » (ر.ا.ا. رقم٣٠٨) . ولقد وجه للمقاولين انذارا مشابها آخر من وزير المالية بأنهم « اذا لم يقلصوا العمليات تلقائيا فانه بالامكان خلال ٢٤ ساعة العمل على تطبيق القانون » (ر.ا.ا. رقم ٣٠٨) .ومخالفة الاتفاق الذي يجري الحديث عنه، هو انه قد بلغت عمليات البناء الخاص في النصف الاول من هذا العام أكثر من ١٦٠٠٠ منزل ، وهذا الرقم اكثر مما كان ينبغي ان يبنى بـ ٤٠٠٠ منزل » (ر.ا.ا. رقم ٣٠٨) .

وانطلاقا من هذا الوضع ، فقد بدأت الحكومة في اتخاذ اجراءاتها الاقتصادية للحد من موجة التضخم ، ولقد شملت اجراءاتها تلك جميع المرافق عدا وزارة الدفاع والمصروفات الامنية انطلاقا من سياسة الحكومة التي عبر عنها سابير بقوله « لن نقص حتى ربع جناح طائرة فانتوم » (ر.ا. ا. رقم ٤٦٤) .

فعلى صعيد البناء فلقد اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات الصارمة،

١٣ ـ ر.ا.ا. عدد تجريبي . رقم ١٥ تاريخ ٧٢/٧/١٦ .

كايقاف العمل جزئيا في قطاع البناء، فبالاضافة الى اعادة التذكير بالقانون الذي يقول بأن عقوبة مخالفة قانون البناء هي سبع سنوات سجن. فلقد وصل الامر بوزارة الاسكان أن « استخدمت مكتبا خاصا للتحقيقات لملاحقة عمليات البناء المخالفة لما ورد في الخطة الاقتصادية (ر.ا.ا. رقم ٦٠٩) وقامت « برفع ٩١ دعوى ، ضد مخالفي قرار تجميد اعمال البناء » (ر.ا.ا. رقم ٦٠٩) وكان هنالك جزء متعلق بالبناء في برنامج الحكومة للحد من موجة الغلاء والتضخم « حيث منع بناء المنازل الفخمة ، وجمدت الابنية العامة » (ر.ا.ا. رقم ٥٧١) « ثم تم ايقاف العمل فعلا في ٥٠ مشروعا ، وجرى بحث موضوع توقف البناء في ١٠٣ مشاريع كبيرة اخرى » (ر.ا.ا. رقم ٦٠٦) ولقد اقدمت اسرائيل على ايقاف البناء بما مجموعه نصف مليون متر مربع » (ر.ا.ا. رقم ٦٠٦) والذي ساعد الحكومة على تنفيذ برنامجها بتخفيض عمليات البناء هو الخفض التلقائي لانه كما قال سابير « يوجد نقص في الايدي العاملة للبناء » (ر.ا.ا. رقم ٥٦٥) لدرجة أنه تردد خبر في الاذاعة بأنه « تقرر استيراد عمال للبناء من البلدان الاخرى » (ر.ا.ا. رقم ٥٦٥).وكان وزير الاسكان ورئيس اتحاد المقاولين قد أشارا الى سبب آخر لنقص عمليات البناء ، الا وهو « النقص بالاسمنت » (ر.ا.ا. رقم ٥١٧) . وطبيعي ان تعاني اسرائيل من مشكلة النقص في هذه المادة نتيجة لظروف ما بعد حرب تشرين ، واستيعاب جزء كبير من هذه المادة في بناء الخنادق والاستحكامات . خصوصا بعد انسحاب اسرائيل الى خطوط جديدة واضطرارها لبناء خط دفاعي جديد . علما بأن تخفيض قطاع البناء يمس قضية حساسة هي مشكلة المهاجرين الجدد واسكانهم . فلقد صرح مدير قسم الاموال في الوكالة اليهودية بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٤ ان « ٥٠٠ر٠٠٠ من سكان اسرائيل يعانون من أزمة سكن ، حيث يقيم في الغرفة الواحدة ما نسبته ٣١/٢ شخص » (ر.ا.ا. رقم ٤٨٦) . وكما يبدو فان الخطة الاقتصادية قد راعت هذه المسألة وأخذتها بعين الاعتبار ، حيث أشارت الاذاعة الى انه « لا نية للاضرار بالمساكن المبنية للازواج الشباب والمهاجرين الجدد » (ر.ا.ا. رقم ٥٧٤) . كما أن موشي زنبار حاكم البنك المركزي الاسرائيلي قد شرح سياسة الحكومة في هذا الصدد بقوله معلقا على الخطة الاقتصادية « منع بناء المنازل الفخمة وجمدت الابنية العامة .. وفي المقابل سيتم بناء منازل للازواج الفتيان والمهاجرين الجدد والعائلات الوفيرة الاولاد » (ر.ا.ا. رقم ٥٧١) .

ب : تخفيض ميزانية التنمية :

« عندما نتحدث عن مكافحة التضخم ، فان الجواب الفوري الذي

نتلقاه في الفترة الاخيرة هو مطالبة الحكومة بتقليص نفقاتها (ر.ا.ا. رقم ٥٩٩) بهذا لخصت الاذاعــة الاسرائيلية الموقف الواجب اتخاذه للحد من التضخم ، والعلاقة بين هذه الظاهرة وبين مصروفات الدولة . وكان هنالك حديث قبل حرب تشرين عن ظاهرة التضخم تحدث عنها هورفيتش حاكم البنك المركزي آنذاك لصحيفة يديعوت احرونوت في ٧٣/٦/١ عندما اعتبر سبب التضخم هو « التوسع المالي وتضخم القوة الشرائية وتدفق الاموال على الاقتصاد » (١٤) . ولقــد اعتبــر دان بتنكــن استــاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية سبب ارتفاع الاسعار في العام ٧٤ التوسع المالي الذي حدث خلال ١٩٧٣ بقوله « التوسع المالي الذي حدث خلال ٧٣ سيتمثل بارتفاع في الاسعار خلال ١٩٧٤ » (١٥) . ومن هنا كان اقتراح موشي زنبار الحاكم الحالي لبنك اسرائيل الذي اقترح « تخفيض النشاط الاقتصادي في البلاد بكل ما يتعلق بالحاجات الداخلية ويمكن التعبير عن ذلك بقضايا الازدهار الفردي والعام وكذلك بشؤون الاستثمارات وشتى وسائل الانتاج » (ر.ا.ا. رقم ٥٤٧) ولقد كتب المراسل الاقتصادي لصحيفة دافار في ٧٣/١٢/١٩ بأن « الخبــراء الاقتصاديون يتوقعون انخفاضا في حجــم الاستثمارات في الاقتصاد في هذه السنة والسنة المقبلة أيضا نتيجة الحرب » (١٦) ، ولهذا فلقد اتخذت الاجراءات الاسرائيلية لمكافحة التضخم هذا الاتجاه خصوصا وان الحكومة كانت قد ابتدأت تهتم في هذا الموضوع منذ ما قبل الحرب، حيث شكلت لجنة خبراء برئاسة المدير العام لوزارة المالية ابراهام اجمون، حيث أوصت تلك اللجنة بتخفيض ميزانية الحكومة بنحو ٢٥٠ ليرة، وكانت قد أوصت في حينه ايضا بتخفيض اعمــال البناء (ر.ا.ا. رقم ٣٠٦) . وعندما أعدت الميزانية للعــام الحالي قامت بــ ضغــط الانفاق الحكومي « فاقتطعت مبالــغ من الميزانيــة مست جميع بنودها عــدا المصروفات الامنية » (ر.ا.ا. رقم ٦٤٢) . وتحدثت الاذاعة عن ان « الحكومة تتجه الى خفض مليار ليرة من نفقات الخارجية والتربية والتأهيل المهني » (ر.ا.ا. رقم ٥٩٩) . وكانت الاذاعة قد تحدثت عن تخفيض الميزانية الذي « يعني تخفيض الخدمات العامــة او علــى الاقــل تجميدها وابقاءها في مستواها الحالي . ومن جهة اخــرى تخفيض عدد المدارس المقــرر بناؤها وتجميد تطوير شبكات الهاتف وشبكة الطرق وما شابه ذلك » (ر.ا.ا. رقم ٥٦٤). وكذلك فلقــد مست عمليــة التخفيض قطــاع التعليم اذ « بسبب الاعباء

---

١٤ — ن.م.د. عدد ١٢ سنة ١٩٧٣ .

١٥ — ن.م.د. عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .

١٦ — ن.م.د. عدد ١ سنة ١٩٧٤ .

الاقتصادية فان قانون التعليم الالزامي لن يطبق على الصف العاشر بسبب الاقتطاع من موازنة التربية والتعليم » (ر.ا.ا. رقــم ٥٨٢) . وبرغم ان الميزانية التي اقرت للسنة المالية الحالية هي « أقل من المشروع (الميزانية) بـ ٢ مليار ليرة » (ر.ا.ا. رقــم ٤٦٤) . وبالرغم مــن ان « هناك حاجة لمزيد من الاموال بسبب الغلاء الذي زاد عشرات النسب المئوية » . (ر.ا.ا. رقم ٤٦٤) بالرغم من كل هذه التخفيضات فبعد أقل من شهر وفي ٣/٢٥/ ١٩٧٤ « طالب حاكم البنك المركزي الاسرائيلي موشي زنبار بــأن يخصم من الموازنة مبلغ مليار ونصف المليار على الاقــل لمكافحة التضخم المالي » (ر.ا.ا. رقم ٤٩٣) وبالفعل فلقد « صادقت الحكومة في ٧٢/٨/١٢ على تخفيضات في الميزانية تبلغ حوالي مليار ليرة تقريبا ومن هــذا المبلغ ٣٤٠ مليون ليرة في الميزانية العادية و ٦١٨ في ميزانيــة التنمية » (ر.ا.ا. رقم ٦٠٥). ووصفت الاذاعة هذا الاجراء بقولها «جاءت عملية التخفيضات هذه تنفيذا لقرار الحكومة الذي اتخذ قبل اشهر . وقد انسحبت التخفيضات على ميزانيات جميع الوزارات فيما عدا وزارة الاعلام وكان قــد اقترح خفض ميزانية هذه الوزارة بثلاثة ملايين» (ر.ا.ا. رقم ٦٠٥) . ولقد كان هنالك اقتراح بتخفيض ميزانية الشرطة بــ ٥٠ مليون ليرة ، ولكن اعتراض الوزير هيلل وتدهور الوضع الامني كان سبب عدم التخفيض . (ر.ا.ا. رقم ٦٠٥) . وعدم تخفيض ميزانية وزارة الاعلام نابع من اعتراض أهرون ياريف وزير الاعلام الذي «طالب بالغاء وزارة الاعلام لان ما تبقى من موازنة لا يكفيه للقيام بأي نشاط » . (ر.ا.ا. رقم ٦٠٣) . وبهذه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بتخفيض نفقاتهــا ، فانها عمليا تكون قــد قللت من حجم الكتلة النقدية بمقدار مساو للمبلغ الذي اقتطع من النفقات . واذا كان تخفيض ميزانية الدولة سيقلل من حجــم الكتلة النقدية فلقد حــرم المواطن الاسرائيلي من الخدمات التي كان من المفترض ان تقدمها لهم الدولة .

ميزانية التنمية والاستثمارات :

وبالاضافة الى تخفيض نفقات الدولة ، فلقد اتخذت الدولة مجموعة من الاجراءات المتشددة لتخفيض حجم الاستثمارات والتوظيفات المالية. حيث اعتبر دان بتنكن استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية « التوسع المالي الذي حدث خلال سنة ١٩٧٣ سببا في ارتفاع الاسعار خلال ١٩٧٤ »(١٧). ونتيجة لهذا الوضع فلقد ذكرت صحيفة دافار في ٧٣/١٢/١٩ أن «الخبراء الاقتصاديين يتوقعون انخفاضا في حجــم الاستثمارات في الاقتصاد هــذه

---

١٧ — ن.م.د. عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .

السنة » (١٨) . وتحدث حاكم البنك المركزي عن أنه يتوجب تخفيض النشاط الاقتصادي في البلاد ، بكل ما يتعلق بالحاجات الداخلية ، ويمكن التعبير عن ذلك بقضايا الازدهار الفردي والعام وكذلك بشئون الاستثمارات وشتى وسائل الانتاج » (ر.١.١. رقم ٥٤٧) . وكان قد عقد اجتماع لما يسمى بمجمع «كور» وقرر «تخفيض حجم الاستثمارات المقررة للعام المقبل. وان تنفذ فقط الاستثمارات الضرورية » (ر.١.١. رقم ٤٠٨) . ولقد بادرت الحكومة بتخفيض موازنة التنمية للدولة بـ ٦١٨ مليون ليرة (ر.١.١. رقم ٦٠٥) . وكان قد أعلن وزير التجارة والصناعة حاييم بارليف ان الاستثمارات هذا العام هي ٧ر١ مليار ليرة . بينما هنالك طلبات أخرى لم تقر تبلغ ٧ر٢ مليار ليرة » (ر.١.١. رقم ٥١١) . وبالاضافة الى هذا فلقد اتخذت الحكومة مجموعة من الاجراءات المالية بهدف وضع العراقيل أمام الصناعيين للحصول على قروض من البنوك ولسوف نناقش السياسة المالية للحكومة على هذا الصعيد تحت عنوان مستقل آخر . وفي الوقت الذي كانت الدولة تضع العراقيل أمام الاستثمارات من مصادر محلية ، فانها كانت تسعى لتشجيع الاستثمارات الاجنبية، باعتبار أن الاستثمارات الاجنبية تساهم في زيادة الكتلة النقدية بالداخل ولكنها بالمقابل توفر بمقدار مساو مصدرا للعملة الصعبة والعملة الصعبة هدف مهم لاسرائيل. « فوجود الفائض في العملة الصعبة باحتياطي الدولة هو حاجة حيوية لا يعلو عليها شيء في وضع اسرائيل الاقتصادي والامني فالحرب لا تتطلب فقط فرقا مسلحة وانما عملة صعبة ايضا » (١٩) .

ان زيادة الموارد من العملة الصعبة تمكنها من مواجهة الخلل في ميزان المدفوعات. فخلال زيارة وليم سايمون وزير المالية الامريكي، الاخيرة لاسرائيل «تقرر تأليف لجنة مشتركة لبحث القضايا الاقتصادية وسيسافر وزير المالية الاسرائيلي الى الولايات المتحدة لبحث موضوع الاستثمارات » (ر.١.١. رقم ٥٨٣) . وعبر عن رغبة اسرائيل هذه د . مندلباوم مدير عام وزارة التجارة والصناعة بقوله في ١٩٧٣/٣/١ « نحن نأمل التوصل الى اتفاق لتشجيع رؤوس الاموال على الاستثمار في اسرائيل بأحجام كبيرة» (ر.١.١. رقم ٦٢٣) . وتدليلا على شهوة اسرائيل للرساميل الاجنبية ، وتشجيعا منها لدخول العملة الصعبة فلقد قدمت « كفالة حكومية لمصنع بوليستر

١٨ – ن.م.د. عدد ١ سنة ١٩٧٤ .
١٩ – جريدة النهار اللبنانية . عدد يوم ١٩٧٤/١٠/٣١ عن جريدة دافار الاسرائيلية عدد يوم ١٩٧٤/٨/٩ .

الذي سيشتريه أمريكي . ويقول مراسل الاذاعة أنه يبدو بعد هذا القرار أن المستثمر الامريكي سيشتري المصنع » (ر.١.١. رقم ٦٠٨) .

ان سياسة الحكومة بخفض الاستثمارات (من مصادر ومتمولين محليين) لقيت معارضة من الصناعيين . فلرئيس اتحاد الصناعيين رأي عبر به عن موقف هذا القطاع ومناقض لرأي الحكومة . حيث اعتبر ان « هنالك حاجة لاستثمار ملياري ليرة في المصانع . وأنه بالرغم من خطر التضخم المالي الكامن في هذا الامر ، فان ذلك أفضل من الانكماش الاقتصادي» ... وطالب بـ «تمديد فترة التسهيلات المالية من خمس الى عشر سنوات ، وربط المساعدات الممنوحة للمصدرين بمؤشر الاسعار ، ودفع المساعدات للمصدرين سلفا » (ر.١.١. رقم ٤٩٠) . كما ابرق الى وزير المالية باسم الصناعيين معارضا « الاقتراح الرامي الى تجميد القروض لمدة ٩٠ يوما » (ر.١.١. رقم ٦٠٤) . ولكن تلك الاقتراحات رفضت كما اتضح من سياسة الحكومة على صعيدي الاستثمار والتمويل التي تتعارض مع اقتراحات الصناعيين . ولكن الاصوات المعارضة لسياسة الحكومة بشأن الاستثمارات لم تقتصر على الصناعيين وحدهم، فلقد سجل «مرشل سرانات » الرأي التالي وذلك في ندوة له مع دان بتنكن استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية ، دوبيرت رئيس الدائرة الصناعية في وزارة التجارة والصناعة ، ولينغستون من كبار المسؤولين في بنك العمال . وهورفيتش حاكم مصرف اسرائيل سابقا ، في هذه الندوة المهمة جدا أدلى سرانات برأي مناقض لكل ما سارت عليه الدولة اذ قال « ان دعم امننا على حساب الاستثمار سيشكل ضررا بالغا بأمننا على المدى الطويل » (٢٠) وهنالك وجهة نظر قديمة مشابهة تقريبا لوجهة نظر سرانات، تقول بأن مواجهة الازمة تأتي من خلال مزيد من توسيع الازمة . ولقد عبر خير تعبير عن وجهة النظر هذه المدير العام لوزارة التجارة والصناعة ابان انعقاد المؤتمر الثاني للصناعيين اذ قال : « ان الطريق لتخفيف ذلك العجز هو (بتوسيعه)، بتكثيف النشاط الاقتصادي. ان نسبة عالية من الاستثمار تقود الى نسبة عالية من النمو الاقتصادي وهذا سيؤدي نتيجة فرعية هي تخفيض العجز التجاري » (٢١) .

ان وجهة نظر سرانات هذه كانت تلتقط ابعادا استراتيجية هامة حيث كان يرى العلاقة الجدلية بين الاقتصاد القوي الذي يمتلك قاعدة

٢٠ – ن.م.د. عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .
٢١ – ن.م.د. عدد ٩ سنة ١٩٧٣ . عن جيروزاليم بوست عدد يوم ٦٩/٦/١٢ .

واسعة من الاستثمارات وبين القوة العسكرية والمنعة الامنية . وبرغم صحة وجهة نظر سرانات من الناحية المبدئية لكنها كانت خاطئة في ضوء معطيات وحقائق الاقتصاد الاسرائيلي الذي لا يعاني على الاطلاق من نقص في الاستثمارات بل طاقة انتاجية عاطلة ، التي هي نتيجة للتوسع في الاستثمارات التي تمت في السنوات الماضية بدرجة تفوق قدرة اسرائيل على تشغيلها ، وما علينا سوى استعادة ما كان قد ذكره حاييم ليفي عميد كلية ادارة الاعمال في مقالته المنشورة بصحيفة هآرتس في ٧٣/١٢/١٠ عندما قال « أن الصناعة الاسرائيلية تستطيع زيادة طاقتها الانتاجية بنسبة تتراوح بين ٣٥ ــ ٥٠٠٪ بدون أي توظيفات جديدة (٢٢) وبالتالي فان السياسة التي عبر عنها سرانات صحيحة كقاعدة عامة ، ولكن تجميد الاستثمارات لسنة واحدة وحتى لسنتين وفي ظل الحجم الكبير من الطاقة الانتاجية العاطلة ، لن يعرض المستقبل الاقتصادي لاسرائيل لاي خطر . خصوصا وان الاجراءات التي اتخذت في هذا المجال لم تمس الاستثمارات الضرورية حيث كان مجمع « كور » متنبها لمثل هذه المسألة عندما قرر « تخفيض حجم الاستثمارات المقررة للعام المقبل وان تنفذ فقط الاستثمارات الضرورية » (ر.ا.ا. رقم ٤٠٨) . وبالاضافة لهذا فان سياسة الحكومة هذه مرهونة بمدى زمني محدد هو الظروف الاقتصادية الصعبة التي ولدتها حرب تشرين ، بحيث ستعود الاستثمارات الى طبيعتها حال زوال هذه الظروف الاستثنائية .

ج : تقييد عمليات التمويل والتشدد في جباية القروض وسياسة كبح ارتفاع المداخيل الفردية

لخصت الاذاعة الاسرائيلية سياسة الحكومة على هذا الصعيد بأنها « القروض الالزامية ، الضرائب غير المباشرة ، زيادة الجباية ، شد الاحزمة » (ر.ا.ا. رقم ٥٦٤) وعلقت على تلك الاجراءات التي اتخذتها الحكومة بأنها « تعني اخراج النقود من جيوبنا ونقلها الى المالية والحكومة» (ر.ا.ا. رقم ٥٦٤) . ولقد اخذت اجراءات الحكومة اتجاهين ، الاول تخفيض القدرات المالية وبالتالي الشرائية عن طريق تخفيض الدخول بزيادة الضرائب المفروضة . والاتجاه الثاني هو بتقييد حرية المستهلك او المتمول من استعمال نقوده وذلك بسن قوانين لتجميد استثمارها او استغلالها ومنعها اطول فترة ممكنة من النزول الى السوق .

٢٢ ــ هآرتس الاسرائيلية عدد يوم ٧٣/١٢/١٠ . مقال بقلم الدكتور حاييم ليفي ، عميد كلية ادارة الاعمال .

ان قرار اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية بفرض الكفالة على الواردات بنسبة ٢٠٪ (ر.ا.ا. رقم ٥٤٢) ، أو ما سمي « مرسوم فرض عربون على الاستيراد » . مع عدم جواز جمع هذا المبلغ من المستهلكين بالاضافة الى فرض « الضرائب على الاحتياطي المخزون من البضائع المتعددة » هذه الاجراءات بالاضافة الى أثرها في تخفيض حجم الواردات، ولكنها بالمقابل تؤثر على حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق ، وما لهذا من أثر في التخفيف من مشكلة التضخم ، فبارليف وزير التجارة والصناعة يقدر أنه « بوسائل الحكومة سيبلغ امتصاص الاموال من الجمهور حوالي ١٠ مليارات ليرة » (ر.ا.ا. رقم ٥٦٠) علما بأن فرض « ضريبة شراء امنية بنسبة ١٠٪ من اجمالي الواردات » (ر.ا.ا. رقم ٥٧٠) ستساهم ايضا في تخفيض الواردات من ناحية « وستزيد المداخيل وجمع الاموال طبقا لحجم الواردات » (أي مداخيل الدولة) (المصدر السابق) وبالتالي تخفيض الكتلة النقدية المتداولة في السوق بنفس النسبة تقريبا باعتبار ان رفع مداخيل الدولة من خلال الضرائب سيمكنها من تمويل مشاريعها بدون اللجوء الى الاقتراض من الخارج أو القيام بعمليات اصدار جديدة للعملة بما تنطوي عليه من تفاقم لميزان المدفوعات ولمشكلة التضخم . لقد كانت هنالك دعوات لتحويل القروض الالزامية الى ضرائب ، أبرزها الندوة الصحفية التي القاها موشي زنبار حاكم البنك المركزي الاسرائيلي حيث دعا فيها الحكومة الى تحويل القروض الالزامية الى ضرائب»(ر.ا.ا. رقم ٥٤٧) . ولقد اعتبر جمع الاموال من الجمهور في وقت لاحق حجر الزاوية في نجاح المشروع الاقتصادي فلقد قال « المشروع الاقتصادي يحل مشكلاتنا شرط ان ينفذ البند الذي يقضي بجمع مليار ليرة من الجمهور » (ر.ا.ا. رقم ٥٧٥) . ولقد حاولت الحكومة ان تقتطع نصف علاوة غلاء المعيشة المدفوعة للعاملين ، وبررت مشروعها على لسان وزير الزراعة الذي حذر نقابات العمال من رفض المشروع المقدم من الحكومة لان الرفض « سيسبب ضررا لجمهور العمال أكبر بكثير من التنازل عن نصف علاوة غلاء المعيشة » (ر.ا.ا. رقم ٥٧٣) . وحذر وزير المالية العاملين بقوله « ينبغي علينا أن نتذكر ان التضخم المالي يلحق ضررا أولا وقبل كل شيء بالفقراء والضعفاء ومن مصلحة جمهور العاملين ان يتم كبح جماح التضخم المالي » (ر.ا.ا. رقم ٥٧٢) . وكان موقف بنك اسرائيل من مسألة دفع علاوة غلاء المعيشة«هو نفس موقف وزارة المالية كما عبر عنه رابينوفيتش» (ر.ا.ا. رقم ٥٧١) . ولكن تصلب موقف الهستدروت دفع وزير المالية الى تقديم اقتراح بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢ بأن « يحصل الاجراء على جزء من

علاوة غلاء المعيشة بينما يتم دفع الجزء الآخر للحكومة » (ر.١.١. رقم ٥٧٠) ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض الامر الذي دفع المالية الى تقديم اقتراح آخر ينص على ان « المعفيين من ضريبة الدخل سيحصلون على علاوة غلاء المعيشة بأكملها » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) وذلك اشارة لاعفاء ذوي الدخل المحدود من الضريبة . ثم قدمت الحكومة بواسطة وزير التربية والتعليم ما يعتبر تنازلا جديدا منها ينص على ان « العمال الذين تصل رواتبهم لغاية ١٠٠٠ ليرة ، تدفع لهم علاوة الغلاء كاملة والباقين نصف علاوة . ويجمد الباقي لمدة ٩ أشهر على ان يعتبر كقرض يعاد بعد ٩ أشهر بدفعات كل شهرين مرة مع الفائدة » (ر.١.١. رقم ٥٧٣) ولكن هذا الاقتراح رفض ايضا من قبل ممثلي الهستدروت . وعبر سكرتير الهستدروت عن موقف الهستدروت بقوله « قضية علاوة غلاء المعيشة هي بالنسبة الينا قضية مبدئية ، وقد توقع العمال الحصول على تعويضات عن الغلاء . وفي هذه النقطة نحن غير مستعدين لقبول أي حل وسط ... اننا متفهمون لضرورة امتصاص اموال من الجمهور ... و ... يمكن وقف الغلاء عن طريق تخفيض مستوى معيشة الاجراء ولكن السؤال ما هي النتيجة في النهاية ؟ الا يحتمل ان يؤدي ذلك الى غليان اجتماعي ؟. وهل سيستمر العمال في الانتاج ؟ » (ر.١.١. رقم ٥٧٥) . وشاركت صحيفة « عل همشمار » الهستدروت رأيه ووصفت موقف الحكومة من اقتطاع علاوة غلاء المعيشة بـ « اغتصاب علاوة الغلاء » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) . وفي ضوء موقف نقابات العمال برفض دعوة الحكومة لاقتطاع نصف علاوة غلاء المعيشة بدأت وزارة المالية بالبحث عن « وسيلة اخرى لامتصاص فائض المال الموجود في ايدي الجمهور » (ر.١.١. رقم ٥٧٧) . ونتيجة لفشل الحكومة في الاقتطاع من علاوة غلاء المعيشة تكون قد فشلت في امتصاص « ٦٠٠ لغاية ٧٠٠ مليون ليرة » كما قدرها يعقوب فيلان عضو سكرتيرية الحزب وممثل مابام في المكتب التنفيذي » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) . والوسيلة الاخرى التي تحدث عنها رابينوفيتش كانت فرض قرض الزامي « يسري على الاجراء وارباب العمل، ويقتطع من الدخل الخاضع للضريبة، وسيكون بنسبة ٢ ١/٤٪ شهريا وان يعوض بعد مرور ١٠ سنوات ويحمل فائدة سنوية ٣٪ . والمتوقع ان تبلغ مداخيل الدولة من القرض ٦٠٠ مليون ليرة » (ر.١.١. رقم ٥٨٠) . ويلاحظ ان المبلغ الذي سيوفره القرض الالزامي وهو ٦٠٠ مليون ليرة يساوي الحد الادنى الذي كان متوقعا ان يبلغه الرقم المقتطع من علاوة غلاء المعيشة . وفي وقت لاحق وبتاريخ ٧٤/٧/١١ أعلن « ان الحكومة تعتزم ان تجبي من أرباب العمل ضريبة

ارباب العمل بنسبة ٥٪ ومع هذا اعلن وزير المالية عن تقديم موعد الغاء قرض ارباب العمل المفروض عليهم الآن بنسبة ٢ر٥٪ من دخلهم » (ر.١.١. رقم ٥٧٩) ، علما بأن نصيب أرباب العمل من القرض الالزامي « ما نسبته ٣٪ من الاجر الاجمالي » (ر.١.١. رقم ٥٧٩) . وبقرار الحكومة فرض ضريبة وقرض الزامي جديد القيت أعباء مالية جديدة على الصناعيين في الوقت الذي ألغت به الحكومة جزءا من التسهيلات المالية الممنوحة اليهم ممثلة بالغاء قرض أرباب العمل . وبغض النظر عمن تحمل في النهاية اعباء امتصاص ٦٠٠ مليون ليرة ، لكن قرار الحكومة بحد ذاته حقق اغراضه ، باعتبار ان اي امتصاص للنقود من السوق سيساعد الحكومة على محاربة التضخم . ومن الملفت للنظر أن هذا الجزء من البرنامج الاقتصادي قد لقي معارضة من أوساط الصناعيين والتجار خوفا من « خطر الانكماش الاقتصادي » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) . وتعاطفت مع موقفهم بعض أوساط ليكود حيث دعى « ارليخ » عضو الكنيست من ليكود « الى رفض البرنامج لانه سيضر بالصناعيين » (ر.١.١. رقم ٥٧١) في الوقت الذي عارض به حزب مابام على لسان ممثله في المكتب التنفيذي لحزب العمل والذي قال « ما لا يمكن ان نوافق عليه النقطة المتعلقة بعلاوة غلاء المعيشة ... التي ستساهم في استقرار علاقات العمل ... ونحن نقترح توفير هذا المبلغ من مصادر اخرى ... و .. باعداد برنامج حازم لتحصيل ضرائب الدخل، ومن المعلوم ان هناك تأخيرا بجبي نحو ١ر٥ مليار ليرة » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) .

د ـ الغاء التسهيلات المالية :

بالاضافة الى الاجراءات السابقة لتخفيض حجم الكتلة النقدية ، فقد لجأت اسرائيل الى الوسائل التقليدية لمجابهة التضخم بالغاء التسهيلات المالية وتعقيد الاجراءات الواجبة للحصول على قروض من البنوك . ولقد أشار هوروفيتش الحاكم السابق لبنك اسرائيل الى ان « أنجح الوسائل لكبح ارتفاع الاسعار مرهون بسياسة نقدية ، تقليص القروض ، وزيادة نسب الفوائد » (٢٣) . أن ارتفاع نسب الفوائد التي تفرض على القروض تجعل المتمولين يترددون في طلب القروض باعتبار أن الارباح التي قد يحققونها من استثمار القروض التي يأخذونها من البنوك لا تكفي لسداد الفوائد المرتفعة. وهذا ما يجعلهم يحجمون عن طلب القروض لانها لا تعود مربحة . « وتنفيذا لدعوة البنك المركزي لتجميد القروض ٣ اشهر « فان البنوك التجارية قد قلصت قروضها للزبائن » (ر.١.١. رقم

٢٣ ـ ن.م.د. عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .

٦١١) . كما سنت الحكومة قانونا « لتأمين الودائع لغاية ٢٥ الف ليرة »
(ر.ا.ا. رقم ٦٤٤) . ويشكل هذا القرار دافعا لاصحاب الودائع الصغيرة
كي لا يسحبوا ودائعهم من البنوك ، وما لهذا من انعكاسات على القوة
الشرائية في السوق ، اذ غالبا ما يفضل المتمول الصغير سحب أمواله من
البنوك في حالات التضخم الحادة خوفا من استمرار نقصان قيمتها في
ضوء الارتفاع المستمر في الاسعار الامر الذي يعني بالمقابل انخفاضا في قيمة
النقود . وتجنبا لمثل هذه المخاطرة يفضل صاحب الودائع سحبها
واستبدالها بسلع وبهذا يحافظ على قيمة نقوده . وقد أتى قانون تأمين
الودائع ليشكل كابحا لحالات الذعر التي قد تصيب المتمولين الصغار
باعتبار ان أموالهم مؤمنة ولن تخفض قيمتها ، سواء من خلال الفوائد
المرتفعة التي يحصلون عليها وهي شكل من أشكال الضمان أو استعداد
الحكومة لتعويضهم بمبلغ يوازي نسبة الارتفاع بالاسعار وبالتالي فان
انعكاس التضخم عليهم يكون محدودا . والاجراء الموازي عادة لرفع نسبة
الفوائد على القروض هو ارتفاع نسبة الفوائد على الودائع وهما قانونان
متلازمان ومكملان لبعضهما البعض .

لقد كان اجراء الحكومة الاسرائيلية بضمان الودائع سليما خصوصا
اذا ما لاحظنا أنه عندما « راجت اشاعات حول احتمال تخفيض قيمة الليرة
أو فرض ضرائب جديدة رافقت هذه الاشاعات عمليات شراء واسعة »
(ر.ا.ا. رقم ٥٦٩) . وليس مستهجنا ولا مستغربا أن تروج الاشاعات،
وان يكون لدى المواطنين استعداد عال للاخذ بها في الاجواء التي بدأت
تحكم المجتمع الاسرائيلي ، حيث كان اصدق وصف أطلق بشأنه « ان
الاشاعات اصبحت لديها اجنحة » (ر.ا.ا. رقم ٤٩٩) وهو وصف
اسرائيلي على أية حال .

لقد مارست الحكومة سياسة تخفيض القروض بكثير من
الجدية لدرجة ان قانون تخفيض القروض قد نفذ بأثر رجعي حيث كان
يطالب المقترضين في حالة فتح الاعتمادات باعادة القروض التي لم يستغلوها
بعد ، ولقد ورد هذا في خبر للاذاعة قالت به « يطلب الى هؤلاء اعادة جزء
من المال » (ر.ا.ا. رقم ٦١١) لقد اثمرت تلك السياسة
بحيث أن « طلبات تقليل القروض تتراوح بين ١٥ — ٢٥ ٪
وذلك خلال الايام التي تلت صدور القرار » (ر.ا.ا. رقم ٦١١) .
بالاضافة الى وضع شروط اقسى لعمليات الاقتراض من البنوك، فقد بدأت
الحكومة بجباية الضرائب المستحقة والمتأخرة . حيث كان « أرباب العمل

يدفعون فقط جزءا من الضرائب المستحقة كسلفات والباقي يدفعونه بتأخير
لعدة أعوام ، وهكذا يقطفون أرباح التضخم » (ر.ا.ا. رقم ٥٦٤) علما بأن
ارباب العمل يحققون ميزة اخرى وان تأجيل سداد الضرائب لعدة أعوام
يوفر لهم مصدر تمويل اعادة استثماره يحقق لهم أرباحا بالاضافة
الى المكسب الآخر الذي يحققونه وهو دفع المبلغ بعد سنوات ، حيث
تكون القيمة العملية لتلك الضرائب قد قلت بنسبة مساوية لنسبة ارتفاع
الاسعار والتضخم بالرغم من محافظة الضرائب على قيمتها الاسمية .
وحرمان أرباب العمل من امتياز تأخير دفع الضرائب يوفر للحكومة مجالا
آخر لامتصاص النقود من المتمولين . وكان يعقوب فيلان عضو المكتب
التنفيذي لحزب العمل قد ذكر « ان هناك تأخيرا بجني نحو ١٫٥ مليار ليرة
من ضريبة الدخل » (ر.ا.ا. رقم ٥٧٢) .

وآخر القوانين التي فكرت بها اسرائيل حتى ١٩٧٤/٨/١٢ ، كان
مشروع قانون يعده وزير المالية بشأن فرض ما سمي « ضريبة زيادة
القيمة » (ر.ا.ا. رقم ٦٠٦) . وهذا القانون أعد اساسا بهدف مشاركة
أرباب العمل أو الملاك بالزيادة التي ستطرأ على قيمة ممتلكاتهم نتيجة
لارتفاع الاسعار ، حيث ان ضريبة زيادة القيمة موجهة الى تلك الزيادة ،
الامر الذي يخفف من الارباح التي يحققها الملاك وأرباب العمل نتيجة
للتضخم وارتفاع الاسعار . مما يجعلهم معنيين مباشرة بالحد من تلك
الموجة لان الحكومة ستشاركهم ارباحهم في النهاية . وكالعادة ، فان موقف
ارباب العمل من تلك الاجراءات هذه التي اتخذتها الدولة كان موقف
المعارض ، اذ اعترضوا على هذه الاجراءات وابرق باسمهم رئيس اتحاد
الصناعيين الى « وزير المالية والصناعة ومحافظ البنك المركزي معارضا
الاقتراح الرامي الى تجميد القروض» (ر.ا.ا. رقم ٦٠٤) وبهذا الموقف
كانوا ينسجمون مع مصالحهم من ناحية ومع الموقف المعارض الذي اتخذه
ارباب العمل كافة ، صناعيون وتجار ، تجاه اجراءات الحكومة لايقاف
التوسع في مجال الاستثمارات .

٤ — زيادة الانتاج وحل مشكلة النقص بالطاقة البشرية :

خدمت الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها اسرائيل بشكل مباشر
سياسة الحكومة لحل أزمة ميزان المدفوعات المتدهور وارتفاع الاسعار
والتضخم الذي تجاوز الحدود التي يستطيع الاقتصاد الاسرائيلي تحملها
بعد ان وصل الى درجة الخطر بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . وسياسة الحكومة تجاه

تنشيط الصادرات والحد من الواردات عبر الاجراءات التي اتخذت ،مضافا اليها تكالب اسرائيل على المساعدات والقروض من الدول الاخرى والحركة الصهيونية العالمية ، كل هذه الاجراءات كانت بهدف انقاذ وضع ميزان المدفوعات المتدهور . وبالمقابل فان سياسة الحكومة بتقليل حجم الكتلة النقدية لامتصاص جزء كبير من القدرة الشرائية ، كانت تستهدف كبح جماح ارتفاع الاسعار والتضخم من خلال توازن عرض النقود وعرض السلع . وأتى الخط الثالث الذي سارت عليه الحكومة ليلبي احتياجات ميزان المدفوعات من ناحية ولمعالجة التضخم وارتفاع الاسعار من ناحية اخرى ، هو زيادة الانتاج المعد للتصدير او للاستهلاك المحلي . مع اعطاء الاولوية للتصدير . وزيادة الانتاج يخدم الهدفين المزدوجين وان كانا يتناقضان مع بعضهما بعضا. فزيادة الصادرات لا بد وان تكون على حساب السلع المعروضة في السوق المحلي للاستهلاك ، والعكس بالعكس. وبالمقدار الذي يزاد به حجم الانتاج ، يمكن تلبية هذين الهدفين المتناقضين . والنقص في حجم الانتاج وأثر الحرب عليه كان دائما مرتبط بشكل رئيسي بانعكاس الحرب على الطاقة البشرية الموظفة في مجال الانتاج واستيعاب جزء كبير منها في ما يخدم أغراض التعبئة العسكرية ، سواءعلى صعيد التجنيد أو على صعيد التوظيف في الصناعات الحربية . حيث كانت لها الاولوية ، على غيرها من المسائل في سياسة اسرائيل . وربط انخفاض معدل الانتاج بنقص بالطاقة البشرية نتيجة لظروف الحرب ، صحيح جدا ، باعتبار ان العنصر الانتاجي الوحيد تقريبا الذي كانت اسرائيل تعاني من نقص كبير فيه هو الطاقة البشرية . بينما تتوفر بقية عناصر الانتاج بدرجة كبيرة، وبالذات على صعيد الطاقة الانتاجية العاطلة في العدد والآلات ، اذ مهما عسكرت الصناعة فانها لا تستطيع استيعاب كل الطاقة الانتاجية العاطلة في الصناعة والتي تبلغ أرقاما كبيرة حيث وصلت عام ١٩٧٠ الى ٤٠٪ وارتفعت في العام ١٩٧٢ ما بين ٣٥ ــ ٨٠٪ حسب الاحصائية التي جرت عام ١٩٧٢ (راجع البحث الاول من هذا الكتاب) علما بأن اسرائيل لم توقف سياسة التنمية والتوسع في الاستثمارات ، سواء بشكل مباشر بواسطة مؤسسات الدولة أو بشكل غير مباشر عبر تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية بالتعاون مع رؤوس الاموال المحلية على توظيف مزيد من الاموال في اسرائيل . وخير نموذج لنا في ذلك المؤتمر الاقتصادي الثالث الذي عقد في اسرائيل في أيار ٧٣ ، والذي أطلق عليه مؤتمر « الالف مليونير » والذي كان موضوعه الرئيسي البحث في مشاريع

الاستثمارات » (٢٤) . وعسكرة الاقتصاد لا تعني تحويل الطاقة الانتاجية المعدة للاستهلاك المدني ، بالدرجة الكبيرة التي تؤثر على قدرة القطاع المدني وذلك لسبب بسيط جدا ، هو أنه حتى في الصناعات الحربية أو ذات العلاقة بها كمصانع الالكترونيات والحديد والصلب ، وهي أكثر الصناعات التي تحتاجها المؤسسة العسكرية ، حتى هذه الصناعات تعاني من الطاقة الانتاجية العاطلة « وينقصها ٢٤ الف عامل » (ر.١.١. رقم ٤٩٥) . وبمعنى آخر فان زيادة الانتاج الحربي رهن بتوفير مزيد من الطاقة البشرية وليس الطاقة الانتاجية . على أن هذا لا يعني أن حدودا محرمة تفصل بين الصناعات الحربية والصناعات المدنية ، ولكن بالمقدار نفسه فان عسكرة الاقتصاد تعني بدرجة أساسية ابتلاع الصناعات الحربية لمزيد من الطاقة البشرية على حساب غيرها من الصناعات . ولقد عبر عن عبء الامن بمعنى النقص في الطاقة البشرية خير تعبير ، أهرون دوبيرت رئيس الدائرة الصناعية في وزارة التجارة والصناعة عندما قال « المعنى الاساسي لعبء الامن سنة ١٩٧٤ قد يتمثل باستمرار الجيش الاسرائيلي في تعبئة جزء كبير من الطاقة البشرية (٢٥) وكان قد وافقه على رأيه هذا يعقوب ليفنسون الذي وصف بأنه من كبار المسئولين في بنك العمال الذي قال « نتيجة تعبئة واسعة للاحتياط بالمقارنة مع السنوات السابقة تتقلص القوى العاملة التي ستتوفر للاقتصاد » (٢٦) .

ان مشكلة الطاقة البشرية التي قال عنها اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي « وصلنا الى وضع أصبحت فيه الطاقة البشرية في اسرائيل تفيدنا أكثر من اي عامل آخر » (ر.١.١. رقم ٥٩٦) ومشكلة الطاقة البشرية في اسرائيل، كما هو الامر بالنسبة لمشكلة ميزان المدفوعات ومشكلة التضخم ليست من بنات حرب تشرين فقط ، بل هي سابقة للحرب . وأتت الحرب لتزيد المشكلة تفاقما . فهي موجودة عمليا بشكل حاد منذ العام ١٩٦٩ . حيث اعتبرت المشكلة الابرز أمام برامج اسرائيل للتوسع في مجال الاستثمارات . ولقد قيل حينذاك في معرض تعداد « الموانع والمشكلات التي وقفت بوجه زيادة الاستثمارات الاجنبية الى الدرجة المطلوبة أو أبطأتها ؟ » ولقد كان الجواب لا يوجد سوى مساحة قليلة متروكة للاستثمارات الجديدة اذ ان اسرائيل تشكو اختناقا في الطاقة

---

٢٤ ــ ن.م.د. ملحق عدد ١٩ أيار سنة ١٩٧٤ عن دافار .
٢٥ ــ ن.م.د. عدد ٦ سنة ١٩٧٤ .
٢٦ ــ المصدر نفسه .

البشرية والتنظيم » (٢٧) . والدليل على ذلك ما صرح به (باروخ باراك) ، رئيس مصلحة الاستثمارات الاسرائيلية في الولايات المتحدة بأن اسرائيل تبدد طاقتها البشرية . فالمهندسون لا يزالون يوظفون كعمال تقنيين والعمال التقنيون كعمال مشرفين، والعمال المهرة كعمال اشغال وتصليحات بدلا من أن يكونوا عمالا في مصانع الالكترونيات » (٢٨) . ولقد أدى استغلال اسرائيل لليد العاملة العربية في المناطق المحتلة الى التخفيف لما أسماه باروخ باراك تبديد الطاقة البشرية ، ليأخذوا مكانهم في الاقتصاد الاسرائيلي وليملأوا الشرائح السفلى من الاعمال والمهن . ولكن وبالرغم من «ان القوى العاملة من الرجال في المدن (الضفة الغربية) قد استهلكت تماما « كما جاء في احدى وثائق وزارة الدفاع الاسرائيلية » (٢٩) فان النقص في الطاقة البشرية استمر لدرجة «أن مائة الف شخص في اسرائيل يعملون في وظيفتين في آن واحد » كما صرح بذلك يوسف الموجي وزير العمل في ٧٢/٧/٨ (٣٠) . وعندما عدد يوسف الموجي وزير العمل الظواهر التي تميز الاقتصاد الاسرائيلي قال « ان النقص في عدد العمال هو من أبرزها » (٣١) . علما بأن اسرائيل كانت تعيش اوضاعا سيئة طبيعية في تلك الفترة ولم تكن لديها مشكلة تجنيد او تعبئة للاحتياطي .

ولقد أتت حرب تشرين لتدفع أزمة الطاقة البشرية الى درجة خطيرة جدا . وبدأت في الظهور مشاكل من طراز « مصانع الفولاذ والالكترونيات تنقصها ٢٤ الف عامل » (ر.١.١. رقم ٤٩٥) « المزارعون والنقص البالغ المنتظر بالعمال معازدياد موسم القطاف (ر.١.١. رقم ٤١٣) «نقص المدرسين في مدارس الجنوب » (ر.١.١. رقم ٦٤٩) . « دائرة السيارات لا تجدد رخص السيارات ... (السبب) .. لم ينفذ الوعد زيادة الطاقة البشرية في الدائرة» (ر.١.١. رقم ٦٤٧) . « الافراج بكفالة عن مجرمين بسبب نقص عدد القضاة ووكلاء النيابة وتكدس حوالي ٣٠٠٠ قضية » (ر.١.١. رقم ٥٧٢) « نقص كبير في الطاقة البشرية ... حتى في جيش الدفاع » كما صرح بذلك مدير عام وزارة العمل في ٧٤/٧/٢٦ . « مصلحة السجون ينقصها اكثر من ٢٠٠٠ رجل » حسب قول شلومو هيلل وزير الداخلية

---

٢٧ — ن.م.د. ملحق العدد ٩ . ١١ أيار (مايو) سنة ١٩٧٣ .

٢٨ — المصدر نفسه . عن جيروزاليم بوست عدد يوم ١٩٦٩/٦/١٢ .

٢٩ — ريان . شيلا . **شؤون فلسطينية** عدد ١٨ ص ٩٦ . عن التنمية والوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وشمالي سيناء .

٣٠ — ر.١.١. عدد تجريبي رقم ٦ .

٣١ — المصدر نفسه .

(ر.١.١. رقم ٥٤٠) . «طاقم السجانين في سجن الرملة أقل بحوالي ٥ من العدد الذي حدد» (ر.١.١. رقم ٤٨٨) . « شرطة اللواء الشمالي ينقصها ٤٠٠ شرطي كما قال ، قائد شرطة اللواء الشمالي» (ر.١.١. رقم ٤٨٩) .

هذه مجرد نماذج لمشاكل النقص في الطاقة البشرية كما برزت في مختلف المجالات ، نماذج لا تعكس الوضع في قطاع الانتاج فحسب ، بل في القطاعات ذات العلاقة الوثيقة بقضايا الامن ، كالشرطة ، الجيش ، مصلحة السجون . بالرغم من مرور فترة طويلة على انهاء الحرب .

وفي ضوء هذه الاعتبارات بدأت اسرائيل محاولة زيادة انتاجها من خلال زيادة الطاقة البشرية المفرغة للقطاعات الانتاجية المتعلقة بالاستهلاك الداخلي او التصدير » وما أسماه اسحق رابين في ١٩٧٤/٩/٦ بـ : توزيع صحيح للقوى البشرية بين الامن والانتاج والخدمات » (ر.١.١. رقم ٦٢٧) مؤكدا على أهمية زيادة الانتاج باعتبار أنه عندما « نتحدث عن الحاجة الى الصمود السياسي يكون الامر صحيحا . ولكن دون ان نخلق قاعدة اقتصادية اجتماعية قوية فان الحديث عن كل هذه الامور يصبح حديثا بلا معنى » (ر.١.١. رقم ٦٢٧) . ولقد تمثلت سياسة اسرائيل بتوفير الطاقة البشرية بالعناوين التالية :

— الاستفادة من جو الاسترخاء العسكري النسبي الذي ساد جبهات القتال ، لتسريح مزيد من الرجال المهمين للاقتصاد .

— اعادة العمال العرب للعمل داخل اسرائيل بأسرع وقت ممكن .

— استقدام المتطوعين .

— استنفار كل الامكانيات البشرية الى أقصى طاقتها .

— جو الاسترخاء العسكري ، تخفيض درجة التعبئة وبداية تسريح المجندين : سياسة اسرائيل على هذا الصعيد تمثلت بتسريح عدد من الجنود يتناسب والتطورات السياسية والعسكرية . ومن هنا فقد كان التسريح يتم على دفعات . حيث روعيت « الاهمية النوعية للمجندين » فطلبات التسريح التي كانت تقدم للجيش كانت تشمل بالدرجة الاولى « الاشخاص المهمين والحيويين للقطاع الاقتصادي » ولقد بلغ عدد هؤلاء حسب قول وزير العمل بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦ ...١٠ شخص(ر.١.١. رقم ٤٠٩) وبالاضافة الى الرقم الذي طلب وزير العمل تسريحه ، فلقد

« قدم أكثر من ٤٠٠ مصنع طلبات لتسريح حوالي الالف من الاشخاص المهمين » (ر.١.١. رقم ٤١٤) ولقد شكلت لجان قطرية لدراسة هذه المسألة « وأوصت بتسريح ٢٧٠٠ شخص » (ر.١.١. رقم ٤٢٠) . وصفوا بأنه « يحتاج اليهم القطاع الاقتصادي بصورة حيوية »(ر.١.١. رقم ٤٢٠) . ولكن العدد الذي قام الجيش بتسريحه كان ٦٠٠ شخص فقط (المصدر نفسه) . ومن اصل قائمة اخرى تبلغ ١٦٠٠ من رجال الاعمال سرح ٣٠٠ فقط . (ر.١.١. رقم ٤٢٠) . وبالرغم من أن مجموع الطلبات قد بلغ ١٥٥٠٠ طلب فان عدد المسرحين بلغ فقط ١٤٠٠ شخص بالرغم من مرور اكثر من أربعة أشهر على الحرب (ر.١.١. رقم ٤٢٠) . وكان ان شكلت لجنة برئاسة يوسف الموجي تسمى « رئاسة اركان تسريح الرجال المهمين » (ر.١.١. رقم ٤٢٩) مهمتها كما يبدو من تسميتها تنفيذ ومتابعة السياسة النوعية للتسريح التي قررت الدولة انتهاجها . ولم تستطع الدولة الاقدام على عمليات تسريح واسعة تتجاوز المئات الذين سبق التحدث عنهم الا بعد توقيع اتفاق فك الارتباط حيث صرح دافيد العازر رئيس الاركان الاسرائيلي مطمئنا القطاع الاقتصادي « بعد توقيع اتفاق فك الارتباط بـ ٤٥ يوما سيسرح ٤٠ الف جندي » (ر.١.١. رقم ٤٤١) . ولقد كان طبيعي جدا ان يكون هنالك «تسريح نوعي» تبعا للاهمية النسبية لهؤلاء المسرحين بالنسبة للاقتصاد . وان كان التسريح قد حل جزءا من المشكلة ولكن بداية الحل اتت بعد أن كان الاقتصاد الاسرائيلي قد شل تقريبا لفترة تزيد على الستة أشهر. أي الفترة التي سبقت فك الارتباط. وشل الانتاج ولو جزئيا طيلة هذه المدة جعل من صعوبة المشكلة مزدوجة. ولقد بدأت الانباء الاسرائيلية التي تتناول موضوع تسريح المجندين تقل وتصبح اكثر تحفظا . ولكن ما هو مؤكد أن الاوضاع في اسرائيل على هذا الصعيد ما زالت أبعد ما تكون عن ان نسميها أوضاعا طبيعية . وهنالك العديد من المؤشرات التي تقودنا الى هذا الاستنتاج . سواء الميزانية المرتفعة التي اقرت لهذا العام حيث برر بنحاس سابير في ٧٤/٣/١٤ ارتفاع الميزانية كونها « تورد بالحسبان احتمال تجنيد احتياطي ضخم أي حوالي اربعة أضعاف ما كان قبل الحرب » (ر.١.١. رقم ٤٨٦) . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الامنية التي تسود في اسرائيل حاليا والتي تستدعي استنفار كامل لطاقة اجهزة الشرطة ، من ناحية . وسياسة اسرائيل الحالية التي تقوم على محاولة استعادة القدرة القتالية لجيشها، وتجنب احتمال المفاجأة من ناحية ثانية . ان هذا يستدعي الحفاظ على نسبة معينة من الاحتياطي في الخدمة العسكرية . وهو الامر

الذي يجب ان يؤخذ في عين الاعتبار لقياس استعدادات اسرائيل لشن عدوان جديد . ولو كان النقص في القوى البشرية نقصا طبيعيا كالذي تحدث عنه اسحق رابين . لما اضطرت اسرائيل لاستيراد سيارات نقل مع سائقيها من فرنسا !!!

المتطوعون الاجانب : نشط مبعوثو الوكالة اليهودية في الخارج لتجنيد المتطوعين بهدف التغلب على النقص في الطاقة البشرية (ر.١.١. رقم ٤٠٩) وبالفعل فلقد اعلنت الاذاعة في ٧٣/١٢/٨ عن وصول سائقين هولنديين متبرعين بالعمل على الشاحنات الاسرائيلية » (ر.١.١. رقم ٤١٠) علما بأن هؤلاء المتطوعين كانوا يشتغلون بمعدل ١٢ ساعة في اليوم ، وسبعة أيام في الاسبوع » (ر.١.١. رقم ٤١٠) . والاثر الذي تركه المتطوعون على العمل في المزارع وصف بأنه « ساعد هؤلاء المزارع التي خنقتها قلة الايدي العاملة بسبب التجنيد وكان عملهم في عدة مناطق بمثابة انقاذ حقيقي»(٣٢) وعندما تدفع صعوبة الوضع باسرائيل لاستيراد سيارات مع سائقيها بالامكان تقدير قيمة أي متطوع حتى ولو كان فردا واحدا .

العمال العرب من مناطق ٤٨ و ١٩٦٧ :

لسنا بمعرض الحديث عن الدور الاساسي الذي يلعبه العمال العرب في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي حتى في الظروف العادية. باعتبار ان دورهم مرتبط بالمرحلة المتقدمة التي بلغها نحو الرساميل والاستثمارات في اسرائيل . حيث يشكل هؤلاء العمال الشريحة السفلى في التقسيم الطبقي للمجتمع الاسرائيلي . والذي أخرج اسرائيل من الاختناق الذي تحدثت عنه الاوساط الاسرائيلية في المؤتمر الاقتصادي الثاني ، حيث وصف الوضع بالآتي « لا يوجد سوى مساحة قليلة متروكة للاستثمارات الجديدة اذ أن اسرائيل تشكو اختناقا في الطاقة البشرية والتنظيم » (٣٣) وان ذلك الاختناق كان مضاعفا وبدرجات كبيرة في فترة ما بعد حرب تشرين ،حيث كانت اسرائيل تستورد حتى السائقين، وحتى بعد مرور اكثر من ثلاثة أشهر على انتهاء الحرب . وكانت الاذاعة الاسرائيلية قد اذاعت خبر حضور ٢٥ عاملا عربيا لميناء حيفا لاخذ مكان العمال المجندين في الجيش (ر.١.١. رقم ٤٣٦) . مما يؤكد اهمية رقم ٢٥ عاملا على ضآلته . وفي الوقت

٣٢ ـ ن.م.د. العدد ٧ سنة ١٩٧٤ .

٣٣ ـ ن.م.د. ملحق العدد ٩ سنة ١٩٧٣ .

نفسه دور هؤلاء العمال العرب في تعبئة الاماكن التي شغرت نتيجة لتجنيد العمال اليهود . ولذلك فمع انتهاء الحرب عملت اسرائيل على اعادتهم لاعمالهم بأسرع وقت ممكن مستغلة حاجتهم للعمل ، وفي الوقت الذي كانت اسرائيل بأمس الحاجة لليد العاملة لدرجة استيراد السائقين وليس طلب المتطوعين فقط ، في هذا الوقت كانت المناطق المحتلة بعد ٦٧ تزود سوق العمل الاسرائيلي بـ ٣٦ الف عامل يشكلون نحو ٦٠٪ من مجموع الاجراء الذين عملوا في اسرائيل قبل الحرب . حسب اعلان المدير العام لوزارة العمل بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٣ (ر.١.١. رقم ٤١٦) علما بأن الاحصائيات التي تسلنها اسرائيل عن عدد العمال العرب لا تأخذ بعين الاعتبار العمال الذين يشتغلون عن غير طريق الهستدروت والذين بلغوا ١١ الف عامل في العام ١٩٧٢ . ولقد ارتفعت نسبة العاملين العرب لتعد لسابق عهدها ، حيث « بلغ عدد العمال العاملين في اسرائيل من الضفة الغربية فقط في ١٩٧٤ ، ٤٣ الف عامل » (ر.١.١. رقم ٥٩٦) وهذا الرقم يؤكد ان العمالة من المناطق المحتلة قد عادت الى طبيعتها . ولقد اشارت الاذاعة الى ان زوار الصيف يعملون في اسرائيل (ر.١.١. رقم ٥٩٦) . وبالمقابل فان العدو الاسرائيلي كان يحاول تحييد عرب المناطق المحتلة ٤٨ ، حيث كان يسارع لتطويق اي مشاكل بين العرب واليهود تنتج عن ضربات المقاومة حيث يبادر اليهود بالهجوم على القرى العربية انتقاما . ولقد تدخلت الدولة أثر عملية كريات شمونة وعقدت مصالحة بين رئيس المجلس المحلي في كريات شمونة ووجهاء الدروز من اجل « عودة العمال الدروز وعددهم ٥٠٠ لكريات شمونة » (ر.١.١. رقم ٥١٤) ومبادرات اسرائيل تلك كانت لوعي قادة العدو بأن الفدائيين « عندما يلقون قنبلة او يضعون موادا ناسفة فان هدفهم ليس قتل عدد من اليهود فقط مع ان هذا هدف مهم بحد ذاته . بل انهم بصورة خاصة وقبل كل شيء يرغبون زعزعة العلاقات داخل دولة اسرائيل بين اليهود والاقليات في الدولة . وبين سكان اسرائيل وبين سكان المناطق المحتلة المحتفظ بها . وان يتوصلوا الى منع عرب المناطق المحتلة من القدوم الى اسرائيل وتوقفهم عن العمل » . شلومو هيلل وزير الشرطة (ر.١.١. رقم ٥١٣) .

ان الاهمية النوعية للعمال العرب ولدورهم في الاقتصاد الاسرائيلي قد تزايدت بدرجة كبيرة في ضوء ظروف ما بعد حرب تشرين . وبالتالي فان دورهم قد وصل الى حد الخطر بالنسبة لاسرائيل . فاما ان يستمر دور العمال دور الاحتياطي والبديل للعمال الاسرائيليين الذين يجندون في

المؤسسة العسكرية ، واما ان يتسببوا في تعطيل عجلة الانتاج الاسرائيلية ويضيعون هباء كل برامج اسرائيل بزيادة الانتاج لمواجهة ازمة التضخم وارتفاع الاسعار . ولا بد أن نذكر ان المناطق المحتلة قد قدمت ٣٦ الف عامل في الوقت الذي تجندت به الصهيونية العالمية لتجنيد سائقين ، واستوردت اسرائيل السيارات بسائقيها !

استنفار اسرائيل لطاقتها البشرية واعادة توزيعها :

كان هذا هو الخط الاخير الذي تحركت عليه اسرائيل ، فلقد قررت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية اجراء محادثات مع منظمة الهستدروت العامة لبحث مشاركة الجبهة الداخلية ... وطرح بين ما طرح زيادة ساعات العمل (ر.١.١. رقم ٤٠٥) وكان موقف الهستدروت كما عبر عنه سكرتير الهستدروت يروحام ميشل « تجاوب المستخدمين في العديد من المصانع بتحمل عبء استكمال أجور المجندين عن طريق التنازل عن أخذ البديل للساعات الاضافية » (ر.١.١. رقم ٤١٥) ثم قامت وزارة الدفاع « بتطويل يوم العمل بسبب الوضع الامني ، واصبح ينتهي الساعة الخامسة » (ر.١.١. رقم ٦٠٢) . ولقد لجأت اللجنة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاستشاري لوسيلة أخرى للاسراع بتسريح جنود الاحتياط ، بايجاد البديل لهم حيث « أوصت » بتقديم السنة الدراسية في المدارس الثانوية وذلك بغية تقديم تجنيد خريجي المدارس الثانوية وبالتالي تسريح جنود الاحتياط » (ر.١.١. رقم ٤٠٨) . لقد اعطت اسرائيل اهتماما كبيرا جدا لاستيعاب طلاب ثانويين وجامعيين في خدمات الامن كبديل للاحتياطيين المجندين . وبهذا كانت تحل مشكلة مزدوجة ، فهي من ناحية تسرح أشخاصا لهم دور اقتصادي وانتاجي مؤثر وتضع بديلا لهم الطلاب الذين لن يؤثر تجنيدهم على العملية الانتاجية كونهم سيسحبون من المدارس والجامعات وليس من المصانع . علما بأن تجنيد الطلاب لا يخلق مشاكل اجتماعية ومعيشية لاسرهم نتيجة لتجنيدهم . كونهم طلابا وبالتالي فليسوا مسئولين اقتصاديا عن أسرهم ، على عكس المجندين الذين يسحبون من أعمالهم .

وردا على طلب « لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست من رئاسة الاركان العامة في الجيش بتسريح الطلاب المجندين ليتمكنوا من التسجيل

في السنة الدراسية » (ر.ا.ا. رقم ٤٠٥) . كان الرد على هذا اللقاء الذي تم بين رئيس الاركان ورئيس شعبة القوى البشرية . ورئيس مؤسسات التعليم العالي . ورئيس اتحاد الطلبة الذي ادى الى « الاتفاق على تفاصيل تجنيد الطلبة لسنة خدمة في الجيش الدائم » (ر.ا.ا رقم ٦٤٦) وقد قدمت لهؤلاء امتيازات واغراءات هي « المحافظة على مكان الطالب الذي يقبل في الاقسام المختلفة حتى انتهاء فترة خدمته ، تقليص فترة دراسته من خلال تكثيف المواد والمحاضرات الاضافية وتنظيم دورات خاصة ، اعفاء من اجور التعليم ، الحصول على اعانة من الجيش مقدارها ٣٠٠ ليرة شهريا » . (ر.ا.ا. رقم ٦٤٦)والبحث عن بديل كي يتم تسريح مزيد من الطاقة البشرية . وحل المدارس الدينية ، المعروف ان طلابها يعفون من الخدمة حيث «اجتمع وزير الدفاع ورئيس شعبة القوى البشرية في الاركان العامة ، ورئيس شعبة الشباب والناحال في وزارة الدفاع مع رؤساء المدارس الدينية وبحث معهم تجنيد طلاب هذه المدارس ، وجاء في البيان الذي صدر ، ان الاجتماع انتهى بالتفاهم حول الخدمة العسكرية التي سيخضع لها طلاب المدارس » (ر.ا.ا. رقم ٦٥٠) . وأما بالنسبة للمتدينات فقد الزمن بالخدمة الصحية بدلا من العسكرية (ر.ا.ا. رقم ٦٠٦) وكان هناك اتجاه سرعان ما اصبح قرارا لتمديد خدمة الفتيات في الجيش « لملء العديد من المناصب التي كان يقوم بها الجنود الشباب في السابق . وجعل الشباب ينفذون اعمالا أخرى لا تستطيع الفتيات تنفيذها » « والاعمال التي ستقوم بها الفتيات هي في المكاتب كسكرتيرات وسائقات» (المصدر السابق) . وهذا ما « يفسح المجال لمزيد من التسريح للجنود وبالتالي ينفذون الاعمال الاخرى التي لا تستطيع الفتيات تنفيذها» (ر.ا.ا. رقم ٦٤٦) أي الاعمال الصعبة التي هي من صلب العملية الانتاجية كعمال في المصانع او المزارع .ولتنشيط تطوع الفتيات في الجيش، ساهم في حملتها الحاخام الاكبر جورين الذي (أفتى) بأنه « يجوز اعتبار تطوع الفتيات في الخدمة الوطنية عملا هو في بعض الاوقات ذا قيمة تفوق خدمة البنات الالزامية في جيش الدفاع الاسرائيلي » (ر.ا.ا. رقم ٥٤٢) واكتشف الحاخام الاكبر « ان الحكم حسب الشريعة ضد خدمة الفتيات المتطوعات الذي اصدره قبل حوالي عامين بعض الحاخامين وبينهم احد كبار الحاخامين انه كان حكما جاحدا » (ر.ا.ا. رقم ٥٤٢) . وما دام الحاخام الاكبر قد تراجع عن الاحكام السابقة الجاحدة ، فقد بدات وزارة الدفاع بالتراجع هي ايضا عن قراراتها (الجاحدة) وبدات « حملة لاعادة النظر بتجنيد جميع المعفيين سابقا من الخدمة في الجيش وقوى الامن

لاسباب ادارية او صحية والمهاجرين المسنين » (ر.ا.ا. رقم ٦٢١) وللتخفيف من اعباء الامن محليا فلقد بدىء بتشكيل حرس اهلي من خلال «التطوع في أوقات الفراغ فقط كما قال تيدي كوليك رئيس بلدية القدس» (ر.ا.ا. رقم ٥٤٣) وحتى في المناطق المحتلة فلقد سعت اسرائيل لتجنيد حرس اهلي مأجور للحفاظ على الامن ولمنع السرقات .

وتنفيذا لسياسة وزير العمل بـ « البحث عن أيد عاملة لدى الاجانب والنساء والمتقاعدين » فلقد كرست الجهود « لتشجيع النساء على العمل وبحثت محاولة رفع الحد الادنى للاجور التي يحق للمتقاعد ان يحصل عليها دون ان يخسر شيئا من المبلغ الذي يحصل عليه كمتقاعد »(ر.ا.ا. رقم ٤١١ ورقم ٤١٢) .

وعبر هذه المحاولات ، فلقد كانت اسرائيل تحاول ان تجند أي طاقة بشرية لديها ، وتحاول ان تجري تبديلا في الوظائف بحيث توفر اكبر طاقة ممكنة للانتاج مع ضمان عدم المساس بالقوى المجندة، وان جرى أي تبديل فيبقى في الحدود التي لا تمس قدرات اسرائيل الامنية . ولكن ، رغم كل هذه الاجراءات ، فان امكانية اسرائيل لتوفير المزيد من الطاقة البشرية تبقى امكانية محدودة . لان لديها ١٠٠ الف شخص يشغلون وظيفتين في الوقت نفسه . وتوفير طاقة بشرية لم يكن بلا ثمن فتعطيل الدراسة ولو لجزء من الطلاب لتوظيفهم في مجال الانتاج ، ليس اعادة توزيع للطاقة البشرية كما كان قد ادعى اسحق رابين ، ولكنه توفير لقطاع على حساب قطاع آخر . وان كانت اسرائيل قادرة ومستعدة للاقدام على تجنيد الطلاب او تشغيل المتقاعدين والمتطوعين ، ولكن قدرة اسرائيل على الاستمرار في مثل هذه السياسة تبقى قدرة محدودة ولا تستطيع المضي بها لفترة طويلة ، لطبيعة المصادر التي تم اللجوء اليها . ومن بين كافة المصادر لتوفير الطاقة البشرية ، فلقد كانت المصادر العربية هي الاكثر (كرما) . ففك الارتباط مكنها من تسريح « الرجال المهمين والحيويين للاقتصاد ،ولو بعد ٤٥ يوما من فك الارتباط » واليد العاملة العربية من المناطق المحتلة كانت مصدرا بحجم ٣٦ الفا في وقت كانت به اسرائيل تحتاج للشخص حتى ولو كان مستوردا وبثمن.وفي الوقت الذي استنفر به حتى المتقاعدون واضطر الحاخام الاكبر جورين للتراجع عن « جحود » قرار سابق . في هذا الوقت ، كانت الضفة الغربية فقط تقدم ٤٣ الف عامل لآلة الانتاج وبالتالي لآلة الحرب الاسرائيلية .

ان السؤال الذي يطرح في نهاية هذا الفصل وبعد استعراضنا لجذور

وأسباب الازمة الاقتصادية التي تفاقمت حدتها بعد حرب تشرين في اسرائيل والوسائل التي اتبعها العدو في مواجهته لهذه الازمة . هو : هل نجحت اسرائيل . وهل ستنجح في الخروج من الازمة الاخيرة . وما هي حدود الضرر الذي سيلحق باقتصادها ؟ هذا السؤال المطروح ، الاجابة عليه لا يمكن ان تكون بنعم او لا . وتطور الامور سلبا او ايجابا رهن بتطورات المستقبل السياسية والعسكرية . وبالذات استمرار او توقف الاعباء الامنية وحجم هذه الاعباء . والتي كانت السبب وراء دفع الامراض الاقتصادية في اسرائيل للحدود الخطرة التي بلغتها في أثر حرب تشرين . وان كانت تلك الاجراءات قد أوقفت جزئيا تفاقم المتاعب الاقتصادية والتي هي ليست سوى اجراءات طوارىء . فهل ستستمر اجراءات الطوارىء ؟ هذا ما لا تستطيع اسرائيل تحمله بشكل لا محدود والا فسيشهد المجتمع تمزقات ومتاعب لا حدود لها ، لان اي مجتمع من المجتمعات لا يمكن ان يتحمل الى ما لانهاية المزيد ثم المزيد من اجراءات شد الاحزمة على البطون والا فسينفجر من الداخل . باعتبار ان بداية الخلخلة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات تبدأ مع الازمات الاقتصادية ويزداد الشرخ الذي يصيب المجتمع مع تفاقمها . ولان اسرائيل قد اضطرت لتخفيض مستوى المعيشة وهذا قد حصل لاول مرة في تاريخها ، نتيجة لهذا لم تعد اسرائيل تستطيع تنفيذ سياسة « الكعكة الكبيرة » أي اعطاء الجميع نصيبا مرضيا من تلك الكعكة ، بل على العكس من ذلك فلاول مرة تحدث مجابهة حقيقية وواسعة بين الهستدروت وبين الحكومة حيث رفضت الهستدروت طلب الحكومة بشأن القبول بنصف علاوة غلاء المعيشة ، مطالبين بتحميل ارباب العمل مزيدا من الاعباء ، والذين احتجوا بدورهم ولكن احتجاجهم لم يفد واجبروا على تنفيذ قرارات الحكومة ، وقيمة هذه المسألة تكمن بأن العدو بسبب الازمة الاقتصادية لن يكون قادرا على طمس الانقسام الطبقي الذي كان قد نجح به لدرجة كبيرة بسبب من الازدهار الاقتصادي والنمو السريع في معدل الانتاج ومستوى المعيشة .

ان استمرار الاوضاع الاقتصادية الاستثنائية يعني مزيدا من تعميق الازمة ، ولكن حتى في حالة انتهاء هذه الظروف ، فان الاقتصاد الاسرائيلي سيكون مضطرا لتعويض كل النزف الذي لحق به ، أي ان أعباء الازمة الحالية ستدفع في المستقبل ، ولكن يبقى الخلاف جوهريا بين ازمة تتزايد يوميا وبين أزمة يتم تجاوزها وتعويضها يوميا بعد ان تزول الظروف

الاستثنائية . ان هذه الظاهرة ، بنتائجها السلبية مرتبطة بالظرف الاستثنائي ، وهذا يعني ان علينا ان نجعل من هذا الاستثناء قاعدة ، وبالتالي نحدد حجم النزيف . وقد تستطيع اسرائيل ان تطيل يوم العمل وتلغي الاجازات ، وتوقف الدراسة مؤقتا ولكن لمتى ؟. طبعا . ان اي مجتمع يمكن ان يستنفر ... ولكن لمدة محدودة والا فان مصيره الانهيار.

واذا استطاعت اسرائيل ان تبقي اقتصادها في هذه المرحلة بهذه الدرجة من السوء . فيجب ان نتذكر جيدا ان اكثر الاجراءات التي تركت أثرا ، كانت المساعدات الاميركية التي انقذت ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، والعمال العرب من المناطق المحتلة ٤٨ و ٦٧ الذين يشكلون حجر الرحى في سياسة اسرائيل لزيادة الانتاج . واذا كنا لا نستطيع ايقاف المساعدات الاميركية نتيجة للارتباط العضوي بين الامبريالية الاميركية واسرائيل ، فيجب ان نكون قادرين على الاستفادة من الدور المؤثر الحيوي للعمال العرب ولنتصور ان يتوقف العمال العرب عن العمل في المصانع والمزارع الاسرائيلية ، وهي الورقة التي لم نستخدمها بعد ، وتبقى جديرة بالبحث وبدرجة كبيرة من الاهمية .

انه لمن الضروري الاشارة الى اهمية تحليل أي ظاهرة من الظواهر وتحديد اسبابها ، فأزمات اسرائيل ما قبل حرب تشرين مرتبطة بسياستها الاقتصادية منذ نشأتها وحتى الآن ، ولكن تلك الازمات يجب أن ترى في ضوء الاهداف الاقتصادية التي كانت تخدمها ، وتفاعل وتفاقم الظواهر في ظروف الحرب وما بعد الحرب يجب ألا تؤدي الى الخلط بين دلالات الظاهرة قبل وبعد الحرب . فظاهرة كالتضخم وارتفاع الاسعار ناتجة عن التوسع بالاستثمارات والبناء ، هي مختلفة كليا عن ظاهرة ناتجة بسبب أعباء المصروفات العسكرية . لذلك فعلينا ان لا ندفن رؤوسنا بالرمال ونختبىء وراء أزمات اسرائيل وبالذات أزمات ما بعد حرب تشرين لتناسي حقيقة التقدم الصناعي والزراعي والعلمي ، وبالتالي الاقتصادي في اسرائيل .

ان ما تقدم ، يبقى ادراكا لنصف الحقيقة ، والنصف الآخر هو أن مفتاح هذا التقدم ، وبدرجة كبيرة هو العرق العربي ، والا فان التوسع الصناعي سيتحول الى آلات صماء تتقادم ويتآكلها الصدأ . لان العرق العربي هو الطاقة التي تعطي الحياة لتلك الآلات .

لقد أتت حرب تشرين وازمات ما بعد حرب تشرين لتثبت ان الخطر على اسرائيل مرتبط بأسبابه المادية . والتضخم لم يأت نتيجة« للسلام »،

وتخفيض مستوى المعيشة كان لمواجهة اعباء الحرب ، والسلام ما قبل وما بعد ١٩٦٧ أعطى اسرائيل ، زيادة في مستوى الاستثمار . وفي مستوى المعيشة ، وفي معدل الانتاج . والعرب الذين يقرضون امريكا ، والذين تخشى اوروبا ، ليس سحب ارصدتهم النقدية ، بل مجرد تحريكها، يجب ان يعكسوا قدرتهم هذه باتجاه مزيد من الصمود لدول المواجهة .

ان مواجهة اسرائيل على الصعيد الاقتصادي ليست مهمة مكتب مقاطعة اسرائيل فقط . وعلينا أن نتعلم درسا من اعدائنا فوزارة الدفاع الاسرائيلية قد شكلت أخيرا قسما خاصا بالتخطيط الاستراتيجي السياسي والاقتصادي . فهل يصبح الصراع على هذا الصعيد بمستوى الاهمية التي يحتلها الاقتصاد في تقرير أي مسألة من المسائل .

كلمة اخيرة : طرح مرة سؤال : لمن يعمل الزمن ؟. وكان الجواب . السؤال الصحيح ، ماذا نعمل بالزمن ؟...

ملاحق

جداول ورسوم بيانية

قراءة في الجداول والرسوم البيانية

قامت الافكار الاساسية التي وردت في أقسام الدراسة المختلفة على الحقائق والارقام التي سجلتها الجداول والرسوم البيانية التي الحقت في نهاية هذا الكتاب ، والتي غطت السنوات منذ العام ١٩٥٨ وحتى ١٩٧٢ . وبعضها غطى الفترة منذ ١٩٥٠ وحتى الآن . ان طول المدة التي غطتها الارقام المرفقة تجعلنا نستطيع الركون والثقة بدلالات تلك الارقام والظواهر التي سجلتها . ولن نقوم بدراسة كلية لجميع الجداول والرسوم فتلك كانت من مهمة أقسام الدراسة المختلفة ، ولكن سنقوم بتسجيل مجموعة الحقائق والظواهر التي نستطيع استخلاصها من كل جدول أو رسم بياني على حدة ، وتلازم الظواهر من خلال قراءة جدول معين في ضوء دلالات جدول آخر .

بالنسبة للسكان :

- نسبة زيادة السكان العرب الاجمالية أعلى من الزيادة الاجمالية في عدد اليهود (١٨٣٪ — ١٥٠٪) ونسبة تزايد اجمالي السكان (١٥٧٪) هي رقم وسط بين الرقمين السابقين .
- نسبة العرب من اجمالي السكان كانت في تزايد مستمر وان كان بدرجات ضئيلة بالرغم من موجات المهاجرين اليهود المستمرة وبالتالي الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان . ولقد ارتفعت نسبة العرب من ١٠ر٩٨٪ عام ١٩٥١ الى ١١ر٧٥٪ عام ١٩٦٦ أي السنة السابقة لعدوان حزيران وبالتالي ضم القدس الشرقية . حيث ارتفعت نسبتهم الى ١٤ر١٤٪ من اجمالي عدد السكان في عام ١٩٦٧ .
- أعداد المهاجرين كانت تتعرض الى ذبذبات شديدة من سنة لاخرى

اذ تتخفض في العام ١٩٥٣ الى ٢ر١ الف فقط و ٣ر٤ الف عام ١٩٦٧ و ٣ر٨ الف عام ١٩٦٦ في وقت بلغ به عدد المهاجرين ٢ر٦٠ الف عام ١٩٥٧ واكثر من ٣٥ الف عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ .

الناتج القومي والمهاجرون :

● بلغ تزايد الناتج القومي ١ر٢ ضعف تزايد عدد السكان (٣٣٠٪ - ١٥٧٪) ويلاحظ أن الخط البياني لعدد المهاجرين متلازم مع الخط البياني لتزايد الناتج القومي فالناتج القومي عام ٥٣ ازداد بنسبة ٦ر٪ وعدد المهاجرين كان ٢ر١ الف . وعام ٦٦ و ٦٧ على التوالي كان نسبة تزايد الناتج القومي ١٪ و ٢٪ على التوالي مقابل ٣ر٤ الف ٣ر٨ الف مهاجر فقط . وفي السنوات ١٩٥٧ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ التي بلغت بها الهجرة ٢ر٦٠ الف و ٨ر٥٣ الف و ٢ر٥٣ على التوالي كان معدل الناتج القومي ٩٪ و ١٢٪ و ١١٪ على التوالي .

الناتج القومي والصناعة والزراعة :

● في الوقت الذي بلغ تزايد الناتج القومي ٣٣٠٪ كانت القطاعات الاساسية في الاقتصاد الاسرائيلي (الزراعة والصناعة) قد حققت بدورها معدلات تزايد ساهمت في رفع معدل الناتج القومي . وبالرغم من أن قطاعي الزراعة والصناعة قد حققا معدلات زيادة عالية ولكن يلاحظ أن زيادة معظم فروع قطاع الزراعة قد حققت زيادة دون مستوى الزيادة التي حققها الناتج القومي (٣٣٠٪ الناتج القومي) زيادة قطاعات الزراعة ٢٦٨٪ و ١٨٥٪ و ٤٠٨٪ و ١٧٨٪ و ٥٥٢٪ و ١٣٦٧٪ و ٢٠٥٪ و ١٨٣٪ و ١٦٢٪ و ٢٠٣٪) .

وفي الوقت نفسه فان نسبة تزايد جميع فروع الصناعة كانت أعلى من نسبة تزايد الناتج القومي (الناتج القومي ٣٣٠٪ — فروع الصناعة ، ٨٠٤٪ ، ٩١٧٪ ، و ٢١٣٣٪ و ١٢٤٠٪ و ٧٦١٪ و ١٧١١٪ و ٦٨٠٪ و ١٤٦٥٪ و ٥١٠٪ و ١١٩٠٪ و ١٢٤٤٪ و ١٠٥١٪ و ٣٤٠٪ و ٥٢٦٪ و ١٠٣١٪ و ٦٤٥٪ و ١٣١٥٪ و ٥٩٦٪) . أي أن الناتج القومي يقع في موقع وسط بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة . ولكن يلاحظ أن نسبة تزايد الناتج

القومي هي أقرب الى نسبة الزراعة منها الى نسبة تزايد الصناعة، وبامكاننا هنا ان نسجل الحقائق التالية :

● أن وتيرة نمو الصناعة هي أسرع بكثير من وتيرة نمو الزراعة ، وبالرغم من القفزات الهائلة التي حققتها نسبة التزايد في قطاع الصناعة ، ولكنها لم تنعكس بمعدلات مشابهة على الناتج القومي ، اذ بقيت نسبة تزايده أقرب الى تزايد الزراعة منه الى الصناعة . الامر الذي يؤكد أن القيم المطلقة لقطاع الصناعة لا تتجاوز كثيرا القيم المطلقة لقطاع الزراعة ولا تساوي الفارق في معدل النمو بينهما .

● الصناعة هي العنصر الاساسي في زيادة الناتج القومي ووقوع رقم الناتج القومي بين رقمي الصناعة والزراعة تأكيد لهذه المسألة .

أخيرا . ملاحظة هامة : أن الجداول والارقام والرسوم البيانية والنسب المستخرجة بالرغم أنها مأخوذة عن المصادر الرسمية الاسرائيلية (كتاب الاحصاء السنوي) واستخرجت النسب في ضوئها ، ولكن يجب أن تؤخذ بتحفظ من الناحية الحسابية ، لان هنالك العديد من العوامل التي تلعب دورا عند اعطاء تلك الارقام ، الاعتبارات السياسية والامنية والاعلامية ، وفروقات الاسعار ، وعدم وجود الارقام للفروع الصغيرة ، والتي تلعب دورا ولها تأثيرها. ولكن ذلك التحفظ الذي سجلناه لا يلغي على الاطلاق الاتجاه العام الذي تسير به الارقام ، والتي مهما ادخلت عليها تفاصيل جديدة أو عدلت ، لا تغير كثيرا في الاتجاه العام وهو ما يهمنا .

جدول رقم (١)

تطـور عدد السكان في اسرائيل ، (عـرب ، يهـود ، مهاجـرون)

السنة	اجمالي السكان بالآلاف	اليهود بالآلاف	العرب بالآلاف	المهاجرون اليهود سنويا بالآلاف	نسبةالزيادةالاجمالية السنوية (بالالف)	نسبة زيادة اليهود (بالالف)	نسبة زيادة العرب (بالالف)	نسبة العرب من اجمالي السكان
١٩٥١	١٥٧٧ر٨	١٤٠٤ر٤	١٧٣ر٤	١٦ر٥	—	—	—	١٠ر٩٨ ٪
١٩٥٢	١٦٢٩ر٥	١٤٥٠ر٢	١٧٩ر٣	١١ر٤	٣٢	٣٢	٣٤	١١ر٠٠ ٪
١٩٥٣	١٦٦٩ر٤	١٤٨٣ر٩	١٨٥ر٨	١ر٢	٢٤	٢٣	٣٦	١١ر١٢ ٪
١٩٥٤	١٧١٧ر٨	١٥٢٦ر٠	١٩١ر٨	١١ر٤	٢٨	٢٨	٣٢	١١ر١٦ ٪
١٩٥٥	١٧٨٩ر١	١٥٩٠ر٥	١٩٨ر٦	٣١ر٥	٤١	٤٢	٣٥	١١ر١٠ ٪
١٩٥٦	١٨٧٢ر٤	١٦٦٧ر٥	٢٠٤ر٩	٤٥ر٢	٤٦	٤٨	٣١	١٠ر٩٤ ٪
١٩٥٧	١٩٧٦ر٠	١٧٦٢ر٨	٢١٣ر٢	٦٠ر٢	٥٥	٥٧	٤٠	١٠ر٧٨ ٪
١٩٥٨	٢٠٣١ر٧	١٨١٠ر٢	٢٢١ر٥	١٥ر٦	٢٨	٢٦	٣٨	١٠ر٩٠ ٪
١٩٥٩	٢٠٨٨ر٧	١٨٥٨ر٨	٢٢٩ر٩	١٤ر٤	٢٨	٢٦	٣٧	١١ر٠٠ ٪
١٩٦٠	٢١٥٠ر٤	١٩١١ر٢	٢٣٩ر١	١٦ر٠	٢٩	٢٨	٤٠	١١ر١١ ٪
١٩٦١	٢٢٣٤ر٢	١٩٨١ر٧	٢٥٢ر٥	٤٠ر٦	٣٨	٣٦	٥٦	١١ر٣٠ ٪
١٩٦٢	٢٣٣١ر٨	٢٠٦٨ر٩	٢٦٢ر٩	٥٣ر٨	٤٣	٤٣	٤١	١١ر٢٧ ٪
١٩٦٣	٢٤٣١ر١	٢١٥٥ر٦	٢٧٤ر٥	٥٣ر٢	٤٢	٤٢	٤٤	١١ر٢٩ ٪
١٩٦٤	٢٥٢٥ر٦	٢٢٣٩ر٢	٢٨٦ر٤	٤٦ر٣	٣٨	٣٨	٤٣	١١ر٢٣ ٪
١٩٦٥	٢٥٩٨ر٤	٢٢٩٩ر١	٢٩٩ر٣	٢٢ر٩	٢٨	٢٥	٤٥	١١ر٥١ ٪
١٩٦٦	٢٦٥٧ر٤	٢٣٤٤ر٩	٣١٢ر٥	٨ر٣	٢٢	١٩	٤٤	١١ر٧٥ ٪
١٩٦٧	٢٧٧٦ر٣	٢٣٨٣ر٦	٣٩٢ر٧	٤ر٣	٤٤	١٦	٢٥٥*	١٤ر١٤ ٪
١٩٦٨	٢٨٤١ر١	٢٤٣٤ر٨	٤٠٦ر٣	١٢ر٧	٢٣	٢١	٣٤	١٤ر٣٠ ٪
١٩٦٩	٢٩١٩ر٢	٢٤٩٦ر٤	٤٢٢ر٧	٢١ر٥	٢٧	٢٥	٤٠	١٤ر٤٧ ٪
١٩٧٠	٣٠٠١ر٤	٢٥٦١ر٤	٤٤٠ر٠	٢٢ر٠	٢٨	٢٦	٤٠	١٤ر٦٥ ٪
١٩٧١	٣٠٩٥ر١	٢٦٣٦ر٦	٤٥٨ر٥	٢٨ر٢	٣١	٢٩	٤٢	١٤ر٨١ ٪
١٩٧٢	٣٢٠٠ر٥	٢٧٢٣ر٦	٤٧٦ر٩	٤٢ر٢	٣٤	٣٣	٣٩	١٤ر٩٠ ٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)				

المصدر : (١) و (٢) و (٣) عن : Statistical Abstract of Israel. 1973. P. 21

(٤) للسنوات من ٦٥ – ٧٠ Statistical Abstract of Israel. 1971. P. 22

للسنوات من ٧٠ – ٧٢ Statistical Abstract of Israel. 1973. P. 22

للسنوات من ٥١ – ٦٥ ، عن : مجلة **السياسة الدولية** عدد ٣٣ عام ١٩٧٣ ، ص ١٥ .

(*) شملت زيادة السكان ، عدد سكان القدس الشرقية ويقدر عددهم بـ ٧٠ ألفا .

جدول رقم (٢)

تطـــور انتـــاج الفـــروع الرئيسية بالصناعة الاسرائيلية

العام	كيماويات وزيوت: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	كيماويات وزيوت: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها	مطاط وبلاستيك: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	مطاط وبلاستيك: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها	الطباعة والنشر: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	الطباعة والنشر: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها	الورق ومشتقاته: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	الورق ومشتقاته: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها
٥٩/٥٨	١٥١	—	٤٦	—	٥٢	—	٣٤	—
٦٠/٥٩	١٧٨ر٤	٪ ١١٨	٥٤ر٣	٪ ١١٨	—	—	٩٥ر١	٪ ٢٧٩
٦١/٦٠	١٩٢ر٧	٪ ١٠٨	٦٥ر٨	٪ ١٢١	٦٨ر٤	—	٥١ر٨	٪ ٥٤
٦٢/٦١	٢٣٠	٪ ١١٩	٨٣	٪ ١٢٦	٨٦	٪ ١٢٥	٦٨	٪ ١٣١
٦٣/٦٢	٢٠٢	٪ ٨٧	١٢٥	٪ ١٥٠	٩٩	٪ ١١٥	٩٠	٪ ١٣٢
٦٤/٦٣	٢٤٨	٪ ١٢٢	١٤٣	٪ ١١٤	١١٩	٪ ١١٩	١٠٢	٪ ١١٣
٦٥/٦٤	٣٠٤ر٨	٪ ١٢٣	١٧٢ر٤	٪ ١٢٠	١٤٤	٪ ١٢٢	١١٣ر٧	٪ ١١١
٦٦/٦٥	٣٥١ر٦	٪ ١١٥	٢٠٤ر٩	٪ ١١٨	١٦٥ر٩	٪ ١١٥	١٢٤ر٦	٪ ١٠٩
٦٧/٦٦	٣٦٩ر٥	٪ ١٠٥	١٨٣ر٩	٪ ٨٩	١٧٠ر٩	٪ ١٠٣	١٣٦ر٩	٪ ١٠٩
٦٨/٦٧	٤٢٩ر٣	٪ ١١٦	٢٢٨ر٦	٪ ١٢٤	١٧٢	٪ ١٠٠ر٦	١٥٤	٪ ١١٠
٦٩/٦٨	٥٣٧ر٦	٪ ١٢٥	٣٥٧ر٨	٪ ١٥٦	٢١٤ر٣	٪ ١٢٤	٢٠٢ر٤	٪ ١٣١
٧٠/٦٩	٥٩١ر٥	٪ ١١٠	٤٠٨ر٥	٪ ١١٤	٢٤٦ر٤	٪ ١١٤	٢١١ر٥	٪ ١٠٤
٧١/٧٠	٧١٤ر٣	٪ ١٢٠	٤٧٩ر١	٪ ١١٧	٢٧٤ر٧	٪ ١١١	٢٦٥ر١	٪ ١٢١
٧٢/٧١	٩٠١ر١	٪ ١٢٦	٦٠٥ر٣	٪ ١٢٦	٣٣٥ر٩	٪ ١٢٢	٣٥٠ر٦	٪ ١٣٢
نسبة الانتاج في عام ٧٢/٧١ مقارنة بالانتاج عام ٥٩/٥٨		٪ ٥٩٦	—	٪١٣١٥	—	٪ ٦٤٥	—	٪١٠٣١

تتمة جدول رقم (٢)

تطـور انتـــاج الفـــروع الرئيسية بالصناعة الاسرائيلية

العام	الخشب ومشتقاته: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	الخشب ومشتقاته: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها	الجلود ومشتقاتها: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	الجلود ومشتقاتها: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها	الآليات: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	الآليات: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها	انتاج المعادن: القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	انتاج المعادن: نسبة السنة الحالية للسنة السابقة لها
٥٩/٥٨	٩٢	—	٣٦	—	٥٧	—	١٠٤	—
٦٠/٥٩	١٠٦	٪ ١١٥	٣٨ر٣	٪ ١٠٦	٧١	٪ ١٢٤	١٦٩ر٨	٪ ١٦٣
٦١/٦٠	١٠١ر٤	٪ ٩٥	٣٣ر٩	٪ ٨٨	٨٣	٪ ١١٦	١٣٠ر٤	٪ ٧٦
٦٢/٦١	١٤٢	٪ ١٤٠	٤٧	٪ ١٣٨	١٣٠	٪ ١٥٦	١٥٧	٪ ١٢٠
٦٣/٦٢	٢٠١	٪ ١٤١	٥٩	٪ ١٢٥	١٦٠	٪ ١٢٣	١٨٥	٪ ١١٧
٦٤/٦٣	٢٥٨	٪ ١٢٨	٦٤	٪ ١٠٨	١٨٦	٪ ١١٦	٢٢٢	٪ ١٢٠
٦٥/٦٤	٢٨٣ر١	٪ ١٠٩	٦٣ر١	٪ ٩٨	٢٥٠	٪ ١٣٤	٢٦٢ر٧	٪ ١١٨
٦٦/٦٥	٢٩٠ر١	٪ ١٠٢	٧٩ر٤	٪ ١٢٥	—	—	—	—
٦٧/٦٦	٣١٥ر٩	٪ ١٠٨	٧٦ر٩	٪ ٩٦	٢٢٦ر٩	—	٣٠٤	—
٦٨/٦٧	٣٧٢ر٣	٪ ٨٥	٨٤ر٨	٪ ١١٠	٢٦٩ر٣	٪ ١١٨	٣٨٦ر٣	٪ ١٢٧
٦٩/٦٨	٣٤٢ر٥	٪ ١٢٥	٨٩ر٨	٪ ١٠٥	٣٦٥ر٥	٪ ١٣٥	٥٦٢ر٢	٪ ١٤٥
٧٠/٦٩	٣٢٩ر٢	٪ ٩٦	١٠٣ر٩	٪ ١١٥	٤٢٩ر٦	٪ ١١٧	٨١٤ر٣	٪ ١٤٤
٧١/٧٠	٣٧٩	٪ ١١٥	١٠٨ر٦	٪ ١٠٤	٤٩٧ر٣	٪ ١١٥	١٠٠٨	٪ ١٢٣
٧٢/٧١	٤٨٤	٪ ١٢٧	١٢٢ر٧	٪ ١٢٩	٥٩٩ر٢	٪ ١٢٠	١٢٩٤ر٣	٪ ١٢٩
نسبة الانتاج المئوية عام ٧٢/٧١ مقارنة بالانتاج خلال ٥٩/٥٨		٪ ٥٢٦	—	٪ ٣٤٠	—	٪١٠٥١	—	٪١١٩٥

تتمة جدول رقم (٢)

تطـــور انتـــاج الفـــروع الرئيسية بالصناعة الاسرائيلية

العام	الاغـذية		المناجم والمحاجر		الكهرباء		وسائل النقل		متفرقات	
	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها
٥٩/٥٨	٣٦٢	—	٢٦	—	٤٥	—	٨٩	—	١٩	—
٦٠/٥٩	٤١٨ر٦	١١٥ ٪	٣٩	١٥٠ ٪	٥٤ر٣	١٢٠ ٪	١١٠ر٢	١٢٣ ٪	٢٢ر٣	١١٧ ٪
٦١/٦٠	٤٧٤ر٤	١١٣ ٪	٤٣ر٥	١١١ ٪	٦٤ر٦	١١٨ ٪	١١٩ر٣	١٠٨ ٪	٢٤ر٩	١١١ ٪
٦٢/٦١	٥٦٦	١١٩ ٪	٦٧	١٥٤ ٪	٩٦	١٤٨ ٪	١٦٨	١٤٠ ٪	٣٢	١٢٨ ٪
٦٣/٦٢	٨١٣	١٤٣ ٪	٨٢	١٢٢ ٪	١١٨	١٢٢ ٪	٢٣١	١٣٧ ٪	٣٩	١٢١ ٪
٦٤/٦٣	٩٩٣	١٢٢ ٪	١٠٤	١٢٦ ٪	١٦٩	١٤٣ ٪	٣٠٠	١٢٩ ٪	٥٠	١٢٨ ٪
٦٥/٦٤	١١٥١ر٨	١١٥ ٪	١٤١ر٣	١٣٥ ٪	١٩١ر٧	١١٣ ٪	٣١٠ر٩	١٠٣ ٪	٤٨ر٢	٩٦ ٪
٦٦/٦٥	١٣١٨ر٢	١١٤ ٪	١٧٠	١٢٠ ٪	٢٢٧ر٧	١١٨ ٪	٢٧٤ر٩	٨٨ ٪	٥٦	١١٦ ٪
٦٧/٦٦	١٤٢٩	١٠٨ ٪	١٦٢ر٥	٩٥ ٪	٢٢١	٩٧ ٪	٣٥٩ر٢	١٣٠ ٪	٦٣ر١	١١٢ ٪
٦٨/٦٧	١٦٠٠ر١	١١٢ ٪	١٥٩ر١	٩٧ ٪	٢٦١ر٣	١١٨ ٪	٤١٣ر٦	١١٠ ٪	٦٤ر٤	١٠٢ ٪
٦٩/٦٨	١٧٢٤ر٣	١٠٧ ٪	١٨١ر٤	١١٤ ٪	٤٠٩ر٦	١٥٦ ٪	٤٨٠ر٧	١١٦ ٪	٩٧	١٥٠ ٪
٧٠/٦٩	١٩٥٥ر٧	١١٣ ٪	٢٢٢	١٢٢ ٪	٦٢٥ر٢	١٥٢ ٪	٤٨٣ر٥	١٠٠ر٥ ٪	١٠٢ر٨	١٠٥ ٪
٧١/٧٠	٢٢٥٦ر٧	١١٥ ٪	٢٦٣ر٩	١١٨ ٪	٧٧٥ر٨	١٢٤ ٪	٦٥٧ر١	١٣٥ ٪	١١٦ر٩	١١٣ ٪
٧٢/٧١	٢٧٦٥ر٦	١٢٢ ٪	٣٢٢ر٥	١٢٢ ٪	٩٦٠ر١	١٢٣ ٪	٨١٦ر٢	١٢٤ ٪	١٥٢ر٩	١٣٠ ٪
نسبة الانتاج المئوية عام ٧٢/٧١ مقارنة بالانتاج عام ٥٩/٥٨	—	٧٦٣ ٪	—	١٢٤٠٪	—	٢١٣٣٪	—	٩١٧ ٪	—	٨٠٤ ٪

المصدر :

● **الارقام :**

(١) السنة ٥٩/٥٨ ، كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل ، عام ١٩٦٥ ، ص ٤١٧ .

(٢) السنة ٦٠/٥٩ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٦١ ، ص ٢١٧ .

(٣) السنة ٦١/٦٠ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٦٨ ، ص ٣٧٣ .

(٤) السنة ٦٢/٦١ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٦٥ ، ص ٤١٧ .

(٥) السنة ٦٣/٦٢ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٦٥ ، ص ٤١٧ .

(٦) السنة ٦٤/٦٣ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٦٥ ، ص ٤١٧ .

(٧) السنة ٦٥/٦٤ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٦٦ ، ص ٤٢٣ .

(٨) السنة ٦٦/٦٥ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .

(٩) السنة ٦٧/٦٦ المصدر نفسه ، عام ١٩٦٨ ، ص ٣٧٣ .

(١٠) السنة ٦٨/٦٧ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٧٠ ، ص ٣٧١ .

(١١) السنة ٦٩/٦٨ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٧٠ ، ص ٣٧١ .

(١٢) السنة ٧٠/٦٩ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .

(١٣) السنة ٧١/٧٠ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .

(١٤) السنة ٧٢/٧١ ، المصدر نفسه ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .

● كافة النسب مستخرجة .

تتمة جدول رقم (٢)

تطـــور انتـــاج الفـــروع الرئيسية بالصناعة الاسرائيلية

العام	المعادن الاساسية		الصناعات غير المعدنية		الملابس		المنسوجات		الالماس	
	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها	القيمةبملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحاليةللسنة السابقة لها
٥٩/٥٨	٣٦	—	١٢٥	—	٤٨	—	١٦٩	—	٣٧	—
٦٠/٥٩	—	—	١٤١ر٣	١١٣ ٪	٦٠ر٩	١٢٦ ٪	١٩٨ر٤	١١٧ ٪	٥١ر٥	١٣٨ ٪
٦١/٦٠	١٥٦ر٨	—	١٥٩ر٤	١١٢ ٪	٥٨ر٢	٩٥ ٪	٢١٨ر٣	١١٠ ٪	٧٩ر٣	١٥٣ ٪
٦٢/٦١	٩٩	١٧٤ ٪	١٩٤	١٢١ ٪	٨٩	١٥٢ ٪	٣٠٤	١٣٩ ٪	٩٦	١٢١ ٪
٦١/٦٢	١٢٣	١٢٤ ٪	٢٥٣	١٣٠ ٪	٩٦	١٠٧ ٪	٣٨٦	١٢٦ ٪	١٨٥	١٩٢ ٪
٦٤/٦٣	١٣٦	١١٠ ٪	٢٨٧	١١٣ ٪	١١٩	١٢٣ ٪	٤٥٨	١١٨ ٪	٢١٤	١١٥ ٪
٦٥/٦٤	١٦١ر٣	١٨٦ ٪	٢٩٩ر٢	١٠٤ ٪	١٤١ر٧	١١٩ ٪	٥٧١ر٨	١٢٤ ٪	٢٥٨ر١	١٢٠ ٪
٦٦/٦٥	١٧٩ر٧	١١١ ٪	٣٦٧ر٨	١٢٢ ٪	—	—	—	—	٢٩٣ر٢	١١٣ ٪
٦٧/٦٦	١٨٢ر٥	١٠١ ٪	٣٦٢ر٢	٩٨ ٪	١٦٤ر٨	—	٦٤٠ر٣	—	٣٣١	١١٣ ٪
٦٨/٦٧	١٦١ر١	٨٨ ٪	٣٣٩ر٣	٩٣ ٪	١٧٦ر٥	١٠٧ ٪	٦٧٢ر٢	١٠٤ ٪	٤٤٠ر٥	١٣٣ ٪
٦٩/٦٨	٢٦٤ر٥	١٦٤ ٪	٣٥٨ر٢	١٠٥ ٪	٢٢٧ر٥	١٢٨ ٪	٩٠٦	١٣٤ ٪	٦١٣ر٩	١٣٩ ٪
٧٠/٦٩	٣٣٩ر٥	١٢٨ ٪	٣٩٤ر٦	١١٠ ٪	٤٧٦ر٦	٢٠٩ ٪	٧٧٦ر٦	٨٥ ٪	٥٦٢ر٩	٩١ ٪
٧١/٧٠	٣٦٥ر٢	١٠٧ ٪	٥٠٣ر٤	١٢٧ ٪	٥٨٣ر٧	١٢٢ ٪	٩٤١ر٥	١٢١ ٪	٥١٧ر٧	٩١ ٪
٧٢/٧١	٤٢٨ر٦	١١٧ ٪	٦٣٨ر١	١٢٦ ٪	٧٠٣ر٥	١٢٠ ٪	١١٥٠ر٧	١٢١ ٪	٦٣٤	١٢٢ ٪
نسبة الانتاج المئوية عام ٧٢/٧١ مقارنة بالانتاج عام ٥٩/٥٨	—	١١٩٠٪	—	٥١٠ ٪	—	١٤٦٥٪	—	٦٨٠ ٪	—	١٧١٣٪

جدول رقم (٣)

تطور القطاعات الزراعية والغذائيــة الاساسية

السنة	الحمضيات		الخضروات		القمح	
	كمية الانتاج بالالف طـن	نسبة السنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	كمية الانتاج بالالف طـن	نسبة السنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	كمية الانتاج بالالف طـن	نسبة السنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية
٥١/٥٠	٣٥٢ر٦	—	١٤٢ر٠	—	١٣ر٥	—
٥٢/٥١	٣٥٢ر٦	٩٩ ٪	١٧٨ر٧	١٢٥ ٪	٣٠ر٨	٢٢٨ ٪
٥٣/٥٢	٣٥٢ر٠	١٠٠ ٪	٢٠٣ر٠	١١٣ ٪	٢٩ر٥	٩٥ ٪
٥٤/٥٣	٤٧٠ر٥	١٣٣ ٪	٢٠٥ر٠	١٠٠٩ ٪	٣٤ر٠	١١٥ ٪
٥٥/٥٤	٣٩٢ر٠	٨٣ ٪	٢٠٩ر٠	١٠١ ٪	٣٦ر٠	١٠٥ ٪
٥٦/٥٥	٤٥٢ر٠	١١٥ ٪	٢٣١ر٠	١١٠ ٪	٧٤	٢٠٥ ٪
٥٧/٥٦	٤٣٩ر٠	٩٧ ٪	٢٤٢ر٠	١٠٤ ٪	٨٣	١١٢ ٪
٥٨/٥٧	٤٣٥ر٥	٩٩ر٥ ٪	٢٦٥ر٠	١٠٩ ٪	٦٢ر٥	٧٥ ٪
٥٩/٥٨	٥٨٧ر٦	١٣٤ ٪	٢٧٠ر٥	١٠٢ ٪	٧٣ر٧	١١٧ ٪
٦٠/٥٩	٦٠٩ر٦	١٠٣ ٪	٢٩٦ر٢	١٠٩ ٪	٤١ر٣	٥٦ ٪
٦١/٦٠	٥١٥ر٧	٨٤ ٪	٢٧٧ر١	٩٣ ٪	٦٥ر٩	١٥٩ ٪
٦٢/٦١	٥٣٢ر٥	١٠٣ ٪	٢٨٠ر٥	١٠١ ٪	٥١ر٧	٧٨ ٪
٦٣/٦٢	٧٣٦ر٤	١٣٨ ٪	٢٩٦ر٩	١٠٥ ٪	٥٤ر٧	١٠٥ ٪
٦٤/٦٣	٨٣٨ر٩	١١٣ ٪	٣١٧ر٣	١٠٧ ٪	١٢٦ر٥	٢٣١ ٪
٦٥/٦٤	٨٧٨ر٣	١٠٤ ٪	٣٠٦ر٧	٩٦ ٪	١٥٠ر	١١٨ ٪
٦٦/٦٥	٩٠٦ر٥	١٠٣ ٪	٣٤٤ر٠	١١٤ ٪	١٠٠ر٦	٦٧ ٪
٦٧/٦٦	١ر٠٨٢ر٠	١١٩ ٪	٣٤٢ر٤	٩٩ ٪	٢٢١ر٦	٢٢٠ ٪
٦٨/٦٧	١ر٢٦٥ر٤	١١٦ ٪	٣٨١ر٥	١١١ ٪	١٧٥	٧٨ ٪
٦٩/٦٨	١ر١٧٨ر١	٩٣ ٪	٤٤٣ر٠	١١٦ ٪	١٥٥ر٨	٨٩ ٪
٧٠/٦٩	١ر٢٦١ر٩	١٠٧ ٪	٤٧٢ر٣	١٠٦ ٪	١٢٥ر	٨٠ ٪
٧١/٧٠	١ر٥١٣ر٥	١١٩ ٪	٤٩٠ر٤	١٠٣ ٪	١٩٩ر٥	١٥٩ ٪
٧٢/٧١	١ر٥٥٢ر٨	١٠٢ ٪	٥٠٢ر٠	١٠٢ ٪	٣٠١ر٤	١٥١ ٪

تتمة جدول رقم (٣)

تطور القطاعات الزراعية والغذائيــة الاساسية

السنة	قطعان اللحوم		قطن		البيض		السمك	
	كمية الانتاج بالالف طن	نسبةالسنةالحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	كمية الانتاج بالالف طن	نسبةالسنةالحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	كمية الانتاج بالالف طن	نسبةالسنةالحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	كمية الانتاج بالالف طن	نسبةالسنةالحالية بالمقارنة مع السنة الماضية
٥١/٥٠	٢ر٢	—	—	—	٣٩١ر٥	—	٨ر٩	—
٥٢/٥١	٢ر٤	٪ ١٠٩	—	—	٣٦٦ر٥	٪ ٩٣	٧ر٩	٪ ٨٨
٥٣/٥٢	٢ر٨	٪ ١١٦	—	—	٣٥٩ر٢	٪ ٩٨	٧ر٦	٪ ٩٦
٥٤/٥٣	٤	٪ ١٤٢	٠ر٣	٪ ١	٤١٤	٪ ١١٥	٩ر٠	٪ ١١٨
٥٥/٥٤	٦ر٢	٪ ١٥٥	٢ر٢	٪ ٧٣٣	٥٠٣ر٥	٪ ١٢١	١١ر٠	٪ ١٢٢
٥٦/٥٥	٧ر٩	٪ ١٢٧	٣ر٢	٪ ١٤٥	٥١٠	٪ ١٠١	١٠ر٩	٪ ٩٩
٥٧/٥٦	٩٠ر٤	٪ ١١٨	٤ر١	٪ ١٢٨	٦٣٠	٪ ١٢٣	١١ر٤	٪ ١٠٤
٥٨/٥٧	١٠ر٢	٪ ١٠٨	٤ر٩	٪ ١١٩	٨٨٦	٪ ١٤٠	١٢ر٤	٪ ١٠٨
٥٩/٥٨	١٨ر٩	٪ ١٨٥	٧ر٣	٪ ١٤٨	١٠٢٧	٪ ١١٥	١٣ر٢	٪ ١٠٦
٦٠/٥٩	٢٥ر١	٪ ١٣٢	١٠ر٧	٪ ١٤٦	١١١٤	٪ ١٠٨	١٣ر٩	٪ ١٠٥
٦١/٦٠	٢٢ر٧	٪ ٩٠	١٤ر٥	٪ ١٣٥	١٢٩٠	٪ ١١٥	١٤ر٧	٪ ١٠٥
٦٢/٦١	٢٢ر٥	٪ ٩٩	١٦ر١	٪ ١١١	١٢٧٣	٪ ٩٨	١٦ر٤	٪ ١١١
٦٣/٦٢	٣١ر١	٪ ١٣٨	١٣ر٤	٪ ٨٣	١١١٣	٪ ٨٧	١٦ر٤	٪ ١٠٠
٦٤/٦٣	٣٥ر٥	٪ ١١٤	١٥ر٧	٪ ١١٧	١٢٧٨ر٥	٪ ١١٤	١٨ر٩	٪ ١١٥
٦٥/٦٤	٣ر٩	٪ ٨٧	٢١ر٥	٪ ١٣٦	١٢٩٦	٪ ١٠١	١٩ر٣	٪ ١٠٢
٦٦/٦٥	٢٨ر٢	٪ ٩١	٢٤ر٩	٪ ١١٥	١٢٣٣	٪ ٩٥	٢٢ر٦	٪ ١١٧
٦٧/٦٦	٣ر٥	٪ ١٠٨	٢٨ر٥	٪ ١١٤	١٤٠٢	٪ ١١٣	٢٢ر٩	٪ ١٠١
٦٨/٦٧	٣٥ر٢	٪ ١١٥	٣٣	٪ ١١٥	١٢٢٤	٪ ٨٧	٢٤ر٥	٪ ١٠٦
٦٩/٦٨	٤٣ر٣	٪ ١٢٣	٣٩ر٢	٪ ١١٨	١٢١٨ر٦	٪ ٩٩	٢١ر٩	٪ ٨٩
٧٠/٦٩	٣٥ر٦	٪ ٨٢	٣٥ر٣	٪ ٩٠	١٣٢٠	٪ ١٠٨	٢١ر٨	٪ ٩٩
٧١/٧٠	٣٦ر٥	٪ ١٠٢	٣٦ر٧	٪ ١٠٣	١٤٢٣ر٣	٪ ١٠٧	٢٦ر١	٪ ١١٩
٧٢/٧١	٣٣ر٧	٪ ٩١	٤٠ر٣	٪ ١٠٩	١٤٠٤ر٧	٪ ٩٨	٢٧ر١	٪ ١٠٣

تتمة جدول رقم (٣)

تطور القطاعات الزراعية والغذائيـة الاساسية

السنة	حليب البقر		بطاطا		قصب السكر	
	كمية الانتاج مليون لتـر	نسبة السنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	كمية الانتاج بالالف طـن	نسبة السنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	كمية الانتاج بالالف طـن	نسبة السنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية
٥١/٥٠	١٠٣	—	٣٧	—	٠ر٥	—
٥٢/٥١	١١٩ر٣	١١٥ ٪	٤٦ر٣	١٢٥ ٪	٤ر٥	٩ ٪
٥٣/٥٢	١٢٨ر١	١٠٧ ٪	٥٥ر٤	١١٩ ٪	٨ر٢	١٨٢ ٪
٥٤/٥٣	١٤٦ر٦	١٨٤ ٪	٧٩ر٠	١٤٢ ٪	٦ر٧	٨١ ٪
٥٥/٥٤	١٥٩ر٠	١٠٨ ٪	٨٢	١٠٣ ٪	٢١	٣١٣ ٪
٥٦/٥٥	١٧١ر٥	١٠٧ ٪	٩٢ر٥	١١٢ ٪	٢٨	١٣٣ ٪
٥٧/٥٦	١٨٤	١٠٧ ٪	٩٣	١٠٠ر٥ ٪	٥٦	٢٠٠ ٪
٥٨/٥٧	٢١٦ر٥	١١٧ ٪	٩٨	١٠٥ ٪	٩٤	١٦٧ ٪
٥٩/٥٨	٢٥٩ر٥	١١٩ ٪	٨٨	٨٩ ٪	١٢٢ر١	١٢٩ ٪
٦٠/٥٩	٢٧٧ر٣	١٠٥ ٪	٨١٠ر٨	٩٢ ٪	٢٤٤ر٩	٢٠٠ ٪
٦١/٦٠	٢٨٣ر٥	١٠٢ ٪	٨٥	١٠٣ ٪	٢٢١	٩٠ ٪
٦٢/٦١	٣١٦	١١١ ٪	١١١	١٣٠ ٪	٢٢١	١٠٠ ٪
٦٣/٦٢	٢٩٧	٩٣ ٪	١٠٨ر٩	٩٨ ٪	٢٤٩ر٩	١١٣ ٪
٦٤/٦٣	٣٠٤ر٨	١٠٢ ٪	١٠٦ر٨	٩٨ ٪	٢٥٦	١٠٢ ٪
٦٥/٦٤	٣٢٢ر٦	١٠٥ ٪	١٠٨ر٧	١٠١ ٪	٢٩٤ر٦	١١٥ ٪
٦٦/٦٥	٣٤٨ر٦	١٠٨ ٪	١٠٣ر٨	٩٥ ٪	٢٨٢	٩٥ ٪
٦٧/٦٦	٣٨٠ر٢	١٠٩ ٪	٩٣ر٤	٨٩ ٪	٢٨٩ر٣	١٠٢ ٪
٦٨/٦٧	٣٩٣ر٨	١٠٣ ٪	١٠٩ر٦	١١٧ ٪	٢٤٧ر٩	٨٥ ٪
٦٩/٦٨	٤٠٨ر٣	١٠٣ ٪	١١٤ر٦	١٠٤ ٪	٢١٤ر٧	٨٦ ٪
٧٠/٦٩	٤٤٠ر٥	١٠٧ ٪	١٣٧ر١	١١٩ ٪	٢٣٧	١١٠ ٪
٧١/٧٠	٤٥٢	١٠٢ ٪	١٤٥	١٠٣ ٪	٢٥٨ر٦	١٠٩ ٪
٧٢/٧١	٤٧٦	١٠٥ ٪	١٤٣ر١	١٠٠ر٧ ٪	٢٤٨ر٥	٩٦ ٪

المصدر : ١ ـ مصدر كميات الانتاج من : Statistical Abstract of Israel, 1973. P. 365-364

٢ ـ النسب مستخرجة .

جدول رقم (٤)

تطور الناتج القومي على أساس اسعار عام ١٩٥٥

السنة	الناتج بملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة الزيادة السنوية على اساس السنة السابقة
١٩٥٠	١٠٩٦	—
١٩٥١	١٤٣٥	٪ ٣٢
١٩٥٢	١٥٤١	٪ ٧
١٩٥٣	١٥٦٠	٪ ٠ر٦
١٩٥٤	١٩٠٢	٪ ٢١
١٩٥٥	٢١٣٤	٪ ١٢
١٩٥٦	٢٣١٧	٪ ٨
١٩٥٧	٢٥٢٨	٪ ٩
١٩٥٨	٢٧٦٦	٪ ٩
١٩٥٩	٣١٣٠	٪ ١٣
١٩٦٠	٣٣٨٣	٪ ٨
١٩٦١	٣٧٤١	٪ ١٠
١٩٦٢	٤٢٢٥	٪ ١٢
١٩٦٣	٤٧١٥	٪ ١١
١٩٦٤	٥٢٠٤	٪ ١٠
١٩٦٥	٥٥٥٨	٪ ٦
١٩٦٦	٥٦١٩	٪ ١
١٩٦٧	٥٤٧٠	٪ ٢
١٩٦٨	٦٢٣٤	٪ ١٥
١٩٦٩	٧٢٦١	٪ ٩
١٩٧٠	٧٧٥٨	٪ ٥
	(١)	(٢)

المصدر : ١ — مجلة **السياسة الدولية** ، عدد ٣٣ ، يونيه ١٩٧٣ . **مجلة دورية تصدر** عن مؤسسة الاهرام كل ٣ اشهر ، ص٢٢ . مقالة **استراتيجية الانماء في اسرائيل**، للدكتور عمرو محي الدين . عن كتاب :

The Economic Development of Israel, Nadav Halavi.

وذلك للسنوات من ١٩٥٠ — ١٩٦٥ ، وارقام السنوات بين ١٩٦٥ — ١٩٧٠ عن : السلسلة الزمنية للمكتب المركزي للاحصاء .

٢ — النسب مستخرجة في ضوء البيانات المعطاة في عمود رقم (١) .

جدول رقم (٥)

تطور الناتج القومي بأسعار عام ١٩٦٤

السنة	الناتج القومي بملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة انتاج السنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	الزيادة المطلقة بملايين الليرات الاسرائيلية
١٩٥٠	٢١٢٤	—	—
١٩٥١	٢٧٥٥	٪ ١٢٩	(+) ٦٣١
١٩٥٢	٢٨٨٤	٪ ١٠٤	(+) ١٠٩
١٩٥٣	٢٨٢٩	٪ ٩٨	(−) ٥٥
١٩٥٤	٣٣٩٢	٪ ١١٩	(+) ٥٩٣
١٩٥٥	٣٨٦٤	٪ ١١٣	(+) ٤٧٢
١٩٥٦	٤٢١٨	٪ ١٠٩	(+) ٣٥٤
١٩٥٧	٤٥٨١	٪ ١٠٨	(+) ٣٦٣
١٩٥٨	٤٩٠٦	٪ ١٠٧	(+) ٣٢٥
١٩٥٩	٥٥٣٠	٪ ١١٢	(+) ٦٢٤
١٩٦٠	٥٨٦٩	٪ ١٠٦	(+) ٣٣٩
١٩٦١	٦٤٩٦	٪ ١١٠	(+) ٦٢٧
١٩٦٢	٧١٥١	٪ ١١٠	(+) ٦٥٥
١٩٦٣	٧٩٦٣	٪ ١١١	(+) ٨١٢
١٩٦٤	٨٧٤١	٪ ١٩٠	(+) ٧٧٨
١٩٦٥	٩٥٣٤	٪ ١٠٩	(+) ٧٩٣
١٩٦٦	٩٦٣٩	٪ ١٠١	(+) ١٠٥
١٩٦٧	٩٨٤٧	٪ ١٠٢	(+) ٢٠٨
١٩٦٨	١١١٢١	٪ ١١٢	(+) ١٢٧٤
١٩٦٩	١٢٥٠٠	٪ ١١٢	(+) ١٣٧٩
١٩٧٠	١٣٤٥٥	٪ ١٠٧	(+) ٩٥٥
١٩٧١	١٤٧٥٢	٪ ١٠٩	(+) ١٢٩٧
١٩٧٢	١٦٢٠٠	٪ ١٠٩	(+) ١٤٤٨
	(١)	(٢)	(٣)

المصدر : (١) Statistical Abstract of Israel, 1973. P. 155

(٢) و (٣) — النسب والارقام مستخرجة .

جدول رقم (٦)

تطور الناتج القومي على اساس متوسط اسعار عام ١٩٦٤ واسعار عام ١٩٥٥

السنة	الزيادة المئوية على اساس اسعار عام ١٩٥٥	الزيادة المئوية على اساس اسعار عام ١٩٦٤	متوسط الزيادة
١٩٥١	٪ ٣٢	٪ ٢٩	٪ ٣٠
١٩٥٢	٪ ٧	٪ ٤	٪ ٥
١٩٥٣	٪ ٠ر٦	(−) ٪ ٠ر٩٨	(−) ٪ ٠ر١٩
١٩٥٤	٪ ٢١	٪ ١٩	٪ ٢٠
١٩٥٥	٪ ١٢	٪ ١٣	٪ ١٢ر٥
١٩٥٦	٪ ٨	٪ ٩	٪ ٨ر٥
١٩٥٧	٪ ٩	٪ ٨	٪ ٨ر٥
١٩٥٨	٪ ٩	٪ ٧	٪ ٨
١٩٥٩	٪ ١٣	٪ ١٢	٪ ١٢ر٥
١٩٦٠	٪ ٨	٪ ٦	٪ ٧
١٩٦١	٪ ١٠	٪ ١٠	٪ ١٠
١٩٦٢	٪ ١٢	٪ ١٠	٪ ١١
١٩٦٣	٪ ١١	٪ ١١	٪ ١١
١٩٦٤	٪ ١٠	٪ ٩	٪ ٩ر٥
١٩٦٥	٪ ٦	٪ ٩	٪ ٧ر٥
١٩٦٦	٪ ١	٪ ١	٪ ١
١٩٦٧	٪ ٢	٪ ٢	٪ ٢
١٩٦٨	٪ ١٥	٪ ١٢	٪ ١٣ر٥
١٩٦٩	٪ ٩	٪ ١٢	٪ ١٠ر٥
١٩٧٠	٪ ٥	٪ ٧	٪ ٦
١٩٧١	—	٪ ٩	٪ ٩
١٩٧٢	—	٪ ٩	٪ ٩
	(١)	(٢)	(٣)

المصدر : (١) راجع جدول رقم (٤) .

(٢) راجع جدول رقم (٥) .

(٣) مستخرج من (١) و (٢) .

جدول رقم (٧)

تطور اجمالي الصناعات لرئيسية بأسعار السوق

العام	القيمة بملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة السنة الحالية بالمقارنة مع السنة السابقة	المصدر :
٥٩/٥٨	١٥٣٨	—	كتاب الاحصائيات السنوية لاسرائيل عام ١٩٦٦ ، ص ٤٢٣ .
٦٠/٥٩	١٨٠٩ر٦	٪ ١١٧	المصدر السابق ، عام ١٩٦١ ، ص ٢١٧ .
٦١/٦٠	٢٠٥٢	٪ ١١٣	المصدر السابق ، عام ١٩٦٩ ، ص ٣٧٢ .
٦٢/٦١	٢٦٥٤	٪ ١٢٩	المصدر السابق ، عام ١٩٦٥ ، ص ٤١٧ .
٦٣/٦٢	٣٤٤٧	٪ ١٢٩	المصدر السابق ، عام ١٩٦٦ ، ص ٤٢٣ .
٦٤/٦٣	٤١٧٠	٪ ١٢٠	المصدر السابق ، عام ١٩٦٦ ، ص ٤٢٣ .
٦٥/٦٤	٤٩٩٣	٪ ١١٩	المصدر السابق ، عام ١٩٦٦ ، ص ٤٢٣ .
٦٦/٦٥	٥٧٦٤ر٧	٪ ١١٥	المصدر السابق ، عام ١٩٦٩ ، ص ٣٧٢ .
٦٧/٦٦	٥٦٩٣ر٤	٪ ١٠٢	المصدر السابق ، عام ١٩٦٨ ، ص ٣٧٢ .
٦٨/٦٧	٦٢٧٥	٪ ١١٠	المصدر السابق ، عام ١٩٦٩ ، ص ٦٩ .
٦٩/٦٨	٧٩٣٥	٪ ١٢٦	المصدر السابق ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .
٧٠/٦٩	٩٠٧٦ر٢	٪ ١١٤	المصدر السابق ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .
٧١/٧٠	١٠٧٠٠ر٨	٪ ١١٧	المصدر السابق ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .
٧٢/٧١	١٢٢٦٥ر٣	٪ ١٢٣	المصدر السابق ، عام ١٩٧٣ ، ص ٤٣٥ .

نسبة انتاج عام ٧٢/٧١ بالمقارنة مع انتاج عام ٥٩/٥٨ ٪ ٨٦٢

* النسب مستخرجة .

جدول رقم (٨)

متوسط نصيب الفرد من اعباء الدفاع والناتج القومي في مصر وسوريا واسرائيل

البلد	عدد السكان (مليون)	الناتج القومي (مليار دولار)	ميزانية الدفاع (مليار دولار)	نسبة الميزانية للناتج القومي	اعتماد الدفاع لكل شخص (دولار)	نصيب الفرد من الناتج (دولار)	نصيب الفرد من الناتج بعد خصم اعباء الدفاع (دولار)
مصر	٣٦ر٥	٨ر٥	١ر٧	٪ ٣٦ر٥	٨٤ر٩	٢٣٢ر٨	١٤٧ر٩
سوريا	٧ر٠	٢ر٥	٠ر٥	٪ ٢٠	٧١ر٤	٣٥٧ر١٤	٢٨٥ر٧٤
اسرائيل	٣ر٣	٨ر٧	٣ر٧	٪ ٤٢ر٥	١١٢ر١	٢٦٣٦	٢٥٢٣ر٩

المصدر :

١) البيانات الواردة في الاعمدة من ١ — ٥ عن مجلة **شؤون فلسطينية** عدد ٤٢/٤١ ، ص ٣١١ .

٢) البيانات الواردة في الاعمدة من ٦ — ٧ مستخرجة في ضوء البيانات الواردة في الاعمدة من ١ — ٥ .

جدول رقم (٩)

نسب التزايد في السكان والناتج القومي والصناعة والزراعة بين الاعوام ٥٩/٥٨ — ٧٢/٧١

القطاع	الحجم: العام ٥٩/٥٨	الحجم: العام ٧٢/٧١	نسبة الزيادة
السكان (بالآلاف)			
اجمالي السكان	٢٠٣١ر٧	٣٢٠٠ر٥	٪ ١٥٧
اليهود	١٨١٠ر٢	٢٧٢٣ر٦	٪ ١٥٠
العرب	٢٢١ر٥	٤٧٦ر٩	٪ ٢١٥
العرب *	٢٢١ر٥	٤٠٦ر٩	٪ ١٨٣
الناتج القومي (بملايين الليرات)			
(اسعار ١٩٦٤)	٤٩٠٦	١٦٢٠٠	٪ ٣٣٠
الصناعة (بملايين الليرات)			
كيماويات وزيوت	١٥١	٩٠١ر١	٪ ٥٩٦
مطاط وبلاستيك	٤٦	٦٠٥ر٣	٪١٣١٥
طباعة ونشر	٥٢	٣٣٥ر٩	٪ ٦٤٥
ورق ومشتقاته	٣٤	٣٥٠ر٦	٪١٠٣١
خشب ومشتقاته	٩٢	٤٨٤	٪ ٥٢٦
جلود ومشتقاتها	٣٦	١٢٢ر٧	٪ ٣٤٠
الآليات	٥٧	٥٩٩ر٢	٪١٠٥١
انتاج المعادن	١٠٤	١٢٩٤ر٣	٪١٢٤٤
المعادن الاساسية	٣٦	٤٢٨ر٦	٪١١٩٠
الصناعات غير المعدنية	١٢٥	٦٣٨ر١	٪ ٥١٠
الملابس	٤٨	٧٠٣ر٥	٪١٤٦٥
المنسوجات	١٦٩	١١٥٠ر٧	٪ ٦٨٠
الالماس	٣٧	٦٣٤	٪١٧١١
الاغذية	٣٦٢	٢٧٥٦ر٦	٪ ٧٦١
المناجم والمحاجر	٢٦	٣٢٢ر٥	٪١٢٤٠

* — العرب بدون اهالي القدس الشرقية التي يقدر عدد سكانها بحوالي ٧٠ الف نسمة .

تتمة جدول رقم (٩)

نسب التزايد في السكان والناتج القومي والصناعة والزراعة بين الاعوام ٥٨/٥٩ – ٧١/٧٢

القطاع	الحجم العام ٥٨/٥٩	الحجم العام ٧١/٧٢	نسبة الزيادة
الكهرباء	٤٥	٩٦٠ر١	٢١٣٣٪
وسائل النقل	٨٩	٨١٦ر٢	٩١٧٪
متفرقات	١٩	١٥٢ر٩	٨٠٤٪
الزراعة (بالكميات)			
الحمضيات	٥٧٨ر٦ الف طن	١٥٥٢ر٨	٢٦٨٪
الخضروات	٢٧٠ر٥ الف طن	٥٠٢	١٨٥٪
القمح	٧٣ر٧ الف طن	٣٠١ر٤	٤٠٨٪
قطعان اللحوم	١٨ر٩ الف طن	٣٣ر٧	١٧٨٪
القطن	٧ر٣ الف طن	٤٠ر٣	٥٥٢٪
البيض	١٠٢ر٧ مليون بيضة	١٤٠٤ر٧	١٣٦٧٪
السمك	١٣ر٢ الف طن	٢٧ر١	٢٠٥٪
حليب البقر	٢٥٩ر٥ مليون لتر	٤٧٦	١٨٣٪
البطاطا	٨٨ الف طن	١٤٣ر١	١٦٢٪
قصب السكر	١٢٢ر١ الف طن	٢٤٨ر٥	٢٠٣٪

المصدر : راجع جدول رقم (١) و (٢) و (٣) و (٥) .

جدول رقم ١٠

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣

عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية (عرب(١) ، يهود)

فروع الاقتصاد	اجمالي (الف)	يهـود (الف)	نسبة اليهود ٪	العرب (الف)	نسبة العرب المئوية
كافة الفروع	١٠٨٨ر٤٠٠*	٩٨١ر١٠٠*	٩٠	١٠٧ر٣	١٠
الزراعة	٨١ر٤٠٠	٦٠ر٨٠٠	٧٤٪	٢٠ر٦٠	٢٦٪
الصناعة	٢٦٩ر٨٠٠	٢٥٣ر٦٠٠	٩٤٪	١٦ر٢٠	٦٪
الكهرباء	١٠ر٤٠٠	٩ر٩	٩٥٪	ر٥	٥٪
البناء	٩٦ر١٠٠	٦٩ر٣	٧٢٪	٢٦ر٨	٢٨٪
تجارة ، مطاعم ، فنادق	١٣٨ر٩٠٠	١٢٤ر٩	٩٠٪	١٤	١٠٪
نقـل	٧٨ر٩٠٠	٧٢ر٠٠	٩١٪	٦ر٩	٩٪
تأمين	٦٨ر٠٠٠	٦٦ر٥٠٠	٩٨٪	١ر٥	٢٪
اعمال عامة	٢٦٥ر٩	٢٥٠ر٤	٩٤٪	١٥ر٥	٦٪
خدمـات	٧٥ر٧	٧٠ر٤	٩٣٪	٥ر٣	٧٪
	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)

للمصدر :

(١) : عرب المناطق المحتلة ٤٨ فقط . وقد وردوا في المرجع الاصلي تحت عنوان «غير اليهود» .

(٢و٣و٥) : كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل عام ١٩٧٤ . صفحة ٣٠٥

(٤و٦) : مستخرج

(*) متضمنة العمال غير المصنفين .

جدول رقم ١١

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣

توزيع القوى العاملة حسب طبيعة المهنة (يهود + عرب ١٩٤٨)

تصنيف المهنة	اجمالي (الف)	يهود (الف)	عرب* (الف)	نسبة اليهود ٪	نسبة العرب ٪
اجمالي	١٠٨٨ر٤	٩٨١ر١	١٠٧ر٣	٩٠٪	١٠٪
مجالات علمية واكاديمية	٦١ر٨	٦١	٨ر	٩٩٪	١ ٪
مهنيون وتقنيون	١٢٣ر٢	١١٥ر٠	٨ر٢	٩٣٪	٧ ٪
مديرون	٣٥ر٣	٣٤ر٥	٠ر٨	٩٨٪	٢ ٪
اعمال مكتبية وادارية	١٧٧ر١	١٦٨ر٣	٨ر٨	٩٥٪	٥ ٪
بائعون	٨٥ر٥	٧٨ر١	٧ر٤	٩١٪	٩ ٪
عمال خدمات	١٣٣ر٨	١٢٢ر٣	١١ر٥	٩١٪	٩ ٪
عاملون بالزراعة	٧٥ر٦	٥٩ر٨	١٥ر٨	٧٩٪	٢١٪
عمال مهرة / صناعة.. الخ	٣١٧ر٠	٢٧٩ر٨	٣٧ر٢	٨٨٪	١٢٪
عمال غير مهرة	٧١ر٧	٥٤ر٩	٨٦ر٨	٧٦٪	٢٤٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

المصدر :

(١و٢و٣) كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل . عام ١٩٧٤ ص ٣٠٥

(٤و٥) النسب مستخرجة

(*) : عرب المناطق المحتلة ٤٨ .

جدول رقم ١٢

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣

تركيب اليد العاملة العربية (منطقة ١٩٤٨)

تصنيف المهنة	العدد (الف)	نسبة مئوية
اجمالي	١٠٧ر٣	
مجالات علمية واكاديمية	٨ر	٠ر٧٤٥ ٪
مهنيون وتقنيون	٨ر٢	٧ر٦٤٠ ٪
مديرون	٨ر	٠ر٧٤٥ ٪
اعمال مكتبية وادارية	٨ر٨	٨ر٢٠٠ ٪
بائعون	٧ر٤	٦ر٨٠٠ ٪
عمال خدمات	١١ر٥	١٠ر٧٠٠٪
عاملون بالزراعة	١٥ر٨	١٤ر٧٠٠٪
عمال مهرة/صناعة ... الخ	٣٧ر٢	٣٤ر٦٠٠٪
عمال غير مهرة	١٦ر٨	١٥ر٦٠٠٪
	(١)	(٢)

المصدر : (١) كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل عام ١٩٧٤ . ص ٣٠٥ .

(٢) النسب مستخرجة .

جدول رقم ١٣

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣

تركيب القوى العاملة اليهودية

المهنـــة	اجمالي (الف)	نسبة مئوية
مجالات علمية واكاديمية	٦١	٢ر٦ ٪
مهنيون وتقنيون	١١٥ر٠	١١ر٧٪
مديرون	٣٤ر٥	٠٣ر٥٪
اعمال مكتبية وادارية	١٦٨ر٣	١٧ر١٪
بائعـون	٧٨ر١	٧ر٩ ٪
عمال خدمات	١٢٢ر٣	١٢ر٤٪
عاملون بالزراعة	٥٩ر٨	٦ر٠ ٪
عمال مهرة/صناعة ... الخ	٢٧٩ر٨	٢٨ر٥٪
عمال غـير مهرة	٥٤ر٩	٥ر٥ ٪
	(١)	(٢)

المصدر : (١) الكتاب الاحصائي السنوي لاسرائيل . ص ٣٠٥ .

(٢) النسب مستخرجة .

جدول رقم ١٤

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣

نسبة توزيع اليد العاملة العربية ، بالمقارنة مع نسبة توزيع اليد العاملة اليهودية

	نسبة اليهود ٪	نسبة العرب ٪	نسبة العرب لليهود ٪
مجالات علمية واكاديمية	٦ر٢	٠ر٧٤٥	٪ ١٢
مهنيون وتقنيون	١١ر٧	٧ر٦٤	٪ ٦٥
مديـرون	٣ر٥	٠ر٧٤٥	٪ ٢١
اعمال مكتبية وادارية	١٧ر١	٨ر٢٠٠	٪ ٤٧
بائعـون	٧ر٩	٦ر٨٠٠	٪ ٨٦
عمال خدمات	١٢ر٤	١٠ر٧٠٠	٪ ٨٦
عاملون بالزراعة	٦ر٠	١٤ر٧٠٠	٪٢٤٥
عمال مهرة/صناعة.. الخ	٢٨ر٥	٣٤ر٦٠٠	٪١٢١
عمال غير مهرة	٥ر٥	١٥ر٦٠٠	٪٢٨٣

تقوم فكرة هذا الجدول على اظهار التباين بين طبيعة تركيب القوى العاملة اليهودية واليد العاملة العربية ، لتوضيح الوظيفة الطبقية لكل منهما في اسرائيل . ولو اخذنا تركيب القوى العاملة الاسرائيلية واعتبرنا كل نسبة من نسب العاملين هي اساس القياس فالمفترض ان تكون نسب تركيب اليد العاملة العربية متقاربة مع نسب تركيب اليد العاملة اليهودية، اي ان تساوي النسبة المستخرجة في ضوء تركيب اليد العاملة العربية ١٠٠٪ من النسبة المستخرجة في ضوء تركيب اليد العاملة اليهودية ، واي خلل في هذه النسبة يوضح مقدار الخلل في تركيب اي منهما . وكما هو موضح في الجدول ، ففي الوقت الذي تختل فيه النسبة لصالح العرب على صعيد العاملين بالزراعة والعمال غير المهرة بثلاثة اضعاف تقريبا ، نجدهم لا يشغلون سوى ١٢٪ مثلا من النسبة المفترض ان يشغلوها من المجالات العلمية والاكاديمية .

جدول رقم ١٥

تركيب القوى العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٧٣

تركيب القوى العاملة في القطاعات الرئيسية بعد اضافة عمال مناطق ٦٧

القطاع الاقتصادي	اجمالي	يهود	عرب مناطق ٤٨	عرب مناطق ٦٧	اجمالي العرب	نسبة اليهود	نسبة العرب
بنـاء	١٥٤ر٥٩٢	٩٦ر١٠٠	٢٦ر٨٠٠	٣١ر٦٩٢	٥٨ر٤٩٢	٦٢ر٢ ٪	٣٧ر٨ ٪
صناعة	٢٨٠٨٩٥	٢٥٣٦٠٠	١٦ر٢٠٠	١١ر٠٩٥	٢٧ر٢٩٥	٩٠ر٢ ٪	٧ر٨ ٪
زراعة	٩٣٢٣٠	٦ر٨٠٠	٢٠ر٦٠٠	١١ر٨٣٠	٣٢٤٣٠	٦٥ر٢ ٪	٣٤ر٨ ٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)

المصدر : (١و٢و٣) كتاب الاحصاء السنوي لاسرائيل عام ١٩٧٤ ص ٣٠٥

(٤) المصدر نفسه ص ٧٠٥

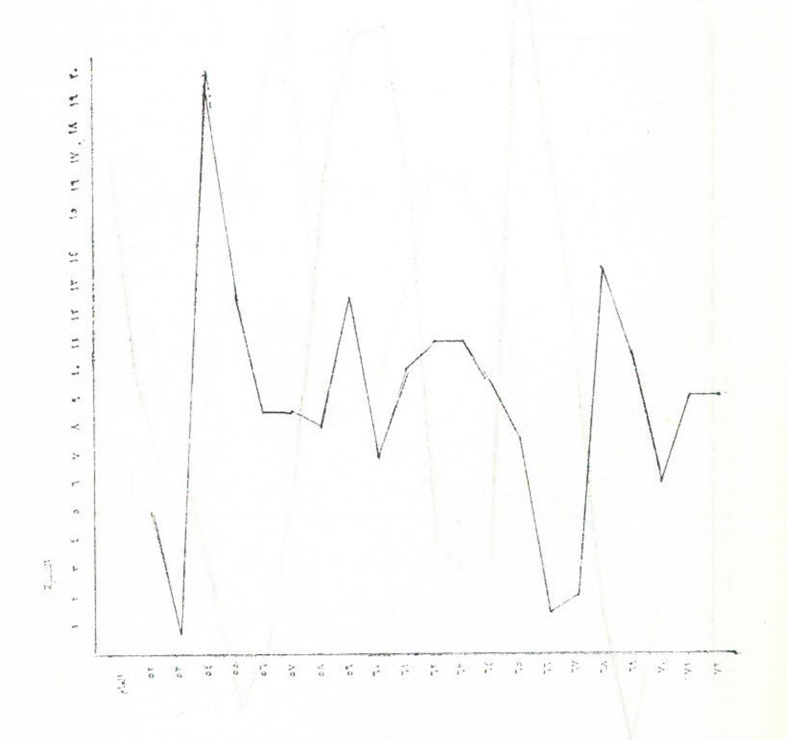
(٥و٦و٧) مستخرجة .

رقم ١

رسم بياني لتوضيح مدى تطور الناتج القومي ولمعدل الزيادة النسبية السنوية .

السنة السابقة هي سنة الاساس .

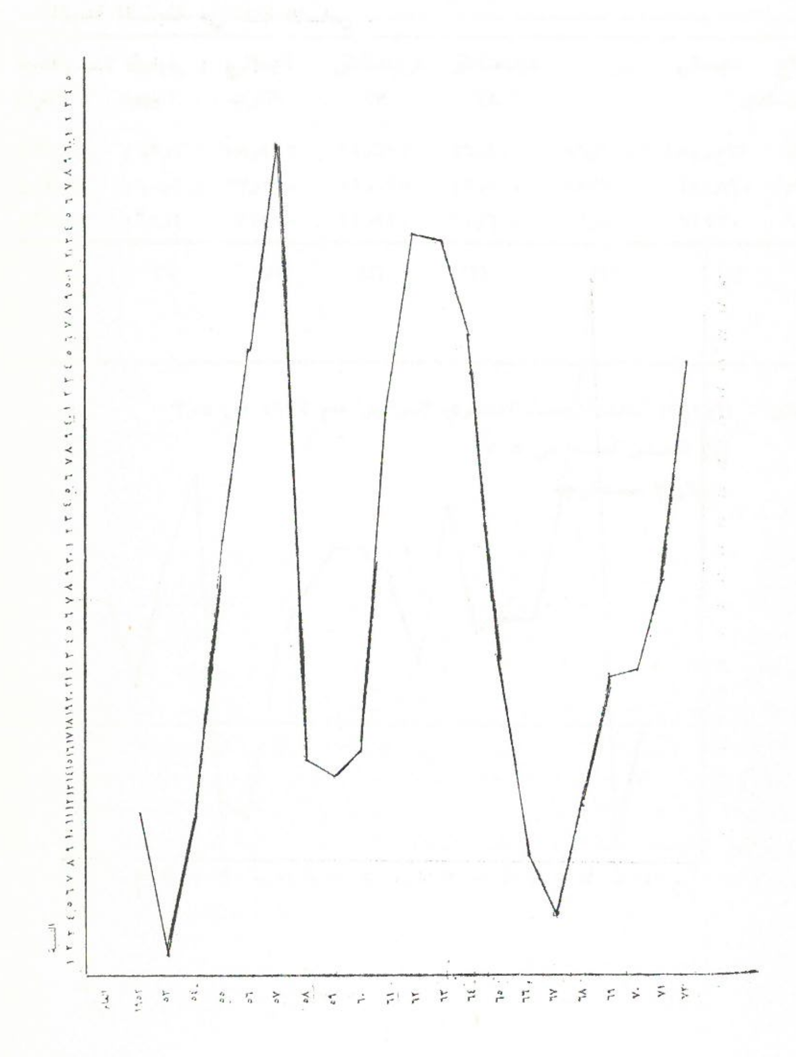
الوحدة تساوي ١ ٪ .



رقم ٢

رسم بياني للعدد السنوي للمهاجرين

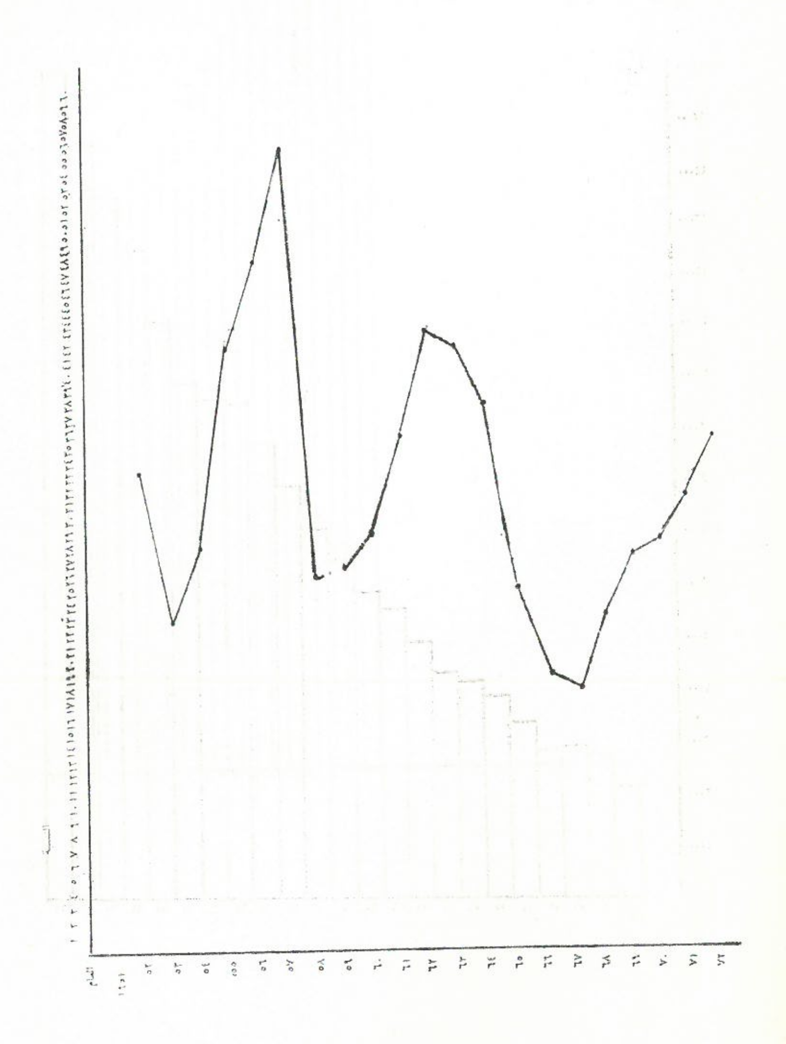
الوحدة تساوي ١٠٠٠ مهاجر .



رقم ٣

رسم بياني يوضح الزيادة الاجمالية السنوية لعدد السكان (عرب ، ويهود)

الوحدة تساوي ١ بالالف .

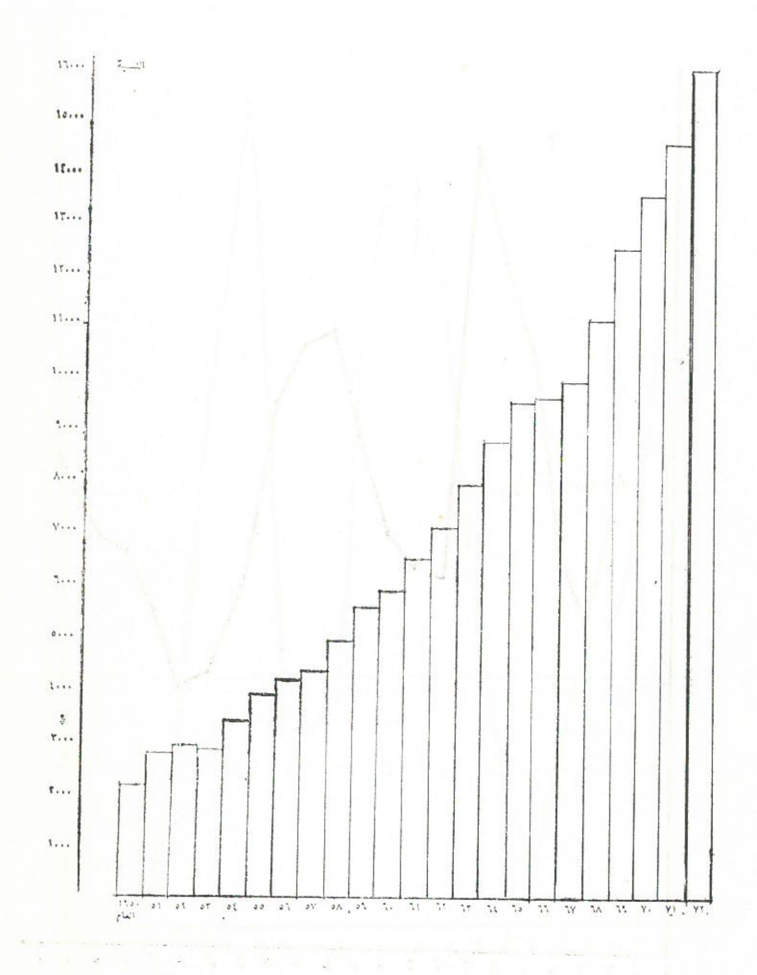


رقم ٤

خريطة توضح معدل تزايد حجم الناتج القومي السنوي الكلي

الوحدة تساوي مليون ليرة اسرائيلية .

الاسعار التي وحدت في ضوئها اسعار السوق هي متوسط اسعار سنتين ١٩٥٤ – ١٩٦٤ .

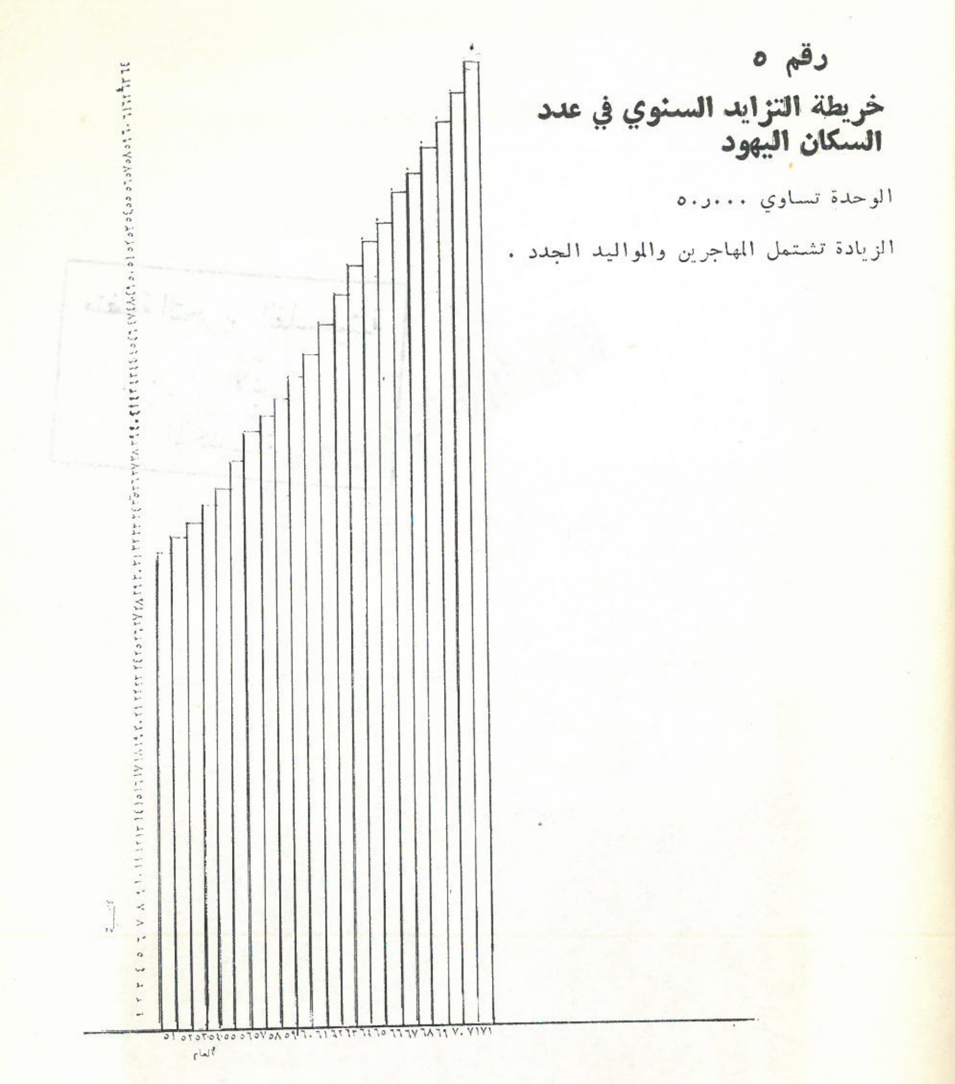


رقم ٥

خريطة التزايد السنوي في عدد السكان اليهود

الوحدة تساوي ٥٠٫٠٠٠

الزيادة تشتمل المهاجرين والمواليد الجدد .



منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
شارع كولومباني المتفرع من شارع السادات
ص.ب ١٦٩١
بيروت

اسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥

تصدر عنه

(١) سلسلة « اليوميات الفلسطينية »

(٢) سلسلة « حقائق وارقام »

(٣) سلسلة « ابحاث فلسطينية »

(٤) سلسلة « دراسات فلسطينية »

(٥) سلسلة « كتب فلسطينية »

(٦) خرائط وصور فلسطينية

(٧) سلسلة « نشرات خاصة »

(٨) شؤون فلسطينية

(٩) نشرة « رصد اذاعة اسرائيل »

(١٠) ملف « قضايا اسرائيلية »

السعر : ٤ ل.ل.
٤٧٥ ق.س.
٤٧٥ فلسا